



وَلَا يَأْتِ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا الْمُحَاضِرُونَ

فِي ضَوْءِ مُعْتَقِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَمَا وَرَدَ عَنْ أَصْحَابِ الْحَيْثِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ

إعداد

د. محمد محمد السوقي

الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

د. عمار الحسيني

عضو الرابطة العالمية لفرع الأزهر



تقديم فضيلة الشيخ

عادل السيد

مدير إدارة الدعوة والإعلام بجماعة أنصار السنة المحمدية
بمصر - غايبين - القاهرة

ولايات المسلمين المعاصرة ..
في ضوء معتقد أهل السنة، وما ورد عن
أصحاب الحديث وسلف الأمة

تأليف

د. عماد الحسيني
عضو الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

د. محمد محمد الدسوقي
الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

تقديم

فضيلة الشيخ عادل السيد
مدير إدارة الدعوة والإعلام بجماعة أنصار السنة المحمدية
بمصر - عابدين - القاهرة

طبع ونشر مكتبة ابن عباس
خلف جامع الأزهر

إهداء

= إلى علماء وشيوخ وأساتذة وطلاب الأزهر ليضبطوا بُصلة مسارهم على ما انتهجه النبي وصحابته وتابعيهم بإحسان

= إلى كل من أسس وأقنع أو اقتنع بأكذوبة (الطاغوتية لحكام المسلمين).. فمحا بأفكاره الخبيثة: ما أمر الله به ورسوله من طاعة أولي الأمر في غير معصية، وما أجمع عليه أئمة السلف من الدعاء لهم لا عليهم

= إلى من اخترع وآمن بمفردة (توحيد الحاكمية) حتى أشاع وأحيى على إثرها فكر الخوارج أصحاب مقولة (لا حكم إلا الله)، وليصل بهذا المصطلح، إلى: تكفير من أراد لهم الله أزلًا أن يلوا أمور المسلمين دون ما ضوابط شرعية، والحكم على ديار الإسلام بأنها ديار كفر وجاهلية، وإهلاك من تم الحرث والنسل، وتحقيق مآرب أعداء الإسلام

= إلى كل من سلك نهج الخوارج ورضي لنفسه أن يكون: ممن (يضرب بعضهم رقاب بعض)، وممن (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، وأن يعيش بجهالته كما قال عبد القاهر الجرجاني إمام البلاغة:

كَبَّرَ عَلَى الْعِلْمِ يَا خَلِيلِي ** وَمَلَ إِلَى الْجَهْلِ مِيلَ هَائِمٍ
وَعَشَ حَمَارًا تَعَشَ سَعِيدًا ** فَالسَّعْدُ فِي طَالِعِ الْبِهَائِمِ

= إلى كل من ترك الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. ليحقق ما ارتضاه أولئك من: منازل العباد ومنازعة حكام البلاد

من كنوز الحكمة في: تصوير ما نحن فيه، وما يجب فعله أو الحذر منه

=يقول الإمام الطبري ت ٣١٠ في تفسير قوله تعالى: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين.. الأنعام/ ٦٨): "في هذه الآية: الدلالة الواضحة على النهي عن مجالسة أهل الباطل من كل نوع من المبتدعة والفسقة عند خوضهم في باطلهم".. ويقول القفطي المعروف بابن الحاج ت ٦٤٦: "بين سبحانه بقوله: (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستنهزأ بها فلا تقعدوا معهم.. الآية ١٤٠ من سورة النساء)، ما كان أمرهم به في السورة المكية: (فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين)، ثم بين في هذه السورة المدنية أن مجالسة من هذه صفته لحوق به في اعتقاده".

=ويقول ﷺ فيما صح عنه: (يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية.. الحديث)، وفي بعض رواياته: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)

= وعن ابن مسعود ﷺ قوله: (من كان متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعقفاً علوماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم)، وبنحوه في رواية للحسن البصري، وفيها: (فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فإنهم ورب الكعبة على الهدى المستقيم)

= وقال وهب بن منبه: "لقد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت الخوارج جماعة قط إلا فرقها الله على شر حالتها، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، ولو مكّن الله لهم لفسدت الأرض، وقُطعت السبل، ولعاد أمر الإسلام جاهلية، وإذا لقام جماعة كل منهم يدعو لنفسه بالخلافة، مع كل واحد منهم عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضاً، ويشهد بعضهم على بعض بالكفر، حتى يصبح المؤمن خائفاً على نفسه، وعلى دينه ودمه وأهله وماله، لا يدري مع من يكون"

= وقال المهلب بن أبي صفرة: "الحرص على الولاية هو السبب في اقتتال الناس عليها حتى سُفكت الدماء واستُبيحت الأموال والفروج، وعظم الفساد في الأرض بذلك"
= وقال أبو الجوزاء: (لأن يجاورني في داري قردة وخنزير، أحب إليّ من أن يجاورني أحدٌ من أصحاب الأهواء).

= وقال إبراهيم النخعي: (لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم تذهب بنور الإيمان من القلوب، وتُسلب محاسن الوجوه، وتُورث البغض في قلوب المؤمنين)، وقال: (ليس لصاحب البدعة غيبة).

= وقال مسلم بن يسار: (لا تُمكن صاحب بدعة من سمعك؛ فيصبّ فيها ما لا تقدر أن تخرجه من قلبك).
= وقال عمر بن عبد العزيز ت ١٠١، قال في واحدة من أهم علامات أهل البدع والأهواء: (إذا رأيت قوماً يتناجون في دينهم بشيء دون العامة، فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة).

= وقال أبو قلابة: (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تخالطوهم، فإنّي لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما تعرفون فتهلكوا).

= وقال الحسن البصري: (أهل الهوى بمنزلة اليهود والنصارى)، وكان يقول: (ليس لصاحب بدعة ولا لفاسق يعلن بفسقه، غيبة)، ويقول: (لا تُجالس صاحب بدعة فإنه يُمرض قلبك)، ويقول: (صاحب البدعة لا يقبلُ الله له صلاة، ولا صياماً، ولا حجاً، ولا عمرة، ولا جهاداً، ولا صرفاً، ولا عدلاً).. كما حكا عنه هشام بن حسان أنه وابن سيرين كانا يقولان: (لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم).

= وقال أيوب السختياني، وكان قد دُعي إلى غسل ميت، فخرج مع القوم، فلما كُشف عن وجه الميت عرفه، قال: (أقبلوا قبل صاحبكم فلست أغسله، رأيت يماشى صاحب بدعة)، وقال له رجل من أصحاب الأهواء: أسألك عن كلمة، فولى وهو يقول: (لا؛ ولا نصف كلمة، لا تسألني عن شيء) مرتين، ويشير بأصبعه.

وقال إبراهيم بن ميسرة: (من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام).. وقال عطاء الخرساني ت ١٣٥: (ما يكاد الله أن يأذن لصاحب بدعة بتوبة).

وقال عمرو بن قيس الملائي - وبنحوه عن أحمد -: (إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة، فارجه، فإذا رأيت مع أهل البدع فائس منه، فإن الشاب على أول نشوئه). قال ابن عون: (لا يُمكن أحدٌ منكم أذنيه من هوى أبداً).

= وعن الأوزاعي - وقد قيل له: (إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع) - قال: (هذا رجل يساوي بين الحق والباطل)، وقال: (اتقوا الله معشر المسلمين، واقبلوا نصح الناصحين وعظة الواعظين، واعلموا أن هذا العلم دين فانظروا ما تصنعون، وعمن تأخذون، وبمن تفتدون، ومن على دينكم تأمنون، فإن أهل البدع كلهم مُبطلون.. فكونوا لهم حذرين متهمين، رافضين مُجانبين" .. وقال: "إن إبليس لقي جنوده يشاورهم كيف يأتون بني آدم، حتى قال: لا تينهم من قبل ذنب لا يستغفرون منه، فبث فيهم الأهواء".

وقال سفيان الثوري: "البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، فالمعصية يتاب منها والبدعة لا يُتاب منها"، وقال: "ما من ضلالة إلا ولها زينة"، وقال: "لا تخالط صاحب بدعة".

= وقال محمد بن النضر الحارثي: (من أصغى سمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم أنه صاحب بدعة، فقد نزعته منه العصمة، ووكل إلى نفسه).

= وعن أرطاة بن المنذر فيما رواه عنه عقبه بن علقمة، قال: "كنت عند أرطاة، فقال بعض أهل المجلس: (ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة ويخالطهم، فإذا ذكر أهل البدع قال: دعونا من ذكرهم لا تذكرهم؟)، قال: يقول أرطاة: (هو منهم، لا يلبس عليكم أمره)، قال: فأنكرت ذلك فقدمت على الأوزاعي فقال: (صدق أرطاة والقول ما قال)".

= وقال مفضل بن مهلهل: (لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته، حذرتَه وقررتَ منه.. ولكنه يحدثك بأحاديث السنة في بدو مجلسه ثم يدخل عليك بدعته، فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك؟). = وقال مالك إمام دار الهجرة: (إن أقواماً ابتغوا العبادة وأضاعوا العلم، فخرجوا على أمة محمد بأسيافهم، ولو ابتغوا العلم لحجزهم عن ذلك).

= وقال ابن المبارك موصياً: (إياك أن تجالس صاحب بدعة).. وقال: (لم أر مألأ أمحق من مال صاحب البدعة"، وقال: (صاحب البدعة على وجه الظلمة، وإن أذهن كل يوم ثلاثين مرة).. وكان يدعو: (اللهم لا تجعل لصاحب بدعة عندي يداً فيحبه قلبي).

وقال الفضيل: (علامة النفاق أن يقوم الرجل ويقعد مع صاحب بدعة، وقد أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سنة وهم يهنون عن أصحاب البدعة)، وقال: (من جلس مع صاحب بدعة لم يُعط الحكمة).. وقال: (من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله وأخرج نور الإسلام من قلبه).. وقال: (صاحب البدعة لا تأمنه على دينك ولا تشاوره في أمرك).. وقال: (لا تجلس مع صاحب بدعة، فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة).. وقال: (أكل عند يهودي ونصراني ولا أكل مع مبتدع، وأجب أن يكون بيني وبين صاحب البدعة حصن من حديد).. وقال: (من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن تبسم في وجه مبتدع فقد استخف بما أنزل الله على محمد، ومن زوج كريمته من مبتدع فقد قطع رحمها، ومن تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع).. وقال: (لا يرفع لصاحب بدعة إلى الله عمل).. وقال: (لو كان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان)، فلما سئل عن ذلك قال: (إن جعلتها في نفسي لم تُعديني، وغن جعلتها في السلطان صلح فصلح بصلاحه العباد والبلاد".

= وقال يحيى بن أبي كثير: (إذا لقيت صاحب بدعة في طريق، فخذ في طريق آخر).

= وقال أحمد بن حنبل: (الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الجلوس مع أهل الزيغ، فإنهم يلبسون عليك، وهم لا يرجعون، فالسلامة في ترك مجالستهم والخوض معهم

في بدعتهم وضلالتهم).. وقال: (أهل البدع لا ينبغي لأحد أن يُجالسهم ولا يخالطهم ولا يأنس بهم)، وقال: (إذا سلّم الرجل على المبتدع فهو يحبه).. وقال وهو يتناول فرق الضلالة: (وأما الخوارج: فمرقوا من الدين، وفارقوا الملة، وشردوا عن الإسلام، وشذوا عن الجماعة، فضلوا عن السبيل والهدى، وخرجوا على السلطان، وسلوا السيف على الأمة واستحلوا دماءهم وأموالهم، وعادوا من خالفهم، وكذا من قال بقولهم وكان على مثل رأيهم، وثبت معهم في بيت ضلالتهم).

=وقال أبو زرعة وأبو حاتم فيما عليه أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان في ذلك؟، فكان ضمن ما يعتقدانه: أنهما (يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يُعظّان في ذلك أشد التخليط، ويُكران وضع الكتب برأي في غير آثار).

=وقال البربهاري في شرح السنة: (لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًا كان أو فاجرًا.. والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى عليه السلام، ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين - لاحظ: وليس من أئمة الخوارج - فهو خارجي، قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار ومات ميتة جاهلية.. .. إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم إنه صاحب سنة.. وإذا رأيت الرجل يجلس مع أهل الأهواء فاحذّره وعرفه، فإن جلس معه بعدما علم فأنقه، فإنه صاحب هوى.. وإذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره، فإن الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر).

=وقال الإمام الأجرّي في آخر كتابه (الشريعة): "ينبغي أن يُهجر جميع أهل الأهواء من الخوارج.. وكل من نسبته أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، فلا ينبغي أن يكلم ولا يسلم عليه ولا يُجالس ولا يصلى خلفه ولا يزوّج ولا يتزوج إليه من عرفه، ولا يشاركه ولا يعامله ولا يناظره ولا يجادله، بل يُدلّه بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها إن أمكنك.. وهذا الذي ذكرته لك، قول من تقدم من أئمة المسلمين، وموافق لسنة رسول الله ﷺ"، ثم جعل يسوق في ذلك من الأدلة والآثار، ما به تقام الحجة وما لا عذر بعده لمعتذر.

وكان الأجرّي قد عقد في أول كتابه أبوابًا في: (لزوم الجماعة والنهي عن الفرقة)، وفي: (افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة)، وفي: (نم الخوارج وسوء مذاهبهم وإباحة قتالهم)، وفي: (قتل علي للخوارج)، وفي: (ثواب من قاتل الخوارج فقتلهم أو قتلوه)، وفي: (فضل القعود في الفتنة ولزوم البيوت والعبادة لله تعالى)، وفي: (الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وسنة الصحابة، وترك البدع، وترك النظر والجدال فيما يخالف الكتاب والسنة وقول الصحابة).. إلخ، وقال فيما قال: "لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا أنّ الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ولرسوله، وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهونون، ويموهون على المسلمين، وقد حذرنا الله - عز وجل - منهم، وحذرنا النبي، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان".. وقال: "والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديمًا وحديثًا، ويخرجون على الأئمة والأمراء ويستحلون قتل المسلمين".

=وقال ابن بطة في (الإبانة الكبرى) ١/ ٣٢٦: "الله الله معشر المسلمين، لا يحملن أحدًا منكم حُسن ظنه بنفسه وما عهده من معرفته بصحة مذهبه، على المخاطرة بدينه في مجالسة أهل الأهواء، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم، فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباشطة وخفي المكر حتى صئوا إليهم".. ومما قاله في (الإبانة الصغرى): "لا تتشاور أحدًا من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك ألا تقاربه في جوارك فافعل، ومن السنة: مجانية كل من اعتقد شيئًا مما ذكرناه، وهجرانه والمقت له، وهجران من والاه ونصره وذنب عنه وصاحبه، وإن كان الفاعل لذلك يُظهر السنة".

=وقال ابن أبي زَمَين في أصول السنة: (ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم، ويخوفون فتنتهم، ويخبرون بخلاقهم، ولا يرون ذلك غيبة لهم ولا طعنًا عليهم)

= وقال الصابوني في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) حاكياً مذهبهم: (واتفقوا على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد عنهم، والتحذير من مصاببتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله بمجانبتهم ومهاجرتهم.. ويغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت على الأذان وقرت في القلوب، ضرت وجرّت من الوسوس والخطرات الفاسدة ما جرّت، وفيه أنزل الله قوله: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره.. الأنعام/ ٦٨).

= وقال ابن قدامة في لمعة الاعتقاد، قال: "ومن السنة هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدل والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة من الدين بدعة"، وقد نقل عنه ابن مفلح في (الآداب الشرعية) ١/ ٢٣٢، قوله: "كان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم".

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٤ / ١٧٤: "كان أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره، لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ولا يجالسونه".. وفي ٢٨ / ٢٣٠ ما نصه: "وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر، في مواضع منها: إذا كان النصح واجباً في المصالح الخاصة والعامة، مثل: نقلة الحديث الذين يخلطون أو يكذبون.. ومثل: أئمة البدع من أهل المقالات أو العبارات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد: الرجل يصوم ويصلي - النافلة - ويعتكف، أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: (إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ وهذا أفضل)، فبين أحمد أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم وأنه من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك، واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، لأن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون الدين ابتداء".. إلى أن قال: "لابد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم".. ومن جميل ما نص عليه - رحمه الله - في كتابه (نقض المنطق) ص ١٢، قوله: "الرادُّ على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل الجهاد".

وقال ابن القيم في (مدارج السالكين) ١ / ٣٧٢: "كل بدعة مضلة في الدين، أساسها القول على الله بغير علم، ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها وصاحوا بأهلها في أقطار الأرض، وحذروا فتنهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا في إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد".

= وقال الحافظ ابن كثير عن خوارج عصره وما بعد عصره: "لو قَوِيَ هؤلاء لأفسدوا الأرض كلها عراقاً وشاماً، ولم يتركوا طفلاً ولا طفلة، ولا رجلاً ولا امرأة، لأن الناس عندهم: قد فسدوا ولا يصلحهم إلا القتل جملة".

= وقال الشيخ أحمد شاكر: "القاتل السياسي يقتل مطمئن النفس، راضي القلب، يعتقد أنه يفعل خيراً، فإنه يعتقد بما بُثَّ فيه من مغالطات أنه يفعل عملاً حلالاً جائزاً، إن لم يعتقد أنه يقوم بواجبٍ إسلاميٍّ قصر فيه غيره.. فهذا: مرتد خارج عن الإسلام، يجب أن يعامل معاملة المرتدين، وأن تطبق عليه أحكامهم في الشرائع"

مقدمة فضيلة الشيخ (عادل السيد) حفظه الله على طاعته

الحمد لله وبعد: فإن الباحث في كتب الفرق والنحل لا يخطئ الوقوف على طائفة ذات منهج رباني واضح مستقيم فطري، لا يتغير بتغير الأهواء، ولا تختلف سماته باختلاف المنتسبين إليه، في حين يلحظ أن جميع المذاهب الأخرى قابلة للتغيير والحذف والزيادة والتجديد.

ورغم تلاطم الأمواج وتلاحق الأحداث! فإن كل جيل من أصحاب المنهج الرباني يتسلم الراية من الجيل الذي سبقه دون أن تخفق أو تضعف أو تلين، فهم متبعون لا مبتدعون .. ومخالفوهم يعترفون لهم بذلك وإن حسدوهم وناذوهم العداة ولكن مع ذلك لا يجرون على انتحال ما لديهم.

وهذه الطائفة اسمها: (أهل السنة والجماعة) أو (اتباع السلف الصالح) أو (طائفة أهل الحديث)، وقد ظلت هذه الطائفة في جهاد مستمر وفي رباط من عصر الصحابة الكرام ضد جميع المناوئين لهم؛ وقد ضمن الله لها النصر والظهور والنجاة فهي: (الطائفة المنصورة)، وهي: (الطائفة الظاهرة)، وهي: (الطائفة الناجية).. أي وصف وصفها به من هذه الأوصاف فليست بمخطئ بفضل الله تعالى.

وعلى الرغم من المحن التي مرت بها هذه الطائفة عبر العصور لم تستطع طائفة أن تنتسب إليها زوراً، حتى إن (الأشاعرة) أنفسهم لما ادعوا أنهم أهل السنة والجماعة ما استطاعوا أن يصمدوا طويلاً بل اعترفوا بمخالفتهم لمنهج السلف الصالح في قولهم: "مذهب السلف أسلم ومذهبنا أعلم وأحكم" فضل تعبير السلف الصالح خالصاً للمنتسبين إليه لا يشاركهم فيه غيرهم؛ حتى جاء عصرنا (عصر العجائب) فحدث سطو وانتحال على هذا المنهج الفريد؛ فخرجت على الناس طائفة تدعى ولأول مرة في تاريخ المسلمين أنها سلفية؛ وقد ساعدها على ذلك انتشار المذهب السلفي المبارك لظروف ليس المجال متسعاً لبيانها.

فأظهرت سلفية في الأسماء والصفات وبعض الأصول الأخرى لأهل السنة، ولكنها صبغت المنهج السلفي الذي تدعيه صبغة خارجية تكفيرية، وساعدها على ذلك إمكانات عظيمة - خطيرة ومربية - جعلت أصحابها ينتشرون في أوساط الشباب انتشار النار في الهشيم، كلما لاحت أمامهم فرصة سانحة في مكان ما للخروج المسلح لم يرعوا، وإلا استخدموا أسلوب التقية وعاشوا مرحلة الاستضعاف ظانين خفاءهم على الراسخين في العلم .. وعن حالهم هذا وبحق أقرانهم فيما مضى يقول الإمام ابن تيمية في كتابه (النوادر) ص ١٩٣: "وكذلك الخوارج لما كانوا أهل سيف وقاتل، ظهرت مخالفتهم للجماعة حين كانوا يقتلون الناس، وأما اليوم فلا يعرفهم أكثر الناس".

لله درك يا ابن تيمية!؛ ويا لك من عالم رباني! وأنت تبين أن أكثر الناس لا يعرفون الخوارج بصفاتهم المعروفة عند أهل العلم حتى يُظهروا أمرهم بمباشرتهم لقتال المسلمين .. فكيف إذا لبسوا على الناس وادعوا أنهم سلفيون فاغتر بهم من اغتر، ووصفهم وبالغ في وصفهم وتمجيدهم بكونهم علماء ربانيين وشيوخاً سلفيين من بالغ، وأفاض في مدحهم بما يرى عند بعضهم من إظهار للتنسك مع الغفلة عن حقيقة معتقد الخوارج من أفاض .. ولم يفت هذا على أئمة السنة فقديمًا قال الإمام الأجرى في الشريعة ص ٣٢: "فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام عدلاً كان الإمام أو جائراً، فخرج وجمع جماعة وسل سيفه واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي أن يغتر بقراءته ولا بطول قيامه في الصلاة ولا بدوام صيامه ولا بحسن ألفاظه في العلم إذا كان مذهبه مذهب الخوارج".

والعجيب أنهم لكي يصرفوا عنهم طعن الطاعنين ونقد الناقدين يلبسون عباءة السلفية؛ وهذا تطور خطير وفتق عظيم .. بل ويتهمون مخالفينهم - ولو كانوا شيوخ السلفية المعاصرين وأئمتها ومجدي العصر بإجماع الناس كالألباني وابن باز - بالإرجاء والمداهنة للحكام!؛ وما يدرون أنهم بهذا قد أبانوا عن خبيثتهم وأظهروا ما في نواياهم وضمائرهم؛ فإن اتهام الراسخين في العلم وأئمة السنة دأب أهل الابتداع.

أقول: إن أخطر ما في هذه البدعة - مع كثرة أخطارها - هو لباسها لباس السلفية، وهو حدث لم يحدث في تاريخ الأمة الإسلامية في حدود علمي .. فلقد كان المعتزلي معتزلياً والخارجي خارجياً والأشعري أشعرياً والرافضي رافضيّاً، أما أن ينقلب الأمر ويتسمى الرافضي مثلاً سنياً أو الخارجي سلفياً، فهو البلاء المبين

الذي أصبح فتنة عصرية- نبّه الألباني- رحمة الله - عليه لما قال "إنها خارجية عصرية" وصدق من قال: "إن الفتنة إذا أقبلت لم يرها إلا العالم، وإذا أدبرت رآها كل الناس".

وخارج عصرنا أنماط متعددة يختلفون كثيرًا- كعادة أهل الأهواء- ولكنهم متفقون على مخالفة منهج السلف "فهم يتعاونون فيما اتفقوا عليه ويعذر بعضهم بعضا فيما اختلفوا فيه"، وهم متفقون على الخروج على الحكام - جميع الحكام ولا يستثنون أحدًا- فهم قد قرروا سلفاً عدم الاعتراف بولاية الحكام، ثم بعد ذلك لن يُعَدَمُوا سبباً للخروج- وأول هذه الأسباب - بطبيعة الحال - هو: نفس السبب الذي انتحله خوارج عصر الصحابة: (الحكم بغير ما أنزل الله) .. ولهم في إثبات ذلك وتمريه على الأغرار طرق عجيبة وملتوية لا حصر لها .. من:

لِي لأعناق الأدلة، إلى الكذب على أهل العلم، إلى إدعاء الإجماع، إلى بتر النصوص وتحريفها وسلخها ومسخها... إلى آخر القائمة التي إن وقفنا على بدايتها فلا نعرف لها نهاية، فيقتطعون من كلام أهل العلم ما يوافق أهواءهم كعادة أهل الأهواء.

ومن سلم لك منهم وأدعن ظاهراً- والله أعلم بالباطن- بأن الحاكم لا يكفر إلا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله أو جحد حكم الله تعالى على التفصيل المعلوم عند أهل العلم قاطبة بالإسناد المتصل إلى صحابة الرسول عليه السلام، إذا به يخرج عليك بقول آخر: "سلمنا أنهم غير كفار، ولكن ليس لهم ولاية شرعية وليس لهم في أعناقنا بيعة"، وهذا ما يطلقون عليه: (شغور الزمان عن الإمام وخلوه من الحكومة الشرعية التي تناط بها سائر الولايات العامة)؛ ففي هذه الحالة لا يعتد بولاية الحاكم الشرعي للبلاد ولا ببيعته حتى ولو لم يكفروه، وقد يعدونه مجرد موظف شأنه في رعيته كرئيس الكناسين أو الزبالين مثلاً، وحينئذ ينتقل الأمر إلى أهل الحل والعقد، وهم: العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يملكون عزل الإمام وتعيينه... وينبغي أن تكون الأمة والجماعات الإسلامية في هذا الوضع - برأيهم - جماعة واحدة، يرأسها أهل الحل والعقد ويتفقون فيما بينهم على من يقودهم، وأن الجماعات ينبغي أن تكون مرحلة وسطى للوصول إلى الحل الأمثل.

ومعلوم بالطبع ما هو الحل الأمثل:- إراقة الدماء .. ثم إراقة الدماء.. ثم إراقة الدماء، وقبلها حشد الآلاف لانتظار ساعة الصفر على حد قول قائلهم .. وصدق من قال: "لقد ابتليت الأمة بجماعات، جعلت الأمة حقل تجارب للوصول إلى السلطة باسم الإسلام، فهي تبدأ ضعيفة متسترة حتى إذا التفت حولها عدد من الشباب المندفع تسوقه العاطفة والحماس، سعت بتهور لتغيير المجتمع، وسلاحها: فهمها الأخرق لـ (الحاكمية) و(الجاهلية) و(الجهاد) .. ثم ما تلبث أن تخرج من المعركة مثخنة بالجراح مخلّفة وراءها أعداداً من الشباب ما بين: (قتيل) و(طريد) و(جريح) و(أسير)، كل ذلك في سبيل أحلام وشعارات يُلوّح بها قادة التنظيم .. وهكذا دواليك تستمر المأساة وتنتقل التجربة الكارثية من بلد مسلم إلى آخر.

وهذه الحالة سببها: الفقر المدقع في الفقه الشرعي، والهوى المتبع الذي جعلهم يحرفون النصوص الشرعية ومعانيها الصحيحة عن وجهها"إله من كتاب (فكر التكفير) د. السحيمي.

وحتى لو وجد حاكم يحكم بالشرعية فإن هؤلاء لن يرجعوا عما هم عليه بل سيخرجون عليه بمسوغات لا تخطر لك على بال .. فتارة يكفرونه لتركه فريضة الجهاد، وتارة بالموالاة للكفار، وتارة للاشتراك في قوانين الأمم المتحدة، وتارة بإعانتة للقوات الأجنبية، وتارة باعترافه بدولة الصهاينة.. الخ القائمة التي لا ولن تنتهي.

ألم أقل لحضراتكم إنهم قرروا سلفاً تكفير الحكام والخروج عليهم اتباعاً لسلفهم من الخوارج السابقين، حتى ولو بُعث حكام بني أمية أو بني العباس لحكم الأمة الإسلامية المعاصرة؛ بل لو كان حكامنا هم: (معاوية) و(عمر بن العاص) رضي الله عنهما سيكفرونهم، أو على الأقل سيخرجون عليهم بأدنى الشبهات وهذا ليس رجماً بالغيب.

ألم يكفروهم أو على الأقل يتهمهم بالنفاق والخروج على تعاليم الإسلام وروحه: منظرهم الأول وقطب أفكارهم وحامل راية الجرح والتجريح لجميع أهل الإسلام حكامهم ومحكومهم في هذا العصر .. بل اعتبر

أن عثمان بن عفان -الذي قُتلَ مظلوماً- اعتُبرَ خلافته فجوة في الخلافة الإسلامية، ولم يعتد بها مخالفاً بذلك النص والإجماع.. بل جعل الذين خرجوا عليه وقتلوه ظلماً أقرب إلى روح الإسلام من سياسته الرشيدة، وما أشبههم بمن صنعوا من قاتل ثالث الخلفاء الراشدين بطلاً وشيدوا له قبراً يقصدونه ويتبركون به ويطوفون حوله!

فهؤلاء قرروا الخروج وقرروا تكفير الحكام سلفاً- للوصول إلى السلطة- وأصبحوا بعد ذلك يبحثون عن حيثيات لحكمهم وخروجهم وإنا لله وإنا إليه راجعون.. وقد ساعدتهم على انتشار أفكارهم عوامل عدة: أهمها استغلالهم لكرهية الناس الفطرية لحكامهم، فما بالك إن وقع الظلم واستشرت الأثرة، فحينئذ تنفذ سياسة (عبد الله بن سبأ) اليهودي والمؤلب للخروج على الخليفة الراشد عثمان بن عفان، فقد كان يقول لاتباعه: (ابدعوا في الطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس.. وادعوهم إلى هذا الأمر) .. والعامية يندعون بهذه المظاهر وبهذا الكلام، لطبيبتهم وحسن ظنهم، وجعلهم أن الله ما سلط عليهم حكاهم إلا لمعاصرتكبوها.

روى الطبراني عن الحسن البصري أنه سمع رجلاً يدعو على الحجاج (وما أدراك ما الحجاج؟!؛ فقال له: (لا تفعل إنكم من أنفسكم أتيتم، إنما نخاف إن عزل الحجاج أو مات، أن يتولى عليكم القردة والخنازير، فقد روى: أن أعمالكم عمالكم، وكما تكونوا يولى عليكم)، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: (وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير) [الشورى: ٣٥].

وأخرج أبو الشيخ عن منصور بن أبي الأسود قال: "سألت الأعمش عن قوله تعالى: (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً) [الأنعام: ١٢٩]، ما سمعتهم يقولون فيه؟؛ قال سمعتهم يقولون: (إذا فسد الناس أمر عليهم شرارهم)" .. وكتب أخ محمد بن يوسف يشكو إليه جور العمال، فكتب إليه محمد بن يوسف: (بلغني كتابك، وتذكر ما أنتم فيه وليس ينبغي لمن يعمل المعاصي أن ينكر العقوبة، ولم أر ما أنتم فيه إلا من شوم الذنوب .. والسلام).

ولقد سلط الحجاج بن يوسف على الأمة بظلمه - لأمر ولحكمة أرادها الله تعالى للأمة، ولكي نعرف كيف يتعامل السلف مع هذه الفتن؟، فلما رأى الحسن البصري تدمر الناس من ولايته بسبب ذلك، نصح لهم مستدلاً بهذه القاعدة السلفية: (كما تكونوا يولى عليكم)، فقال لهم: "إن الحجاج عقوبة من الله لم تك، فلا تستقبلوا عقوبة الله بالسيف، ولكن استقبلوها بتوبة وتضرع واستكانة، وتوبوا تكفوه".

وثبت بإسناد صحيح عن الحسن أنه قال ذلك لمن رآه يحرض على الخروج .. فتأمل ارتباط هذه القاعدة بالنهي عن الخروج عند السلف .. وهذا الكلام يقوله الحسن عن الحجاج الذي قال عنه الذهبي في السير: "وكان ظلماً جباراً خبيثاً سفاكاً للدماء"، بل كفره بعض السلف وأحصوا ما قتل صبراً فبلغ: مائة وعشرين ألف قتيلاً .. وقال الإمام ابن القيم في (مفتاح دار السعادة) ١/ ٢٥٣:

"وتأمل حكمته تعالى في أن جعل ملوك العباد وأمراءهم وولاتهم من جنس أعمالهم، بل كأن أعمالهم ظهرت في صور وولاتهم وملوكهم، فإن استقاموا استقامت ملوكهم، وإن عدلوا عدلت عليهم، وإن جاروا جارت ملوكهم وولاتهم، وإن ظهر فيه المكر والخديعة فولاتهم كذلك، وإن منعوا حقوق الله بينهم وبخلوا بها منعت ملوكهم وولاتهم ما لهم عندهم من الحق، فبخلوا بها لديهم، وإن أخذوا ممن يستضعفونه ما لا يستحقونه في معاملتهم أخذت منهم الملوك ما لا يستحقونه وضربت عليهم المكوس والوظائف، وكل ما يستخرجونه من الضعيف يستخرجه الملوك منهم بالقوة، فعمالهم ظهرت في صور أعمالهم، وليس في الحكمة الإلهية أن يولى على الأشرار الفجار، إلا من يكون من جنسهم، ولما كان الصدر الأول خيار القرون وأبرها كانت وولاتهم كذلك، فلما شابوا - من الشوب وهو الخلط - شابت لهم الولاة.

فحكمة الله تأتي أن يولى علينا في هذه الأزمان مثل: (معاوية) و(عمر بن عبد العزيز) فضلاً عن مثل: (أبي بكر) و(عمر)، بل ولاتنا على قدرنا وولاة من قبلنا على قدرهم، وكل من الأمرين موجب الحكمة ومقتضاها؛ ومن له فطنة إذا سافر بفكره في هذا الباب رأى الحكمة الإلهية سائرة في القضاء والقدر، ظاهرة وباطنة فيه كما في الخلق والأمر سواء، فإياك أن تظن بظنك الفاسد أن شيئاً من أقضيته تعالى وأقداره عارٍ

عن الحكمة البالغة، بل جميع أفضيته سبحانه وأقداره واقعة علي أتم وجوه الحكمة والصواب، ولكن العقول الضعيفة محجوبة - بضعفها - عن إدراكها، كما أن الأبصار الخفّاشية محجوبة بضعفها عن ضوء الشمس، وهذه العقول الضّعاف إذا صادفها الباطل جالت فيه وصالت، ونطقت وقالت، كما أن الخفّاش إذا صادفه ظلام الليل طار وسار

خفافيشُ أعشاها النهار بضوئه * ولازمها قطعٌ من الليل مظلم

ولذلك كان من الغلط البين أن يُعالج ظلم السلطان المسلم، بالخروج عليه، بل كان من حكمة الشريعة البالغة أن جاءت بطاعته ما لم يأمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية لم تُشرع طاعته فيها كما لم يشرع الخروج عليه، بل ولو كان في نفسه من أهل الفجور .. روى مسلم عن حذيفة أن رسول الله قال: (يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس)، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله! إن أدركت ذلك؟ قال: (تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع).

يقول ابن تيمية في (منهاج السنة) ١ / ٥٦١: "وهو صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع، هو: من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالماً"، ويقول ابن حجر في الفتح ١٣ / ٤٠: "الذي يظهر أن المراد بـ (الدعاة على أبواب جهنم) - يعني: التي وردت في رواية مماثلة لحديث مسلم الفاتت - من قام في طلب الملك من الخوارج وغيرهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (الزم جماعة المسلمين وإمامهم)، يعني: ولو جار، ويوضح ذلك رواية أبي الأسود: (ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك)، وكان مثل ذلك كثيراً في إمارة الحجاج ونحوه"، الذي كان منه ما كان، والذي كما ذكر ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ٣١٥: "كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يصلي خلفه، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً.. وكذلك عبد الله بن مسعود وغيره كانوا يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً ثم قال: أزيدكم؟".

فقل لي بحق الله عليك أيها السلفي الصادق في الانتساب إلى السلفية، ألا ينطبق تمام الانطباق على حكام عصرنا قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي)، ونظيره قوله في الرواية الأخرى: (يهدون بغير هديي)، ومع ذلك أمرنا بأن نسمع ونطيع لهذا الأمير الذي لا يهتدي بهدي النبي ولا يستن بسنته (وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك) .

وإن كان قوله صلى الله عليه وسلم: (وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس) وصفاً للأمرء، فقد اتضح المعنى جداً وهو واضح لا شك فيه، لأنه كلام المُبين الفصيح الذي أوتى جوامع الكلم.. وإن كان وصفاً لرجال سيقومون فيهم مناوئين لهم وهو الراجح!؛ فهو وصف لمجموعة الخوارج الذين نعتهم في هذه الرسالة وهم الذين عنتهم الرواية الأخرى: (من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا!)، (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها!).

ومع ذلك، أقول: ليس الهدف من إخراج هذا الكتاب الرد على الأفكار الخارجية رداً مباشراً- وإن كان هذا من أفضل الجهاد- فقد كفانا علماءنا الراسخون في القديم كما سنفصل، وفي الحديث كالإمام الألباني والإمام ابن باز والإمام ابن عثيمين!، وليس بعد كلامهم كلام يذكر؛ ولذلك سرق الفكر الخارجي بردود هؤلاء واندحر وأصبح معتقوه الذين كانوا يتبجحون بإظهاره، يحاولون أن يستروا سواتهم فأخذوا يناورون ويداورون.

وأكرر- ليس من غرض هذا الكتاب أن يناقش هؤلاء في معتقداتهم فلمهم ما يعتقدون؛ والله سائل كل امرئ عن اعتقاده وأقواله وأفعاله ونيته، ولا عن أثرها في المجتمعات وما تجلب عليه أو له من شر أو خير؛ ولكن سبب إخراج الكتاب هو أمر عجيب يتعلق بردود هؤلاء الأكابر.. فحينما بينوا منهج السلف وأوضحوه للناس فسار بفتاويهم الركبان وأصبحت أشهر على الأعلام من النيران وحمدها لهم أهل العرفان، ما كان من

هؤلاء المخالفين إلا أنهم انقسموا كعادة المبطلين، فمنهم من فضح نفسه واتهم أئمة السنة بالمداهنة وبالإرجاء، وبهذا سقطوا أمام الجميع وانكشفوا.. وسكتت طائفة أخرى تنتظر تكتيكًا جديدًا.. وتكايست مجموعة منهم فكانت أدهي الثلاثة، فلما خشيت على نسبتها السلفية المزعومة أن تقتضح، وهم لن يستمر عيش إلا بهذه اللافتة التي بها عرفوا وهامهم قد خُذلوا على يد أئمة العصر الذين كانوا يدعون نسبتهم إليهم ولا يصدرون إلا عن رأيهم في الصغير والكبير، هدامهم تفكيرهم السقيم إلى ما حسبوه يعدل الكفة فقالوا:

"نعم هؤلاء هم أئمة السنة- يعنى الشيوخ الثلاثة - نحن لا نمارى في ذلك، ولكن هذه المسألة خلافية وهم وإن لم يكفروا الحكام فقد كفرهم غيرهم ممن هم في درجتهم العلمية ونسبتهم للسلفية، وهم: شيوخ أنصار السنة المحمدية- الشيخ حامد الفقي والشيخ أحمد شاکر والشيخ عبد الرزاق عفيفي وكذلك الشيخ محمد بن إبراهيم مفتى السعودية الأسبق، والشيخ الأمين الشنقيطي" .. ثم قالوا: "تتهموننا بأننا خوارج! فهل تستطيعون أن تقولوا على هؤلاء: إنهم خوارج؛ إذا كنا نحن خوارج فقولوا على الشيخ حامد الفقي والشيخ أحمد شاکر والشيخ عبد الرزاق عفيفي إنهم خوارج"، وظنوا أنهم بهذه الحيلة قد خرجوا رأسًا برأس كما يقال.

ولا نملك نحن أمام هذا التفكير إلا أن نقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله!) أرأيتم أيها السادة كيف يفعل الهوى والتعصب للرأي وعدم الإذعان للحق بأصحابه؟!.. فهؤلاء الذين ملئوا آذاننا بدعاويهم العريضة بأنهم اتباع منهج السلف وعلماء السلف؛ والشيخ الألباني قال؛ والشيخ ابن باز قال؛ والشيخ ابن عثيمين قال؛ ولا يذكرون أبدًا شيوخ أنصار السنة حين يتذكرونهم .

بيننا المفروض عليهم واللائق بهم حينما يجدون فتاوى الشيوخ الربانيين تخذلهم بل وتفضحهم؛ أن يراجعوا موقفهم، ولكنهم بدلًا من ذلك لجئوا إلى طريقة أخرى، ألا وهي: البحث عن البديل- ولا بد من أن يكون ذلك البديل سلفيًا- فليفتشوا في أقوالهم وربما وقعوا على شيء ذي بال من الممكن أن يتعلقوا به!، وإلا فربما كان هناك كلام متشابه حمال أوجه؛ فإن وُجد فيها ونعمت (حدّ فاهم حاجة)، وإلا فمن الممكن أن تدبج الفتاوى كذبا وزورا على صاحبها، وتنتشر منسوبة إليه؟، وما المانع من ذلك؟؛ أليسوا قد ماتوا؟، وهل سيخرج ميت من قبره ليحاسب من كذب عليه ويفضحه، فكان ما كان والله الأمر من قبل ومن بعد.

ولقد كانوا - شهادة الله - علماء ربانيين اعتقادًا وعملاً وقولًا وخلقًا وسلوكًا- نحسبهم كذلك ولا نزكيهم على الله وكانوا على أصول أهل السنة والجماعة فلم يكونوا دعاة فتنة ولا تفريق ولا تكفير للمجتمعات وولاية الأمور ولم يكونوا بوجهين يظهران خلاف ما يبطنون- فيقولون في العلن أقوالًا- وفي الغرف المغلقة أقوالًا أخرى.

وها هي مقالاتهم في الصحف السيارة، قرأتها الجماهير العريضة في مصر والحجاز وسائر بلاد الدنيا؛ وفيها: المبايعات العلنية للحكام، والاعتراف بولاياتهم الشرعية، والتهنئة لهم في المناسبات مع علمهم بأنهم يحكمون بغير ما أنزل الله ولا يقولون عنهم كما تقولون أنتم (الحكام الطواغيت)، وكانوا لا يتركون فرصة من الفرص إلا ويدعون للحكام في جميع المناسبات، وكل ذلك يتم تحت سمع وبصر علماء الدنيا ولم ينكر عليهم أحد من أهل العلم شيئًا من ذلك مع كثرة الانتقادات والمآخذ التي كان يأخذها بعض العلماء على بعض، كما هي عادة العلماء في كل الأزمان، ولم يتهمهم أحد بالعمالة ولا بالمداهنة للحكام، إذ الرواسب الخارجية الحزبية لم تكن أيامهم قد آتت ثمارها.

وكيف يجرؤ أحد على اتهام- من باع نفسه لله تعالى وعرض نفسه للإيذاء بل وللقتل ليس مرة واحدة بل مرات متعددة- بالمداهنة للحكام؟ أليسوا أصحاب دعوة التوحيد وهذه الدعوة أيامهم كانت كقيلة بجر أنواع متعددة من العداوات من شيوخ البدعة وممن يشايعهم من أصحاب المناصب، حتى بلغ الأمر بأن حاول بعض كبار موظفي القصر الملكي بعابدين أن يدفع ببعض المأجوريين لقتل الشيخ حامد الفقي رحمه الله، ولقد قُذِف بالحجارة عدة مرات وضُرب من بعض أنصار البدع والأهواء، وتعرّض للاغتيال أكثر من مرة، وطعن بالسكين في رقبتة ولكن الله أنجاه بفضلته ومنته.

بل من المعلوم عند كل عاقل أن غضب الجماهير التي كانت تحركها شيوخ البدعة، أشد ضرراً على هؤلاء من غضب الحكام، فإن من يقف أمام حاكم من الحكام بحق أو بباطل يعدّه الناس بطلاً عظيماً ويُفرطون في مدحه والثناء عليه، أما من يقف متهمًا بكراهية الرسول ومعاداة أهل البيت والأولياء، فهي تهمة تعرضه مع الإيذاء والقتل للازدراء واللعنة من جميع الناس، وأمام ذلك كله نظر علماءنا إلى قوله عليه السلام: (ألا لا يمتنع أحدكم رهبة الناس أن يقول بحق إذا رآه أو شاهده، فإنه لا يقرب من أجل ولا يبعد من رزق، أن يقول بحق أو يُدكر بعظيم)، وقوله: (من أرضى الناس بسخط الله وكره الله إلى الناس ومن اسخط الناس برضا الله كفاه الله مؤنة الناس).

وقبل أن أختتم هذه المقدمة أذكر أبياتاً أجاب بها ابن الجزار السرقسطى عن المستعين بن هود، وقد اشتكى إليه بعض رعاياه من بعض عماله:-

نسبتم الجور لعمّالكم* ونمّتم عن سوء أفعالكم
لا تنسبوا الجور إليهم فما * عمّالكم إلا بأعمالكم
تالله لو ملكتم ساعة * لم يخطر العدل على بالكم

وهمسة أخيرة في أذن هؤلاء الدعاء:

لكم- ولن ينازعكم أحدٌ أبداً- أن تعزوا أقوالكم إلى أناس آخرين- كالكاتب (سيد قطب) وأخيه (محمد قطب) ومن دان لهما- ولن يعترض عليكم أحدٌ إطلاقاً.. فاعتقاداتكم بهم ألصق، وعزو منهجكم إليهم أليق، وأنتم تحبونهم وتتقربون إلى الله تعالى بحبهم وبالدفاع عنهم وبذكر مناقبهم، فلماذا لا تقتصرون عليهم؟، على الرغم من أنكم إن فعلتم هذا، فلن ينازعكم أحد ولن يفزعكم أحد أبداً، أما شيوخوا- أما شيوخوا.. فسنصرخ في وجهكم بقوة ونقول لكم دعوا لنا شيوخوا، فهم لن يكونوا أبداً أئمة تكفير أو خوارج أو مرجئة، ونقول لمن يخالفنا: (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) [البقرة: 111]

كتبه/ عادل السيد

إدارة تحقيق التراث

المركز العام

لجماعة أنصار السنة المحمدية

&&&&&&&&&&&&&&&

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون.. آل عمران/ ١٠٢)، (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً.. النساء/ ١)، (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً.. الأحزاب/ ٧٠، ٧١).
أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، وأن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى، وأن ما توعدون لآت، وما أنتم بمعجزين

لقد تعددت مناهج إصلاح الأمة، وتنوعت الآراء، واختلطت الأوراق أيها أنفع وأجدى؟!، وأثبتت الأيام والأحداث أن كل المناهج المناهضة والمخالفة لما كان عليه سلفنا الصالح فشلت فشلاً ذريعاً، وزادت مشكلات أمة الإسلام تعقيداً.. ونذكر منها:

أ: ما انتهجه البعض من حصر الإصلاح في منازعة الأمر أهله في جميع ديار الإسلام، لتقوم على أنقاضها وأشلاء أبنائها، خلافة: تجمع الأمة على حساب صحيح الدين والاعتقاد.. وينضوي تحت شعارها (نجتمع فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه): ما لا حصر له من أصحاب المذاهب الفاسدة مما على رأس كل منها شيطان يدعو إليه.. ثم هي في النهاية خلافة ليست بكل تأكيد على منهاج النبوة ولا هي في قريش.

ب: ما انتهجه بعض من هذا البعض، ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا خليطاً مكوئناً، من: منهج من سبق ذكرهم بعد أن لبسوا عمامة (البنا وسيد قطب)، ومن سلفية زعموها قائمة على منازعة الأمر أهله والخروج على حكام المسلمين، وهؤلاء أضل ممن سبقهم حيث تداروا في السلفية وتزيوا بزيمهم وارتضوا طريق العلم سبيلاً، ونقضوا في نفس الوقت وبأهوائهم أهم ما يميز عقائد السلف، وهو: شق الصف ومفارقة جماعة المسلمين والطعن في أمتهم، فما حجزهم العلم عن أن يكونوا من فُعد الخوارج، وكان أن بدا زيف منهجهم، وتبدَّهم العامة والخاصة بعد أن كانوا لديهم ملء السمع والبصر

ج: ما انتهجه بعض الشباب من ثورة على كل شيء، على المجتمع وعلى الأنظمة المحسوبة على أهل السنة، وعلى حكوماتها، وعلى قادتها وشرطتها، فكان التكفير الذي استحلوا من خلاله سفك الدماء وقتل الأنفس التي حرم الله، والمشكلة أنهم يحملون راية: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فلا علم ولا فقه ولا دراية ولا رواية، ولا أي شيء.

د: ما انتهجته - للأسف - بعض المؤسسات الدينية العريقة، من جعل (العقل) هو مصدر التلقي، يُقدَّم عند التعارض - بزعمها - على (النقل)، ويتم إعماله ليس في فهم النص وإنما مع النص وفرق سائح بينهما.. معتبرة أن ذلك هو عين (التجديد) و(الوسطية) و(المنهج الحق)، وما هو بذلك لا من قريب ولا من بعيد.. ذلك أن العقل الصحيح لا يُنافي النصَّ الصحيح أصلاً، ولا يعارضه؛ بل هو مُوافقٌ له، هذا لأن الذي خلق العقل هو عينه الذي أنزل إليه النقل ليوجهه ويصلح من شأنه ويصحح من مساره، وإلا ضل طريقه.

قال الشاطبي رحمه الله في (الاعتصام) (٢/ ٣٣١): «لا ينبغي للعقل أن يتقدَّم بين يدي الشرع؛ فإنه منَّ التقدُّم بين يدي الله ورسوله، بل يكون مُلبِّياً من وراء وراء، ثم نقول: إنَّ هذا هو المذهبُ للصحابة رضي الله عنهم وعليه دأبوا، وإيَّاهُ اتَّخذوا طريقاً إلى الجنَّة فوصلوا».

وقال ابن القيم - رحمه الله - في (إعلام الموقعين) (١/ ٣٣٥) مشيداً بالرأي الوسط، دون: القائل بأن الحاجة إلى القياس فوق الحاجة إلى النصوص، والقائل بحرمة لمخالفته أحكام الشريعة، قال: "ليس في الشريعة

شيء على خلاف القياس، وإن من يظن مخالفته للقياس فأحد أمرين: إما أن يكون القياس فاسداً، أو يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع".

ويدخل في معنى هذا: الوسطية التي تميز بها أهل السنة دون غيرهم، ومبتناها: عدم معارضة الكتاب والسنة بما دونهما من رأي أو ذوق أو عقل أو وجد. كما يدخل في معناه: رَفْضُ الأوهام والخرافات ونَبْذُ البدع والشركيات، على ما تقتضيه الفطر القويمة والعقول السليمة؛ تحقيقاً لقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله} [الحجرات: 1]، وقوله: (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير.. الملك/ ١٠)؛ فأهل السنة لم يهملوا - بمنهجهم هذا المعتدل - العقل ولا عطلوا وظيفته، بل أعملوه في مجاله؛ فاستخدموا الأدلة العقلية والأقيسة الشرعية مستنبطة من نصوص الكتاب والسنة، كما أعملوا التفكير والتدبر في دلائل الهداية وبواعث الإيمان، والتدبر والنظر في الآيات الكونية والمسموعة، فانتهى لديهم تعارض النصوص مع العقل، هذا من جهة، كما انتهى لديهم التعارض بين النصوص الشرعية ذاتها من جهة ثانية؛ لأن الشارع حكيم، والتناقض ينافي الحكمة.

وفي بيان خطأ هذا النهج الذي تبناه الأزهر للأسف، يقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٣٥/١٣): «جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كُتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان؛ فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه؛ فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل». كذا بما يعني: وجوب اتخاذ الكتاب والسنة ميزاناً للقبول والرد، وأخذ مطالب الدين من قبلهما؛ لأن بهما يتجلى الهدى من الضلال، والحق من الباطل، والصواب من الخطأ، وما سواهما من أقوال الرجال، وأعمالهم، وآرائهم، واجتهاداتهم، ومعتقداتهم، تُعرض عليهما؛ فما وافق الكتاب والسنة قبل وعمل به، وما خالفهما رد على أصحابه مهما كانت منزلتهم.. ومنها غير هذين النهجين، كثير.

أقول: إن ابتغاء الإصلاح في كل ما سبق هو ابتغاء للهدى في غير ما أراده الله شرعاً لعباده، ومن ثم عد من الضلال المبين، وقد أثبتت الأيام والأحداث فشل كل تيك المناهج في الإصلاح والتغيير، وفي القضاء على البدع وعبادة الأشخاص والمقبورين، وعلى التطرف والانحراف الفكري والإرهاب، وأنه: على نحو ما أثبتنا أنه لا بديل عن كل ذلك إلا منهج السلف الصالح، إذ لا أحد أحق بسماعه وطاعته والأخذ عنه بعد الله وبعد رسوله ﷺ، من الصحب الكرام ومن تبعهم بإحسان، فإنه الحق الذي انعقدت عليه قلوب وعقول جماعة المسلمين، وسيظل كذلك إلى آخر الأمة وإلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، مصداقاً لقول مالك إمام دار الهجرة: (لا يصلح آخر هذه الأمة، إلا الذي أصلح أولها).

ولله در اللالكائي وهو يصف أهل السنة ويتحدث عن ثباتهم على الحق المبين وسلامة اعتقادهم ووحدة منهجهم بما نصه: «الحمد لله الذي كمل لهذه الطائفة سهام الإسلام، وشرّفهم بجوامع هذه الأقسام، وميّزهم من جميع الأنام؛ حيث أعزّهم الله بدينه، ورفعهم بكتابه، وأعلى ذكرهم بسنته، وهداهم إلى طريقته وطريقته رسول الله ﷺ؛ فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة المتمسكة بالسنة، التي لا تريد برسول الله ﷺ بديلاً، ولا عن قوله تديلاً، ولا عن سنته تحويلاً، ولا يثنيهم عنها تقلب الأعمار والزمان، ولا يلويهم عن سمتها تغير الحدثن، ولا يصرفهم عن سمتها ابتداءً من كاد الإسلام ليصد عن سبيل الله ويبغيها عوجاً، ويصدف عن طرُقها جدلاً ولجاجاً، ظناً منه - كاذباً وتمنياً باطلاً - أنه يطفئ نور الله، (وأن الله من نورهِ - ولو كره الكفرون.. الصف/ ٨)» إ.ه من (شرح أصول السنة) ٤٣/١.

وكان اللالكائي قد ساق بسنده في ذلك حديث العرياض بن سارية، الذي فيه قوله ﷺ: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، دمعت منها الأعين ووجلّت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله: كأنها موعظة مودع، فبم

(١) من خلال كل ما مرّ الله علينا بتأليفه لمعالجة القضايا التي تهّم الأمة في مختلف المجالات، من نحو الحديث عن: توحيد الله في أسمائه صفاته وأفعاله، وجعل مصدر التلقي في الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.. والحديث عن السياسة الشرعية وولايات المسلمين.. وما ادّعى أنه من العادات كالخفاف والنقاب.. وغير ذلك

تعهد إلينا؟ فقال: (قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعيش منكم فسيري اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة ضلالة"، وفي لفظ له في الصحيحة (٩٣٧): (عضوا عليها بالنواجذ، وعليكم بالطاعة وإن كان عبداً حبشياً، وإنما المؤمن كالجمل الأنف، حيث قيّد انقاد) (١).. وخبر ابن مسعود وفيه قوله: خط لنا رسول الله ﷺ خطأ، ثم خط خطوطاً يميناً وشمالاً، ثم قال: (هذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه)، ثم قرأ: (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله.. الأنعام/ ١٥٣).. وآخر وفيه قوله ﷺ: (لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من قبل كبرائهم، فإذا أتاهم من قبل أصاغرهم هلكوا)، قال ابن المبارك: (الأصاغر: من أهل البدع)، وعن إبراهيم الحربي في معنى هذا الأثر: "إن الصغير إذا أخذ بقول رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين فهو كبير، والشيخ الكبير إن.. ترك السنن فهو صغير).. والكلام في ذلك كثير للالكائي وغيره من أئمة السنة والاعتقاد، وينظر في مظانّه.

على أن المتأمل في تاريخ الدعوة الإسلامية، يرى ويلحظ: أن منهج الصحابة ﷺ والتابعين لهم بإحسان، ما قام إلا على تعظيم نصوص الوحيين القرآن والسنة، وكمال التسليم لهما.. وأن المخالفين لمنهجهم وطريقتهم من أهل البدع والأهواء، قد زلت أقدامهم وضلت عقولهم، فحرفوا، وغيروا، وبدلوا، وأولوا، ووقعوا في الفتن والزيغ والضلال، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل.. وأن الحق والهدى والنجاة في متابعة ما كان عليه أولئك الصحب وتابعيهم بإحسان، فإنهم من أشاد الله بهم في قوله تعالى: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم.. التوبة/ ١٠٠)، وقوله بعد ذكر مناقب كل من المهاجرين والأنصار: (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم.. الحشر/ ١٠).. وأشاد بهم رسول الله حين قال فيما رواه البخاري (٢٦٥٢) ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود: (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.. الحديث)، فهم من كانوا على الهدى المستقيم؛ وما ذاك إلا لأنهم كانوا يسمعون القرآن ويتلونه ويفهمون معناه ويعملون بشرائعه؛ فكانوا بحق أصدق الأمة إيماناً، وأبرها قلباً، وأعظمها قولاً، وأعظمها علماً، وأحسنها بياناً، وأحدها أذهاناً، وأكثرها فهوماً، وأطفها إدراكاً، وأقلها تكلفاً.

يقول ابن القيم - رحمه الله - بعد أن ذكر قول عمر بن الخطاب ﷺ: (إِنَّمَا تُنْفَضُ عَرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةٌ عُرْوَةٌ، إِذَا نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْجَاهِلِيَّةَ) (٢): «لهذا كان الصحابة أعراف الأمة بالإسلام وتفصيله وأبوابه وطرقه، وأشد الناس رغبة فيه، ومحبة له، وجهاداً لأعدائه، وتكلماً بأعلامه، وتحذيراً من خلافه؛ لكمال علمهم بضده؛ فجاءهم الإسلام وكل خصلة منه مضادة لكل خصلة مما كانوا عليه، فازدادوا له معرفة وحُباً، وفيه جهاداً بمعرفتهم بضده» (٣)؛ فنشروا الإسلام، وبيّنوا عقيدته وقواعده وأحكامه أحسن بيان، وأيدوا أسس الإيمان بالدليل والبرهان، ومضوا على المحجة البيضاء التي تركهم عليها النبي ﷺ، ولهذا جعلهم ﷺ الميزان العدل حين وقوع الفتن والافتراق في أمتهم؛ كما جاء في الحديث المحفوظ المشهور والذي يقول فيه بأبي هو وأمي: (افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة)، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: (من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي).. وفي بعض الروايات: (هي الجماعة) (٤).

(١) يعني: سهل القيادة في اتباع الحق وفي تقيده بالنصوص، لا ينتصر لحظوظ نفسه ويعاند ويصر، وليس بالمغفل يجرح حينما أراد من أراد أن يجرحه، ويستتويه من حيث من أراد أن يجلبه إلى هواه، بل هو كالجمل الأنف الذي حرم أنفه وجعل الزمام في قياده ويُجرُّ به، لا يستطيع أن يخالف قائده فيما أراد من منفعة

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٢٤٧٢)، والحاكم في «المستدرک» (٨٣١٨) وصحّحه، ووافقه الذهبي، ولفظه: «قَدْ عَلِمْتُ - وَرَبِّ الْكَعْبَةِ - مَتَى تَهْلِكُ الْعَرَبُ»، فقام إليه رجلٌ من المُسْلِمِينَ فَقَالَ: «مَتَى يَهْلِكُونَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟» قَالَ: «حِينَ يَسُوسَ أَمْرَهُمْ مَنْ لَمْ يُعَالِجْ أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يُصْحِبِ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(٣) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ٢٨٨).

(٤) رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم

ثم كان أن ألقوا إلى التابعين لهم بإحسان ما تلقوه من مشكاة النبوة من نصوص القرآن والسنة والإيمان، فاقتفى صراطهم المستقيم الرعيل الأول من أتباعهم؛ فأقاموا الحق وشيدوا ركائزه ودعائمه؛ فأضاءوا نوره، فسارت به ركائبه، دون تقديس للرجال، أو تعصب للأباء، أو تشبه بالأعداء، أو اتباع للبدع والأهواء؛ فشرع الله أعظم وأحب إليهم من أنفسهم، وأجل من أن يقدم عليه قول كائن من كان من البشر، وأكبر من أن يعارضه رأي أو قياس أو نظر أو استدلال؛ فهذوا - بفضل الله - إلى الطيب من القول وهذوا إلى صراط الحميد

ثم إنه قد وقع كثير من الاختلاف والافتراق في كثير من العقائد بسبب البعد عن منهج هؤلاء وأولئك - أعني الصحابة والتابعين - وبسبب سوء الفهم للإسلام، وتفرقت هذه الفرق هي الأخرى إلى فرق شتى، فكان من اللازم التصدي لهذه الفرق وبدعها، تلك التي أحدثتها في الإسلام.

ولقد وقف المنهج السلفي - أعني: المتجرد منه؛ الذي لم يخالطه الهوى المتبع ولا الدنيا المؤثرة ولا إعجاب كل برأيه - وقف على طول التاريخ الإسلامي، أمام كل هذه الفرق والمذاهب التي فارقت وخالفت الكتاب والسنة، وما أجمع عليه الصحابة والتابعون، بدءاً من الخوارج والقدرية والشيعية والمرجئة، ومن سار على منوالهم، حتى إن بعض الصحابة ممن عاصروهم من أمثال ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، قارعوا هؤلاء جميعاً وقاموا بدحض حججهم.

كما تصدى المنهج السلفي الحق جاهداً للعقل المعتزلي والفلسفي والأشعري والرافضي، وأصحاب التأويل والتعطيل، وبين فساد ما ذهبوا إليه وخالفوا فيه من الحق والسنن.. وفي العصر الحديث وقف المنهج السلفي أيضاً بقوة وثقة ثابتة أمام التيارات والأفكار والمذاهب المحاربة للإسلام؛ من الشيوعية الماركسية، والعلمانية، والاشتراكية، وغيرها، وما تولد منها.. وقف ليبيّن للناس معالم الطريق والتمكين، ومعالم الشريعة والدين، ومعالم الحضارة الإسلامية المثالية الأرقى؛ وإن لم يكن حامله على المستوى المطلوب بسبب انقسامه على نفسه؛ فهذه سلفية جهادية وتي حزبية وذو حركية وتهي وطنية وذه تجديدية وتلك تقليدية.. إلخ، وأيضاً بتركهم الساحة لسواهم ممن استهانوا بما صح من العقيدة وانحازوا لعبادة طواغيت من تسموا بـ (علماء الصحة والسرورية) و(سواعد الإخاء)، وشيدوا بنيانهم الهش على تعظيم الأشخاص على حساب المنهج الحق، وقامت دعواتهم على الهيمنة على كل شيء باسم: (أستاذية العالم)، ولهذا لم يتوقف هؤلاء عن معاداته والتشهير به، والنيل منه والكيد له ولأتباعه، ورميهم بالتخلف والجمود، والإرهاب والتطرف، والرجعية والأصولية، وما ذاك إلا لذهاب صفاء الدين وبهائه على يد من شوهوه وطمسوا معالمه، وقد وجدنا أثر ذلك فيمن يقاتلون منهم المسلمين وفي ديارهم.. وهذا يفرض علينا الآن وأكثر من أي وقت مضى عدة أمور أهمها:

(١) الاستمرار في التصدي للمناهج والمذاهب والفرق التي خالفت منهج الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح لهما، مع بيان الحق في ذلك بأدلته الصحيحة لفرق: البعثية، والاشتراكية، والقومية، والقاديانية، والبهائية، وغيرها من الفرق والمذاهب.. والتصدي كذلك لما بقي على شعاره القديم: كالشيعية، والرافضة، والنصيرية، والإسماعيلية، والمعتزلة، والجهمية، والأشعرية، والخوارج ونحو ذلك.

(٢) العمل على إحياء العقيدة الصحيحة وفق منهج السلف الصالح الحق والمتجرد عن الهوى والانقسام، وتصفية الإسلام وشريعته مما علق به من المخالفات والبدع، إضافة إلى تعديل الصورة المشوهة وإظهار الصورة النقية والحقيقية للإسلام السمح، وكل هذا في حاجة إلى منهجية ومزيد بيان؛ حتى تستبين سبيل المؤمنين.

(٣) العمل على تعبيد الناس لربهم وتحبيبهم في دين الله ودعوتهم إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، والعمل الدعوب للتمكين لدين الله.. والسعي لذلك بكل سبيل.. ويأتي هذا الكتاب الموسوم بـ

(ولايات المسلمين المعاصرة.. في ضوء معتقد أهل السنة، وما ورد عن أصحاب الحديث وسلف الأمة)

ضمن هذه الجهود المبذولة في سبيل العودة إلى الحنيفية السمحة التي نسأل أن يعين متبعيها وأن يكثُر من أمثالهم، وما التوفيق إلا بالله، فإنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه.

هذا وقد اقتضت خطة هذا الكتاب أن يأتي في هذه المقدمة، وأن يتبعها ثلاثة أبواب: **عُنِي أولها بالحديث عن ولايات المسلمين المعاصرة.. ومرتكزات الفرقة الناجية، ليفصل القول في** ولايات المسلمين الآنية ما لها وما عليها، سواء ما تعلق منها بالإمامة العظمي ليكشف عن أنها في قریش بموجب الشرع وأدلة السنة وإجماع الأمة، أو ما تعلق منها بالإمامة الصغرى.. ليقف في الفصل الأول منها على ما يصح من هذه الولايات وما لا يصح، وليكشف عن أن مآلات ونتائج نبذ ما خلفه لنا سلفنا قد ظهر الآن واضحاً جلياً في: سفكِ الدماء المعصومة، وشقِّ الصفِّ، ومفارقة جماعة المسلمين المأمور باتباعها، ومنازعة الأمر أهله.

وليلي ذلك فصلٌ ثانٍ يكشف عن مرتكزات وأصول الفرقة الناجية في مواكبة مستجدات العصر، وعن أن أهمها يكمن في: لزوم السنة وجماعة المسلمين، وتجنُّب البدعة وفرق الضلال، والاستدلال على كل ذلك - بعد النصوص الشرعية والإجماع- بمعتقدات أئمة المذاهب الأربعة ثم بسائر معتقدات تابع التابعين من أئمة القرون الخيرة؛ فمعتقدات من تبعهم بإحسان وما نصت عليه هذه المعتقدات جميعاً وأفصحت عنه في قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومنازعة حكام المسلمين

وليتبعه فصل ثالث يتحدث عن العوائق التي تحول دون إتمام وإنفاذ هذا المنهج السلفي البديل، وعن أن أهم هذه المعوقات: اللدادة في الخصومة، وعدم التجرد لمعرفة الحق وتمادي المتمادين في الباطل بسبب تعصب أو لهوى في النفوس.

ثم أتى الباب الثاني ليكشف لنا عما يستلزمه سلوك معتقد السلف وأصحاب الحديث.. في قضايا ولايات المسلمين، من: هجران أهل البدع وكيف عدَّ ذلك مقصداً من مقاصد الشريعة وواحدًا من أصول السنة، وأن ذلك يعني فيما يعني: الحفاظ على صفاء الدين ونقاؤه.. ومن عدم صحة بيعاتهم وإمامتهم، وبمفهوم المخالفة: صحة مبايعة من كان محسوباً على أهل السنة وإن جار وفسق وظلم.. ثم أعقب ذلك ردًا ما يثار حول هذه القضية من شبهات.

وقد تبع ذلك باب ثالث عُنِي بالتوصيف الشرعي لما جرى عقب ثورات الربيع العربي على أرض الواقع بمصر وسوريا وغيرهما.. في ضوء ما سبق ذكره في معتقد أهل السنة وسلف الأمة.. ثم بتناول ما يسعى إليه البعض جاهداً من استعادة لـ(الخلافة الإسلامية) على أنقاض ديار الإسلام وأشلاء أهلها.. ثم بكشف دور (أحسن البنا) مؤسس جماعة الإخوان، ومنظرها السوري (أ.سعيد حوى) في إحداث الخراب والدمار اللذين حلا بديار الإسلام عامة، وبحاضرة الدولة الأموية بصفة خاصة، نتيجة الفهم الخاطئ والتصور المغلوط على تلك الخلافة.. ودور مؤلفاتهما في انحراف شباب الأمة.. وكيف جاء كتاب: (مؤلفات سعيد حوى.. دراسة وتقويم) لفضيلة الداعية الأردنية: (سليم الهلالي)، ردًا وتحذيرًا لما نجني ثماره المرّة الآن.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به المسلمين، فهو سبحانه نعم المولى ونعم النصير وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

&&&&&&&&

الباب الأول ولايات المسلمين المعاصرة.. في ضوء ما خطه سلف الأمة وأئمة أهل السنة الفصل الأول:ولايات المسلمين المعاصرة.. ما لها وما عليها

المبحث الأول بموجب الشرع، وأدلة السنة وإجماع الأمة.. (الإمامة العظمى) في قریش

كان السعي لإيجاد خلافة ولا يزال، غاية جُلِّ الجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان، تُدَمَّر لها مقدرات الشعوب المسلمة بدعوى هدمها وبنائها من جديد على حد قولهم، وتراق في سبيلها الدماء المعصومة، وتبذل لأجلها الأموال والمُهَج والأرواح، وتُكَوَّن لتحقيقها الميلشيات بقصد التمهيد لها: بالاستحواذ على ديار الإسلام ومنازعة الأمر فيها أهلها، والخروج على ولاة أمورها ممن لم نر منهم كفرًا بواحا لنا فيه من الله برهان.

ودعونا نقرُّ ونعترف بأن فتنة -بسبب السعي لتحقيق هذه الغاية- قد عصفت في الآونة الأخيرة بالمسلمين، أنهكتهم، وطالت الأخضر في بلادهم واليابس، وكادت أن تُهْلِكَ بديار الإسلام الحرث والنسل، وأن القتل قد استخرَّ بأناس وجند مسلمين -كنا نعدهم لحرب أعداء الإسلام- وعلى يد مسلمين للأسف، وأن هذه الحروب فيما بينهم قد طال أمدها وأنها لا زالت مستعرة (١)، وأن أكثر الدعاة قصدوا أو لم يقصدوا دروا أو لم يدروا، هم سببٌ في تأجيجها، وأنه قد تحقق فينا ما نهى عنه الرسول ﷺ في قوله: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض) (٢)، وقوله: (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتِل تحت راية عُمِّيَّة يغضب للعصبة ويقاوم للعصبة فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدها، فليس مني) (٣)، وقوله: (يأتي في آخر الزمان قومٌ حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية.. يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) (٤)، وأنه لا بد من وضع حدٍّ لهذه المأساة، والدعوة إلى وقف نزيف الدم المسلم، وأن تضع هذه الحروب القذرة أوزارها.. وأبدأ بمجموعة من الثوابت علَّها تضيء لجميعنا طريق الهداية والرشاد.

أولاً: سعيًا لاستعادة الخلافة، وتحقيقًا لموعود رسول الله صلوات الله عليه الذي جاء في قوله: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة.. الحديث) (٥)، قرر علماء وسلف الأمة أن المرحلة الأخيرة التي تلي الحكم الجبري لم يتركها النبي ﷺ للاجتهاد، بل قال - في إشارة إلى آخر من تؤول إليه الخلافة التي ستكون على منهاج النبوة في آخر الزمان بعد الحكم الجبري- : (لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً.. ثم يخرج رجلٌ من أهل بيتي يملؤها قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وعدواناً) (٦)، وقال: (لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني - أو قال: من أهل بيتي- يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً) (٧).

(١) ليبيا وسيناء وسوريا والعراق والسودان ولبنان واليمن نموذجًا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم ١٢١ وكتاب الفتن ٧٠٧٦: ٧٠٨٠ ومسلم ٦٥، ٢٣٢، ٢٣٤

(٣) أخرجه مسلم ١٨٤٨

(٤) أخرجه البخاري ٦٩٣٠ ومسلم ١٠٦٦

(٥) حسنه الألباني في مشكاة المصابيح ٥٣٠٦ وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩١ / ٥ وقال: رجاله ثقات

(٦) رواه أحمد ٣٦ / ٣ وابن حبان ١٨٨٠ والحاكم ٥٥٧ / ٤ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي

(٧) أخرجه أبو داود ٤٢٨٢ وقال الألباني في صحيح سننه حسن صحيح، والطبراني ١٠ / ١٣٥ بلفظ ليلة بدلاً من يوم، وقال لابن القيم في المنار

المنيف ١٠٨: صحيح

وما ألمح إليه ﷺ هنا من أن: الخلافة سابقاً ولاحقاً لا تخرج عن (قريش)، جاء التصريح به في قوله: (الأئمة من قريش) (١)، وعليه علق (الموردي) في (الأحكام السلطانية) ص ٣ وما بعدها بقوله: "وبه احتج أبو بكر يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة، لما بايعوا سعد بن عبادَةَ الأنصاريَّ زعيمَ الخزرج، فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا: (منا أمير ومنكم أمير) (٢)، تسليمًا لروايته -بأبي هو وأمي- وتصديقًا لخبره (٣).. وفي الحديث الصحيح: (قدّموا قريشًا ولا تقدّموها)، وليس مع النص المُسلّم به شبهةٌ لمنازع فيه، ولا قولٌ مخالفٌ له" إ.هـ.

وبشأنه يقول (الإمام أحمد) - كما في رواية الإصطخري ص ٢١٠ من (جمهرة عقائد السلف) -: "والخلافة في قريش ما بقي اثنان، ليس لأحد أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نُقرُّ لغيرهم بها إلى قيام الساعة"، ومصادقه ما رواه البخاري (٧١٤٠) من حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان)، وحديث (٧١٣٩): (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد، إلا كَبّه الله على وجهه (٤) - أي وعلى حد قول ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٢٤: كان مقهورًا في الدنيا معذبًا في الآخرة - ما أقاموا الدين)، وحديث: (الناس تبع لقريش في الخير والشر)، يعني: في الإسلام والجاهلية، ونظيره رواية: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم).. وفي تعليقه على حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان).. يقول القرطبي فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٢٦:

"هذا الحديث خبر عن المشروعية، أي: لا تتعدّ الإمامة الكبرى إلا لقريشي مهما وُجد منهم أحد.. يقول ابن حجر: "وكأنه جنح إلى أنه خبر بمعنى الأمر، وقد ورد الأمر بذلك في حديث جبير بن مطعم: (قدّموا قريشًا ولا تقدّموها)".

وفي تعليقه على حديث أبي هريرة: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن) أو قال: (في هذا الأمر).. جاء في الفتح ١٣ / ١٢٧: أن "مقتضاه حصر جنس الأمر في قريش، كأنه قال: (لا أمر - أي: أمر الخلافة - إلا في قريش).. والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر، كأنه قال: (اتّموا بقريش خاصة)، وبقيّة طرق الحديث تؤيد ذلك، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم: أن شرط الإمام أن يكون قرشيًا.. وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة: يجوز أن يكون الإمام غير قرشي" إ.هـ.. وقولهم مردود ومحجوج عليه بأدلة السنة الصحيحة والصريحة، وبإجماع الصحابة وتابعيهم من أهل السنة والجماعة

ومن غير القرطبي وابن حجر، فقد علق من قبل الإمام النووي في شرح مسلم ١٥٨ / ١٢ من المجلد ٦ بعد ذكره جملة من الأحاديث في ذلك، فقال - وبنحوه ابن حجر في باب (الأمر في قريش) ١٣ / ١٢٧ -: "هذه الأحاديث وأشباهها، دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك من بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرّض بخلافٍ من غيرهم، فهو محجوج عليه بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم وبالأحاديث الصحيحة، قال القاضي عياض: (اشتراط كونه قرشيًا: هو مذهب العلماء كافة)، قال: (وقد عدّها العلماء في مسائل الإجماع، ولم

(١) مسند أحمد ٣ / ١٨٣.. قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث في الفتح ٧ / ٣٢: "قد جمعتُ طرقه من نحو أربعين صحابيًا لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرد إلا عن أبي بكر الصديق"، وقال عنه ابن حزم كما في الفصل ٤ / ٨٩: "وهذه رواية جاءت مجيء التواتر" إ.هـ.
(٢) فحجّهم أبو بكر بعدم كونهم من قريش، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، بل سلموا له جميعًا حتى من كان ينازع يومئذ من الأنصار، فانعقد ذلك إجماعًا دالًّا على اشتراط القرشية، حتى أن من حاولوا التمرد على بني العباس طمعًا في السلطة من العبيديين بدعوا أولاً بتزوير نسبهم وإلحاق خليفتهم ببيت النبوة لعلمهم بأن الأمة لا تدين في ذلك إلا لقريش.
(٣) ففي مسند أحمد ١ / ٥١ أن أبا بكر الصديق قال لسعد بن معاذ زعيم الأوس يوم السقيفة: لقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: (قريش ولاة هذا الأمر، فبِرّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم)، فقال سعد: (صدقت؛ نحن الوزراء وأنتم الأمراء)، وبذا انعقد إجماع الصحابة وكذا التابعين على هذا الشرط

(٤) ولهذا الحديث قصة، تتم في: أن محمد بن جبير بن مطعم كان يحدث أنه (بلغ معاوية - وهم عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان، فغضب معاوية فقام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد: فقد بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ، وأولئك جهالكم، فأياكم والأمانى التي تضل أهلها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكره.

يُنقل عن أحد من السلف فيها قولٌ يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار)، قال: (ولا اعتداد بقول النَّظَام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع: إنه يجوز كونه من غير قريش) ١.

(١) وأضيف هنا: أنه لا اعتداد أيضًا بقول الأشعرية -مخنة المعتزلة كما أطلق عليهم بعض أئمة أهل العلم- كونهم قد أوردوا في المسألة خلافًا، وأذكر من هؤلاء ابن الجويني الذي كان قبل تراجعهم وقبيل وفاته:

(١) مضطربًا في كامل معتقده كما أوضحن ذلك في كتابينا: (سبرًا على خطأ الأشعري)، ٢) وناقضًا لإجماع الأمة، ٣) ومتخبطًا على حد قول الحافظ الهمداني - وذلك فيما حكاه عنه الذهبي في العلو ص ١٨٨ وهو بمختصر للألباني ص ٢٧٦ - قال: "سمعت أبا المعالي وقد سئل عن قوله: {الرحمن على العرش استوى.. طه/ ٥}، فقال: (كان الله ولا عرش، وجعل يتخبط في الكلام.. وصاح: يا للحيرة، وخرق ما كان عليه وانخلع، وصارت قيامة في المسجد، ونزل ولم يجيني إلا: (يا حبيبي الحيرة الحيرة، والدهشة الدهشة.. حبرني الهمداني)"، ٤) ومترددًا بين المذاهب باعتراقه، وذلك قوله فيما حكاه عنه الذهبي أيضًا في العلو ص ١٨٠ وهو بمختصره ص ٢٦٥: "كنت بمكة أتُردد في المذاهب فرأيت النبي ﷺ فقال: (عليك باعتقاد ابن الصابوني)"، يعني: الذي ساق ص ٨٣ في معتقده (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) عنهم، حديث: (الخليفة بعدي ثلاثون سنة).

أقول: لا اعتداد بقول ابن الجويني هذا، لما بدا عليه في اضطراب وتردد كعادته، ذلك أنه بعد أن ذكر ص ٧٩ في كتابه (غياث الأمم في التياث الظلم): أن "الشرط أن يكون الإمام قرشيًا، ولم يخالف في اشتراط النسب غير ضرار بن عمرو -تلميذ واصل بن عطاء رأس المعتزلة- وليس ممن يُعتبر خلافه وواقفه، وقد نقل الرواة عن النبي ﷺ أنه قال: (الأئمة من قريش)"، جعل يقض الحديث وما أجمع عليه أهل السنة ويجنح لما جنح إليه ضرار هذا المعتزلي، ويقول مقدمًا بين يدي الله ورسوله: "وهذا مسلك لا أؤثره، فإن نقله هذا الحديث معدودون، لا يبلغون مبلغ عدد التواتر"، وقد رد كلامه هذا القاضي عياض وابن حجر وغيرهما كما رأينا.

على أن ابن الجويني الذي يُطلق عليه: (إمام الحرمين)، والذي يُعرد في وادٍ غير وادي أهل السنة، والذي يعتر بسلامته ويُفتن بتأليفه الكثيرون، لم يكتف بما ذكرناه له هنا، حتى جعل يقول ص ٣٠٨ بنفس المصدر: "وقد تقدم أن الانتساب إلى قريش مُعتبرٌ في منصب الإمامة، فلو لم نجد قرشيًا يستقل بأعبائها، ولم نعدم شخصًا يستجمع بقية الصفات، نصبنا من وجدناه عالمًا كافيًا ورعًا، وكان إمامًا مُنقذ الأحكام على الخاص والعام، فإن النسب ثبت اشتراطه تشريفًا لشجرة رسول الله ﷺ". وقد كرر هذا ولَقَطَ بما يشبهه -خارجًا عن اتفاق الأمة، وخارجًا عن إجماع أهل السنة- في كتابه (الإرشاد) ص ١٧٠، ونص عبارته: "ومن شرائطها عند أصحابنا- أي الإمامة العظمى-: أن يكون الإمام من قريش، إذ قال رسول الله ﷺ فيما رواه أحمد في مسنده ٣/ ١٢٩، ١٨٣، ٤/ ٤٢١: (الأئمة من قريش)، وقال: (قدموا قريشًا ولا تُقدموها)، وهذا مما يخالف فيه بعض الناس، وللإحتمال عندي مجال".

على أن كلامه هذا لا يخلو من تناقض، فقد ذكر بنفس المصدر ص ٣٨٥ تحت عنوان: (شغور الدهر عن والٍ بنفسه أو متولٍّ بغيره)، ما نصه: "قد تقرر الفراغ عن القول في استيلاء مُستجمع لشرائط الإمامة.. وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاءة ذوي الصرامة، خلوه عن يستحق الإمامة، والتصوير في هذا عسير، فإنه يبعد عرؤ الدهر من عارف بمسالك السياسة.. إذا خلا الزمان عن السلطان، وجب البدار على حسب الإمكان إلى درء البوائق عن أهل الإيمان.. وإذا لم يصادف الناس قوامًا بأمرهم بلوذون به، فيستحيل أن يؤمروا بالقعود عما يقتدرون عليه من دفع الفساد، فإنهم لو تقاعدوا عن الممكن، عم الفساد البلاد والعباد"، فتراه بعد أن فرض خلو الزمان من خليفة قرشي، استبعده وراح يقول بقول الخوارج.. وكان قد ذكر في نفس المعنى ص ١١٥ ما نصه: "إذا لم نجد من نصبه للإمامة حتى ينتهض لدفعه حسب ما يدفع البغاة، فلا نطلق للأحاد في أطراف البلاد أن يثوروا.. ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياخ، ويقوم محتسبًا أمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، وانتصب لكفاية المسلمين ما دفعوا إليه، فليعض في ذلك قدمًا والله نصيره"، وتلك عينها -وأيام الله- هي سبب الفتنة التي حلت بالمسلمين وبديار الإسلام في زماننا.

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل ترك ابن الجويني في تولية غير القرشي للإمامة العظمى شيئًا مما قاله الخوارج بهذا الصدد، أو فارقًا يتميز به عنهم في هذا الشأن ولو بمقتال ذرة، وهل فاهت الحرورية والمعتزلة إلا بنحو مما قاله ابن الجويني؟.. ثم إنه يقول في ٣٨٧ معضدًا ومؤكدًا على مسلكه الذي يمثل مسلك الأشعرية والذي هو عينه مسلك الخوارج، يقول: "وقد قال بعض العلماء: لو خلا الزمان عن السلطان، فحق على قُطان كل بلدة وسكان كل قرية، أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهي، وذوي العقول والحجا من يلتزمون امتثال إشاراته وأوامره، وينتهون عن مناهيه ومزاجره، فإنهم لو لم يفعلوا ذلك تردوا عند إمام المهمات، وتبلدوا عند إطلال الوقاعات"، فلماذا لم يأخذ بهذا القول وهو -بعده- قول أهل السنة والجماعة فيما عبر عنه ابن حجر بمصطلح: (ولايات بعض البلاد) وبما يعرف بالولايات الصغرى، وبما يعني أن خلو الزمان عن الكبرى أو العظمى أمر وارد، كونها كما قرر أهل السنة (في اثني عشر رجل كلهم من قريش)، كما نطقت بذلك السنة وأجمعت عليه الأمة؟.

ثم أتى لابن الجويني أن يخرج على النصوص التي ساقها هو نفسه في قصر الخلافة على قريش، وتعدُّ بسوقه إياها حجة عليه يوم القيامة، إذ يستدل بها ومن خلالها على عدم النص على إمامة عليٍّ وهو ما ادعته فرقة الإمامية، متجاهلاً ومتغافلاً عما قاله أهل السنة والجماعة في جعلها أدلة قاطعة أيضًا على قصر الخلافة في قريش وحدها، ناهيك عن الإجماع المستقى والمبني على هذه النصوص الصريحة الواضحة.. يقول ابن الجويني ص ٣٤ بنفس المصدر: "ولمَّا اجتمع صحبُ رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ السَّقِيْفَةِ لِتَقْدِيمِ زَعِيمٍ، وَتَعْيِينِ خَلِيفَةٍ، وَتَفَرَّقَتْ الْأَرَءُ، وَتَشَتَّتْ الْأَهْوَاءُ، وَكَشَرَتْ عَنْ أَنْبِإِهَا الدَّاهِيَةَ الدَّهْيَاءُ، وَغَشِيَ الْمُسْلِمِينَ الْمُعْضِلَةُ الزَّبَاءُ العَسِيرَةُ الشَّدِيدَةُ، وَامْتَدَّتْ إِلَى الشَّقَاقِ الْأَعْنَاقُ، وَتَخَارَزَتِ الْأَمَاقُ [مراده: نظرت الأعين نظر الترقب والتوثب والدهاء]، وَأَشْرَابُ النِّفَاقِ، وَجَحِظَتْ نَحْوِ ارْتِقَابِ تَقْطَعِ الْأَنْسَابِ الْأَحْدَاقُ، وَتَفَلَّقَتْ لَمَثَارِ الْفَتَنِ فِي أَعْمَادِهَا الْبَيْضِ الرَّقَاقِ، وَتَنَازَشَ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ، وَأَعْضَلَ الْمَدْخَلَ وَالْمَخْرَجُ، وَاعْتَصَمَ الْمَسْلُوكُ وَالْمَذْرُوكُ وَالْمَنْهَجُ، حَتَّى ذُكِرَ لِأَمْرِ الْإِمْرَةِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَبَاحَ بِنَبِيِّهِ مِنْ أَرَادِهِ، وَمَا كَانَتْ تَقْفَاتُ عَنْهُ بَيْضَةً مُضْرَبَةً، وَلَا دَرَّتْ عَلَيْهِ مِنْ مَحْضِ قَرَيْشٍ دَرٌّ، فَفَقَرَتْ النَّفُوسُ الْأَبْيَةَ، وَلَمْ يَكُنْ نَصْبُهُ قَضِيَّةً مَرْضِيَّةً، فَأَقْنَعُ وَكَفَى فِي انْسِلَالِهِ عَنِ الْمُنْصَبِ الَّذِي تَشَوَّفُ إِلَيْهِ، قَوْلَ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ قَوْلُهُ: (قَدَمُوا قَرَيْشًا وَلَا تَقْدَمُواهَا)، وَقَوْلُهُ: (الْأئِمَّةُ مِنْ قَرَيْشٍ)، فَلَمْ يَبْدُ نَاصِرُهُ - لَمَّا ظَهَرَ الْمَنَهَاجُ، وَفُهِرَ الْحِجَاجُ - خِلَافًا، وَأَقْرَأُوا إِذْ عَانَا لِلْحَقِّ، وَائْتِلَافًا عَلَى مَا سَنَدَكُرُّ فِي بَابِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ مِنْ تِلْكَ الْقِصَّةِ أَوْسَاطًا وَأَطْرَافًا" .. ولا يدري المرء منا، ويتساءل: لما لم يأخذ ابن الجويني بهذه النصوص التي ذكرها في نصب أبي بكر دون عليٍّ ليجعلها كذلك أدلة في عدم جواز جعل الإمامة في غير قريش دون غيرها فيوافق بذلك ما كان أجمع عليه أهل السنة.

ومن المهم أن تلاحظ معي أخي القارئ كل كلمة مما ذكرنا، وأن تعضّ على هذه النصوص بالنواجذ، فإن إثم مخالفتها يلحق (أردوغان) الذي ينفذ مخططات الغرب وأتباع شاس بن قيس؛ ويقوم بالوكالة وفي صمت وتعتيم إعلامي رهيب: بتقتيل المئات إن لم يكن الآلاف من المسلمين -منهم نساء وأطفال- في (عفرين) و(ليبيا) و(كرديستان العراق) و(شمال سوريا) وغيرها، وبتدمير مقدرات هذه الشعوب، ودكّ معقلها بالطائرات وبكل أنواع الأسلحة الثقيلة وغير الثقيلة، في مقابل غضّ الطرف عمداً -من قبل هذا الغرب الحاقد- عن جرائمه التي فاقت كل حدّ حتى في دولته.. كما يلحق الإثم كلّ من يسانده ويقضي بالخروج على إجماع وجماعة أهل السنة.. فلنصحح ولاءنا إذن ولنجعل في الله، ولنحض الباطل، ولنقل الحق ولا نخشى في الله لومة لائم، ولنعين غيرنا على تحقيق ذلك.

على أن الإمام النووي لم يكتف بما سبق أن ذكره، حتى جعل يؤكد ويصرح بأن بقاء الخلافة في قريش دون غيرها، باق ببقاء الزمان قائلاً: "وبين النبي ﷺ أن هذا الحكم مستمرّ إلى آخر الدنيا، ما بقي في الناس اثنان، وقد ظهر ما قاله عليه السلام.. فمن زمنه إلى الآن: الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي اثنان كما قاله" .. وعبارة الطبري بعد أن ساق الأدلة: "وإذا كان ذلك كذلك، فلا شك أن الخوارج -يعني: الذين حكموا في زمن بني أمية والعباس بطريق الغلبة- من غير قريش"، "وحكمهم -على حد قول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٦- حكم البغاة فلا عبرة بهم" .. وهذا -بالطبع- حكم شرعي ثابت، يقضي بأن من طلبها وسعى إليها من غير قريش في أي زمان ومكان، حكمه حكمهم إلى آخر الدنيا، وكل لبيب بالإشارة يفهم.

هذا، ومن المعاصرين؛ خلص د. الدميجي في كتابه (الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة) ص ٢٦٥ إلى القول بأن "القرشية شرط من الشروط التي وردت النصوص عليه صريحة، وانعقد إجماع الصحابة

والغريب في الأمر: أنه اخلوق يؤكد ما أجمع عليه الصحابة في بيعة أبي بكر دون علي، وفاته أن يؤكد بالنصوص ذاتها تخصيص قريش بها دون سواها، يقول: "لو كان استفاض فيهم نصبه علياً وكان - لعمر الله - مستصلاً لمنصب الإمامة مرضياً، لقال في القوم قائل: ما لكم ترتكبون في الظلمات؟ وتشيتون في الورطات، وتترددون في الخفض والرفع، والتفريق والجمع، وتتركون نص صاحب الشرع، فاستبان بازجال الأذهان أن النص - يعني: على نصب علي خليفة للمسلمين كما تدعي الشيعة- لو كان، لاستحال فيه الخفاء والكتمان، ولتتاجى به على قرب العهد به أو بعده اثنان، على مكر الزمان، فوضح بمجموع ما ذكرناه أن الأمر أمران: أحدهما: بطلان مذهب من يدعي العلم بالنص، وهذا مستندرك بضرورات العقول من غير حاجة إلى بحث ونظر وفحص، والثاني: القطع على الغيب بأنه لم يجز من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تولية ونصب"، يقول:

"ولو سلمنا تواطؤ الأمة على جحد النص وكتمانه لجر ذلك أمورا خطيرة، ونحن الآن نعضد الكلام بوضحة لا يابها منصف، ولا يقتحم ردها إلا متسفاً، فقول: لو ساع تقدير الكتمان في الأمور الخطيرة، لجر ذلك أمورا عسيرة، ولأتجه للملحدين، وعصب الجاحدين أن يقولوا: قد غورض القرآن في مفروض الزمان، ثم تغشاه الكتمان، وأطبق علي إخفائه أهل الإيمان، فإذا سوغتم معاشير الروافض خفاء التنصيص، ودروس التغبين من الشارح والتنصيص، مع العلم بأن مما تتقاضى النفوس أربابها، أن تدع تولية العهود، ويشيع نصب الأمراء، أو عقد الأولوية والتبؤد، والجبالات على ذلك مفطورة، مختارة كانت أو مفهورة، وإذا لم يبعثوا مع ذلك الخفاء، فما يؤمن في القرآن من تقدم المناقضة، وسبق المعارضة؟.. وهذا محاولة إثبات الفرع بما يكر بالهزم على الأصل، وهو - وحق الحق - تقيض موجب العقول، فقد وجب الحق وحضن، واضمحل تخيل أصحاب النص وانحصرت [انجرد وتتائر]، وهذا كله مسلك الكلام على من ادعى نصا على رؤوس الأشهاد غير الألفاظ التي نقلها الأفراد.. فأما من يعتمد منهم الألفاظ المعروفة المألوفة، التي رواها الأحاد: مثل قوله - عليه السلام -: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فالكلام على هؤلاء من وجوه:

أحدها: أنا نقول: هذا اللفظ وما عداه وسواه نقله معدودون من الرواة، وهم عرصة الزلل، والخطل، والهفوات، وإن ظهر في غالب الأمر أنهم من الأثبات والنقات؛ فيما نخانيه من هذا الفن القطع لا غالب الظن، فهذا مسلك كافٍ، ووجهه في الرد على هؤلاء شافٍ". وأقول معلقاً: غريب أمر هذا الرجل تراه يعظم النصوص وإجماع الصحابة في أمر دون أمر، يعظمهما في أمر عدم التنصيص على إمرة علي رضي الله عنه للإمامة العظمى ويفند ما يعارضهما، ولا يعظمهما ويفعل الشيء ذاته في جعلها في قريش دون سواها. والحق أن تردد ابن الجويني في هذا ونحوه، وخلطه في أمور الاعتقاد وتميعها لديه، وتقديمه العقل على نصوص الشرع وتجريه عليها، وكنا قد ذكرنا قصة تردده -وهو بالمناسبة رأس من رؤوس الأشاعرة- في قضايا توحيد الله في صفاته، وندمه على ما فاتته من صواب ما عليه أهل السنة، وقوله بالحرف: "شهدوا على أي رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وإني أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور"، وذلك في كتابنا: (سيراً على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع عليه) فليراجع، كما ينظر في نص عبارته الأخيرة -ونحوها كثير-: العلو ١٨٨ وهو بالمختصر الألباني ص ٢٧٥.

وقد رأينا في زماننا ما جناه ابن الجويني ومن كان على شاكلته من الأشعرية الذين تحجل مؤسسة الأزهر ببيدهم وتتبع ملتهم- بحق هذه الأمة، من اقتتال بلغ حدًا لا يطاق في ديار الإسلام وعلى يد مارقين من الدين، وجهلة بأحكامه وخارجين على أئمة المسلمين، يترأسهم أردوغان -عليه من الله ما يستحق- الذي أساغوا له الخروج على قريش وافئاته حقها في الإمامة العظمى بسبب فتاوى ابن الجويني هذه وكل ما جاء على شاكلتها من فتاوى الأشعرية.. والله حسيبنا في كل من يتجرأ على مخالفة السنة، أو يخرج عن أصول وإجماع الأمة.. وهو حسينا فيهم ونعم الوكيل.

والتابعين عليه، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا النذر اليسير من أهل البدع كالخوارج وبعض المعتزلة والأشاعرة"، ثم نقل أقوال الأئمة في اشتراطها، ولم يكتف بذلك حتى فند كل ما خالف إجماعهم.

ومن غير من ذكرنا، فقد نص على كونها في قريش وساق الإجماع لذلك: الشافعي، وذلك في وصيته التي رواها عنه الحسين بن هشام البلدي وهي في (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ١٦٠، وفيها: "والخلافة في قريش"، كما نص عليها في كتابه (الأم) ١/ ١٤٣.

والإمام الطبري في (التبصير في معالم الدين)، ونص عبارته بشأن من ينازع قريشاً حقها في خلافة المسلمين كما يحدث الآن: "كان الخبر قد تواتر بالذي ذكرناه من فعل المهاجرين والأنصار، وتسليمهم الخلافة، والإمرة لقريش، وتصديقهم خطيبهم: (نحن الأمراء وأنتم الوزراء) من غير إنكار منهم.. فإذا كان صحيحاً أن ذلك كذلك، فلا شك أن من ادّعى الإمارة، وحاول ابتزاز جميع قريش الخلافة، فهو للحق في ذلك مخالف، ولقريش ظالم.. وأن على المسلمين معونة المظلوم على الظالم.. وإذا كان ذلك كذلك فلا شك أن الخوارج من غير قريش".

وكذا البربهاري ت ٣٢٩ في كتابه (شرح السنة) ص ٣٩، قال: "والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى ابن مريم"، وغيرهم كثير.. وعليه فمن تجرأ وخرج عن إجماع أهل السنة أو تابع من فعل ذلك، فقد التحق وارتضى لنفسه أن يكون في مصاف المعتزلة وكلاب أهل النار.

بل وصل الأمر -في تثبيت الخلافة في قريش وقصرها عليهم- إلى حدّ أن ذكر النبي ﷺ عدد أولئك الخلفاء حسماً لمادة الخلاف، وذلك قوله عليه السلام - كما في صحيح مسلم (١٨٢١) بألفاظ مختلفة من عدة طرق:- (لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً.. كلهم من قريش)، ولفظ البخاري ٧٢٢٢: (يكون اثنا عشر أميراً.. كلهم من قريش).. وفي تأخر المهدي وعدم اشتراط تواليهم؛ يقول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية ٥٥ من سورة النور:

و"لا يشترط -في الاثني عشر- أن يكونوا متتابعين.. وقد وجد منهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي.. ومنهم المهدي الذي اسمه يطابق اسم رسول الله وكنيته كنيته، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً!..هـ بتصرف(١).

وعن ولي الخلفاء الراشدين، أفاد ابن حجر في الفتح ١٣/ ٢٢٧ بعد تحقيق مستفيض، أن الخلافة الوارد ذكرها في الأحاديث والدالة على أنها لا تكون إلا في قريش، والتي اجتمع عليها من يقوم بها كما ورد في حديث جابر، انحصرت بعد الخلفاء الراشدين في: (يزيد بن معاوية)، ثم (عبد الملك بن مروان)، ثم أولاده الأربع: (الوليد وسليمان ويزيد وهشام)، وتخلل بين سليمان ويزيد: (عمر بن عبد العزيز)(٢).. وبعدهم "انتشرت الفتن وتغيرت الأحوال ولم يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك"؛ كذا ذكره ابن حجر في إشارة إلى انقضاء فترة خلافة النبوة الأولى بصفتيها، تمهيداً لما يحدث بعد ذلك من حكم الجبابرة(٣) وتغليب الظلم وكثرة الهرج وحلول السنوات الخداعات ونطق الروبيضة وشغور الزمان عن الإمامة العظمى طوال فترة

(١) وينظر إلى جانب كلام ابن كثير: فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٢٢٦ وما بعدها

(٢) فهؤلاء هم من اجتمعت عليهم الأمة، إذ في مدتهم: ظهور "قوة الإسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة، يؤيده قوله عليه السلام في بعض الطرق: (كلهم تجتمع عليه الأمة)"..هـ من الفتح ١٣/ ٢٢٥.. ويفاد من هذه الأحاديث وغيرها: "انقضاء مدة الخلافة" كذا ذكره الخطيب البغدادي فيما نقله عنه ابن حجر، ويعني بذلك: شغور الزمان منها دون الصغرى التي لا غناء عنها بحال، وهي كما في الفتح ١٣/ ١٣٤: "الولاية على بعض البلاد".

وعلى ما تراءى لبعض المحققين من أن آخر من آلت إليهم الخلافة هو: "(الوليد بن يزيد بن عبد الملك) - اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام، فولى نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك"..هـ من كلام ابن حجر - فإن ما بعد (الوليد بن يزيد) وإلى قيام الساعة يغلب على الأمة: الملك العاض ثم الحكم الجبري.. ويكون ما سبق من الملك العاض والجبري بمثابة التمهيد لظهور المهدي لتؤول إليه خلافة المسلمين في آخر الزمان.

(٣) مصداقاً لقوله ﷺ: (سيكون من بعدي خلفاء، ثم من بعد الخلفاء أمراء، ومن بعد الأمراء ملوك، ومن بعد الملوك جبابرة، ثم يخرج رجل من أهل بيتي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً.. الحديث).

ما قبل تحقق خلافة النبوة على يد مهدي أهل السنة.. وبذا يصير (مهدي أهل السنة المنتظر) هو الخليفة الثاني عشر الذي يملأ الدنيا عدلاً بلا منازع(١).

والاحتجاج بحديث سفينة: (الخليفة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً)، وأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن بن علي، فكيف يضم إليهم يزيد بن معاوية فمن بعده.. يرد عليه أن حديث سفينة، لم يقيد بحديث جابر بن ثمره وهو بلفظ: (لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الناس)، فيكون مراده: الانتقال بحق الاثني عشر خليفة، من صفة إلى صفة أخرى أشد من الأولى، والكل يشمل قوله عليه السلام: (ثم تكون خلافة على منهاج النبوة.. ثم يكون ملكاً عاضاً)(٢). وبالمناسبة فإنه ما أغرى (عبد الملك بن مروان) -كيما تدول إليه دولة الخلافة ويتسنى له حرب الخارجين عليه- بإرسال الحجاج رغم شناعة ما فعله الأخير بمكة والكعبة وبابن الزبير، سوى كونه من قريش، وإلا لما تأتى لهما ولا لابن عمر -مضرب المثل في الحفاظ على السنة- أن يخالفوا الأحاديث الواردة بشأن ذلك.. ومع كثرة ما ارتكبه فقد صلى ابن عمر خلف الحجاج وأذعن لسلطان عبد الملك، حتى إنه -كما أورد البخاري (٧٢٠٣)، (٧٢٠٥)، (٧٢٧٢)- كتب لعبد الملك يقول: (إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ﷺ ما استطعت، وإن بني قد أقروا بمثل ذلك)، وذكر ابن حجر في الفتح ١٣ / ٢٦١ في (كتاب الاعتصام بالسنة) ما نصه: "والغرض منه هنا: استعمال سنة الله ورسوله(٣) في جميع الأمور".

ما يعني ويؤكد: أن خلافة المسلمين الحقّة لدى أهل السنة واضحة المعالم بحيث لا تشتهه على منصف أو باحث عنها، وأن جماعة أهل السنة الموعودة بالنصر والتمكين، خليفاتها في: (الإمامة العظمى) قد حُدد وحسم أمره وعلم بالضرورة من خلال النصوص الصريحة والوقائع الحاصلة، وأنه (مهدي أهل السنة) يأتي بعد شغور الزمان من الإمامة العظمى خلافاً للصغرى التي لا غناء عنها بحال ولا يشترط لها ما يشترط للخلافة.

وما سوى ذلك - مما يدّعيه رافع شعار (أستاذية العالم) ومنشئ جماعة الإخوان: (حسن البناء) في كتابه (حديث الثلاثاء) ص ١٠٨: من أنه "من حسن الحظ لم نر في السنة الصحيحة ما يثبت دعوى المهدي، وإنما أحاديثه تدور بين الضعف والوضع"، وكذا د. القرضاوي شيخها ومنظرها وذلك في الجزء الأخير من مذكراته من أنه لا أصل لها في القرآن والسنة - افتئات على شرع الله وعقيدة الأمة، ومنازعة للأمر أهله، وفتنة أوقعت شبابنا والمسلمين جميعاً فيما نراه الآن، بل واحتيال على الإجماع ونصوص السنة الواردة بشأنه كيما يتسنى لهما أن يجعلها في جماعتها، على الرغم من صحة وتواتر أحاديثه تواتراً معنوياً، وأنه من ثم لا معنى لإنكاره كما خلص إلى ذلك (د. إسماعيل المقدم) في كتابه (المهدي) ط/ ١٠، ويقع في ٥٣١

(١) وذكر بعضهم أن آخر الاثني عشر خليفة الوارد عددهم في بعض الأحاديث، هو: (الوليد بن يزيد بن عبد الملك)، فيكون العدد غير شامل للخليفة المهدي، ويكون المهدي هو المقصود والمراد بعد الاثني عشر بقوله عليه السلام في آخر الحديث: (ثم تكون خلافة على منهاج النبوة).. ومهما يكن من أمر فإن السؤال الذي يفرض نفسه الآن: أين كل هذا مما يدعيه دعاة الخلافة العثمانية ومنهم بالطبع أروغان الذي يريد إعادة حكم أجداده الجبري.. إذ المعروف عن الملك العاض الذي كان يطلق عليه مسمى: (خلافة) تجاوزاً، أنه استمر في بني أمية قرابة سبعين أو تسعين عاماً إلى أن انتهى أيام العباسيين عندما أقدم هولاءكو التتري على نهب وحرق مدينة بغداد وقتل أغلب سكانها بما فيهم الخليفة وأبنائه، وانتقل من بقي منهم إلى القاهرة، وانفرط الأمر في جميع الأقطار إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد بعد أن كانوا أيام عبد الملك بن مروان يُخطب للخليفة في جميع الأقطار، ولا يتولى أحد الإمارة في بلد إلا بأمر الخليفة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم في الدولة العباسية كان يستمد شرعيته من الإسلام ويتمثل ذلك بشخص الخليفة الذي كان يُختار من قبيل وجهاء الدولة والمجتمع بطريقة تشبه الانتخاب وذلك مدى الحياة إذا التزم بالحق والعدل ولم يخن الأمانة الموكلة إليه كخليفة، غير أن هذه الطريقة لم تطبق أبداً منذ العهد الأموي، حيث أخذ الخلفاء بتعيين ولي للعهد، بل إن بعضهم عمدوا إلى تسمية أكثر من ولي للعهد في وقت واحد، ما ساهم في نشوب الصراع المسلح بين ولاة العهد، كما حصل بين الأمين والمأمون.. ولعل هذا يوفقنا على طبيعة كل من الحكم العاض الذي كان يغلب على الدولة الأموية، والجبري الذي وليه في الغالب إلى يوم الناس هذا

(٢) ينظر الفتح ١٣ / ٢٢٥، ٢٢٦

(٣) يعني: في السمع والطاعة في غير معصية لمن يوتى الملك ولو بالغلبة وعدم منازعته الأمر، وما ينتج عن ذلك من الصبر على أنواع الابتلاء من قتل وخلافه.. ومن سنة الله في دفع الناس بعضهم ببعض، ومن تداول الأيام بين الناس وأنه سبحانه يؤتي ملكه من يشاء، وسنته كذلك في التدرج والانتقال من حال إلى حال

صفحة، ساق خلالها الأحاديث بشأن المهدي، ونصوص أهل العلم في إثبات حقيقته، ودحض شبهات من أنكره، كما ينظر - للمزيد عن حديث الخلافة وإلى من ستؤول - كتابنا: (إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفة من عقائد ووقائع وأحكام) ط. دار ابن عباس بالقاهرة: المقدمات، وصفحات: ٧٤، ٢٩٠، ٣٢٩، ٤١٧، ٥٣٥ وما بعدها.

ثانيًا: أننا حين نقول ذلك ونقرره، إنما نقوله من باب أن الفكر لا يرد إلا بالفكر، فقد سَطَّرت هذا العبارات بشأن الرد على الدكتور د. على الصلابي - أحد مؤسسي الميليشيات الليبية، وثاني أعضاء (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) المدرجين في قائمة الإرهاب التي أعلنتها الإمارات ومصر والسعودية والبحرين، بعد الشيخ القرضاوي، ورقم ٢٣ في قائمة الإرهاب التي أعلنتها هذه الدول للأشخاص المرتبطين بقطر والتي تضمنت ٥٩ فردًا و ١٢ كيانًا - في محاولة يائسة:

لنفي أن يكون وإخوته وجماعته: ممن ذكرنا بشأن الخوارج، وفي رد محاولته تبرئة نفسه مما يجري الآن في ليبيا التي انشق شعبها بسببه، فصار بعضه يسعى جاهدًا لتصفية البعض الآخر، مع وجود ٢٩ مليون قطعة سلاح بالداخل، ناهيك عن الإمداد بالمزيد من الخارج، فمن أموال قطرية تتدفق بعشرات المليارات من الدولارات، لأفراد تزيد أحيانًا عن ٢٠,٠٠٠ جهادي متطرف مسلح من أنحاء العالم، لذخائر ومدركات ودبابات، لطائرات مسيرة ومعدات تفوق الحصر دأب أردوغان على إرسالها لمواصلة الحرب؛ وما خفي كان أعظم.. بل إن مما يُقضى منه العجب: أنه وبعد ما ارتكبته (جماعة الإخوان) ولا زالت، في: (ليبيا ومصر واليمن وسوريا والسودان) من دمار وسفك دماء مسلمة وجرائم حرب ضد الإنسانية، تريد في ذات التوقيت - ويا لحمرة الخجل! - مأساته في تونس أيضًا، وترشح لرئاستها ولمجلس نوابها ورئاسة وزرائها غير ما واحد، ما يؤكد استماتتها على الإمارة بشتى الطرق وبكل سبيل، وللأسف تجد من الأصوات النشاز من يؤيد ذلك، وقد مهد هذا لرئاسة البرلمان انتظارًا للانقضاء على السلطة الحاكمة في يوم ما، وساعتها سيرى الشعب التونسي جماعة الإخوان على حقيقتها على ما سبق أن جرى بمصر الكنانة.

هذا، ونظرًا لانتشار داء التعصب أو التعاطف بالباطل بين أوساط كثير من شبابنا، فقد نوّهت في هذا المقال لبعض الخطوط العريضة التي لم تخرج عن نصوص الشرع والإجماع، والتي يمكن بشيء من التجرد أن يعيد د. الصلابي ومعه مفتي ليبيا -وكل من يحجل بقيدهما- النظر فيما يدينان الله به بشأن الخلافة الموهومة وأستاذية العالم التي تراق لأجلهما الدماء وتزهق الأرواح على عكس ما جاء وسيجيء في خلافة النبوة، إن كانا يبغيان حقًا حقن الدماء، ويريدان صدقًا معرفة الحق وابتويان العمل به والرجوع إليه.

وليعلم القارئ أننا بصدد أفكارٍ ظلاميةٍ دمويةٍ عقيمة، لطالما قطع الله قرننها وأصحابها كلما طلعت، ولطالما ألفيناها تفني ولا تحيي، وتقصي ولا تدي، وتُفرق ولا تقرب، وتخرّب وتدمر ولا تعمر، ومن ثم وجب على كل مسلم أن يعلم أصولها وخطاياها وخبايها، وبخاصة لو كان محسوبًا على أئمة الإسلام ودعاته ويتكلمون باسمه.. ونقول لكل من يريد أن يقف على خطر الجماعة الإرهابية المارقة التي ينتمي إليها الصلابي:

إنه يكفي أن يكون د. الصلابي وكل من كان على مثاله من الأئمة والدعاة والمفتين: منتميًا لجماعة الإخوان، حتى يُنظر إليه على أن يده ملطخة بدماء الموحدين بشكل أو بآخر، ويُحكم عليه بأنه آثم وخارجي يحمل بذور فكر الحرورية، وتكفير المجتمعات الإسلامية، والخروج على حكام المسلمين ومنهم -بالطبع- المتغلبون.

إذ ليس بخافٍ على أحد أن أولئك الدعاة على أبواب جهنم وكذا من أطاعهم ففدوه فيها، في رباط لحين استعادة خلافتهم الجبرية الموهومة، وتحقيق غايتهم التي نادى بها أ. البنا وهي (أستاذية العالم)، ويبررون لأجلها كل ما يرتكبونه من مخالفات شرعية وجرائم وتحالفات أجنبية ضد مسلمي ليبيا وغيرها، بل ويضحون في سبيلها بقتل كل مسلم يحول دون تحقيقها، كما لا يخفى منازعة وتكفير أئمة الإخوان (١) لمن

(١) من أمثال (وجدي غنيم) و(محمد عبد المقصور) و(الصغير) و(عصام تليمة)، وغيرهم كثير وعلى رأسهم (سلامة عبد القوي) وكيل وزارة الأوقاف بحكومة د. مرسي الذي حنث في يمينه الدستورية، وأحكم قبضة جماعته على مفاصل الدولة بالمخالفة للدستور الذي كفل للشعب حق تداول السلطة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز، وخان وطنه بسعيه الحثيث لتفكيك الجيش المصري، وتسريب أسرار له "تتسم

أراد الله ألا أن يكون من غير الإخوان - حاكمًا للمسلمين، يكفرونه بالعين ويجهرون بذلك ليل نهار، دون ما ضوابط شرعية ولا إقامة لحجة، ولا تحقق لشروط ولا انتفاء لموانع، بل يكفرون من يؤيدونه من جموع المصريين وهم عشرات الملايين، ولا غرو فإن (الشيء من معدنه لا يُستغرب).

ولك أن تقول إنهم يفعلون ذلك مع كل من يناصبونه العداء حكامًا أو محكومين، في: (ليبيا والسودان واليمن والجزائر وتونس والسعودية) وغيرها، وما رأينا أحدًا من علماء ودعاة الإخوان ينكر عليهم ذلك أو يستهجنه، على الرغم من فشل الجماعة في حكم مصر وتونس والسودان وغيرها، مما يعني: رضاهم عنها، وهذا وحده كاف لأن يتبرأ من هذا الفكر البنائي الخارجي التكفيري: كل من يريد لنفسه السلامة، وكل من يريد أن يتبع نهج أهل السنة وسلف الأمة ولا يخرج عن إجماعهم، على الأقل خوفًا على نفسه من أن ترتد عليه كلمة الكفر.

&&&&&&&&&&&

المبحث الثاني

(الإمامة الصغرى) في ضوء ما خلفه لنا سلفنا الصالح من عقائد

وعلى إثر الكلام عن (الإمامة العظمى) المتمثلة في خلافة المسلمين.. وعلى خلفية سعي (الإخوان) الحثيث لجعل (ليبيا) - على سبيل المثال - ولاية تتبع خلافة أردوغان الموهومة، بالمخالفة لما ورد بنصوص السنة وإجماع الأمة من أنها ستؤول إلى قریش دون سواها على نحو ما سبق بيانه.. وعلى خلفية استماتة (فايز السراج) في التشبث بالحكم لحساب (الإخوان وتنظيمه الدولي)، وعدم الكف عن طلبه الاستعانة بميلشيات وبقوى أجنبية لتنفيذ أجنداث بهذا الخصوص ولو على أشلاء ومقدرات الشعب الليبي، رغم اعتراض أغلب مجلس النواب الليبي المُطالب بحل هذه الميلشيات، ورغم تصريح رئيسه (عقيلة صالح) بعدم شرعية حكومة الوفاق نفسها، كونها أحد نتاج اتفاق (الصخيرات) الغير مُلزم حسب ما قضت به المحاكم الليبية، وقوله في حديث لـ (الإنديبننت عربية) بالحرف:

إن "الذين وقَّعوا على الاتفاق السياسي بـ(الصخيرات) لم يكونوا مفوضين ولا مخولين من أحد للتوقيع عليه، بل كانت مجموعة استدعاها (مبعوث الأمم المتحدة) لتحرير الاتفاق وفرض حكامٍ لليبيا من الخارج، من دون موافقة أهل البلد، إضافة إلى عدم شعبية وقدرة من اختيروا على قيادة البلاد في هذه المرحلة الحرجة، كما أن التدخل الخارجي كان سببًا أيضًا في عدم الوصول لحل"... وعلى خلفية ما جري بلبيبا من لحوق أضرار للدولة المصرية عن طريق (هشام عشاوي) زعيم تنظيم (المرابطون) والذي تم القبض عليه بلبيبا في ١٠/٢٠١٨ والمطلوب في مصر بسبب تورطه في ١٧ عملية إرهابية، قُتل فيها العشرات من أفراد الجيش والشرطة بمصر، وأهمها استهداف الكتبية ١٠١ (مذبحة العريش الثالثة) في ٢/٢٠١٥، التي أسفرت عن مقتل ٢٩ من القوات المصرية وإصابة ٦٠١ (٢) أقول على خلفية كل هذا يأتي السؤال:

(الإمامة الصغرى) ومن يتصدرون لها ويستमितون في طلبها، ممن يكفرون أهل السنة

ماذا عن (الإمامة الصغرى) من ولايات المسلمين، وهي كما في فتح الباري ١٣ / ١٣٤: "الولاية على بعض البلاد".. وهل يجوز شرعًا خلُّعها على من يتصدرون لها ويحرصون عليها ويستमितون في طلبها، وينازعون لأجلها الأمر أهله.. ومن في سبيل عدم تحقيقها أو تحققها فيهم: يستخدمون السيارات المفخخة

بدرجة من السرية العالية، وتتضمن تقارير فائقة الأهمية عن القوات المسلحة وأعدادها وتسليحها وأماكن تركزها وخططها لحماية أمن البلاد"
لقطر العميلة ولصالح أمريكا ودول الغرب
(١) هذا على سبيل المثال، وإلا فصائبهم هنالك ومؤامراتهم ضد بلد الأزهر يضيق المقام عن حصرها

والأحزمة الناسفة بقصد القتل والتخريب والتدمير.. ومَن يعدُّون ديارنا ديار كفر، ومجتمعاتنا مجتمعات جاهلية.. ومَن يعتبرون أنفسهم (جماعة المسلمين) وأن الخارج على جماعتهم -على ما بها من أخطاء شرعية تفوق الحصر- خارج عن جماعة المسلمين، فيكفرون -من ثم- من ليس على مذهبهم من سواد المسلمين الأعظم من أهل السنة.. ومَن مع كل هذا يستعِينون بالغرب الحاقد وأذنبه ومبارك ومنفذ مخططه -قطر وتركيا- لتحقيق غاياتهم، ويفعلون ما يفعلونه باسم الإسلام؟!!

أسئلة نطرحها على كل مسلم عاقل في كل دول العالم، وعلى كل شاب يريد معرفة الحق شريطة أن يتجرد له.. وإجابتنا عليه تنحصر في: أن الإمامة الصغرى ببلدان عالمينا العربي والإسلامي، لا يجوز انعقادها -هي الأخرى- لمن كان هذا حاله من نحو: (جماعة الإخوان) و(داعش) و(القاعدة) و(بوكو حرام) و(شباب محمد) ومن يشابههم أو يتفرع عنهم، وذلك لعدة أسباب شرعية:

منها: أنهم وعلى رأسهم (جماعة الإخوان) يعتبرون مجتمعات المسلمين مجتمعات جاهلية، وأن من خالف دعوتهم: كافر وخارج عن جماعة المسلمين التي يمثلونها -بزعمهم- دون سواهم، ولا ندري من يحكمون إذن إذا كان من سيحكمونهم كفاراً قد استحلوا دماءهم؟!.. وهذا يؤكد: ادعاء الإخوان أن حكاهم -دون سواهم- هم أئمة المسلمين، لهم البيعات العامة والطاعة المطلقة، وأن الخارج علي أي منهم خارج عن الإسلام.. وهذا يشمل من نصّبوهم برتبة: (مراقب عام) في كل دولة، كذا من دون ما تمكين ولا إمام فعلي. وحتى لا يدعى علينا أن (أ.البنا) مؤسس الجماعة فيما رسخه في أتباعه لم يقل بهذا ولا ارتضاه، لك أن تنتظر إلى ما قاله في مجموعة رسائله ص ٨٦ - بعد أن رسخ في خلد ومعتقد أتباعه: (مبدأ السمع والطاعة المطلقة في المنشط والمكروه والعسر واليسر، ولو في المعصية)، دون ولي الأمر الشرعي المعلوم ذي الشوكة، حيث قال: إننا "نعلن في وضوح وصراحة: أن كل مسلم لا يؤمن بهذا المنهاج - منهاج جماعة الإخوان - ولا يعمل لتحقيقه، لا حظ له في الإسلام"، يعني: كافر، وهو ما صرح به في قوله - كما في كتاب: (التاريخ السري للإخوان المسلمين) ص ١٨٦ لعلني عشماوي ط مركز ابن خلدون -: "فمن أراد أن يلحق بنا فهو مسلم، ومن وقف ضدنا فقد حكم على نفسه بالكفر"، وبه يعلم أن البنا هو من وضع لجماعته منهج التكفير والتفجير، وما سيد قطب إلا مكمل لما بدأه!.

كما لك أن تنتظر في كتابه (دعوتنا) ص ١٦، حيث يقول البنا عن دعوته: "هي دعوة لا تقبل الشراكة، إذ إن طبيعتها الوحيدة، فمن استعد لذلك فقد عاش بها وعاشت به، ومن ضَعَف عن هذا العبء فسُحِرِم ثواب المجاهدين، ويكون مع المُخَلَّفِينَ، ويقعد مع القاعدين ويستبدل الله لدعوته به قوما آخرين"، كذا بما يعني: جعل الإسلام العظيم حكرًا وحصرًا على فهمه هو، والحكم على كل من لم يكن في جماعته أنه في عداد المخلفين من الأعراب والمنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار.

ويقول في (مذكرات الدعوة والداعية) ص ٢٦٣: "دعوتكم أحق أن يأتيها الناس ولا تأتي هي أحدًا وتستغني عن غيرها، وهي جماع كل الخير وما عداها لا يسلم عن النقص، إذن فأقبلوا على شأنكم ولا تساوموا على منهاجكم، واعرضوه على الناس في عزة وقوة، فمن مدَّ لكم يده على أساسه فأهلاً ومرحباً في وضح الصبح وقلق الفجر وضوء النهار، أخ لكم يعمل معكم ويؤمن إيمانكم وينفذ تعاليمكم، ومن أبى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه".. فقل لي بربك: ماذا يفهم من هذا سوى ما قررناه آنفاً؟.

ثم هو لا يقف عند هذا حتى يصنع من نفسه مطابقة واضحة وحقيقية مع النبوة، فالناس حياله -وعلى نحو ما جاء في بداية مجموعة رسائله- "واحد من أربعة: إما مؤمن بدعوته، وهذا: يشبه المؤمنين السابقين الأولين ممن شرح الله صدورهم لهديته.. وإما متردد: شأنه كذلك شأن المترددين من أتباع الرسل.. وإما نفعي: إن كشف الله الغشاوة عن قلبه وأزاح كابوس الطمع عن فؤاده، سينضم إلى كتيبة الله، وكذلك كان شأن قوم من أشباهه حين أبوا مبايعة رسول الله.. وإما متحامل، وهو: الذي يأبى إلا أن يلج في غروره، وهذا حاله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء.. القصص/ ٥٦)، و(اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)"، انتهى كلامه.. ولاحظ فيه: كيف جعل نفسه وأتباعه بمثابة الرسول وصاحبته، ومن يأبى:

فمصيره مصير أبي طالب وأهل الكفر الذين كان الرسول يدعو لهم بقوله راجياً دخولهم في الإسلام: (اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون).. وكل كلامه في (مجموع الرسائل) – لمن تأمله – لا يخرج عن هذا قيد أنملة.. ونذكر من ذلك أيضاً قوله في (مجموعة رسائله) ص ١٨١ ما نصه:

"وإن أبيتم إلا التذبذب والاضطراب، والتردد بين الدعوات الحائرة والمناهج الفاشلة، فإن **كتيبة الله** ستسير غير عابئة بقلّة ولا كثرة، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم".. لقد افترض البنا لنفسه ولجماعته: العصمة، وجعل منهما – كذا بالجزم – كتيبة الله على غرار ما كانت عليه كتائب الصحابة، علماً بأننا لم نقف طوال تاريخهم على أحد جَيَّسُوا له هذه الكتائب، سوى من لم يدين بمذهبهم من أهل السنة وولاية أمورهم؟!.. فهل شرع الجهاد لهذا؟! وضد من! ضد أهل السنة؟!، أم كان ضد المشركين والمعتدين من أهل الكتاب؟!.. وفي سبيله لترسيخ هذا المفهوم الخاطئ والدعوة الخبيثة، يقول منظر الجماعة، أسعيد حوى الذي شققت به دولته سوريا – ٥٠٠ ألف قتيل إلى الآن، ونزوح قسري لأكثر من نصف سكان سوريا عام ٢٠١٠، وخسائر تقدر بـ ٢٢٦ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٦ – يقول حوى في (دروس في العمل الإسلامي) ص ١٩: "ولا زالت دعوة الإخوان وحدها، هي الجسم الذي على أساسه يمكن أن يتم التجمع الإسلامي في العالم"، ويقول في (آفاق التعاليم) ص ١٣ عن البنا: "لئن كان البنا بمجموع ما حباه الله هو المرشح الوحيد؛ لأن يطرح نظريات العمل الإسلامي، فالدعوة التي أقامها تركيب ذو نسب معيَّنة، فمتى اختلفت هذه النسب حدث الفساد"، ويقول عن جماعته: إنها "الجماعة التي ظهرت بها الآن صيغة الحق الوحيدة المتعارف عليها خلال التاريخ، والمتمثلة بأهل السنة والجماعة".

وقد أدى كل هذا بالطبع لأن تُصَبِّغ الجماعة هذا التصور بصيغة الإسلام وتتعسف في إسقاط الأدلة عليه، فيقرر حوى (في آفاق التعاليم) ص ١٥ ومعه كتيبة الإخوان، بأنهم **المعنيون** "بقوله" في الحديث المتفق عليه: (أن تلزم جماعة المسلمين وإمامهم) (١)، ويردّف مؤكداً هذا المعنى فيقول: "إن الأصل الذي لا

(١) ولا أظن أن أحداً يخالف في أن ما يجري في واقعنا من خلل يتمثل فيما أشرنا إليه هنا، من: ادعاء البعض – وأخص بالذكر منهم (جماعة الإخوان) – (أنهم دون سواهم: جماعة المسلمين)، وما يترتب على ذلك من: تكفير الغير أو التوقف على الأقل في شأنه، نتيجة: جعل الخارج عليهم مفارق للجماعة التي هي جماعتهم، وغير مؤمن، يعني: بدعوتهم التي هي بزعمهم: الإسلام.. ومُعَرَّض بالتالي إن هو عارضهم أو خالفهم للقتل والتصفية الجسدية.

٢- وجعل بيعتهم للمرشد بمثابة البيعة للإمام العام الممكن، ومن ثم فالخارج عليه مستوجب بزعمهم لما جاء في قوله عليه السلام: (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) على حد ما نطق بذلك بعض منظرهم، كما سبق ذكره.

٣- وأن طاعته ملزمة وواجبة في المنشط والمكروه والعسر واليسر، وإلا فهو ممن أخبر عنهم النبي بقوله: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له).

٤- وخروجهم على حكام المسلمين الفعليين ومنازعتهم الأمر أهله، جراء هذه التصورات الخاطئة.

٥- واستحلالهم الدماء المعصومة جراء نفس التصورات.

٦- ووضوح كل هذا بشكل بات معلناً ومشاهداً للعيان وعلى نحو لا يحتمل اللبس.

٧- وظهور آثاره على أرض الواقع وفي سائر بلدان المسلمين في شكل تظاهرات وأعمال قتل وبلطجة وعنف واغتيالات وتفجيرات وتخريب وتدمير، أو دعوة إلى ذلك عند عجزهم.

٨- سعيهم لتحقيق خلافة موهومة نادى بها مؤسس الجماعة تقوم على نفس هذه المبادئ، بالمخالفة لما ورد من الأحاديث بأنها سابقاً ولاحقاً محصورة في قريش دون سواها

أقول: لا أظن أن أحداً يخالف في أن هذا كله فيه ما فيه من الإخلال بأصول الدين وقواعده، ومن ثم فإنه يُخشى على من كان حاله، أن: يندرج تحت من أخبر النبي ﷺ عنهم بقوله: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)، (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، (كلاب أهل النار) إلخ، ومن أن يقع فيمن حذر منهم نبينا عليه السلام وعدهم ضمن الثنتين وسبعين فرقة.

ذلك أن ما سبق ذكره يمثل قواسم مشتركة تجمع بين إخوان الحاضر وخوارج الماضي، كما أن ما دللنا عليه من كتبهم - من: (تكفيرهم الغير نتيجة اعتقادهم أنهم دون سواهم جماعة المسلمين، وجعل بيعتهم للمرشد بمثابة البيعة للإمام العام، ومن ثم فالخارج عليه مفارق لجماعة المسلمين التي هي جماعتهم وعلى إمامها)، و(الخروج على حكام المسلمين المعلومين من ذوي الشوكة، ومن ثم منازعة الأمر أهله جراء تصورهم الخاطئ عن البيعة)، و(استحلال الدماء المعصومة جراء نفس التصور)، و(سعيهم لتحقيق خلافة حسم الرسول ﷺ أمرها وأخبر أنها لا تكون إلا في قريش وأجمع علماء الأمة على ذلك) – قد نص أئمة السلف على أنها عينها هو ما كان عليه خوارج كل عصر، ونستأنس هنا على سبيل المثال بما فاه به أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ١٢٥، قال: "وأما السيف: فإن الخوارج تقول به وتراه.. والخوارج بأسرها.. يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك، ولا يرون إمامة الجائر!.. هـ.. ونزيد على هذه القواسم مما اتخذوه من وسائل: تساهم في تحقيق ما سبق ذكره وتؤكد على ما أفاده قوله عليه السلام من أنهم أينما وجدوا: (يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم):

٩- الوثوق بأعداء الإسلام والارتقاء في أحضانهم، مع صريح نهي القرآن عن ذلك

١٠- الخيانة والاستقواء وطلب النصرة ممن أخبر القرآن عنهم بمواصلة عدائهم بل قتالهم لنا معاشر أهل الإيمان

يجوز أن يغيب عن المسلم، هو أنه لا بد للمسلمين من جماعة وإمام، وأن الواجب الكبير على المسلم، أن يكون ملتزمًا بجماعة المسلمين وإمامهم، وهذا هو المفتاح الأول لفهم قضية الإخوان.. مع أن حديث حذيفة الذي ذكره حوي، نصّ على مفارقة مثل جماعته وذلك قوله ﷺ: (فاعتزل تلك الفرق ولو أن تعضّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك)، وبيّن - عليه السلام - أن شغور الزمان من خليفة، أمر وارد، وذلك قوله: (فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟).

وقد كان من نتيجة ذلك بالضرورة: الوقوع في هوة تكفير الغير؛ والحكم على ديار المسلمين بأنها ديار جاهلية وكفر؛ وأن الخارج على جماعة المسلمين التي هي جماعة الإخوان، خارج عن الإسلام حلال الدم، لحديث: (من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه).. وهو ما صرح به حوي، وفي شأنه قال في كتابه: (من أجل خطوة إلى الأمام) ص ٤٠ بعد أن ساق الحديث، ساحبًا إياه على من خالف جماعته وإمامها: "وعلى كل مسلم ألا ينتسب لتنظيم أو جهة ليست من الجماعة، لأن الطاعة لا تجوز إلا لـ(ولي الأمر من المسلمين)، وتحرم على غيرهم اختيارًا".. وسيأتي أن (ولي الأمر الشرعي) هو في معتقد سلفنا الصالح: السني المعلوم، صاحب الشوكة.

ولم نذهب بعيدا، وهذا (سيد قطب) يصرح بكفر أهل الملة وبأن مجتمعاتهم جاهلية بامتياز، ولك أن تتأمل هذا بنفسك من قوله - على سبيل المثال - في الضلال ١٠٥٧ / ٢: "ارتدت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان، ونكست عن (لا إله إلا الله)، وإن ظل فريق منها يردد على المآذن (لا إله إلا الله)".. وقوله بنفس المصدر ١٦٣٤ / ٣: "إن المسلمين اليوم لا يجاهدون.. ذلك أن المسلمين اليوم لا يوجدون".. وقوله ٤ /

١١-الخلل في عقيدة الولاء والبراء، فمن غير من سبق ذكرهم، تراهم والشيعنة الروافض يداً واحدة على جماعة أهل السنة ١٢-تكفيرهم لمجتمعات المسلمين وعدّها ديار كفر وجاهلية، وتقوّمهم على أعداء الله في العمل على تدميرها وإضعاف معنوياتها بكل سبيل، بقصد تحقيق مفاهيم خاطئة بوسائل خاطئة، حتى أضحوا بالفعل أداة لأعداء الإسلام في تحقيق مآربهم. ١٣- ما تم تفصيل القول فيه بالمتن من: معاداتهم وموالاتهم على مشايخهم وأقوالهم التي ابتدعوها. ١٤- ومن حرصهم الشديد والمنقطع النظير، على الإمارة، والسعي إليها بكل سبيل ١٥-ومن مطالبته من ينخرط في صفوفهم ببيعة يتم بموجبها إعطاء ما لا يحق لمن لا يستحق. والحق أن الكلام والوقائع في هذا كثيرة، وما ذكرناه هنا إنما يمثل عناوين موضوعات ينظر في تفاصيلها كتابنا: (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام).

بل لا أبالغ إن قلت: إنهم بمعتقداتهم الباطلة هذه.. هم على غير ما شعبة من شعب الكفر: ١٦-فمن اختلاف الأئمة أهل السنة في كفر من اتسم بصفاتهم من خوارج الماضي، أخذًا بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، وأنهم (كلاب أهل النار)، وضمن الثنتين والسبعين فرقة النارية، كونهم خالفوا ما عليه الرسول وصحابته. ١٧-ومن مشروعية قتال مقاتليهم كما أجمع على ذلك أهل العلم.

١٨-ومن حكم عليهم بالكفر كونهم لا يقتلون أهل الإسلام، على ما نطق به قوله عليه السلام: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض).. وكونهم لا يكفون عن تكفير مخالفيهم، وهو ما عنون للنهي عنه الإمام النووي - وغيره من أصحاب الحديث - تحت باب: (تحريم قوله لمسلم: يا كافر)، وأدرج تحته قوله عليه السلام في حديث ابن عمر المتفق عليه: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه)، وحديث أبي ذر المتفق عليه أيضًا: (من دعا رجلًا بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك، إلا حار عليه).

١٩-ومن تبرئة الرسول عليه السلام منهم ومن فعالهم، كما في نحو قوله صلوات الله وسلامه عليه: (من حمل علينا السلاح فليس منا). ٢٠-ومن خروج عما أوجبه الشارع الحكيم من طاعة ولاة الأمور في غير معصية، في نحو قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩)، وقوله عليه السلام في حديث ابن عمر المتفق عليه: (على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة)، وقوله في حديث أبي هريرة المتفق عليه أيضًا: (ومن يعص الأمر فقد عصاني)، وقوله كما في البخاري من حديث أنس: (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة)، وقوله فيما رواه مسلم من حديث أبي هريرة: (عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك)، وقوله كما في حديث مسلم عن أمراء يسألون حقه ويمنعون عن العباد حقوقهم: (اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم).. وما أكثر ما بوب لهذا أئمة السلف وأصحاب الحديث لهذا تحت عناوين متعددة ومختلفة، وما أكثر ما ساقوه في ذلك من أحاديث وآثار!

ناهيك عما جاء من نهي عن منازعته أو مقاتلته أو الخروج عليه، من نحو قوله عليه السلام في حديث ابن عمر فيما رواه مسلم: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وقوله من حديث عوف بن مالك، الذي فيه: (.. وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة)، وقوله من حديث أم سلمة: (إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ ومن أنكروا - يعني: بقلبه - فقد سلم، قالوا: يا رسول الله! ألا نقاتلهم؟، قال: لا ما صلوا)، وقوله من حديث ابن عباس المتفق عليه: (من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية).. إلى آخر ذلك.

٢١- ومن شق لعصا الطاعة ومفارقة لجماعة المسلمين، ونهي شديد عن وقوع في هذا الذنب العظيم، بل ومن تحريض على قتل المخالف لذلك كائنًا من كان.. إلى آخر ذلك مما يضيق به المقام ولطالما حذرنا منه وليسوا مكرهين عليه.

٢٠٠٩: "إن هذا المجتمع الجاهلي الذي نعيش فيه، ليس هو المجتمع المسلم" .. وقوله ٤ / ٢١٢٢: "إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة، ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه، هي: شريعة الإسلام والحكم الإسلامي" .. وقوله ٦ / ٨٤١: "ومن اتبع غيره - أي غير حكم الشرع - ولو في حكم واحد، فقد رفض الإيمان، واعتدى على ألوهية الله وخرج من دين الله، مهما أعلن أنه يحترم العقيدة وأنه مسلم" .. ومما قاله في (معالم على الطريق) ص ١٠١:

"ويدخل في إطار المجتمع الجاهلي، تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة، لا لأنها تعتقد بألوهية أحد غير الله، ولا لأنها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله، ولكن لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها" (١).

تلك هي بعض عبارات الرجل الثاني في جماعة الإخوان، وعلى دربه سار مرشدو الجماعة ومنظروها في الأغلب الأعم.. وهي عبارات لا زالت تجد للأسف لدى الكثير من شبابنا ممن يحكمهم الهوى، وغير المنضبطين بالشرع ولا عقيدة سلفنا الصالح ونهجهم - صدى ورضاً وقبولاً، نعوذ بالله من الخذلان.. ولا يعني استنكارنا لأقواله بحال: التغاضي من شأن قضية التحاكم إلى شريعة الله، وإنما يتأتى ذلك في إطار من الدعوة إليها بالحكمة والموعظة الحسنة وتغيير ما بأنفسنا.. كما لا يعني رفض هذا التوجه القطبي بالضرورة: اعتناق فكر الإرجاء، وقد نفاه بكل تأكيد أئمة السلف ممن دانوا الله بعدم منازعة الأمر أهله.. ولكنه وبلا أدنى شك، هو: مدخل لشيوع فكر الخوارج الذي أجمع أهل السنة على مخالفته لنهج النبي ﷺ ومن تبعه بإحسان، لما يتضمنه من أمر التكفير بالمعصية، كما أنه يفسر لنا روح التعالي على الغير وازدراءه، وانعدام الجدوى من نصحه.

ومعلوم بالضرورة أن هذه الادعاءات - التي ذكرها (البناء وحوى وقطب) في انتصارهم لمقولاتهم ولجماعتهم الحزبية، ولمزاعمهم بأنهم دون سواهم جماعة المسلمين والخارج عليهم خارج عن جماعة المسلمين - هي أكبر دليل على بدعية من يقول بها على ما أفاده ابن القيم في آخر (مختصر الصواعق)، حيث ذكر ضمن علامات أهل السنة:

"أنهم لا ينتسبون إلى مقالة معينة ولا إلى شخص معين غير الرسول ﷺ، فليس لهم لقب يُعرفون به ولا نسبة ينتسبون إليها سوى الحديث والسنة.. ومنها: أن أهل السنة ينصرون الحديث الصحيح والآثار السلفية وأهل البدع ينصرون مقالاتهم ومذاهبهم.. ومنها: أن أهل السنة إذا ذكروا السنة وجرّدوا الدعوة إليها نفرت من ذلك قلوب أهل البدع، وأهل البدع إذا ذكرت لهم شيوخهم ومقالاتهم استنشروا بها.. ومنها: أن أهل السنة يعرفون الحق ويرحمون الخلق فلهم نصيب وافر من العلم والرحمة، وأهل البدع يكذبون الحق ويكفرون الخلق فلا علم عندهم ولا رحمة، وإذا قامت عليهم حجة أهل السنة عدلوا إلى حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم، على غرار ما جرى لفرعون، فإنه لما قامت عليه حجة موسى قال: (لئن اتخذت إلهاً غيري لأجعلنك من المسجونين.. الشعراء/ ٢٩) .. ومنها:

(١) والغريب أن سيد قطب الذي يسوق هذا ويخترع على إثره - ودون أية ضوابط شرعية - ما عرف بتوحيد الحاكمية فكفر لأجله كل المسلمين وجميع المجتمعات الإسلامية، هو عينه: من كفر الصحابي الجليل أبي سفيان رضي الله عنه، فقد قال في مجلة المسلمون العدد الثالث سنة ١٣٧١ هـ: "أبو سفيان هو ذلك الرجل الذي لقي الإسلام منه والمسلمون ما حفلت به صفحات التاريخ، والذي لم يسلم إلا وقد تقررت غلبة الإسلام، فهو إسلام الشفة واللسان لا إيمان القلب والوجدان، وما نفذ الإسلام إلى قلب ذلك الرجل" .. وهو عينه الذي سب ذا النورين عثمان رضي الله عنه ومدح ثورة الخوارج الباطنيين عليه، معتبراً أن ثورتهم عليه هي روح الإسلام، وذلك قوله في كتابه (العدالة الاجتماعية ص ١٥٩): "هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما دون شك على عهد عثمان - وإن بقي في سياق الإسلام - لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير، ومن ورائه مروان بن الحكم بصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام.. كما أن طبيعة عثمان الرخية، وحديه الشديد على أهله، قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله، وكانت لها معقبات كثيرة، وأثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيراً" .. وهو عينه الذي قال أيضاً عن عثمان عليه الرضوان، بنفس المصدر ص ١٦٠ - ١٦١: "وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان، واختلط فيها الحق والباطل، والخير والشر، ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام، ويستشعر الأمور بروح الإسلام، أن يقرر أن تلك الثورة في عمومها كانت فورة من روح الإسلام" .. فانظر رحمك الله كيف يصف الخارجين على عثمان ذي النورين بأن ثورتهم كانت ثورة في عمومها فورة من روح الإسلام.. والحق أن كلاماً كثيراً مثل هذا في الطعن على ثالث الخلفاء وغيره، صدر عن هذا القطب ليس هنا مجال سرده، وينظر تفاصيله والرد عليه، وعلى شبه الحاكمية، وشبه بيعاتهم الباطلة: وأنهم جماعة المسلمين، كتاب (فساد منهج ودعوة الإخوان والبناء) ص ٢٨٢، ٢٦٤، ٢٤٥ وما بعد هذه الصفحات.

أنهم إنما يوالون ويعادون على سنة نبيهم ﷺ ، وأهل البدعة يوالون ويعادون على أقوال ابتدعوها.. ومنها: أنهم لم يؤصلوا أصولاً حكّموها وحاكموا خصومهم إليها وحكموا على من خالفها بالفسق والتكفير، بل عندهم الأصول: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة" إلى آخر ما ذكره رحمه الله، مما يعد مقياساً دقيقاً يستطيع عوام المسلمين قبل خواصهم أن يميزوا به أهل السنة من أهل البدعة.

ومن كلام شيخه في هذا، قوله في مجموع الفتاوى ٢٠/٨، ٩ - وبنحوه ٣/٣٤٧، ١١/٥١٢، ٢٠/١٤ ودر التعارض ١/٢٧٢ - "لا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله، ولا لقول إلا لكتاب الله، ومن نصّب شخصاً كائناً من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً)".

بل إن ما ذكر هنا وحده كاف لهجرهم، وللقضاء ببطلان وبحرمة بيعاتهم وبيعات من يبايعونه على حكم بلاد المسلمين من نحو: (إسماعيل هنية) و(فائز السراج) و(مرسي)، بعد أن علم حالهم وعُرف حكم الشرع على أولئك المبايعين والمبايعين، وأنهم كما نقلناه عن ابن حجر: "حكم البيعة، لا عبرة بهم" ولا طاعة(١)، حتى يرجعوا عن معتقداتهم الفاسدة الغير مضطرين إليها وهو ما نتمناه لهم، فهم إن لم يفعلوا ذلك في نظر الشرع: خوارج وأصحاب بدعة، لا يجالسون ولا يُسمع لأئمتهم ولا لمنظريهم ولا تُقرأ كتبهم، وفي أمثالهم قال أحمد -وقد سُئل عن من كان هذا حاله فكلح وجهه-: "إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب".

هذا، ويأتي ضمن أعظم الأسباب الشرعية التي تحول دون صحة انعقاد الإمامة الصغرى لجماعة الإخوان: النهي عن إعطائها لمن يحرصون عليها، وهذا مما توفر عليه القوم، فقد دأبوا على أن يُنصّبوا مراقباً عامّاً لهم في كل دولة، يستوجبون له حق السمع والطاعة دون من سواه من الأئمة الممكنين أصحاب الشوكة، فينازعون بذلك الأمر أهله)، وهو ما يخالف ما عهد به ﷺ للصحابة رضوان الله عليهم، ونذكر من ذلك حديث عبادة وفيه عن جُنادة بن أبي أمية السدوسي، قال: دخلنا على عبادة بن الصامت ؓ وهو مريض، قلنا: أصلحك الله، حدث بحديث ينفَعك اللهُ به، سمعته من النبي ﷺ، قال: دعانا ﷺ ليلة العقبَةِ فبايعنا(٢)، فكان - فيما أخذ علينا، أي: فيما اشترط علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا، ومكرهنا، وعُسْرنا ويُسرنا، وأثرة علينا(٣)، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كُفراً بواحا(٤) عندكم من الله فيه برهانٌ... يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ٢/٨٨ بعد ذكره حديث أبي هريرة الذي أخرجه وفيه قوله عليه السلام: (عليك السمع والطاعة في عُسرِك، ويُسرِك، ومَنشطِك ومكرهك، وأثرة عليك): "فهذا أمر بالطاعة مع استئثار ولي الأمر وذلك ظلم منه، ونهي عن منازعة الأمر أهله، وذلك نهي عن الخروج عليه" إ.هـ

ناهيك عما نلمسه جميعاً من الاستماتة في طلبها، وترشيحهم لنيلها وقتما تلوح لهم الفرصة: غير ما واحد، على نحو ما حدث بمصر ويجري الآن في تونس وليبيا والجزائر وغيرها.. وقد نهينا شرعاً نحن معاشر أهل السنة- أن نوَلِّي أمرنا أناساً هذا حالهم، للحديث المتفق عليه: (إننا والله لا نُؤَلِّي هذا العمل أحداً سألَهُ أو أحداً حرص عليه)، وهذا ما استنبط منه علماء الأمة قاعدة: أن (طالب الولاية لا يُؤَلِّي)(٥).. وأيضاً لقوله ﷺ

(١) بل أفتى الإمام مالك بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/٤٧: "لا تجوز شهادة القدري الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقال عياض بنفس المصدر: "سُئل مالك عن أهل القدر أنكف عن كلامهم؟ قال: نعم؛ إذا كان عارفاً بما هم عليه، وفي رواية أخرى قال: (لا يُصلى خلفهم ولا يقبل عنهم الحديث وإن وافيتهم في ثغر فأخرجهم منه)" إ.هـ

(٢) وهي من مدّ الباع وهي اليد- لأخذ العهد والميثاق

(٣) أي: ولو اختصّ ولي الأمر نفسه ببعض الدنيا دوننا ظلماً وتعدياً منه

(٤) أي: ظاهراً يجهز ويصرح به

(٥) وسبب هذا المنع القطعي المؤكد بالقسم في الحديث، هو أن طلاب الولايات هم محبو السلطة للعظمة والتمتع والتحكم في الناس، ولأن هذا الأمر لا نجاة فيه دنيا وأخرى إلا بمعونة الله وتوفيقه، وهذا معنى قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن سمرة فيما أخرجه البخاري (٤٧/٧١ باب من سأل الإمارة وكُل إليها) لما سأل الإمارة: (لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها)،

لابن سَمرة فيما رواه الشيخان: (إنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وكُلت إليها)، وهذا إن كان على السنّة، فما بالك لو كان على بدعة الخوارج؟.

وفي علة ذلك يقول صاحب (دليل الفالحين في شرح رياض الصالحين) ٣/ ١٤٧: "لأن سؤاله لذلك وحرصه عليه، يُشعر أنه لم يسع في ذلك لنفع الإسلام والمسلمين.. وفي ذلك إفساد لأمر الناس دنيا وأخرى، وإهلاك له"، و"لأن من لم يكن له من الله عونٌ لا ينبغي أن يُجاب سؤاله"، "ويستفاد منه: أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه.. وأن من لم يكن له من الله إعانة؛ تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه، فمن كان ذا عقل: لم يتعرض للطلب أصلاً!".. هـ من فتح الباري ١٣/ ١٣٣.

وقد رأينا كيف كان هذا من علامات نبوته ﷺ حيث وقع ما أخبر به حذو القذة بالقذة.. كما رأينا عواقبه في: (فلسطين ومصر وتونس والسودان وليبيا وتركيا).. وغيرها.. ورأينا بأعيننا كيف تتدفق الأموال والعدد والعتاد لإكراه الناس أو إغرائهم، وللاستحواذ على كل شيء بقوة السلاح، وكيف يكون التخطيط لتدمير وتشليح جيوش هذه الدول، وأخونة مفاصلها والتكالب على كل مقدراتها، بالمخافة للإسلام بل ولدساتير البلاد التي ساهموا أحياناً في وضعها، وكانت تنص – كما في الدستور المصري – على: (التداول السلمي للسلطة)، و(تكافئ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز)، و(تحقيق العدل والمساواة)، ورفض (الظلم والقهر والاستبداد والإقصاء والاحتكار).

فقد عصفوا بكل ذلك وما كان من شعوبهم إلا أن ثارت عليهم وعلى مُشاييعهم، بعد أن استحلوا الدماء وصدق فيهم قول المهلب: (الحرص على الولاية، هي: السبب في اقتتال الناس عليها، حتى سُفكت الدماء واستُبيحت الأموال والفروج، وعَظُم الفساد في الأرض)، يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٣٥ بعد أن ساق هذا الأثر: "ووجه الندم أنه قد يعزل أو يموت، فيندم على الدخول فيها، لأنه يطالبُ بالتبعات التي ارتكبتها وقد فاتته ما حرص عليه بمفارقة".

ومنها: الوقوع في التناقض جراء فكر الإخوان المعوج، إذ كيف لمن كان في عنقه بيعه عامة، تتضمن الولاء للجماعة ومرشدها والإقسام على ذلك – بغض النظر عن كونها صحيحة أم باطلة – أن يطلبها أو يأخذها ممن بايعه من قبل في نفس الجماعة؟.

وسؤال آخر لا يزال الشعب المصري في حيرة للجواب عنه، هو: كيف يتأتى التوافق بين قَسَم الجماعة التي انعقد قلب (د.مرسي) مثلاً على حبها وتربى في أحضانها ونهل من عقائدها، وفيه: الولاء – كما قلنا – لها ولمرشدها وسيأتي نصها.. وقَسَم تولّى الرئاسة، وفيه: عقد اليمين على "الحفاظ مخلصاً على النظام الجمهوري، ورعاية مصالح الشعب رعاية كاملة، والحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه؟! – وضع تحت العبارة الأخيرة ألف خط – وهل إذا تعارضاً – وهما متعارضان لا محالة –: أيرعى مصلحة الجماعة، أم مصالح الشعب؟، وهل كان الذي يحكم مصر بالفعل حينها، الرئيس الذي لم يوجد مثله حقاً في تاريخ مصر بل في الدنيا كلها، أم المرشد أو مكتب الإرشاد الذي يتلقى أوامره من التنظيم الدولي للجماعة؟!.. أسئلة فرضها الواقع الخاطيء المؤلم الذي وضعت الجماعة فيه نفسها، بعقد بيعات عامة ليس ثمة فكاك منها سوى: الاعتراف بمخالفاتها لعقيدة أهل السنة.. والجواب عنها باختصار يكمن في:

أن ولاء الرئيس – بالطبع والحال كذلك – لن يكون لشعبه وإنما لمرشده ولجماعته وأهله وعشيرته وتنظيمه الدولي.. وهذا ما فطن له الشعب المصري عندما خرج بقضيه وقضيضه (١) يطالب بسقوط حكم (المرشد)، وليس (الرئيس) الذي بالغوا في تقديسه – ولا زالوا – بالقول بأنه الأوحى في عالم زمانه وأول رئيس منتخب في تاريخ مصر.. إلخ، إذ من (المرشد): يتلقى الأوامر، ومن مكتبه: تصدر له التعليمات لتنفيذها بالحرف، وإلى جماعته: يكون الانتماء والولاء والسمع والطاعة المطلقة.

يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٣٣: "معلوم أن كل ولاية لا تخلو من مشقة، فمن لم يكن له من الله إعانة، تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه، فمن كان ذا عقل لم يتعرض للطلب أصلاً"، لكن منذ متى كان للقوم عقل؟!
١ القضاة: الحجارة الكبيرة، والقضيض: الحجارة الصغيرة.. كناية عن جميع طوائف الشعب

كما فطن له المتظاهرون حين خرجوا على إثر فشله في إدارة البلاد، إلى (مكتب الإرشاد) في ١/ ٦/ ٢٠١٣، يطالبون بإسقاط الرئيس، ليقينهم أنهم من عينوه لهذا المنصب، وأن منه تصدر التوجيهات له وتدار شؤون البلاد والعباد، ليقوم الرئيس بدوره بتنفيذها بالحرف الواحد، وقد وقع على إثر ذلك أعمال عنف من قِبَل الجماعة وذرعاها العسكري (حماس)، راح ضحيته ٥ أشخاص بالرصاص الحي والخرطوش بينهم طفل يبلغ ١٤ عامًا وإصابة ٤٠ آخرين.. ناهيك عن التعذيب الذي كان على أشده بالكرابيج السودانية في (مسجد بلال) باعتراف مقيم الشعائر به.

ولا حل لهذه الأوضاع المخلة والشاذة عن كل الأنظمة حتى الإسلامية منها، سوى واحد من اثنين: إما إعلان الولاء للجماعة ومناطحة الدولة المسلمة ومعاداة رؤسائها وهم بعدُ محسوبون على جماعة أهل السنة فتقع المنازعة المنهي عنها شرعًا، وهو: ما دأبت عليه الجماعة منذ نشأتها.. وإما تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة لدولة الخوارج، وذلك ببطلان هذه البيعات التي تحوي فيما تحوي: مخالفة ما ورد عن النبي ﷺ بشأن الخلافة وقد أوسعنا الكلام فيها، وأيضًا منازعة الأمر أهله في كل دور الإسلام، وهو: ما نهى النبي أصحابه عنه، وتمثل في أثر لعبادة بن الصامت، وفيه قوله لجنادة: (عليك بالسمع والطاعة في يسرك وعسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك، ولا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمر بك بمعصية الله بواحا) أي: جهارًا، وآخر لأنس، وفيه قوله عن الأئمة الجورة: (نهانا كبراءنا من أصحاب النبي ﷺ: أن لا نَسُبُوا أمراءكم ولا تعصوهم واصبروا، واتقوا الله فإن الأمر قريب)، فما يكون الحال لو لم يكون الأمر ممن يستوجب الصبر لكثرة ما يصدر عنهم من ظلم وجور، وكنا نحن سفكة الدماء المعصومة، والجورة والظلمة الذين ننازعهم بغير حق ملكهم الذي اتاهم الله إياه؟.

ومنها: ما خُصُوا به رغم عدم التمكين، من: أخذهم ببيعات عامة لمن نصبوهم، ينازعون من خلالها الأمر أهله، وفي سبيل تحقيق ذلك، أمر (أ.البنّا) بأخذ البيعات العامة ليس على التمسك بالإسلام والجهاد في سبيله، وإنما على موالاته هو وجماعته ومرشديه، والطاعة المطلقة لهم حتى في المعصية، ومعاداة من خالفهم على نحو ما هو حاصل بالفعل.. ونصها -كما في كتاب (قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان وشعبها) ص٧-: (أعاهد الله العلي العظيم، على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين، والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها، والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكره، وأقسم بالله العظيم على ذلك، وأباعد عليه، والله على ما أقول وكيل)، وهي -كما ترى- ببيعات لم تكن ولم تقع على هذا النحو إلا للنبي ﷺ، ومن ثم فحكمها البطلان، وقد نهينا معاشر أهل السنة عن بيعات مطلقة كهذه، غالبًا ما تُستغل في المعاصي وارتكاب الجرائم بحق أهل السنة وفي ديار الإسلام، وحديث من أمر من معه بجمع الحطب وإضرار النار وإلقاء أنفسهم فيها وإنكار النبي ﷺ ذلك، أعظم ردّ وخير شاهد على بطلان هذه البيعات.

ثم إننا - معاشر أهل السنة - قد نهينا شرعًا عن: منازعة الأمر أهله، وعن الخروج عن ولاة أهل السنة من أصحاب الشوكة، وعن مناصرة من يكفرون الناس من الخوارج، بل وأمرنا: بمنايذة الخوارج إذا أذن الإمام، والأحاديث وجميع كتب الفقه الاعتقاد على إقرار هذا وذاك والتأكيد عليهما.. فتحت عنوان: (ذم الخوارج وسوء مذهبهم وإباحة قتالهم وثواب من قتلهم أو قتلوه)، يقول الإمام الأجرّي في كتاب (الشريعة) ص ٢٧ - في التعريف بحكم الله فيهم، ومن قِبَلِ ذا في وصف حالهم والتحذير منهم، وأنهم المعروفون دائمًا بمنايذة أهل السنة ومن كان على نهج سلف الأمة، وباستحلال الدماء المعصومة، وبالخروج على حكام المسلمين في كل عصر ومصر :-

"لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا، أن: الخوارج قوم سوء، عصاة الله تعالى ولرسوله ﷺ، وإن صلّوا وصاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهونون، ويموّهون على المسلمين، وقد حذرنا الله منهم، وحذرنا النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان".

ويقول مستطرذاً وفي عبارات نحن في أمس الحاجة لإعمالها وأخذها بعين الاعتبار: "والخوارج، هم: الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديماً وحديثاً، ويخرجون على الأئمة والأمرء ويستحلون قتل المسلمين، وأول قرن طلع منهم على عهد رسول الله هو: رجل طعن عليه ﷺ وهو يقسم الغنائم بالجعرانة، فقال: عدل يا محمد، فما أراك تعدل؛ فقال ﷺ: (ويلك، فمن يعدل إذا لم أكن أعذل؟)، فأراد عمر قتله، فمنعه ﷺ من قتله، وأخبر عليه السلام: (أن هذا وأصحاباً له، يُحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون في الدين كما يمرق السهم من الرمية)، وأمر ﷺ في غير حديث بقتالهم، وبيّن فضل من قتلهم أو قتلوه.. ثم إنهم بعد ذلك خرجوا من بلدان شتى، واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

كما نذكر من أقوال من يردُّ عادية هؤلاء، ويفصح عن حكم مُنابذتهم، وخرجهم على كل مَنْ سواهم - ممن هو محسوب على أهل السنة من ولاية المسلمين - قول أحمد في (أصول السنة) ص ٦٤: أن من السنة: "السمع والطاعة: للأئمة وأمير المؤمنين البرّ والفاجر.. ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد كان الناس اجتمعوا عليه.. بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلُّ قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق" .. إلى آخر من سيأتي ذكر نصوصهم بشيء من التفصيل

ومنها: ما يترتب على هذا الأخير، من: وجود بيعات في كل دولة لأناس غير ممكنين ولا أصحاب شوكة ولا سلطان، وهذا ما لا يجوز شرعاً، وبحقه يقول شيخ الإسلام في (منهاج السنة) ١/ ١١٥: "النبى أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا مَنْ ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً" .. وفيه ١/ ٥٢٧: "بل الإمامة عند أهل السنة تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها (١) ولا يصير الرجل إماماً حتى يوافق أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماماً، ولهذا قال أئمة السلف: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الولاية، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامة مُلك وسلطان". ومن وجود أكثر من إمام في كل دار من ديار الإسلام، وهذا فيه ما فيه من تفريق الأمة، ومن مخالفة ما جاء به ديننا الحنيف، ففي روايةٍ لحديث مسلم: (من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كأننا من كان)، وفي أخرى: (فاقتلوه)، وفي أخرى: (إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما)، "وهذا -على حد قول ابن كثير في تفسير (إني جاعلٌ في الأرض خليفة)- قول الجمهور، وقد حكا الإجماع عليه غير واحد، منهم إمام الحرمين" ابن الجويني، ونص كلامه كما في (الإرشاد إلى قواعد الأدلة في الاعتقاد) ص ١٦٩:

"والذي عندي فيه، أن عقد الإمامة لشخصين في صقّ واحد متضايق الخطط والمخالف غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه" .. وهو الموافق لقول الأثبات من أئمة أهل السنة المحدثين، ففي (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان) ١/ ٣٦٧: "البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين، وهذه البيعات المتعددة مبتدعة، وهي من إفرازات الاختلاف، والواجب على المسلمين الذين هم في بلد واحد وفي مملكة واحدة، أن تكون بيعتهم واحدة لإمام واحد، ولا يجوز المبايعات المتعددة" !-هـ.

ومنها: أن جماعة الإخوان تجعل من (الإمامة) والتشبيث بتلابيب الحكم، والوصول من خلاله إلى ما نادي به (أ.البننا) من (أستاذية العالم) بأي سبيل ولو على أشلاء ودماء الموحّدين: أصلاً من أصول الدين وجزءاً من معتقداتها، وتلك هي عقيدة الخوارج، وأيضا الروافض الذين رفضوا إمامة أبي بكر وعمر ويتقربون إلى

(١) يعني: لكون أولئك الولاة أصحاب الشوكة: هم من أهل السنة حتى ولو كانوا ظالمين لأنفسهم أو مقتصدين، وأنهم - كما أثبتت الأحداث والوقائع - الأحرص على حماية دور الإسلام وأهلها، والأدرى بما يحيق بالبلاد من أخطار، والأقدر كذلك على فهم سياسات أعداء الإسلام ومكانتهم

الله بلعنهما.. خلافاً لأهل السنة الذين يعتقدون أن الولاء التام لله ولرسوله ﷺ فقط، وأن الولاء للأمراء ولأئمة الدين، يكون بحسب ولائهم لله ورسوله، مصداقاً لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر.. النساء/ ٥٩)، فهم من ثمّ يتعبدون الله في (الولايات) بقوله تعالى: (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء)، وبالولاء لأئمتهم ممن أراد سبحانه أزلاً أن يلوا أمورهم من أهل السنة برّاً كان أو فاجراً، وبالسمع والطاعة في غير معصية لصاحب الشوكة السني، والدعاء له بالصلاح والهداية ما لم يأت كفرًا بواحاً لنا فيه من الله برهان، وينضبطن في هذا وغيره بضوابط الشرع، والأحاديث ونصوص أصحاب الاعتقاد في ذلك أكثر من أن تحصى.

= ولا يردُّ على ما ذكرنا: أننا ابتلينا بحكام وإن كانوا محسوبين على أهل السنة، إلا أنهم لا يهتدون بهدي النبي ﷺ ولا يستنون بسنته.. لأن جوابه يتمثل في: معارضة مشيئة الله الكونية القاضية بتوليتهم (والله يؤتي ملكه من يشاء.. البقرة/ ٢٤٧)، ومخالفة مشيئته الشرعية الأمرة بالصبر وعدم الخروج عليهم وإن جاروا، والقاضية كذلك بالدعاء لهم لا عليهم.. ويتمثل كذلك في عدم لجوئنا إلى الله وسؤاله الذي لنا كما وردت بذلك نصوص السنة وعقيدة سلف الأمة، وقد أسلفنا ذكر بعضها.

كما يتمثل في قول شيخ الإسلام بـ (منهاج السنة) ١/ ٥٥٦ -وهو يتحدث عما يقتضيه حديث حذيفة من وجوب طاعة الإمام ذي السلطان الموجود بالفعل والذي هذا حاله، لكن له القدرة على عمل مقصود الولاية ولم يأت كفرًا بواحاً لنا فيه من الله برهان -: "وهو عليه السلام قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فنبين أن الإمام الذي يطاع: هو من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالماً" .. بما يعني ضمناً: أن ذلك ناشئ عن قصورنا نحن في تربية أنفسنا وأولادنا على حب الأوطان والطاعة لولاة أمورها في غير معصية على ما يقضي به منهج السلف، ففي الخبر: (كما تكونوا يؤلّ عليكم).

وما على المؤمن الحق -حيال كل ما ذكرنا- إلا أن يُسلم وبخاصة في هذه القضايا الملحة والمعاصرة، والتي تمثل فقه الواقع: بما وردت به النصوص ولا يبتدع في دين الله ما يعود على الأمة بالخراب والدمار على ما هو حاصل في زماننا تحت دعاوى عودة الخلافة وأستاذية العالم، فإن من وراء ذلك منازعة الأمر أهله، ومن دونه تدمير الأمة وإعمال القتل بين أفرادها، وإنفاذ ما يخطط له أعداء الإسلام.. وأظن أن في هذا القدر: كفاية في الرد على جماعة الإخوان وكل من يهتدي بهداها ويفعل فعلها، من الخوارج وممن يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية (١).

&&&&&&&&

(١) وللمزيد من ذلك ينظر: (إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام) صفحات: ٢٨٠، ٤٤٤، ٥٣٥ وما بعدها.

الفصل الثاني:

قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومنايذة حكام المسلمين.. في معتقد أئمة السلف

المبحث الأول: قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومنايذة حكام المسلمين.. في معتقد أئمة المذاهب الأربعة: (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد)

على أن الأصول والمرتكزات التي دَلَّلْنَا عليها فيما مضى - والمتمثلة في: عبادة الله وحده بما يوافق دينه الذي شرعه على أسنة رسله، ولزوم السنة وجماعة المسلمين وتجنب البدعة وفِرَق الضلال، وما يترتب على هذا من: تحريم القتال في الفتنة ومنازعة الأمر أهله بإيجاد دولة داخل كل دولة من ديار الإسلام، ومن: وجوب الطاعة في المعروف وعدم الخروج على أصحاب الشوكة من ولاة أمور المسلمين، ممن ليسوا على أبواب جهنم وهم من سبق أن وقفنا على: تحذير النبي ﷺ في حديث حذيفة منهم ومن مخالطتهم، فضلاً عن مبايعتهم ومهادنتهم، بل وأمره ﷺ بقتالهم قتل عاد ومحاصرتهم ومواجهتهم فكراً وعقدياً - هذه الأصول: كانت محل اتفاق من قِبَل أئمة المذاهب الأربعة.

١- ونذكر من أقوال أئمة الحنفية:

ما نقله الإمام الطحاوي محدث الديار المصرية وفتيها ت ٣٢١ في عقيدته المسماة باسمه، "عن الإمام أبي حنيفة النعمان، وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، مما كانوا - على حد قول شارحها: القاضي ابن أبي العز الدمشقي- يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين"، قال:

"ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة" .. إلى أن قال:

"هذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن برآء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه، ونسأل الله أن يعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الردية" (١) .. ومما استدلل به ابن أبي العز في شرح ما ذكرناه للطحاوي:

قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩)، وقوله ﷺ كما في الصحيحين: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني)، وأثر أبي ذر وفيه قوله ﷺ: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً حبشياً مجدعاً الأطراف) كذا بمسلم، ولفظ البخاري: (ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة)، وحديث الصحيحين: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة).

ومما استشهد به كذلك على وجوب الطاعة للحاكم في غير معصية: قوله عليه السلام لحذيفة: (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)، وقوله: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته ميتة جاهلية)، وهو في صحيح سنن أبي داود بلفظ: (فقد خلع ربة الإسلام من عنقه) .. إلى آخر ما ذكره من أدلة أعقبها - رحمه الله- بقوله ص ٣٢٥:

"فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمروا بمعصية.. وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل" .. ويقول الألباني تعليقاً عليه: "وفي هذا بيان

(١) هذا هو المعتمد في المذهب والمعمول به والمعوّل عليه.. وما نقل عن أبي حنيفة بجواز الخروج على الفاسق والظالم، قد تراجع عنه على ما سيأتي، ثم هو محجوج عليه: بالأحاديث المتواترة في منع ذلك، وبفعل الصحابة من نحو ابن عمر وأنس وغيرهما، وبالإجماع.. إذ لم يوافق عليه أحد من أهل السنة، قال الأوزاعي: "احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف - يعني: قتال الظلمة - فلم نحتمله" ينظر الوجيز في فقه الإمامة العظمى ص ١٠٢.

لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بالسنتنا، وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربُّوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقاً لقوله تعالى: (إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.. الرعد/ ١١) " .. وهذا هو! .

هذا، ولم يفت الطحاوي - بعقيدته التي تلقَّتها الأمة بالقبول وتمثل بحق عقيدة أهل السنة والجماعة - أن يرد على التكفيريين دعاوهم الباطلة، ويلزمهم الحجة في حقن دماء المسلمين، ويمنع التآله على الله بدخول أحد جنة أو حرمانه منها.. ولأن يقول في ذلك: "ولا تكفر أحدًا من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحله.. ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفوا عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم، والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما: لأهل القبلة، ولا يُخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه.. وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا، وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، وهم في مشيئته وحُكمه: إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلهم كما ذكر ذلك في قوله: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.. النساء/ ٤٨، ١١٦)، وإن شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تولى أهل معرفته ولم يجعلهم في الدارين كأهل نُكرته الذين خابوا من هدايته ولم ينالوا من ولايته.. ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد"، كذا بما يعني: حرمة دماء من تقتلهم جماعة الإخوان وما كان على شاكلتها، ووجوب القصاص العادل من قتلة الموحدين ممن لقوا حتفهم على يد شر الخلق والخليقة وكلاب أهل النار، وممن حرضوهم على ذلك.

وقال ردًا على من نصَّب نفسه قاضيًا على أهل السنة - حكامًا ومحكومين - بالكفر والشرك والنفاق والطاغوتية.. إلخ، بعد أن قصر في دعوتهم بل وقبل ذلك في دعوة نفسه إلى الحق؛ وقنطهم من رحمة الله بدعاوى كاذبة ومبالغ فيها: "ونرى الصلاة خلف كلِّ بر وفاجر من أهل القبلة، والصلاة على من مات من الأبرار والفجار، ولا نُنزل أحدًا منهم جنة ولا نارًا، ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذُر سرائرهم إلى الله.. ونُتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة، ونرى الحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، برَّهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يُبطلهما شيء ولا يَنْقُضُهما".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - فيما نقله عنه تلميذه ابن القيم في (اجتماع الجيوش) ص ٤٦ - "في كتاب (الفقه الأكبر) المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذي رواه بإسناد عن أبي مطيع البلخي الحكم بن عبد الله، قال: سألت أبا حنيفة عن (الفقه الأكبر)، قال: (لا تكفر أحدًا بذنوب، ولا تنفي أحدًا من الإيمان).. قال: فقلت: فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر - يعني: من أحاد الرعية وفيما يتذرع به المعتزلة في الإنكار على حكام المسلمين والخروج عليهم باسمهما - فيتبعه على ذلك ناس فيخرج عن الجماعة، هل ترى ذلك؟؛ قال: (لا)، قلت - يعني: البلخي - ولم، وقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فريضة واجبة؟؛ فقال: (هو كذلك، ولكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال الحرام)، وذكر الكلام في قتال الخوارج والبيعة".

٢- وما نقلناه عن أبي حنيفة صرح بنحوه مالكٌ إمام دار الهجرة:

ففي معتقده في الحرورية وما أشبههم، ذكر رحمه الله أنهم "يُقتلون إذا لم يتوبوا، إن خرجوا على إمام عدل وهو يريدون قتاله ويدعون إلى ما هم عليه"، و"أن دماءهم موضوعة عنهم، وأما أموالهم فتؤخذ لأنهم إنما استهلكوها على التأويل وعلى دين يرون أنه صواب، وأنه لا يصلح على موتاهم ولا تُتبع جنازتهم ولا يُعاد مرضاهم، فإذا قتلوا فذلك أحرى ألا يُصلى عليهم" (١).

(١) ينظر عقيدة الإمام مالك ص ١٤٩ للمغراوي.

وفي (باب ذكر السنن التي خلفها البدع)، وتحت عنوان: (مما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة من السنن التي خلفها بدعة وضلالة) ذكر أبو محمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني المعروف بـ (مالك الصغير) (١)، أن ضمن ذلك: "السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وكلّ من ولي أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة فاشتدت وطأته من بر وفاجر، فلا يخرج عليه جار أو عدل، ويُغزى معه العدو ويُحج معه البيت؛ ودفع الصدقات إليهم مجزية إذا طلبوها؛ وتصلّى خلفهم الجمعة والعيدين؛ قاله غير واحد من العلماء".

ثم نقل عن إمام دار الهجرة قوله: "لا يُصلي خلف المبتدع إلا أن نخافه فنصلي"، قال القيرواني: "واختلف في الإعادة، ولا بأس بقتال من دافعك من الخوارج واللصوص من المسلمين وأهل الذمة عن نفسك ومالك، والتسليم للسنن فلا تعارض برأي ولا تُدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح - أي: فسروه - تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا وتتبعهم فيما بينوا، ونفتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه وفي تأويله"، قال: "وكل ما قدمنا ذكره هو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه".

بل أفتى مالك رحمه الله بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤٧ / ٢: "لا تجوز شهادة القدرى الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقال عياض بنفس المصدر: "سئل مالك عن أهل القدر أنكف عن كلامهم؟ قال: (نعم؛ إذا كان عارفاً بما هم عليه)، وفي رواية أخرى قال: (لا يصلى خلفهم ولا يُقبل عنهم الحديث، وإن وافيتهم في ثغر فأخرجوهم منه) (٢)!".. كذا هو حكم الله فيمن يدين بغير دين أهل السنة والجماعة من الشيعة والتكفيريين وخوارج العصر.. وإنما نصارحهم بهذا خوفاً عليهم، وليدركوا خطورة ما هم عليه، وليرجعوا عن غيهم إلى منهاج النبوة ونهج الفرقة الناجية.

وكان القيرواني قد ذكر في مقدمة رسالته وتحت (باب: ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفتدة من واجب أمور الديانات)، أن ضمن ذلك: "الطاعة لأئمة المسلمين من ولاية أمورهم وعلماهم، واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم والاستغفار لهم، وترك المراء والجدال في الدين، وترك كل ما أحدثه المحدثون"، والعبارة بنصها في جمهرة عقائد السلف ص ٣٧٧.

٣- وقال بنحوه فقيه الملة، الإمام الشافعي:

ففي رده عادية التكفيريين والخارجين على حكام المسلمين، يحكي - رحمه الله - فيما رواه عنه أبو شعيب وأبو ثور والبرزنجي الحسيني، أن ضمن السنة التي رأى الشافعي أصحابه من أهل الحديث وأخذها عنهم مثل ابن عيينة ومالك (٣): "ولا أكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب وإن عمل الكبائر، وأكلهم إلى الله.. ولا أنزل المحسن من أمه محمد الجنة بإجسانه، ولا المسيء بإساءته النار، وأعرف حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه، وأحدث بفضائلهم وأمسك عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم.. والشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ.. والجهاد ماض مع كل بر وفاجر، وصلاة العيدين والجمعة إلى يوم القيامة.. والدعاء لأئمة المسلمين بالصالح، ولا يُخرج عليهم بالسيف.. والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئاً فهو مخالف لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ" (٤).

(١) وذلك في كتابه السنة وهو بجمهرة عقائد السلف لجامعه محمد محب الدين أبو زيد ص ٣٨٤.. وكذا فيما عرف بـ (عقيدة الجامع) له، بتحقيق عبد المجيد التركي نشر دار الغرب الإسلامي ط ٢ / ١٩٩٠

(٢) وسبحان الله!، يأتين عليها أهل الذمة ويأمنهم عليها، ولا يأتين عليها ولا يأتين لمن كان على ملة الخوارج

(٣) ينظر فيما جاء عن مالك: جمهرة عقائد السلف ص ٣٨٤

(٤) وعلى ذلك وفي تفاصيله ساق أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، الإجماع.. يقال في شرحه لمسلم ١٢ / ١٨٠ بالمجلد السادس: "وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل بالفسق.. لما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين"، ثم ساق قول القاضي عياض بأن الخلاف في هذا "كان أولاً ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم".. وقال ١٢ / ١٨٣ من نفس المصدر - إبان شرحه لحديث (ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها)، قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: (تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم) - "وفيه: الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسوقاً، فيعطى حقه من الطاعة ولا يُخرج عليه ولا يخلع، بل يُضرع إلى الله في كشف أذاه

وكان الشافعي قد نصح في وصيته التي رواها عنه الحسين بن هشام البلدي، بـ"السمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يصلون، وأن الولاية لا يُخرج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش" .. وقد ختم وصيته بقوله: "وأوصي بتقوى الله، ولزوم السنة والآثار عن رسول الله وأصحابه، وترك البدع والأهواء واجتنابها.. وعليكم بالجمعة والجماعة، ولزوم الإيمان والتقفة في الدين" إ.هـ من (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ١٥٧: ١٦٢.

وقد سبق أن ذكرنا أن شرط (القرشية في الخلافة)، قد أجمع عليه أئمة أهل السنة، وسقنا لذلك كلام القاضي عياض والنووي في الإجماع.. ونزيد هنا على ما ذكرناه: قول الشافعي ومِن بعده قول أحمد، وكذا قول أبي الحسن الأشعري الذي أوضح في (مقالات الإسلاميين) ص ١٢٥ عن الخوارج أنهم مَن "يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك، ولا يرون إمامة الجائر"، وأيضاً كلام ابن حجر الشافعي المذهب - وذلك في شرحه حديث البخاري: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان) - حيث قال في الفتح ١٢٧/١٣:

"مقتضاه حصر جنس (الأمر) في قريش، فيصير كأنه قال: (لا أمر إلا في قريش).. ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر، خلافاً لمن أنكر ذلك، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم، أن شرط الإمام: أن يكون قرشياً.. وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة: يجوز أن يكون الإمام غير قرشي.. وقال أبو بكر بن الطيب: لم يُعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث: (الأئمة من قريش)، وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن، وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف.. وقال عياض: (اشتراط كون الإمام قرشياً: مذهب العلماء كافة، وقد عدوها من مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف، وكذلك مَن بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة - أقول: وكذا من قال بقول هؤلاء في زماننا من جماعة الإخوان، ومن ينازع الخلافة أهلها كأردوغان - لما في ذلك من مخالفة أئمة وجماعة المسلمين" إ.هـ..

٤- أما عن الإمام أحمد بن حنبل في وجوب الطاعة لحكام المسلمين في غير معصية وعدم الخروج عليهم، فحدث ولا حرج:

فلقد كان -رحمه الله- نموذجاً للصدع بالحق والصبر -في ذات الوقت- على أذى حكام المسلمين وعدم الخروج عليهم، بل إنه جعل هذا أصلاً من أصول السنة، كما أعطى المثل والقوة في ذلك بنفسه.. ومما ورد عنه في هذا: ما جاء في عقيدته التي رواها عنه العطار، من قوله -رحمه الله- في (أصول السنة)(١):
 إن "من السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها؛ لم يكن من أهلها: السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البرّ والفاجر، ولمن ولي الخلافة -يعني: إبان انعقادها وعقب عودتها على منهاج النبوة بعد شغور الزمان منها- واجتمع الناس عليه ورضوا به، ولمن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، والغزو ماض مع الأمير إلى يوم القيامة البرّ والفاجر لا يُترك، وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض، ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا يُنازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، مَن دفعها إليهم أجزأت عنه برّاً كان أو فاجراً، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولّاه، جائزة باقية تامة ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع تارك للآثار، مخالف للسنة، ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة أيّاً من كانوا برّهم وفاجرهم، فالسنة:

أن يُصلّي معهم ركعتين ويدين بأنها تامة، لا يكن في صدرك من ذلك شك، ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين -وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان، بالرضا أو بالغلبة- فقد شق هذا

ودفع شره، وإصلاحه.. وقال بعدها: بـ"وجوب طاعة المتولين للإمامة قهراً من غير إجماع ولا عهد"، وبـ"لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله، وهي هذه الأمور التي أخبر بها وقد وقعت كلها" إ.هـ.. وسياًتي من مقولات أئمة الشافعية: كلام المزني والزيبي (١) وينظر في شأنها جمهرة عقائد السلف ص ١٨١، ١٨٥

الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ: فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق". قال أحمد: "وقتل اللصوص والخوارج جائز، إذا عَرَضُوا للرجل في نفسه وماله فله أن يُقَاتِلَ عن نفسه وماله، ويدفع عنها بكل ما يقدر، وليس له إذا فارقه أو تركوه أن يطلبهم، ولا يتبع آثارهم، ليس ذلك لأحد إلا الإمام أو ولاة المسلمين، إنما له أن يدفع عن نفسه في مقامه ذلك، وينوي بجُهدِهِ أن لا يقتل أحدًا، فإن مات على يديه في دفعه عن نفسه في المعركة فأبعد الله المقتول، وإن قُتِلَ هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما جاء في الأحاديث، وجميع الآثار في هذا إنما أمر بقتاله ولم يُؤْمَر بقتله ولا أتباعه، ولا يُجهزُ عليه إن صُرِعَ أو كان جريحًا، وإن أخذه أسيرًا فليس له أن يقتله ولا يقيم عليه الحد، ولكن يرفع أمره إلى من ولاة الله فيحكم فيه" إ.هـ.

وكان أحمد قد ذكر قبلُ في تبشيع ما يقع فيه سفكة الدماء من أمثال خوارج عصرنا وعلى رأسهم: (داعش والقاعدة وجماعة الإخوان وما أسموها باللجان النوعية) وما كان على شاكلة هؤلاء، من تفجيرات ينتج عنها عادة قتلٌ لأهل الإيمان، ومن تكفيرٍ لأهل القبلة ومجمعاتها من ديار المسلمين، وفي التحذير ممن يقع منه ذلك ومن سائر أهل البدع لإدراكه أنهم سبب كل بلاء - ذكر أن من "أصول السنة: التمسكُ بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاعتداء بهم، وتركُ البدع إذ كلُّ بدعة ضلالة، وتركُ الجلوس مع أصحاب الأهواء، وتركُ المراء والجدال والخصومات في الدين" .. قال: "والسنة عندنا: آثارُ رسول الله ﷺ وهي تُفسَّر القرآن وهي دلائل القرآن.. فهي الاتباع وترك الهوى.. والإيمانُ بشفاعة النبي ﷺ، وبقوم يخرجون من النار بعد ما احترقوا وصاروا فَحْمًا، فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة كما جاء في الأثر، كيف شاء الله وكما شاء" .. إلى أن قال:

"ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله، ومن لقي الله بذنب يجب له به النار تائبًا غير مُصرٍّ عليه، فإن الله يتوب عليه ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ومن لقيه وقد أقيم عليه حدُّ ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته كما جاء في الخبر عن رسول الله ﷺ، ومن لقيه مُصِرًّا غير تائب من الذنوب التي استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، ومن لقيه وهو كافر عذبه ولم يغفر له.. ومن مات من أهل القبلة مؤحدًا يصلِّي عليه ويستغفر له، ولا يُحجب عنه الاستغفار، ولا تترك الصلاة عليه لذنب أذنبه صغيرًا كان أو كبيرًا، أمره إلى الله تعالى"، وفي زيادة رواها عنه محمد بن عوف الطائي (١): "إلا أن يكون من أهل البدع الذين أخرجهم النبي من الإسلام: القدرية والمرجئة، والرافضة، والجهمية، فقال: (لا تصلوا معهم، ولا تصلوا عليهم)" إ.هـ.

وقال الحسن بن إسماعيل الربيعي في روايته لما نحن بصدده: "قال لي أحمد إمام أهل السنة والصابر الله تحت المحنة: أجمع تسعون رجلا من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار، على أن السنة التي توفي عليها رسول الله"، وجعل يُعَدِّدها ويذكر منها: "والجهدُ مع كل خليفة برٍّ وفاجر.. والصبرُ تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور، ولا نخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا، وأن لا نكفر أحدًا من أهل التوحيد وإن عملوا الكبائر" .. ونص عبارته من رواية الأندرابي: "صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة، ألا يكفر أحدًا من أهل التوحيد بذنب.. والإيمان بأن الموحدين يخرجون من النار بعدما امتحشوا كما جاءت الأحاديث"، ثم ذكر من صفاته: من شهد وأقر بأن "الجهاد ماض منذ بعث الله محمدًا ﷺ إلى آخر عصابة يقاتلون الدجال، لا يضرهم جور جائر.. والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح ولا تُخرج عليهم بسيفك، ولا تُقاتل في فتنة والزم بيتك"، إلى أن قال: "هذا ما أجمع عليه العلماء في جميع الآفاق" (٢) إ.هـ.

كما جاء في عقيدة أحمد من رواية الزرَّندي، أنه لما أشكل على مسدد بن مسرهد أمر الفتنة - يعني في القول بخلق القرآن وما وقع فيه الناس من الاختلاف في القدر والرفض والاعتزال والإرجاء - كتب إلى

(١) وهي بالجمهرة ص ٢٠٢

(٢) جمهرة عقائد السلف ص ١٨٩، ١٩١ وما بعدهما

أحمد أن أكتب إليَّ سنَّة رسول الله ﷺ ، فكتب إليه يوصيه فيما يوصيه به بـ"الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وألا يخرج عليهم بسيفه ولا يقاتل في الفتنة، وبالخروج مع كل إمام في غزوة وحجَّة، والصلاة خلف كل بر وفاجر صلاة الجمعة والعيدين" .. وكان مما أوصاه به: "ألا يتألى على أحد من المسلمين بأن يقول: (فلان في الجنة وفلان في النار)، إلا العشرة الذين شهد لهم النبي بالجنة.. ولا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل" إلى آخر ما ورد عنه رحمه الله (١).

وكان القاضي ابن أبي يعلى قد ترجم في (طبقات الحنابلة) للإصطخري، ونقل عنه رسالة مطولة عن الإمام أحمد، صدرها إمام أهل السنة بقوله: "هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروفتها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها، فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، فكان قولهم: .."، وجعل يسرد أشياء ذكر منها:

"الانقياد إلى من ولَّاه الله أمركم، لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع ولا تنكث بيعه، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه، والإمساك في الفتنة سنة ماضية واجب لزومها، فإن ابتليت فقدم نفسك دون دينك، ولا تُعن على الفتنة ولو بلسان، ولكن اكف يدك ولسانك وهواك" .. كما ذكر: "الكف عن أهل القبلة، وألا تكفر أحداً منهم بذنب".

وأورد الإمام أحمد ضمن ما قاله أصحاب الأثر وأهل السنة وأجمعوا عليه: أن "الخليفة في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها، ولا يخرج عليهم، ولا نُقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة، وأن الجهاد ماض قائم مع الأئمة برؤا أو فجروا، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، وأن الجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة ولا أتقياء ولا عدولاً، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أم جاروا!"..هـ.

ولا يعني كلام إمام أهل السنة هنا —ومن ورائه جميع أئمة الحنابلة— عن الخليفة؛ سوى: أن الحق الذي يجري على أئمة السنة جميعهم واحد لا يتعدد، ولا ينبغي الخلاف فيه بل ولا يجوز وبخاصة أنها من أمور الاعتقاد، وأن القول بجوازه ميل عن طريق السنة واتباع لمذهب الخوارج.. كما نلاحظ أنه كثيراً ما يرسخ لمصدر التلقي لدى جماعة أهل السنة فيذكر فيما يذكر: أن "الدين إنما هو كتاب الله وآثارٌ وسننٌ ورواياتٌ صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة، يُصدَّق بعضها بعضاً حتى ينتهي ذلك إلى الرسول وأصحابه والتابعين وتابع التابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم، المتمسكين بالسنة والمعلقين بالآثار، لا يعرفون بدعة ولا يُطعن فيهم بكذب، ولا يُرْمون بخلاف.. وهذه المذاهب والأقوال التي وصفت: مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار وأصحاب الروايات وحملة العلم، الذين أدركناهم وأخذنا عنهم الحديث، وتعلمنا منهم السنن، وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق يُقتدى بهم ويؤخذ عنهم، ولم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخليط، وهو قول أئمتهم الذين كانوا قبلهم، فتمسكوا بذلك رحمكم الله وتعلموه" (٢).

وهو بهذا يدعو لنبذ عبادة الذوات والأشخاص والطواغيت التي تطاع في غير ما أمر الله به أو أخبر عنه، إذ "طاغوت كل قوم —على حد قول ابن القيم— من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يطيعونه من دون الله، أو يتَّبِعونه على غير بصيرة من الله"، وقد مر بنا كيف أنكر البنا والقرضاوي أحاديث المهدي ليتسنى

(١) الجمهرة ص ١٩٩ وما بعدها

(٢) ينظر إلى جانب طبقات الحنابلة لأبن أبي يعلى: الجمهرة ص ٢٠٧، ٢١٧ وما بعدهما.. وعن إجماع أهل الحديث في هذا، جاء في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي ٤/ ٤٤٤ ما نصه: "مذهب أهل الحديث: ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر أو يستراح من فاجر"

لهما جعل الخلافة في جماعتهم.. وهيهات!؛ فإنها ستكون على (منهاج النبوة)، وعلى يد (مهدي أهل السنة) كما أخبر بذلك جدّه عليهما السلام.

هذا، وقد طفق أحمد رحمه الله يعذر إلى الله، ويذكر أولئك المبتدعة بصفاتهم وسماتهم، فذكر المرجئة وأنهم "الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان قول والأعمال شرائع وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً، وهو أخبث الأقوال وأضله وأبعده من الهدى"، وذكر الجهمية: وأنهم "الذين يزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله لم يكلم موسى، وأن الله ليس بمتكلم"، وهو ما لا يزال البعض ممن يحسب نفسه من أهل السنة يؤمن به.. كما ذكر: الرافضة والنصيرية والزيدية، والخوارج الذين جعل يصفهم بأنهم من "مرفقوا من الدين، وفارقوا الملة، وشردوا عن الإسلام، وشذوا عن الجماعة، فضلوا عن السبيل والهدى، وخرجوا على السلطان، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وعادوا من خالفهم، إلا من قال بقولهم وكان على مثل رأيهم وثبت معهم في بيت ضلالتهم.. ولا يرون للسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش عليهم خلافة".

ولك أخي القارئ أن تنظر وتتأمل! أليس في ذلك ما يشخص بعض سمات من يعيشون بين أظهرنا ويسعون بكل سبيل لتحصيله؟.. قال رحمه الله عن أمثالهم: "وكفى بقوم ضلالة أن يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم، وهم ليسوا من الإسلام في شيء"!! هـ.

والغريب أن كل هذا يفوه به إمام أهل السنة على الرغم مما تعرض له من تعذيب على يد مخالفه من الأمراء وأعوانهم، والأغرب أنه في كل ذلك يقول -كما في سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٤٠ وما بعدها- "لست أبالي بالحبس، ما هو ومنزلي إلا واحد، ولا قتلاً بالسيف، إنما أخاف فتنة السوط)، فسمعه بعض أهل الحبس، فقال: (لا عليك يا أبا عبد الله، فما هو إلا سوطان، ثم لا تدري أين يقع الباقي)، فكأنه سرّي عنه".. قال حنبل ابن عم الإمام أحمد: "حبس أبو عبد الله في دار ببغداد في إصطبل الأمير محمد بن إبراهيم، وكان في حبس ضيق، ومرض في رمضان، ثم حوّل بعد قليل إلى سجن العامة فمكث فيه نحواً من ثلاثين شهراً، وكنا نأتيه وغيره في الحبس، ورأيتُه يصلي بهم في القيد، فكان يُخرج رجله من حلقة القيد وقت الصلاة والنوم".. والكلام في ذلك كثير وينظر للمزيد منه: (إمطة اللثام) ص ٩٦ وما بعدها.

رحم الله إمام أهل السنة وسائر إخوانه من أئمة الفقه بقدر ما أفادونا بعلمهم، وبقدر ما تحملوا وقدموا للإسلام وللمسلمين.. وما علينا - إن كنا صادقين في حبهم - إلا أن نتجرد للحق الذي كانوا عليه قدر المستطاع، وأن نسير على هدايتهم قدر الطاقة، وأن نساهم في نشر معتقداتهم ولا نكتمها، على الأقل خوفاً من أن نقع تحت طائلة من قال الله بشأنهم: (إن الذين يكتُمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم.. البقرة/ ١٧٤). هذا، ولم يفت أئمة الإسلام أن ينبهوا على عدم الفرق بين من خرج على ولاة الأمور بالسلاح، ومن كان دأبهم ذكر مساوئهم وعدم الدعاء لهم ممن يُعرفون بـ (الخوارج القديّة)، وهم: أولئك الذين لا يرون الحرب والخروج بالسيف، لكنهم ينكرون على ولاة الأمور دون ما التزام بأداب النصيحة، ويزينون الخروج ويؤلبون الناس على الحاكم، ويخلعون عنه أحياناً لقب (ولي الأمر الشرعي) ويفتون الناس والشباب أنه مجرد موظف في الدولة، وأن أولئك أخبث كما جاء عن أحمد، فهم شر الشر وما أكثرهم في زماننا، وفي شأن أولئك يقول ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤/ ٣٩٨ ترجمة عمران بن حطان -وبنحوه في كتابه هدي الساري ص ٤٨٣ وأبو داود في مسائل أحمد ص ٢٧١-:

"و(القعد الخوارج)، كانوا لا يرون الحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويدعون إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه ولا يبأسرونه"، فجميعهم دُعاة على أبواب جهنم، قال أحمد كما في مسائل أبي داود: "أشر أهل الأهواء الخوارج"، وقال: "قعد الخوارج هم أخبث الخوارج".

ويقول ابن تيمية عن جميعهم: "لم يكن أحد شرّاً على المسلمين من الخوارج، لا اليهود ولا النصارى؛ فإنهم -أي الخوارج- كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم"، ومن قبل كان ابن عمر يراهم (شرار خلق الله)؛ وقال: "إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين"، تماماً على نحو ما نراه

كل برٍّ أو فاجر، وأن الإيمان قول وعمل ونية مع إصابة السنة، وأن الجهاد ماض منذ بعث الله محمدًا ﷺ إلى آخر عصابة يقاتلون الدجال، لا يضرهم جور جائر، وأن صفة أهل السنة: الأخذ بكتاب الله وأحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة وترك الرأي والقياس في معارضة السنن.

٣- وسفيان بن عيينة ت ١٩٨، حيث جاء عنه قوله: "السنة عشرة، فمن كن فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئاً فقد ترك السنة"، وذكر منها: "ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم"، يعني: بجنة ولا نار.

٤- وبشر بن الحارث الحافي ت ٢٢٧، فقد أخرج عمر بن ياسر العطار مكتوباً بخط بشر، دفعها إليهم وقال: تحفظوه وتعلموه فإنه أصل الإيمان، وكان فيها: "ولم يكفر أحدًا من أهل التوحيد بذنب، وأرجأ ما غاب من الأمور إلى الله.. ورجا لمحسن أمة محمد ﷺ بإحسان عمله، ولا يُنزله النار بذنب اكتسبه حتى يكون الله يُنزله خلقه حيث يشاء.. وصلى الجمعة والعديد وعرفات مع كل أمير برٍّ أو فاجر.. والجهاد ماض منذ بعث النبي ﷺ إلى آخر عصابة يقاتلون الدجال، لا يضرهم جور جائر.. والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليهم بالسيف، ولا تقاتل في الفتنة، وتلزم بيتك"، إلى أن قال: "وهذه الأشياء تؤمن بها ولا تضرب لها الأمثال" (١).

٥- وما ذكره شيخ البخاري الإمام الحجة: علي بن المديني صاحب التصانيف التي بلغت المائتين والمتوفى ٢٣٤، قال فيما أدركه من جماعة السلف: "السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها أو يؤمن بها، لم يكن من أهلها"، وذكر منها:

"الإيمان بشفاعة النبي، وإخراج قوم من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحماً -يعني بهم: العصاة من أمة محمد ﷺ- فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة كما جاء في الأثر، كيف شاء الله وكما شاء.. والإيمان قول وعمل على سنة أي متابعة- وإصابة ونية، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً.. وليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة.. ولا يُشهد على أحد من أهل القبلة بعمل عمله بجنة ولا نار، نرجو للصلح، ونخاف على الطالح المذنب ونرجو له رحمة الله، ومن لقي الله بذنب تائباً منه غير مصرٍّ عليه، فإن الله يتوب عليه ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ومن لقي الله وقد أقيم عليه حدٌ ذلك الذنب فهو كفارته، ومن لقيه مصرّاً غير تائب من الذنوب التي استوجبت بها العقوبة: فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، ومن لقيه مشرّكاً: عذبه ولم يغفر له.. ومن مات من أهل القبلة موحدًا مصلياً، صلينا عليه واستغفرنا له، لا نحجب الاستغفار ولا ندع الصلاة عليه لذنب صغيرٍ أم كبير، وأمره إلى الله".

قال: "إذا رأيت الرجل يعتمد من أهل البصرة على (أيوب السخثياني وابن عون ويونس والتميمي) ويحبهم ويكثر ذكرهم والافتداء بهم، فأرجُ خيره، وإذا رأيت الرجل من أهل الكوفة يعتمد على (طلحة بن مصرف وابن أبجر وابن حيان التميمي ومالك بن مغول وسفيان الثوري وزائدة)، فأرجُهم، ومن بعدهم: (عبد الله بن إدريس ومحمد بن عبيد وابن أبي عتبة والمحاربي)، فأرجُهم، في إشارة إلى أن هؤلاء من أكابر أهل العلم الذين يجب اتباعهم ولزوم معتقدتهم، كونهم على المنهج القويم، لا أولئك الذين يتخذهم الناس أئمة من رعوس الجهالة ممن ضلوا وأضلوا، وما أكثرهم في زماننا، أمواتاً كانوا أم أحياء.

هذا، ومن لوازم السنة التي ضمّنها ابن المديني معتقده ونصَّ عليها، ما جاء في قوله: إنه "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبیت ليلة إلا عليه إمام: برّاً كان أو فاجرًا، فهو أمير المؤمنين"، يقول: "والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة البرّ والفاجر، لا يُترك، وقسمة الفيء وإقامة الحدود للأئمة ماضية، ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولأه قائمة ركعتان، من أعادها فهو مبتدع تارك للإيمان مخالف، وليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الجمعة خلف الأئمة أيّاً من كانوا برّهم وفاجرهم، والسنة أن يصلوا خلفهم لا يكون في صدره حرج من ذلك"، وفيه - ونظيره مما سلف - الرد على صنيع (سيد قطب) وهو من أبطل صلاة الجمعة خلف من أنابهم السلطان، وراح - وهو الخارج حينذاك على جماعة المسلمين ووليّ أمرها -

(١) الجمهرة ص ١٥٤، ١٥٦، ١٦٦ وينظر (شرح أصول السنة) لللاكثي ١٤٥/١

يصلها في بيته بمزاعم واهية، راح على إثرها يمعن في تكفير المسلمين ومجتمعاتهم ويتأمر على حكامها الموحدين.

قال ابن المديني: "ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة"، وهذا أيضًا للأسف ما يقع من كثيرين، وما يُحرّضون الشباب السُدج عليه، كون عقيدة أولئك المحرّضين مبتناة على بدعة الخوارج في منازعة الأمر أهله، وعلى تكوين دول باطنية داخل كل دولة عربية أو إسلامية تكون لها ولقاداتها السمع والطاعة المطلقة في المنشط والمكروه والعسر واليسر، بدعوى أننا في جاهلية كالجاهلية الأولى أو أشد، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال شيخ البخاري فيما يسوغ لأحد الرعية: "ويحلُّ قتال الخوارج واللصوص إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله أو ما دون نفسه، وله أن يقاتل عن نفسه وماله حتى يدفع عنهما في مقامه، وليس له إذا فارقه أو تركه أن يطلبهم ولا يتبع آثارهم وقد سلم منهم، ذلك إلى الأئمة، وينوي بجُهدِه أن لا يقتل أحدًا، فإن أتى - أي: قُتل - على يده في دفعه عن نفسه في المعركة، فأبعد الله المقتول - يعني: أهلكه، لأحاديث: (شر الخلق والخليفة) (طوبى لمن قتلهم وقتلوه) (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) (قتالهم حق على كل مسلم).. إلخ - وإن قُتل هو في ذلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجونا له الشهادة كما في الأثر - ويعني به قوله عليه السلام: (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد) - وجميع الآثار إنما أمر بقتاله ولم يُؤمر بقتله، ولا يقيم عليه الحدّ ولكنه يدفعه إلى من ولّاه الله أمره فيكون هو من يحكم فيه".

ولا غرو فإنهم على حدّ قول أبي أمامة رضي الله عنه: (شر قتلى تحت أديم السماء، وخير قتيل من قتلوه) وقد أخرجه أحمد في مسنده (١٩٤١٤) وغيره وحسنه الألباني في ظلال الجنة (٩٠٦).. ومن صدق فيهم قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥١٢: "قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله الأحاديث بقتال الخوارج، وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث، واتفق على قتالهم سلف الأمة وأئمتها ولم ينتازعوا في قتالهم".

ولك أن تلاحظ معي الفرق بين كلام ابن المديني وكذا عموم السلف عن المعصية أيًا ما كانت، وكيف رجوا لصاحبها عفو الله عنه وفوضوا أمره إلى الله.. وبين كلامهم عن أصحاب البدعة وعلى رأسهم الخوارج وقعدهم المغيبيين والمخربيين لعقول المسلمين وديارهم، والذين جعل أحمد إمام أهل السنة يصفهم بأنهم من "مرفقوا من الدين، وفارقوا الملة، وشردوا عن الإسلام، وشدوا عن الجماعة، فضلوا عن السبيل والهدى، وخرجوا على السلطان، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وعادوا من خالفهم، إلا من قال بقولهم وكان على مثل رأيهم وثبت معهم في بيت ضلالتهم.. ولا يرون للسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش عليهم خلافة؟!".

وأن تلاحظ أيضًا كيف ساق ابن المديني - وغيره كما سبق نقله عن مالك على سبيل المثال - حكم الشرع فيهم وفي أمثالهم "من أهل البدع الذين أخرجهم النبي صلى الله عليه وآله من الإسلام: القدرية والمرجئة، والرافضة، والجهمية، فقال: (لا تصلوا معهم، ولا تصلوا عليهم)"، وأخبر أن ميتتهم ميتة جاهلية، وأنهم كلاب أهل النار، ويمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، وأنهم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها؟!.. لتدرك بنفسك مدى الفرق بين عصاة أهل السنة، وأصحاب البدعة، حكامًا كانوا أو محكومين (١).

٦- وقتيبة بن سعيد ت ٢٤٠، قال: "هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة"، وذكر منه: "والأخذ بما أمر الله والنهي عما نهى عنه، وإخلاص النية لله، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين.. والجهاد مع كل خليفة - جهاد الكفار - لك جهاده وعليه شره، والجماعة مع كل برّ وفاجر، يعني: الجمعة والعيدين، والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة.. وألا ننزل أحدًا من أهل القبلة جنة ولا نارًا، ولا نقطع بالشهادة على أحد من التوحيد وإن عمل الكبائر، ولا نُكفّر أحدًا بذنب إلا ترك الصلاة وإن عمل بالكبائر، وألا نُخرَج على الأمراء بالسيف وإن جاروا، ونُتبرأ من كل من يرى السيف في المسلمين كأننا من كان.. وإذا رأيت

(١) الجمهرة ص ١٧٠ وما بعدها وينظر شرح أصول السنة ١/١٥٧

الرجل يقول: هؤلاء الشُّكَّاءُ - اسم أطلقه المرجئة على أهل السنة - فاحذروه، فإنه جهمي"، إلى آخر ما نص عليه (١).

٧- وما ذكره أمير المؤمنين في الحديث، الإمام المقدم: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦

يقول رحمه الله في رد ما عليه التكفيريون وسافكو الدماء المعصومة، ومن ينادون حكام المسلمين وينازعونهم الأمر أهله، وفيما أجمع عليه علماء عصره: "ولم يكونوا يُكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بالذنب، لقوله: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.. النساء/ ٤٨، ١١٦).. وكانوا يتهون عن البِدَع مما لم يكن عليه النبي وأصحابه، لقوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا.. آل عمران/ ١٠٣)، ولقوله: (وإن تطيعوه تهتدوا.. النور/ ٥٤)، ويحثون على ما كان عليه ﷺ وأتباعه، لقوله تعالى: (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون.. الأنعام/ ١٥٣)، وأن لا تنزع الأمر أهله، لقوله ﷺ: (ثلاث لا يغلُ عليهنَّ قلبُ امرئٍ مُسلمٍ: إخلاصُ العملِ لله، وطاعةُ وُلاةِ الأمرِ، ولزومُ جماعتِهِمْ)، ثم أكد في قوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩)، وأن لا يرى السيف على أمة محمد ﷺ، قال الفضيل: (لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام)، لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد، قال ابن المبارك: (يا مُعلمِ الخيرِ مَنْ يجترئُ على هذا غيرك؟)" (٢).

ويكمن سر عبارة ابن المبارك في أنها صدرت عنه في وقت كزماننا - عُميت فيه السنة، ونودي بالخروج على حكام المسلمين من نحو: المعتصم والواثق على إثر ظلمهم وانحيازهم للقول بخلق القرآن تأوُّلاً، وارتفع فيه صوت الدهماء وعزَّ فيه قولة الحق.. ذلك أن حكام المسلمين حينذاك: ممن كانوا أهل سنة ولم يكونوا من دعاة أبواب جهنم، وقد أدى تأولهم واغترارهم بما كان عليه الجهمية والمعتزلة من ضلال، لأن يثيروا عليهم المغيبيين عن معرفة حق الولاية على الرعية والصبر عليهم كما تقضي به عقائد السلف الماضين.. على أن مواجهة هؤلاء ليس بالأمر الهين، بل قد يكلف المرء حياته.

وما أشبههم بأولئك الذين أدى بُعدهم عن عقيدة أهل السنة في زماننا، لأن يثيروا القلاقل في ديار الإسلام، ويعملوا على تفكيك جيوشها وإضعاف اقتصادها، إنفاذاً لمخططات إسرائيل والغربمركي، بل ولأن يقتلوا ويقاتلوا في الفتنة بغير حق من عادوهم من أهل السنة، وأن يهلكوا أنفسهم تحت رايات عمية، وأن يعملوا السيف في أمة محمد ﷺ، بعد أن كفروهم واستحلوا دماءهم؛ وتألَّهوا على الله وأوجبوا لهم النار ولمفجريهم الجنة، فما أشبه الليلة بالبارحة.. ومن هنا جاء ما ذكره البخاري - وكذا كل من سار على دربه - لإقامة الحجة عليهم، ولتسكين دهمائهم وكشف أراجيفهم وشائعاتهم وأكاذيبهم التي سعوا بكل سبيل لترويجها، وليكون أبلغ ردُّ على كل هذه المعتقدات الفاسدة والتصرفات الهوجاء.

وفي ردِّ ذلك جاء وعيدُ الله من قبلُ يحذر وينذر: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً.. النساء/ ٩٣)، (إن الله لا يصلح عمل المفسدين.. يونس/ ٨١)، ووعيد نبيه - كما في صحيح البخاري -: (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً).. إلى آخر ما سقناه من أحاديث.

ومما تجدر الإشارة إليه: أن ما ذكرناه هنا وفيما سبق لابن حجر بشأن حديث حذيفة، يمثل شرح بعض ما بوب له الإمام البخاري، وإلا فالإمام البخاري - من غير ما سطره في معتقده - قد عنون في صحيحه بـ (كتاب الأحكام) الجزء ١٣ / ١١٩ وما بعدها، لأبواب في: (قول الله تعالى: وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩)، (الأمراء في قریش)، (السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)، (من لم يسأل الإمارة أعانته الله عليها ومن سألها وكل إليها)، (ما يُكره من الحرص على الإمارة)، وذكر في كلِّ منها من النصوص ما لا مزيد عليه.. كما بوب لـ (كيف يبايع الإمام الناس)، وذكر فيه خبر عبد الله بن عمر - وقد

(١) الجمهرة ص ١٧٨

(٢) الجمهرة ص ٢٢٩ وما بعدها وينظر شرح أصول السنة ١ / ١٦٤

اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان - فكتب ابن عمر: (إني أقرُّ بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ﷺ ما استطعت، وإن بَيَّيَّ قد أقرُّوا بمثل ذلك.. والسلام).
 "وكان أمرُ العراق قد انتظم لمصعب ابن الزبير أخي عبد الله بن الزبير، فسار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله وملك العراق كله، ولم يبق مع عبد الله بن الزبير إلا الحجاز واليمن، فجهَّز له عبد الملك: الحجاج بن يوسف الثقفي، فحاصره سنة اثنتين وسبعين إلى أن قتل عبد الله بن الزبير، وكان ابن عمر قد امتنع أن يبايع أحدًا حتى انتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذ" (١).

وفيه: بيان أنه على الرغم مما أحدثه واقترفه عبد الملك، وما اشتهر عن الحجاج قائد جنده من الجراءة على الدماء، وعدم احترامه لأعلام الأمة وإحاقه الأذى بهم، وقتله ابن الزبير وكثيراً من الأخيار منهم التابعي الجليل سعيد بن جبيرة تلميذ ابن عباس، وحصاره لمكة عدة شهور لتضييق الخناق على ابن الزبير ومن معه، ورميه الكعبة بالمجانيق على ما قيل، وإذلاله لأهل الحرمين، إلا أن ابن عمر لم يعتبرهما من دعاة أبواب جهنم خوارج وكلاب أهل النار، ودان لهما بالسمع والطاعة عقب الغلبة، وكان يصلي خلفهما، فما بال من كان دون أولئك في زماننا في اقرار الذنوب من حكام المسلمين، يخرج عليهم أتباع كل ناعق ممن يميلون مع كل ريح ولم يستضيئوا بنور العلم ولم يُحسنوا إدارة ما تحت أيديهم، ثم جعلوا ينازعون الأمر أهله في كل بلاد المسلمين؟

٨- وما ذكره الإمام محمد بن يحيى الذهلي ت ٢٥٨، قال: "السنة عندنا: الإيمان قو وعمل.. وأن الأعمال فرائض.. وأن نسمع ونطيع لولاة الأمر.. ولا نرى شقَّ العصا، مع النصح للجماعة في السر والعلن.. ولا نكفرُ أحدًا من أهل القبلة بذنب، ولا نشهد عليهم بشرك، إلا ما كان من جهم وأصحاب جهم، ونفوض ما غاب عنا من الأمور إلى الله.. ونرجو لمحسن أمة محمد ﷺ ونخاف على مسيئهم، ونستغفر لمذنبهم، ونقبل علانيتهم، ونكلُّ سرائرهم إلى الله، ولا ندخلُ مُحسنهم الجنة بإحسان ولا نارًا بذنب حتى يكون الله هو يحكم بينهم يوم الفصل وهو أحكم الحاكمين، وأن الجهاد ماض من يوم بعث الله نبيه ﷺ، لا يضره جور جائر ولا ينفعه عدل عادل حتى تقوم الساعة" (٢).

٩، ١٠- وما ذكره الرّازيان: أبو زرعة الإمام الثقة سيد الحفاظ ت ٢٦٤، وأبو حاتم أحد الأعلام وشيخ المحدثين ت ٢٧٧، بشأن النهي عن تكفير أهل القبلة، والخروج على الأئمة، والقتال في الفتنة، والسماع لأهل البدع والضلال، وذلك فيما رواه بسنده عنهما اللالكائي (٣)، قال: "أخبرنا محمد بن المظفر المقرئ، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن حبش المقرئ قال: حدثنا ابن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً - فكان من مذهبهم: أن "أهل الكبائر في مشيئة الله، ولا نكفر أهل القبلة بذنوبهم ونكل أسرارهم إلى الله.. ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان"، تأمل: (في كل دهر وزمان)، كذا بما يردُّ على من قال بشغور الزمان من الإمامة الصغرى وأن من يحكمنا مجرد موظف في الدولة، وبما يحسم أمر الخلاف على الخروج عليهم بالجور و"الفسق والظلم وتعطيل الحقوق"، وبما يؤكد صدق من ذهب إلى أن "الخلاف كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم"، على ما قاله عياض فيما نقله عنه النووي في شرح مسلم ١٢ / ١٨١ مجلد ٦.

ويواصل ابن أبي حاتم كلامه فيما يحكيه عن أبيه وعن أبي زرعة، فيقول مؤكداً: "ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، ونتبّع السنة والجماعة، ونجتنبُ الشذوذ والخلاف والفرقة، وأن الجهاد ماض مذ بعث الله نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يُبطله شيء، والحج كذلك.. والناس مؤمنون في أحكامهم ومواريتهم ولا ندري ما هم عند الله.. والمرجئة والمبتدعة ضلال، والقدرية المبتدعة ضلال، فمن أنكر منهم أن الله يعلم ما

(١) انتهى ملخصاً من الفتح ١٣/٢٠٦، ٢٠٧

(٢) الجمهرة ص ٢٣٢ وما بعدها

(٣) في (شرح أصول السنة) ١/١٦٥ وينظر الجمهرة ٢٣٩

لم يكن قبل أن يكون فهو كافر، وأن الجهمية كفار، وأن الرافضة رفضوا الإسلام، والخوارج مُرَاقٌ"، يعني: للحديث الوارد في ذلك، وفيه ما يؤكد عدم جواز توليهم أمور المسلمين كما يحاولون في زماننا سعيًا لإقامة خلافة ودولة الخوارج، وإن أخفوا ذلك وفعلوا الأفاعيل وأظهروا خلاف ما يبطنونه.

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي يقول: (وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر – والغريب: أن ترى هذه العلامة واضحة في زماننا وضوح الشمس – وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حشوية يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة – وتلك أيضًا – ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء.. قال: وسمعت أبي وأبا زُرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، ويغلطان في ذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار – وما أكثرها كذلك في زماننا وفي جُلِّ بلدان المسلمين – وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان: (لا يُفَلح صاحب كلام أبدًا).

قال ابن أبي حاتم: (وبه أقول أنا)، وقال أبو علي بن حبش المقرئ – الراوي عن ابن أبي حاتم: (وبه أقول)، وقال شيخنا ابن المظفر – الراوي عن ابن حبش: – (وبه أقول)، وقال شيخنا – يعني: اللالكائي المصنف: – (وبه أقول)، وقال الطريثي – راوي اعتقاد (شرح أصول السنة) عن اللالكائي: – (وبه أقول)، وقال شيخنا السُّلَفي – هو الراوي عن الطريثي: – (وبه نقول) "إ.هـ.. وكان ابن قدامة المقدسي قد روى جزءً من هذا المعتقد بإسنادين مختلفين في كتابه (إثبات صفة العلو)، كما روى الذهبي جزءًا منه بسنده في (سير أعلام النبلاء) ج ١٣ ص ٨٤.

هذا، وقد انفرد أبو حاتم بما يؤكد ترك الكتب المبتناة على غير أثر، وعدم الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، فقال فيما رواه اللالكائي ورآه في بعض كتب أبي حاتم مما سَمِعَ منه: "مذهبا واختيارنا اتباع رسول الله وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان، وترك النظر في موضع بدعهم، والتمسك بمذهب أهل الأثر مثل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي.. ولزوم الكتاب والسنة، والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السلف، واختيار ما اختاره أهل السنة من الأئمة في الأمصار – مثل: مالك في المدينة، والأوزاعي بالشام، والليث بمصر، والثوري وحماد بن زيد بالعراق، من الحوادث مما لا يوجد فيه رواية عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين – وترك رأي الملبَّسين الممَّوهين المزخرفين المُمخرفين الكذابين.. والاتباع للآثر عن رسول الله وعن الصحابة والتابعين بعدهم بإحسان، وترك كلام المتكلمين وترك مجالستهم وهجرانهم، وترك مجالسة مَنْ وَضَع الكتب بالرأي بلا آثار.

واختيارنا أن الإيمان قول وعمل، إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالأركان.. ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا نقاتل في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولى الله أمرنا، ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة، ودفع الصدقات إليهم، ونؤمن بما جاءت به الآثار الصحيحة بأنه يخرج قوم من النار من الموحدين بالشفاعة.. وفقنا الله وكل مؤمن لما يحب ويرضى من القول والعمل، وصلى الله على محمد وآله وسلم، والحمد لله رب العالمين" إ.هـ باختصار.

ومن يتأمل كلام جُلِّ من ذكرنا من أئمة السلف في معتقدهم، يلحظ التأكيد على هجر البدع، وذكر سمات أهلها التي على رأسها: التشكيك في معتقد أهل السنة، وإثارة الدهماء والفتن، وإشاعة الفوضى في ديار الإسلام وتكفير أهلها، كما يلحظ: ضرورة التحذير منهم والتغليظ عليهم وترك مجالستهم، وعدم التأثر بكتبتهم التي هي مما يوحى به شياطين الجن إلى شياطين الإنس زخرف القول غرورًا، وتخالف آثار أئمة السلف الماضين.

ويلحظ كذلك تأكيدهم على أن البدع وأهلها، أضر على الإسلام والمسلمين من المعاصي وأهلها بل ومن أعداء الإسلام، إذ في ظل أجوائهما وإغراء الغرب للمغفلين بإقامة الدولة أو الخلافة الإسلامية، تجد الأفكار الهدامة والآراء المخالفة والفتاوى المغلوطة التي: تحرّف الكلم عن مواضعه، والتي: تحرّم الحلال وتُحِلُّ الحرام، وتستبيح الأعراض والدماء، وتوقع منفيها: تحت مسمى الخوارج وممن (يمرقون من الدين مروق

السهم من الرمية)، والتي: تنسف ضوابط الجهاد المشروع، فتبيحه تارة بـ(غير إذن الوالدين)، وتارة بـ(دون إمرة أو بإمرة لا بشروطها)، وثالثة (وراء إمام غير ممكن)، ورابعة تحت راية عُمِّيَّة وهي: التي الأمر فيها مُعَمَّى لا يستبين وجهه كما قاله أحمد والجمهور، وخامسة وراء تكفيريين ودعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، وتلك هي مصيبة المصائب في زماننا.. بل وتجد من يُشعل الفتنة ويدير الحروب تحت مسمى (أستاذية العالم) و(إعادة الخلافة العثمانية) ذلك الحكم الجبري.

وكل ذلك قال ﷺ بحقه كما في مسلم (١٨٤٨): (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتل تحت راية عُمِّيَّة يغضب للعصبة ويقاتل للعصبة فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي يضرب برّها وفاجرّها، ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدها، فليس مني)، والحكمة منه:

حماية المسلمين وديارهم من العبث بهما، إذ بمخالفة ذلك نجد: إعمال القتل – على ما هو الحال الآن – ينصبُّ من قِبَلِ هؤلاء على المسلمين لا غيرهم، كما نجد أن جلاً ضحايا هذه الحروب هم من أهل الإسلام والمعاهدين والمستأمنين بعد أن تركوا أهل الأوثان.. ولا معنى لكل هذا، سوى أن ما جرى ويجري يُثبِت أنه يحصل على يد خوارج أخبر النبي عنهم بذلك، فجعلوا يحكمون بغير ما أنزل الله إليه، ولا يعيرون لما جاء بشأنهم في الأحاديث وأثار السلف ولا بشأن ما يرتكبونه من جرائم، أدنى اهتمام.

وحسبك من صنيعهم تحذير نبينا الوارد في قوله المتفق عليه: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، وقوله كما في البخاري (٣١٦٦): (من قتل معاهدًا لم يرح راحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً).

المبحث الثالث

معتقد التابعين بإحسان لأئمة القرون الخيرة؛ في قضايا:

التكفير، والقتال في الفتنة، ومنابذة حكام المسلمين

وللتأكيد وترسيخ أن ليس ثمة خلاف بين أئمة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها، على حرمة منابذة حكام المسلمين ممن هم محسوبون على أهل السنة، وحرمة منازعتهم الأمر، كونهم أهله.. وعلى حرمة تكفيرهم أو تكفير أي من المسلمين (١) أو استحلال دمائهم.. وأيضاً على حرمة القتال في الفتنة، والإجماع على كل ذلك.

نذكر ممن نص من أئمة القرن الثالث الهجري على ما ذكرنا، صاحب الشافعي وتلميذه الزاهد العابد الثقة، فقيه الديار المصرية في زمانه: إسماعيل بن المرزبي المتوفى بمصر سنة ٢٦٤ هـ، قال في (شرح السنة): إن مما كان عليه أهلها: "الطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضياً، واجتناب ما كان عند الله مُسَخِطاً، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله كيما يعطَفَ بهم على رعيّتهم".

كما ذكر أن منها: "الإمساك عن تكفير أهل القبلة، والبراءة منهم – يعني: من أولي الأمر – فيما أحدثوا – يعني: من المعاصي – ما لم يبتدعوا ضلالة؛ فمن ابتدع منهم ضلالة كان على أهل القبلة خارجاً، ومن الدين مارقاً، ويتقرب إلى الله بالبراءة منه، ويهجر ويُحتقر، وتجتنب غدُّته – أي: بدعته – فهي أعدى من غدَّة الجرب" (٢).

كذا ليعلم من تعاطفوا وتحالفوا مع جماعة الإخوان من الجماعات المبتدعة (٣)، إلى أي مدى كانت خطيئتهم وتركهم لصحيح المعتقد، كونهم هم وحكامهم: الخوارج، وممن يُتقرب إلى الله بالبراءة منهم؟!.. وليعلم من يستشهدون – من أئمتهم وخاصتهم وعامتهم – بقول النبي ﷺ: (.. من أتاكم وأمركم جميعاً على

(١) لمجرد ارتكاب المعاصي، ما لم يأتوا كفرًا بواحدٍ لنا فيه من الله برهان وبالضوابط الشرعية، وبعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع وإقامة الحجة من أهلها.. أو لمجرد مخالفة ما عليه جماعة الإخوان التي تدعي لنفسها العصمة وأنها جماعة المسلمين وان الخارج عليها خارج على جماعة المسلمين، على الرغم مما هم عليه من أخطاء نبه عليها غير واحد من علماء أهل السنة المعاصرين.

٢ والغدة: لحم يحدث من داء بين الجلد واللحم يتحرك بالتحريك، والغدة للبعير كالطاعون للإنسان

(٣) وكذا من كان منهم منظرًا و منافحًا ومعتبرًا من خلف أصحابهم (د.مرسي) خارجيًا

رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه(١)، وفي رواية: (فاضربوه بالسيف كائنًا من كان).. فالحديث حجة عليهم، ذلك أن الخطاب هنا للصحابة ولمن تبعهم من سلف الأمة وجماعة أهل السنة، وهو إخبار من النبي ﷺ لأئمة ببعض ما يحدث لها بعده من الفتن والشُرور، ومنها: الفتنة لطلب الإمارة من كل جهة.. وقد سبق أن ذكرنا أن ليس لجماعة الإخوان ومن كان على شاكلتهم سمع ولا طاعة من الأساس، كونهم بغاة وأصحاب محدثات.. وأشرف لهم وأكرم أن يدعوا طريق الخوارج هذا، القائم على التكفير واستحلال الدماء، وأخذ البيعات لمنازعة الأمر أهله، وأن يدعوا لعقيدة أهل السنة والجماعة.. وتلك - ووفق عقيدة السلف كما رأينا - هي حجة الله البالغة لمن أرادها، (وما كان الله ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون.. التوبة/ ١١٥).

وكان المُزني قد ذكر أن من السنة ومن علامات أهلها: "ألا نترك حضور الجمعة.. وصلاة مع برّ هذه الأمة وفاجرها لازم، ما كان من البدعة بريئًا، فإن ابتدع ضلالًا فلا صلاة خلفه، والجهاد مع كل إمام عدلٍ أو جائرٍ.. فأوجب رحمه الله الصلاة والحج والجهاد مع الإمام المحسوب على أهل السنة وإن كان فاجرًا أو عاصيًا، أو من يُنبئ عنه.. وفرض له السمع والطاعة في غير معصية.. في حين لم يُجزها مع المبتدع الذي - كما قلنا وبخاصة في مذهب المالكية- لا سمع ولا طاعة لكونه باغٍ محدث في الدين ما ليس منه، حتى يدع ما هو عليه.

ولعل في هذا وما جاء على شاكلته: الرد القاطع والحاسم على من لا يزالون يعتبرون رئيس مصر الحالي - الرئيس السيسي حفظه الله على طاعته - مغتصبًا ومنقلبًا على من كان تابعًا ودنبا لجماعة الإخوان، مع أن الأخير لا تجوز له البيعة أصلًا ابتداءً ولا اختيارًا

أولًا: لما سبق ذكره من كونه محسوبًا على جماعة خارجية تكفيرية يأتُر بأمرها ويُنفذ ما تمليه عليه. وثانيًا: لأن في عنقه بيعة لمرشده تستوجب للمبايع (٢) السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر، فأنى تكون له الولاية؟ وكيف يُسمع له ويطاع وهو يتلقى أوامره ممن بايعه(٣)، وممن له عليه حق السمع والطاعة كما يزعمون في دولهم الخفية الباطنية؟!.

يقول المُزني سائغًا الإجماع على ما ذهب إليه: "هذه مقالات وأفعال اجتمع الماضون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قِدوةً ورضًا، واجتنبوا التكلف فيما كُلفوا فسُدُّوا - بعون الله - ووقَّعوا، لم يرغبوا عن الاتباع فيُقَصِّروا، ولم يجاوزوه تزييدًا فيعتدوا، فنحن بالله واثقون، وعليه متوكلون، وإليه في أتباع آثارهم راغبون".

ثم عقب يقول: "فهذا (شرح السنة) تحرَّيت كشفها، وأوضحتها، فمن وفقه الله للقيام بما أبنته - مع معونة الله تعالى له بالقيام على أداء فرائضه واجتناب المحارم، والاحتراز من النميمة والكذب والغيبة والبغي بغير حق، والتحري في المكاسب والمطاعم والمحارم والمشارب - فإنه من الدين على هدى، ومن الرحمة على رجاء"(٤).

وعن شيخ العارفين في زمانه سهل التُسْتَرِي ت ٢٨٣، في خصال من كان على السنة والجماعة، قوله - وقد قيل له: متى يعلم الرجل أنه على السنة والجماعة؟- فقال: "إذا عرف من نفسه عشر خصال: لا يترك الجماعة، ولا يسب أصحاب النبي ﷺ، ولا يخرج على هذه الأمة بالسيف، ولا يُكذِّب بالقدر، ولا يشك في

(١) والمراد بقوله في صدر هذا الحديث: (إنه ستكون هنات وهنات: الأمور الحادثة

(٢) وأعني به تحديدًا: د. مرسي، باعتباره نموذجًا لهذا الوضع المخل، ونظيره حاكمًا غزة وتركيا

(٣) ومن مكتب الإرشاد على نحو ما كان يتم ويحدث بالفعل

(٤) إ.ه. بتصرف من (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ٢٥٠: ٢٥٢ لجامعها محمد محب الدين أبو زيد، (والجامع الفريد في متون العقيدة والتوحيد) ص ٤٤: ٤٧ لجامعها: إسلام محمد هبيرة

الإيمان، ولا يُماري في الدين، ولا يترك الصلاة على مَنْ يموت من أهل القبلة بالذنب، ولا يترك المسح على الخفين، ولا يترك الجماعة خلف كل وإل، جارٍ أو عدل" (١).

ومن أئمة القرن الرابع ممن تابع – فيما نحن بصدده – النبي ﷺ وصحابته الكرام ﷺ بإحسان: الإمام الطبري شيخ المفسرين ت ٣١٠، قال في تحديد ماهية ولي الأمر المأمور اتباعه بالأساس وما يجب حياله، وفي تفسير قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩): "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب – يعني: في تحديد المراد بـ (أولي الأمر)، وهل هم: (العلماء) أم (الأمرء)؟ – قول من قال: (هم الأمرء والولاء)، لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاء فيما كان طاعة، وللمسلمين مصلحة" .. إلى أن قال:

"فإذا كان معلوماً أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر – في قوله: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) – بطاعة ذي أمرنا، كان معلوماً أن الذين أمر تعالى بطاعتهم من ذوي أمرنا، هم: الأئمة من ولادة المسلمين دون غيرهم من الناس.. وإذا كان ذلك كذلك، كان معلوماً صحة ما اخترنا من التأويل دون غيره" .. وهذا الذي رجحه ابن جرير، هو: اختيار البيهقي في الجامع لشعب الإيمان، وينظر في شأنه الفتح ٤١ / ١٣.

وهنا يواصل ابن حجر كلامه فيقول ضمن كلامه عن لزوم الجماعة، وما ترجح لدى الطبري إمام المفسرين: "قال الطبري: اختلف في حكم هذا الأمر (الزم) وفي معنى (الجماعة)، فقال قوم: (هو للوجوب)، والجماعة: (السواد الأعظم).. فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة.. والصواب: أن المراد من الخبر: لزوم الجماعة التي في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة" .. وفي إطار حديثه عما يؤخذ من حديث حذيفة عن الخير والشر الحاصلين في آخر الزمان، يقول ابن حجر: إن ضمن ما يؤخذ من قوله عليه السلام لحذيفة – وقد سأل عما إذا لم يكن للمسلمين جماعة ولا إمام، فقال عليه السلام: (اعتزل تلك الفرق ولو أن تعض بأصل شجرة) – أقول: إن ضمن يؤخذ منه: "نم من جعل للدين أصلاً خلاف الكتاب والسنة، وجعلهما فرعاً لذلك الأصل الذي ابتدعه، وفيه: وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدى النبوي ولو قاله من قاله من ربيع أو ضيع" .. ولك أن تتأمل السؤال والجواب وهما يصوران واقعنا وما بعد واقعنا، وما يجب فعله حيالهما!

وقد سبق أن سقنا للطبري عبارته – بعد أن ساق الأدلة والإجماع على أن الخلافة في قريش لا في سواها – وقوله: "وإذا كان ذلك كذلك، فلا شك أن الخوارج – يعني: الذين حكموا في زمن بني أمية والعباس بطريق الغلبة – من غير قريش"، وعليه يكون "حكمهم – على حد قول ابن حجر – حكم البغاة لا عبرة بهم"، والأمر بالطبع ينسحب على كل من كان هذا حاله.

ولأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث المعروف بابن أبي داود ت ٣١٦ قوله في قصيدة له:

تمسك بحبل الله واتبع الهدى ... ولا تك بدعيًا لعك تفلح
ودن بكتاب الله والسنن التي ... أتت عن رسول الله تنج وتربح

إلى أن قال:

ولا تكفرون أهل الصلاة وإن عصوا ... فكلهم يعصي وذو العرش يصفح
ولا تعتقد رأي الخوارج إنه ... مقال لمن يهواه يُردي ويفضح
ودع عنك آراء الرجال وقولهم ... فقول رسول الله أركى وأشرح
ولا تك من قوم تلهوا بدينهم ... فتطعن في أهل الحديث وتقدح
إذا ما اعتقدت الدهر يا صاح هذه ... فأنت على خير تبئت وتصبح

وللإمام يوسف بن محمد السرمري الحنبلي ت ٧٧٦ في رائيته (نهج الرشاد في نظم الاعتقاد)، قوله:

(١) كذا في (شرح أصول السنة) للالكائي ١ / ١٧١

ولا تُخرج الإيمان من قلب مؤمن * مصرّ على فعل المآثم مستجرّي
ونرجو الرضا عن قضي وهو محسن * ونخشى على من مات وهو على شرّ
ومن كان بدعيًا أمرنا بهجره * وقلنا لهم لاقوه بالزجر لا البشر
ونلقى ولاة الأمر منا بطاعة * ولا يلتقي بالسيف منا أولي الأمر
وننصرهم إن جاهدوا ونطيعهم * وإن ظلموا عدنا من الظلم بالصبر

وفي معتقد الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيري الشافعي، الإمام الحافظ الثقة الفقيه المحدث، المنتهي نسبه إلى عبد الله بن الزبير حواري رسول الله والمتوفى ٣١٧، ما نصه بحق عموم الخوارج: إنهم "فُساق، وهم أصحاب بدعة، أعداء السنة، مبتدعة، يرون الدين رأياً وقياساً واستحساناً، والولاية بدعة، والبراءة بدعة، يقولون نتولّى فلاناً ونتبرأ من فلان"، يعني دون ضوابط شرعية وعلى نحو ما جاء بيانه في كلام ابن القيم عن علامات أصحاب البدع، وذلك في آخر كتابه (مختصر الصواعق المرسلّة).. ثم ساق رحمه الله في شأنهم قول النبي ﷺ: (إنهم كلاب أهل النار)(١).

وتحت (باب: ما جاء في الإيمان)، وفي رد مقولات الخوارج الباطلة، وذكر ما عليه أهل السنة والحديث يقول رحمه الله: "لا تشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمّله أو كبيرة آتاه، ولا تُصلي خلف أهل البدع، ولا على من مات منهم، ولا نعود مريضهم، والخلافة في قريش ما بقي في الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها، ولا نقرّ بها لغيرهم إلى قيام الساعة، والجهاد ماض قائم مع الأئمة برؤا أو فجروا، والجمعة والعديد والحج، مع السلطان وإن لم يكونوا أتقياء"، وفيه ما سبق بيانه في كلام المُرّني، إذ الكل يخرج من معين واحد، هو: مشكاة النبوة وما كان عليه الصحابة ومن تبعهم إحسان إلى يوم القيامة.

يقول رحمه الله ضمن ما عليه أهل السنة من الإيمان: "الانقياد لمن ولاه الله عز وجل إمرة، فلا ننزع يدًا من طاعة، ولا نخرج على السلطان بالسيف، ونسمع ونطيع وإن كان عبدًا حبشيًا، بذلك أمر الله ورسوله" .. كما ذكر من صفات وخصال أهل الإيمان: "الإمساك في الفتنة، فذاك سنة ماضية واجب لزومها، فإن ابتليت فقدّم نفسك ومالك دون دينك، ولا تُعن على الفتنة بيد ولا بلسان".

وليتأمل ذلك من يريدون دائمًا وأبدًا أن يشعلونها نارًا، ويمتلئونها فتنة بأكاذيبهم وأراجيفهم وإشاعاتهم على المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي وما شابه، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعًا، وليحذر ذلك كل مسلم ولا يُصغي إليهم، فإن تلك في حد ذاتها من الخصال الذميمة ومن صفات اليهود الذين أخبر عنهم الله بقوله: (سمّعون للكذب.. المائدة/ ٤١، ٤٢).

وفي التأكيد على ذلك، يقول رحمه الله: "وإياك أن تُصغي بسمعك إلى مبتدع أو تجالسه فيلبس عليك دينك، فقد نُهي عن ذلك أشدّ النهي، (وكل بدعة ضلالة)(٢) كما قال ﷺ .. واستطرد يحذر من أهل الابتداع – الذين يهدمون ببدعهم دين الله تعالى وهم لا يشعرون ودون ما تحمل للمسئولية ولا معرفة بمغبة ما يصدر عنهم ويقعون فيه – فيقول: "والمبتدع لا تقبل منه صلاة، ولا صوم، ولا صدقة، ولا حج، ولا صرف، ولا عدل(٣)، وما ابتدع أحد بدعة، إلا تُخالف سنة، وباب التوبة مفتوح إلى طلوع الشمس من مغربها".

ثم ختم كلامه بقوله: "فالحمد لله الذي عافانا من الأهواء المضلة، ولا قوة إلا بالله، فرحم الله من قال الحق واتبع الأثر، وتمسك بالسنة واقتدى بال صالحين" .. وكان قد بدأه بقوله: "هذا كتاب وصف الإيمان وحقائقه، والإسلام وشرائعه، والإحسان ومنازله.. وما دلت عليه أحكام الكتاب والسنة، وما قامت به أعلام القياس في ذلك من الحجة، أفنّه وجمعته وقومته، لينتفع به المتعلم، ويستذكر به العالم المتقدم، وينظر فيه كل امرئ نفسه، ويعرف ما افترض الله عليه من دينه"(٤).

(١) أخرجه أحمد ٤/ ٣٥٥ وابن ماجه ١٧٣ من حديث ابن أبي أوفى ؓ وفيه انقطاع

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله

(٣) الصرف: الفريضة، والعدل: النافلة، وقيل في معناها غير ذلك.. ينظر: (شرح النووي على مسلم) ٩/ ١٤١.

(٤) إه. بتصرف من كتاب (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ٢٧٩، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٧١

وقد سبق أن ذكرنا من كلام الإمام الطحاوي ت ٣٢١ في عقيدته التي تلقته الأمة بالقبول، قوله: "ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحلّه.. ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد إلا من وجب عليه السيف، ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة" .. كما سقنا من كلام ابن العز شارح الطحاوية ومن الأدلة التي ساقها على ذلك ما يغني عن إعادته مرة أخرى.

هذا، وفيما ذكره أبو الحسن الأشعري إمام المذهب ت ٣٢٤، ب (مقالات الإسلاميين) ص ٢٩٥، في "حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة: أنهم يرون العيد والجمعة خلف كل برّ وفاجر.. ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة" .. ويقول ص ٤٥١ نقلًا عنهم: "إن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقًا، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه".

كما ذكر بنفس المصدر ص ٢٩٣ وما بعدها، حكاية عنهم: "أنهم لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنوب يرتكبه.. وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر، ويُقرون بشفاعة النبي ﷺ وأنها لأهل الكبائر من أمته.. ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار.. ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين حتى يكون الله سبحانه يُنزلهم حيث شاء، ويقولون: أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم.. ويُسلمون للروايات الصحيحة ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقات عدلًا عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ .. ويرون أتباع من سلف من أئمة الدين، وألا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويرون الصلاة على كل من مات من أهل القبلة.. ويرون مجانبية كل داع إلى بدعة ومفارقة أهل الأهواء، والتشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار والنظر في الفقه"، إلى أن قال: "فهذه جملة ما يأمرُون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب".

وكان مما قاله أيضًا تحت عنوان: (إبانة قول أهل الحق والسنة)، ما ذكره في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة) ص ٥٣، قال: "ومن ديننا أن نُصلي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل برّ وفاجر، كما روي أن عبد الله بن عمر كان يصلي خلف الحجاج، ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة"؛ تأمل: فماذا لو لم يظهر منهم ذلك، أو ظهر منهم العكس وباعترافات الخصوم على ما سبق ذكره في الحلقة السابعة؟! يقول الأشعري في تأكيد ذلك إقامة للحجة وإبراء للذمة وإزالة للشبهة: "وندين بإنكار الخروج عليهم بالسيف، وندين بترك القتال في الفتنة.. وندين الله بطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين، ونرى مفارقة كل داعية إلى بدعة، ومجانبة أهل الأهواء".

ويقول ص ٥١ بنفس المصدر: "وندين بأن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنوب يرتكبه ما لم يستحلّه، كما دانت بذلك الخوارج وزعمت أنهم كافرون.. وندين بأن لا نُنزل أحدًا من أهل التوحيد والمتمسكين بالإيمان جنة ولا نارًا، إلا من شهد له رسول الله بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين ونخاف عليهم أن يكونوا بالنار معذبين".

ومما أورده الثقات عن الإمام القدوة شيخ الحنابلة القوال بالحق أبي محمد الحسن بن علي البربهاري - الذي وصفه الحافظ ابن كثير بقوله: (العالم الزاهد، الفقيه، الواعظ.. كان شديدًا على أهل البدع والمعاصي، وكان كبير القدر تعظّمه الخاصة والعامة)، والمتوفى سنة ٣٢٩ - قوله في رد أحد الأهواء الأربعة التي تشعبت منها الاثنان والسبعون فرقة النارية، وموقف أهل السنة منها: إن "من قال بالصلاة خلف كل برّ وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا له بالصلاح: فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره" (١).

(١) شرح السنة للبربهاري ص ٨٠

وفي معتقد الإمام ابن الحداد الشافعي (١) ما نصه، ضمن ما (يجب على العبد اعتقاده، ويلزمه في ظاهره وباطنه اعتماده، لما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصدر الأول من علماء السلف وأئمتهم، الذين هم أعلام الدين، وقدوة من بعدهم من المسلمين): "أن يعتقد العبد ويقرّ ويعترف بقلبه ولسانه: .. أن أهل الكبائر في مشيئة الله لا يقطع عليهم بالنار، ولكن يخاف عليهم، ولا يُقطع للطائعين بالجنة بل نرجو لهم.. ونرى الجهاد والجمعة والجماعة ماضيًا إلى يوم القيامة، والسمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين واجب في طاعة الله تعالى دون معصيته، لا يجوز الخروج عليهم ولا المفارقة لهم، ولا نكفر أحدًا من المسلمين بذنب ولو كُبر، ولا تدع الصلاة عليهم"، إلى أن قال: "فهذا اعتقادنا الذي نتمسك به وننتهي إليه، ونسأل الله أن يحيينا عليه وأن يميّتنا عليه، ويجعله وسلتنا للوقوف بين يديه" (٢).

وللمحدث القدوة شيخ الحرم، الإمام الآجري ت ٣٦٠، في آخر كتابه (الشريعة) قوله: "ينبغي أن يُهجر جميع أهل الأهواء من الخوارج.. وكل من نسب أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، فلا ينبغي أن يُكلم ولا يسلم عليه ولا يجالس ولا يصلّي خلفه ولا يُزوّج ولا يتزوج إليه من عرفه، ولا يشاركه ولا يجادله، بل يُذله بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها" .. بهذا وبنحوه تتميز الصفوف، وتُقمع البدع، ويُعرف أهل الحق، ويرتدع أهل البدع ويرجعوا ولا يتمادوا فيما هم فيه من ضلال، وبغيره تحدث الفتن، ويكون التميع في عقيدة سلف الأمة، والتشويه لدين الله تعالى، ووقوع المسلمين في الحيرة.

وكان الآجري قد أوضح ص ٢٧ وما بعدها حكم الخوارج وبين أنه: "لم يَخْتَلَف العلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قومٌ سوءٍ عُصاةٌ لله ولرسوله ﷺ، وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قومٌ يتأولون القرآن على ما يهون ويُمَوِّهون على المسلمين، وقد حذرنا الله منهم، وحذرنا النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون ﷺ بعده، وحذرناهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان، والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديمًا وحديثًا، ويخرجون على الأئمة والأمرء ويستحلون قتل المسلمين"، إلى أن قال:

"فلا ينبغي لمن رأى اجتهادًا خارجيًّا قد خرج على إمامٍ عدلًا كان الإمامُ أو جائرًا، فخرجَ وجمَعَ جماعةً وسل سيفه واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغترّ بقراءته للقرآن (٣)، ولا يطول قيامه في الصلاة،

(١) هو فيما أظن: الفقيه المحدث محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الإمام الجليل الثابت الحافظ الزاهد أبو بكر بن الحداد المصري، أحد أئمة الشافعية، روى عن النسائي، وقال: (رضيت به حجة بيني وبين الله عز وجل)، كان كثير التعبد يختم كل يوم وليلة ويصوم يومًا ويفطر يومًا، ويختم يوم الجمعة ختمة أخرى في ركعتين في الجامع قبل الصلاة سوى التي يختمها كل يوم، كما كان دقيق النظر في الفروع، عارفا بالحديث والأسماء والكنى والنحو واللغة واختلاف الفقهاء وأيام الناس وسير الجاهلية، حافظًا للكثير من الشعر، وكان حسن الثياب رفيعها حسن المركوب، وله من الكتب: (أدب القاضي على مذهب الشافعي)، و(الباهر في الفروع)، و(جامع الفقه في الفروع)، وكتاب (الفرائض)، و(مولدات في الفروع)، ولى القضاء بمصر نيابة عن أبي عبيد بن حربويه، ت ٣٤٥ .. كشف الظنون ٤٢/٦.

(٢) إ.ه من الجمهرة ص ٦١٠ وما بعدها

(٣) ومخطئ من يفصل بين ما عليه جماعة الإخوان وما عليه الدواعش والقاعدة، أو يحمل مسؤولية استحلال الدماء المعصومة وانتكاسة الدعوة في هذا الزمان وتشويه صورة الإسلام لطرف دون طرف، فالكل محاسب عن هذا أمام الله يوم القيامة، وقد أذيع في أكتوبر من العام ٢٠١٩ فيديو لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة يعترف فيه بانضمام ابن لادن مؤسس تنظيم القاعدة لجماعة الإخوان، وأنه كان عضوا فيها، كما يمتلك تنظيم داعش - بزعامة أبي بكر البغدادي الذي نصب نفسه منذ ٥ سنوات في مدينة الموصل العراقية أميرًا للمؤمنين بقصد إقامة خلافة في سوريا والعراق تحت إمرته - إرثًا دمويًا يضارع ما لجماعة الإخوان من أرث، وكان من نتائج هذا الإرث واتباع سياسة التوحش: نشر التنظيم صورًا لتصفية الآلاف من طلاب كلية القوة الجوية في قاعدة سبايكر في تكريت، قتل ٢١ مسيحيًا مصريًا في ليبيا، ذبح آلاف اليزيديين في سنجار بالعراق، تحويل أكثر من ٧ آلاف امرأة وفتاة إلى سبايا تباع وتشترى وإعدام مئات المجندين العراقيين، ذبح المئات من أفراد قبيلة الشيعيات في الرقة بسوريا شملت هذه المنبحة ١٥ مجزرة، إعدام مئات الأطفال في مدينتي تدمر وعين العرب في سوريا، الإعدام بالغرق حيث يضع هذا التنظيم الإرهابي الرهائن في أقفاص محكمة الإغلاق قبل إغراقهم في حمام سباحة.. على أن فضائح أردوغان الرئيس التركي الذي استعان بهم بعد اجتياح شمال سوريا ضد الأكراد، لا تقل هي الأخرى عن فداحة ما قبله فقد انتهج إبان ذلك نفس النهج.. والغريب في الأمر أن الغرب يسكت عن هذا كله وبياركه، والمسلمون في غفلة عن هذه المكائد والمصائب التي تحل بهم هنا وهناك، وإننا لله وإنا إليه راجعون.

ولا بدوام صيامه، ولا بحسن ألفاظه في العلم إذا كان مذهبه مذهب الخوارج.. ثم طفق يسرد علامات الخوارج إلى أن ختم كلامه فيهم بقوله:

"قد ذكرت من التحذير من مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله عن مذهب الخوارج ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة وحيث الأمراء ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله كشف الظلم عنهم وعن المسلمين، ودعا للولاية بالصلاح وحج معهم وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى معهم الجمعة والعيدين، فإن أمروا بطاعة فأمكنه أطاعهم؛ وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروا بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت الفتنة بينهم لزم بيته وكف لسانه ويده ولم يهوَ ما هم فيهم ولم يُعِن على فتنة، فمن كان هذا وصفه: كان على الطريق المستقيم".

ثم ساق بعدها ص ٤٠ وتحت عنوان (باب في السمع والطاعة لمن وُلِّي أمر المسلمين والصبر عليهم وإن جاروا، وترك الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة)، جملة من الأحاديث في ذلك.

وكذلك فعل اللالكائي ت ٤١٨ في شرحه لـ (أصول اعتقاد أهل السنة) ١٠٤٣/٢، غير أنه عكس فبدأ بالحديث عن طاعة الأئمة وثبى بـ (ما روي عن النبي ﷺ في الخوارج)، ونقل بسنده عن ابن عباس قوله – وقد ذكروا له تلاوتهم للقرآن–: (ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى ثم هم يضلون).. وكان قد ذكر بنفس المصدر ١٦٤/١ حكاية عن معتقد الإمام البخاري فيما لقي وتوافر عليه أكثر من ألف رجل من أهل العلم بالحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر: "وأن لا ننازع الأمر أهله، ولا نرى السيف على أمة محمد ﷺ، قال الفضيل: (لو كانت لي دعوة مستجابة، لم أجعلها إلا في إمام، لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد)".

ومما قرره الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر الإسماعيلي ت ٣٧١ في كتابه (اعتقاد أئمة أهل الحديث) ص ٧٥ قوله: "ويرون الصلاة خلف كل مسلم برًا كان أو فاجرًا، فإن الله فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضًا مطلقًا مع علمه تعالى بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتًا دون وقت، ولا أمرًا بالنداء للجمعة دون أمر.. ويرون جهاد الكفار معهم وإن كانوا جورة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا القتال في الفتنة، ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العدل.. ويرون الدار دار إسلام، لا دار كفر كما رأته المعتزلة ما دام النداء بالصلاة والإقامة ظاهرين، وأهلها ممكنين منها آمنين".

وكان قد ذكر قبل ذلك من معتقدات أهل الحديث: "أنهم يقولون: إن أحدًا من أهل التوحيد ومن يصلي إلى قبلة المسلمين، لو ارتكب ذنبًا، أو ذنبًا كثيرة صغائر أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد له والإقرار بما التزمه وقبلة عن الله، فإنه لا يكفر به، ويرجون له المغفرة.. ولا يقطعون على أحد من أهل القبلة أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار، لأن علم ذلك يغيب عنهم، لا يدرون على ماذا يموت: أعلى الإسلام أم على الكفر؟، ولكن يقولون: إن مات على الإسلام مجتنبًا للكبائر والأهواء والآثام، فهو من أهل الجنة" إ.هـ

ويقول الإمام العلامة عالم أهل المغرب ابن أبي زيد المعروف بـ (مالك الصغير) ت ٣٨٦ في رسالته (مقدمة ابن أبي زيد القيرواني)، وتحت باب: (ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفتدة من واجب أمور الديانات)، ما نصه: "والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلماهم، واتباع السلف الصالح، واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم" .. كما ذكر بكتابه (السنة) وتحت فصل: (فيما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، من السنن التي خلفها بدعة وضلالة)، ما نصه:

"والسمع والطاعة لأئمة المسلمين، وكل من ولي أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة واشتدت وطأته من برًا أو فاجر، فلا يُخْرَج عليه، جار أو عدل.. ونغزو معه العدو.. " إلى آخر ما جاء في كلامه، مما المسلم في حاجة إليه ولا يمكن استغناء عنه.. وكان قد ذكر ضمن ذلك: "أنه لا يُكْفَر أحدٌ من أهل القبلة بذنب وإن كان كبيرًا، ولا يُحْبِط الإيمان غير الشرك بالله، كما قال سبحانه: (لئن أشركت ليحبطن عملك.. الزمر/ ٦٥)،

وقال: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.. النساء/ ٤٨).. وأنه يخرج من النار من في قلبه شيء من الإيمان، وأن الشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين" (١).

ومما جاء بمعتقد الإمام معمر بن أحمد بن زياد الأصبهاني ت ٤١٨، وقد جعلها في وصية جاء نصها في (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ٣٨٦، وفيها مما أجمع عليه أهل الحديث والأثر، أن "من السنة: الانقياد للأمر والسultan، بأن لا يُخْرَج عليهم بالسيف وإن جاروا، وأن يسمعوا له وأن يطيعوا وإن كان عبداً حبشياً أجدع، ومن السنة الحج معهم، والجهاد معهم، وصلاة الجمعة والعيدين خلف كل برّ وفاجر" أي منهم.. إلى أن قال: "فهذا مذهب أهل السنة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارق السنة، ومن اقتدى بهم وافق السنة" إ.هـ.

ومما جاء في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) ص ١٠٠ لأبي عثمان إسماعيل الصابوني ت ٤٤٩: "ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم برّاً كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جوراً فجراً، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبسط العدل في الرعية، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والخيف، ويرون قتال الفئة الباغية حتى ترجع إلى طاعة الإمام العدل".

كما "يرى أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة: أن المؤمن وإن أذنب ذنباً صغار كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد فإن أمره إلى الله.. ويتجانبون ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يُحبونهم ولا يصحبونهم ولا يسمعون كلامهم ولا يجالسونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرّت بالأذان وقُرّت في القلوب ضرّت، وجرّت إليها من الوسوس والخطرات الفاسدة ما جرّت، وهذه الجمل أجمعوا عليها كلها، ولم يثبت عن أحد منهم ما يُضادها، واتفقوا مع ذلك على: القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم والتقرب إلى الله بمجانبتهم ومهاجرتهم" إ.هـ.

وفي عقيدة شيخ الإسلام الإمام نصر بن إبراهيم المقدسي (٢) ت ٤٩٠ قوله (فيما أجمع عليه الأئمة والعلماء ممن عرفوا بالعلم والدين والصدق واليقين في اعتقادهم، وما يلزمنا المصير إليه من إجماعهم، لنعلم ذلك ونصير إليه، ونعتقه ونعتمد عليه): "إنه لا يجوز اعتقاد ما لم يكن له أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ.. ثم الاعتقاد أن الشفاعة حق.. وأن أهل الكبائر في مشيئة الله، لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، بل نحكم بإيمانهم وأحكامهم ومواريتهم، ونكلّ سرائرهم إلى الله تعالى، ونرى الحج والعمرة والجهاد والجمعة والصلوات وجميع الطاعات مع أئمة المسلمين ماضياً إلى يوم القيامة، والسمع والطاعة لولاة الأمر في طاعة الله دون معصيته" .. إلى أن قال: "فهذا ما أدركتهم عليه، وبلغني عنهم، رحمهم الله تعالى، ووفقنا وإياكم لما يرضيه، واستعملنا فيما يحبه ويرتضيه، فإنما نحن به وإليه" (٣).

وكان أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني قوام السنة ت ٥٣٥ قد بوّب في كتاب (الحجة في بيان المحجة) ٢/ ٢٨٢، ٤١٨، ٤٣٥، ٤٣٨، ٥١٣ لطاعة أولي الأمر من حكام المسلمين، وجعل ذلك تحت عناوين: (ما أجمع عليه السلف)، و(منع الخروج على أولي الأمر)، و(النهي عن سب الأمراء والولاة وعصيانهم)، و(توقير الأمراء)، و(اعتقاد أهل السنة ومذهبهم)، وذكر الكثير من عبارات أئمة السلف في وجوب الطاعة والكثير من الأحاديث التي تحت على ذلك من نحو قوله عليه السلام: (عليك بالطاعة في منشطك ومكرهك ويسرك وعسرك وأثرة عليك) يعني: وإن لم يصلح حقك منهم، ومن الآثار قول عبادة بن الصامت لجنادة:

(١) ينظر في شأن ذلك (الجمهرة) ص ٣٧٤ و(الجامع الفريد) ص ١٢٠ و(اجتماع الجيوش) ص ٥١ وما بعدها
(٢) هو الإمام الزاهد الفقيه أبي الفتح نصر بن إبراهيم الشافعي صاحب كتاب (الحجة) وهو مجلد في السنة، كان سيد أهل الشام في وقته علماً وعملاً، وكان يتقوت باليسير، نقل عنه الذهبي في كتاب (العلو) ص ١٨٧ وترجم له.
(٣) إ.هـ من (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص ٤٦٥

(عليك بالسمع والطاعة في يسرك وعسرك ومنشطك ومكرك وأثرة عليك، ولا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمرك بمعصية الله بواحا).

كما نقل ٢ / ٢٨٢ عن علماء السلف قولهم: "ونشهد أن معاوية رضي الله عنه من أهل الجنة، ونسمع ونطيع للولاية ما داموا يصلون، ونجاهد معهم ولا نخرج عليهم ولا نطيع أحداً في معصية الله"، وأوضح أن ذلك كله من السنة، فقال بنفس المصدر ١ / ٢٥٢: إن "من السنة: الانقياد للأمر والسلم بالسيوف وإن جاروا، وأن يسمعوا له وأن يطيعوا وإن كان عبداً حبشياً أجدع، ومن السنة: الحج معهم والجهاد معهم، وصلاة الجمعة والعيدين خلف كل بر وفاجر".

ومما فاه به ابن قدامة الحنبلي ت ٦٢٠ بشأن عدم جواز الخروج على حكام المسلمين، قوله في المغني ١٣ / ١٦: "وأمرُ الجهاد موكولٌ إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك" .. وقوله في (لمعة الاعتقاد) له: "لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه عن الإسلام بعمل، ونرى الحج والجهاد ماضيين مع طاعة كل إمام، برًّا كان أو فاجراً.. ومن السنة: السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمرائهم المؤمنين، برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية الله.. ومن السنة: هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، ومنها: ترك النظر في كتب المبتدعة والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة في الدين بدعة، وكل مُتَّسِم بغير الإسلام والسنة مبتدع كالأرافضة والجهمية والخوارج.. ونظائرهم، فهذه فرق الضلال وطوائف البدع أعادنا الله منهم".

كما ذكر ابن تيمية ت ٧٢٨ في الواسطية ص ٤٧٩ عن منهج أهل السنة أنهم: "يرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء، أبراراً كانوا أو فجاراً.. ويأمررون بالصبر على البلاء والشكر عند الرخاء والرضا بمر القضاء.. وينهون عن الفخر والخياء والبغي والاستطالة بحق أو بغير حق، ويأمررون بمعالي الأخلاق، وكل ما يقولونه ويفعلونه من هذا وغيره، فإنما هم متبعون للكتاب والسنة".

ومما أورده أبو بكر بن قاسم الرحبي ت ٧٤٩ في معتقده الذي أجاب فيه عن سألته عن معتقد أهل السنة والجماعة **ليتبَّعها:** "أن الجهاد والحج والجمعة يجوز مع كل إمام، برًّا كان أو فاجراً، لا يبطله عدل عادل ولا جور جائر" .. وفي هذا وما جاء على شاكلته: الرد القاطع على أديعاء السلفية ممن يجعلون السمع والطاعة لمن يكون على هواهم من أولياء الأمور ولو كان من الخوارج التكفيريين.. ويسلبونها عن لا يعجبهم من أولياء الأمور مكنتين بجعله مجرد موظف في الدولة، ولو كان محسوباً على أهل السنة.. ولا أدري أية سلفية هذه التي تكون بالمزاج واتباع الهوى وترك ما عليه أهل السنة والجماعة.

ويؤكد الرحبي على أن مما يجب اعتقاده واتباع أئمة أهل السنة فيه: "السمع والطاعة لمن ولَّاه الله أمور المسلمين، كائناً من كان ما أقاموا الصلاة.. وأنا لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب عمله أو كبيرة ارتكبتها، ولا نخرجه من الإسلام.. وأن الصلاة خلف المبتدعة تُكره، ولا تجوز إذا كان داعياً إليها، أي: البدعة.. وأن الصلاة، على من مات من أهل القبلة، وأنه يجب هجران أهل البدع إذا عرفتهم، وتُحذَر منهم" .. إلى أن قال: "هذا منهاج أهل الحق من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين، وما حضرني، فالزمه وأوص به، والزم كتابك العزيز وكلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، ولا تبغ الهدى في غير سبيلها، ولا تغتر بزخارف المبطلين.. وأحذرك من أن تترك إلى شيء أحدثه المحدثون من آرائهم ونتائج عقولهم، ومن النظر في كتبهم، فإنه يلتبس عليك الحق" (١).

والحق أن الكلام في هذا كثير، لكن نكتفي منه بما ذكرنا، ففيه الغنية وبه الحجة البالغة لمن أراد طريق الهداية والرشاد (٢).

&&&&&&&&&&&

(١) هـ. بتصريف يسير من (الجمهرة) ص ٦٤٥ وما بعدها

(٢) ويرجى ممن يجيد الترجمة للغات الأجنبية أن يتطوع مشكوراً بترجمة هذا ليعم النفع به

الباب الثاني أصول الفرقة الناجية.. ومآلات ونتائج التفريط فيها

الفصل الأول

أصول ومرتكزات الفرقة الناجية بعد (عبادة الله بما شرع): لزوم السنة وأهلها، وتجنب البدعة وأهلها.. والتنظير في هذا لقضية الحاكمية

المبحث الأول: أصول الفرقة الناجية: لزوم السنة وجماعة المسلمين، وتجنب البدعة وفرق الضلال، وعبادة الله بما شرع

وإزاء القضايا الحوارية التي نعرض لها، والتي تمثل في زماننا: (واجب الوقت) و(فقه الواقع).. يأتي السؤال: ما السبيل لانتهاج منهج الحق وسلوك الطريق الذي رضي به الله تعالى ورسوله ﷺ لهذه الأمة، وخلفه لها صحابته الكرام وتابعوهم بإحسان؟، والجواب يتمثل باختصار في:

(١): (لزوم السنة وأهل الحديث، واجتناب البدعة وأهلها من أهل الضلال):

فقد "أمرنا باقتفاء آثار السلف والاهتداء بمنارهم، وحذرنا المحدثات، وأخبرنا أنها من المضلات، فقال ﷺ فيما عهد به لصحابته: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)(١)، وقال عبد الله بن مسعود: (اتبعوا ولا تتبدعوا فقد كُفيتم)، وقال عمر بن عبد العزيز: (قف حيث وقف القوم، فإنهم عن علم وقفوا، وبيصر نافذ كفوا، وعلى كشف المحدثات كانوا أقوى، فلئن قلتهم حدثت بعدهم، فما أحدثته إلا من خالف هديهم ورغب عن سنتهم، ولقد وصفوا منه ما يشفي، وتكلموا منه بما يكفي، فما فوقهم مُحسّرٌ - واقع في الحسرة والندامة- وما دونهم مقصّرٌ، لقد قصر عنهم قوم فجفوا، وتجاوزهم آخرون فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم)، وقال الأوزاعي: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول)".

كذا نوه عليه ابن قدامة في (لمعة الاعتقاد)(٢)، ثم طفق رحمه الله يحكي قصة محمد بن عبد الرحمن الأدرمي -وقد قال لرجل تكلم بالبدعة ودعا الناس إليها-: (هل علمها رسول الله وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي، أم لم يعلموها؟)، قال: لم يعلموها، قال: (فشيء لم يعلمه هؤلاء علمته أنت؟)، قال الرجل: إني أقول: قد علموها، قال: (أفوسعهم أن لا يتكلموا به ولا يدعوا الناس إليه، أم لم يسعهم؟)، قال: بلى؛ وسعهم، قال: (فشيء وسع رسول الله ﷺ وخلفاءه لا يسعك أنت؟)، فانقطع الرجل.. فقال الخليفة - وكان حاضراً -: (لا وسع الله على من لم يسعه ما وسعهم).

لقد تميز منهج سلف الأمة من الصحابة ومن تبعهم إلى يوم الدين بالبعد عن منهجي (التفريط والإفراط)(٣)، فكانوا وسطاً في (باب الحاكمية) بين (الروافض) الذين ألّها أئمتهم و(الخوارج) الذين قالوا

(١) صحيح سنن أبو داود للألباني (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٤) وأحمد (١٧١٤٤، ١٧١٨٥) من حديث العرياض بن سارية

(٢) وغيره في معتقداتهم لم يخرجوا عن هذا ولا تجاوزوه، بل كانوا على دربه حذو القذة بالقذة

(٣) التفريط، هو: التقصير وما يترتب عليه من ضياع الحقوق والتكاسل عن أداء الواجبات.. والإفراط هو العكس من ذلك مما يؤدي إلى الغلو والإسراف والتطرف في الأمور كلها، وقد يحسب هؤلاء أنهم يحسنون صنعا إذ يشددون على أنفسهم وعلى غيرهم، وأنهم يتسرعهم وتشددهم يقدمون لأنفسهم ولأمتهم خيراً، وهم في حقيقة الأمر لا يجنون من وراء ذلك إلا كما يجنيه المنبت الذي يهلك دابته ولا يصل إلى تحقيق غرضه، وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا عندما قال: (إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق فإن المنبت لا أرض قطع ولا ظهراً أبقى).

لكن أنى لهؤلاء وأولئك أن يهتدوا وهم يخالفون صريح ما جاءت به الآيات والأحاديث التي تنهى عن التفريط والإفراط كليهما، وتدعوا إلى التوسط والاعتدال؟! وكما من فورة أعقبتها حسرة، وعجلة تبعثها ندامة، والواجب على كل مسلم ومسلمة أن ينأى عن التفريط، وأن يبعد نفسه عن الإفراط حتى يكون من هؤلاء الذين قال الله فيهم: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) وليعلم أن الفضائل كلها منوطة بعدم التفريط والإفراط في الأمور كلها

بالخروج عليهم لأدني ملابس، وكان وسطاً في (باب الصفات) بين (المشبهة) الذين قالوا: (يدا كيد) أو بالتجسيم، وبين (المعطلة) الذين نفوا صفات الله بالكيفية أو قصرها على البعض منها بحجة أن العقل يقول بإثباتها دون غيرها.. وهكذا

فأصحاب المنهج السوي، هم من ناحية يستمسكون بالوحي جرياً على منهاج النبوة لا يتجاوزونه.. ثم هم من ناحية أخرى يعطون النقل حقّه من الدلالة العقلية، فكانوا بذلك أسعد الطوائف بالعقل الصريح والنقل الصحيح.. وقد عقدت فصلاً بأكمله في لزوم السنة وأهلها وتجنب البدعة وأهلها، وذلك بنهاية الفصل الثالث من الباب الثاني من كتابنا: (إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفة من عقائد وأحكام)، فليراجعه من أراد المزيد من كلام أئمة الهدى في ذلك.

وفي جواب من زعم أن أصحاب العقائد لم يجتمعوا على ما كان رسول الله عليه وأصحابه - وأن كل فريق يقول: (نحن الذين تمسكنا بملة رسول الله واتبعنا طريقته، ومن كان على غير ما نحن عليه فهو مبتدع صاحب هوى، فلم يجز اعتبار هذا الذي تنازعنا فيه بما قلتم) - أفاد أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩) في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث): بأن هذا هو دأب أصحاب البدع، ذلك "أن كل فريق من المبتدعة إنما يدعي أن الذي يعتقدوه هو ما كان عليه رسول الله.. غير أن الطرق تفرقت بهم بعد ذلك وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله، فزعم كل فريق أنه هو المتمسك بشريعة الإسلام وأن الحق الذي قام به رسول الله هو الذي يعتقدوه وينتقله، غير أن الله أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار، لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف وقرناً عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين وأخذوا التابعون عن أصحاب رسول الله وأخذوا أصحاب رسول الله عن رسول الله، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله الناس من الدين المستقيم والصراط القويم إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث، وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم فطلبوا الدين من قبّله، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم فإن استقام قبلوه وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه ونبذوا الدين وراء ظهورهم وجعلوا السنة تحت أقدامهم".

وفي رد زاعمي أنهم أهل سنة ممن ليسوا من أهلها، يقول رحمه الله: "أهل الحق جعلوا الكتاب والسنة إمامهم، وطلبوا الدين من قبّلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووقفهم إليه، وإن وجدوه مخالفاً لهم تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق وقد يرى الباطل، وهذا معنى قول أبي سليمان الداراني وهو واحد زمانه في المعرفة: (ما حدّثني نفسي بشيء إلا طلبت منها شاهدين من الكتاب والسنة، فإن أتت بهما وإلا رددته في نحرها)".

قال: "ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد يجرون فيه على طريقة لا يحدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا ولا تفرقاً في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنه جاء من قلب واحد وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟!.. وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرقين مختلفين أو شيعاً وأحزاباً، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد، يبدع بعضهم بعضاً.. تراهم أبداً في تنازع وتباغض واختلاف، تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم، (بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى.. الحشر: ١٤).

وإنما كان السبب في اتفاق أهل الحديث: أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل فأورثهم الاتفاق والائتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء فأورثهم الافتراق والاختلاف، فإن النقل والرواية من الثقات والمنقنين قلما يختلف، وإن اختلف في لفظة أو كلمة فذلك اختلاف لا يضر الدين ولا

يقدر فيه، وأما دلائل العقل فقلما تتفق، بل عقل كل واحد يرى صاحبه غير ما يرى الآخر، وهذا بيّن والحمد لله" إ.هـ.

وفي رد من تلاعب بهم وادعوا أن العقل يهديهم إلى الصواب، ينقل صاحب (الحجة في بيان المحجة) (٢/ ٣١٦) عن بعض أهل العلم رده عليهم ثم يقول: "وإذا تأملت تعمقهم في التأويلات المخالفة لظاهر الكتاب والسنة، وعدولهم عنهما إلى زخرف القول والغرور لتقوية باطلهم وتقريبه إلى القلوب الضعيفة، لاح لك الحق وبان الصدق، فلا تلتفت إلى ما أسسوه ولا تبال بما زخرفوه، والزّم نص الكتاب وظاهر الحديث الصحيح اللذين هما أصول الشرعيات، تفق على الصراط المستقيم».

ثم أشاد الأصبهاني بصنيع عثمان الدارمي في: عقده بابًا في توقيف الأحاديث أن تُعارض بشيء من المقاييس أو تُنفي بتأويل القرآن.. وساق في ذلك حديث: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه)، وأثر يحيى بن أبي كثير وفيه: (السنة قاضية على القرآن - تفسره - والقرآن أصول محكمة مجملة لا تفسر السنة، والسنة تفسرها وتبين حدودها ومعانيها وكيف يأتي الناس بها.. ثم راح يعقد بنفس المصدر (٢/ ٤٠٤) فصلًا في (التمسك بالسنة)، وآخر في (اجتناب البدع والأهواء)، وآخر في (التحذير من رد حديث رسول الله والقول بخلافه)، وفي (الحض على اتباع الصحابة بعد الكتاب والسنة).

وفي شأن وجوب تقديم الشرع على الهوى والرأي، وجعل ذلك أصلًا عظيمًا يفترق فيه أهل السنة المتبعون، عن مخالفيهم من جميع الطوائف والفرق، يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٠) :- "معلوم وجوب تقديم النص على الرأي، والشرع على الهوى، فالأصل الذي افترق عليه المخالفون للرسول والمؤمنون بهم: تقديم نصوصهم على الآراء، وشرعهم على الأهواء".. ويقول ابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ١٣٨): "وكان السلف يُسمّون أهل الآراء المخالفة للسنة وما جاء به الرسول ﷺ في مسائل العلم الخبرية وأهل مسائل الأحكام العملية، يسمونهم: (أهل الشبهات والأهواء)، لأن الرأي المخالف للسنة جهل لا علم، وهوى لا دين، فصاحبه ممن اتبع هواه بغير هدى من الله، وغايته الضلال في الدنيا والشقاء في الآخرة».

كما يقول الشاطبي (ت ٧٩٠) في الاعتصام (٢/ ٦٨٣): «سُمي أهل البدع: (أهل الأهواء)، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الاقتدار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك»، وقال - بعد أن ساق قول عمر بن الخطاب (إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنة، أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا) :- «وهذا هو دأب أهل البدع، يضعون أهواءهم أولًا ثم يطلبون الأدلة عليها من الشرع وكلام العرب، بعكس أهل الحق فإنهم يضعون الدليل أولًا ثم ينقادون له، فيعتقدون ويحكمون بعد ما يستدلون، وأهل الأهواء إذا وجدوا الأدلة على خلاف ما يعتقدون، أولوها وحرّفوها وصرّفوها عن حقيقة معناها».. وتلك هي مصيبة زماننا ومصدر فتنتنا ليس في باب العقائد فحسب؛ بل أيضًا في كثير من الأحكام المتعلقة بمستجدات عصرنا سواء بمصر أو بسائر أمة الإسلام، لاسيما ما يخص التعلق بمبتدعات جماعة الإخوان، وإلى الله المشتكى.

وفي بيان ما سبق، يقول ابن أبي العز - إبان شرحه قول الطحاوي: (ونرى الجماعة حقًا وصوابًا)، وعقب إشارته لما كان الصحابة عليه من فرقة لم تؤثر في وحدة صفهم :- «الأمور التي تنتزع فيها الأمة في الأصول والفروع، إذا لم تُرد إلى الله رسوله، لم يُتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون: على غير بينة من أمرهم، فإن رجمهم الله: أقر بعضهم بعضًا ولم يُبغ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقر بعضهم بعضًا ولا يعتدي ولا يُعتدى عليه، وإن لم يرحمهم: وقع بينهم الخلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض إما بالقول مثل تكفيره وتقسيقه، وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله، والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن كانوا من هؤلاء».

وفيما يجري في زماننا من وفي التعرف على أنواع الخلاف وما يسوغ منه وما لا يسوغ، يخلص ابن أبي العز إلى أن الأخير منهما فيما يُعرف بـ (اختلاف التضاد)، هو: «القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: (المصيب واحد)، والخطب في هذا أشد، لأن القولين يتنافيان»، وهو

أيضاً: «ما حُمد فيه إحدى الطائفتين وذُمت الأخرى».. وخلافنا مع أهل البدع في زماننا - لاسيما الإخوان ومن خرج من تحت عباءتهم من سائر التكفيريين - هو في هذين النوعين.

والمسلم الصادق على يقين من: أن ما جاء به الرسول ﷺ في أمور الاعتقاد هو القول الفصل، وهو الحق الذي يدل عليه المعقول، والذي لا سبيل سواه وما عداه من السبل على رأس كل منها شيطان يدعو إليه.. وأن أولى الناس بالحق: أتبعهم له وأعظمهم له موافقة، فإذا قال ﷺ شيئاً في لزوم السنة والجماعة على كل حال، أو في أمر خلافة المسلمين وما سيطرأ عليها وما ستؤول إليه؛ أو نهى عن مبايعة لغير واحد أو عن قتال تحت راية عُمية أو قتال في فتنة، إلى آخر ذلك؛ أو أمرَ بسمع وطاعة في معروف لذوي شوكة من حكام محسوبيين على أهل السنة، أراد الله لهم أزلاً أن يلوا أمور المسلمين؛ فلا قول بعد قوله، ولا أمر ولا نهي بعد أمره ونهيه.. وإذا أجمع صحابته من السابقين الأولين أو ممن تبعهم بإحسان من سلف الأمة وأئمتها على شيء مما ذكرنا، فلا انخرام لما أجمعوا عليه ولا نقض لما تعاهدوا عليه، فإن ذلك مغبته كما قال تعالى: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى وتصله جهنم وساءت مصيراً.. النساء/ ١١٥).

(٢): (ملازمة جماعة المسلمين وأئمتهم، واعتزال فرق الضلال وهجرانهم والتحذير منهم):

وتجد مصداق هذا في حديث ابن عمر فيما رواه مسلم (١٨٥١) قال ﷺ: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وفي رواية له: (ومن مات وهو مفارق للجماعة، فإنه يموت ميتة جاهلية).. وحديث حذيفة المتفق عليه، وفيه سؤاله النبي ﷺ عن الخير والشر الذي سيأتي بعد زمانه وقد طالنا، وذلك قوله (١): كان الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر ف جاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟، قال: (نعم)، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟، قال: (نعم وفيه دخن) (٢)، قلت: وما دخنه؟، قال: (قومٌ يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر)، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟، قال: (نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، قلت: يا رسول الله! صِفهم لنا، قال: (هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا)، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟، قال: (تلازم جماعة المسلمين وإمامهم)، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام، قال: (فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك).

وفي رواية مسلم (١٨٤٧) وتحت (باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة)، جاء قوله ﷺ: "يا رسول الله! إنا كنا بشرٌ فجاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شر؟، قال: (نعم)، قلت: هل من وراء ذلك الشر خير؟، قال: (نعم)، قلت: فهل من وراء ذلك الخير شر؟، قال: (نعم)، قلت: كيف؟ قال: (يكون أئمة لا يهتدون بهدائي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس)، قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟، قال: (تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع)".

فإنك واجد في رواية حذيفة الأولى إضافة تصوّر ما عليه خوارج عصرنا وما يجب على المسلم حيالهم، فهم كلابٌ لأهل النار ودعاة على أبوابها من أجابهم إليها قذفوه فيها، ومن ثمّ وجب إثنائهم عن هذا الطريق أو التصدي لهم مع الإمام، فإن لم يكن ثمة إمامٌ تجتمع عليه وتحت رايته جماعة المسلمين، والحال ينبيئ بتعدد الولايات وكثرة الفرق، فاعتزالهم وعدم مصابحتهم ولا مجالستهم.. ثم إن الروايتين تتحدثان عن أئمة، في الحق الذي هم عليه: دخن؛ فبعضهم لا يهتدي بهديه ﷺ ولا يستن بسنته، وقلوب بعض منهم قلوب

(١) كما في صحيح البخاري (٣٦٠٦) تحت عنوان: (باب علامات النبوة في الإسلام)، وبنحوه: (٧٠٨٤) تحت عنوان: (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟)

(٢) بفتح الدال والخاء، و"أصله: أن تكون في لون الدابة كدورة في سواد، قالوا: والمراد هنا: أن لا تصفو القلوب بعضها لبعض ولا يزول خبثها، ولا ترجع إلى ما كانت عليه من الصفا"، كذا بشرح النووي ١٢/ ١٨٧ المجلد ٦.. وتلك والله من علامات النبوة، إذ هو تماماً ما يجري الآن في أرض الواقع.

شياطين في جثمان إنس، ومع ذلك أوجب الرسول لهم السمع والطاعة في غير معصية وإن فعل الواحد منهم بالمسلم ما فعل، كونهم في النهاية ليسوا بمواصفات جنس الخوارج.. كذا بما يعني:

أن معاصيهم أهون بكثير من بدع الخوارج، وأن من اتَّصف بصفات الخوارج لو قُدِّر أن يكون إمامًا للمسلمين فلا سمع له البتة ولا طاعة، ولا يحق توليته من الأساس، وإلا فكيف بمن تولاهم وبإيعامهم أن يقذف بنفسه في النار؛ ويُقَدِّم على أن يكون واحدًا من كلابها، ومن شرِّ الخلق والخليقة؟!.. ثم كيف بجماعة المسلمين – سواء في ظل إمامة كبرى أو صغرى – أن يقبلوا تولية من يستحل دماءهم المعصومة؟!، كيف وقد أخبر النبي بأنهم (يقتلون أهل الإسلام)، وقد طابق الخبر الواقع، وشوهد للعيان، وشهد به وله العالم أجمع والدنيا بأسرها؟!!

وبيانًا للدخن الذي خالط الخير، وورد ذكره في حديث البخاري، وتعليقًا على ما أخبر به النبي ﷺ وما يجب على المسلم فعله في زماننا، وعمًا يقتضيه وجوب طاعة الإمام ذو السلطان الموجود بالفعل والذي له القدرة على عمل مقصود الولاية، وإن كان فيه ما فيه مما ورد ذكره بالأحاديث، يقول ابن تيمية في (منهاج السنة) ١/ ٥٦١:

"وهو ﷺ قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع، هو: من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالمًا"، يعني: وليس سواه من دعاة جهنم وممن يينازعونه الأمر، كما تفعل جماعة الإخوان ومن على ساكنتها ممن يبايعون في الظلام من ليس له سلطان، فيقيمون داخل كل دولة ظاهرة دولة أخرى في الباطن، فإن هذا – لشقِّه عصا المسلمين – يستحق ما أخبر عنه ﷺ في قوله بصحيح مسلم (١٨٥٢): (إنه ستكون هنات وهنات – فتن وأمر حادثه – فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائنًا من كان).

ووضعًا للأمر في نصابها، وتأكيدًا على ما يجب فعله تجاه واقعنا المرير، يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ٤٠: "الذي يظهر أن المراد ب (الدعاة على أبواب جهنم): من قام في طلب المُلْك من الخوارج وغيرهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (الزم جماعة المسلمين وإمامهم)، يعني: ولو جار، ويوضح ذلك رواية أبي الأسود: (ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك)، وكان مثل ذلك كثيرًا في إمارة الحجاج ونحوه"، ولا يخفى ما كان من الحجاج الذي جرى منه ما جرى، والذي كما ذكر ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ٣١٥: "كان ابن عمر يصلي خلفه، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا.. وكذلك ابن مسعود وغيره كانوا يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعًا، ثم قال: أزيدكم؟" .. وما صبرُ الصحابة عليهما إلا لأنهما لم يمرقا من الدين، ولا كانا دَاعِيَيْن على أبواب جهنم. ففرق إذن بين ما يكون من حال هذه الفرق الضالة التي هي على أبواب جهنم، من: اعتزال؛ وما يكون من حال في التعامل مع من يُقَصِّرُون في الاهتداء بسنة النبي ﷺ من حكام المسلمين، من: سمع وطاعة في المعروف، حتى ولو كانت قلوبهم قلوب شياطين في جثمان إنس.. وهذا أصلٌ أصيل، من المهم على المسلم أن يعرض عليه بالنواجذ، فإن الجهل به: داء العصر وفيروس الأمم ومكمن الخطر، إذ تحت دعاوي عدم اهتدائه بالسنة أو عدم تطبيقه شرع الله وهي دعاوى غالبًا ما يُبالغ فيها، تجد من يفعل العكس ويعطي لنفسه الشرعية، على عظم ما هو عليه من خطر البدعة، لاسيما بدعة الخوارج وما ينتج عنها من: تكفير، واستحلال للدماء المعصومة، وشقِّ لعصا الطاعة، وتجهيل لديار الإسلام، وخروج على حكام المسلمين.

هذا، ويُشْتَمُّ من الروايتين أنهما تتحدثان عن شغور زمانهم من الخليفة العام كالحال الذي نحن فيه، فما يكون من المسلم حيال حكام الولايات الصغرى إلا: الصبر، واعتزال فرق الضلال، ولزوم جماعة المسلمين في حدود تلك الولايات، وطاعة أميره في المعروف وعدم شق عصا الطاعة، طالما لم يأت كفرًا بواحا له فيه من الله برهان، وإن فعل بعد ذلك ما فعل.. وإنما قلنا: إن الحديث يخص من شغور زمانهم من الإمامة العظمى كون ذلك: مندرجًا تحت ما عنون له البخاري في: (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة)، وواقعًا بعد الملك العضوض وإبان الحكم الجبري، وحاصلًا فيه ما أخبر عنه ﷺ في قوله: (إن أمام الدجال

سنون خداعات، يكذب فيها الصادق ويصدق فيها الكاذب، ويخون فيها الأمين ويؤتمن فيها الخائن، ويتكلم فيها الروبيضة) وهو ما نراه الآن ماثلاً في كمّ الخيانات، والأكاذيب والشائعات التي تُبث على مواقع التواصل الاجتماعي والتي لا يقدر قدرها ولا يُحصى عددها، وكلنا يعرف مصدرها.

وفي هذا ما يؤكد أن غياب الخليفة العام، لا يعني أن يظل المسلمون بلا حكام يحمون بيضتهم ويتقنون بهم ويقاثلون خلفهم، لأن هذا غير متصور، كما أنه بضميمة: ما جاء في نصوص السنة من قتال الترك، وفي نحو قوله ﷺ من حديث عقبة عامر: (لا تزال عصابة من أمتي يقاثلون على أمر الله لا يضرهم من خالفهم، حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك)، وهو من حديث عمران بن حصين رفعه، بلفظ: (لا تزال طائفة من أمتي يقاثلون على الحق ظاهرين على من ناوهم، حتى يقاثل آخرهم الدجال)، إلخ.. وبما أخبر عنه ابن حجر في الفتح ١٣ / ٨٣، من قوله: "ويؤخذ من حديث عمران.. أن الذين يقاثلون الدجال يكونون بعد قتله مع عيسى، ثم يرسل الله الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم إلا الشرار" إلخ.. كل ذلك دال على: أن شغور الزمان من الخليفة، لم يمنع على مدار تاريخ المسلمين - سابقاً ولاحقاً - من اتخاذ حكامٍ مصلحين يقودون الناس ويحاربون معهم وبهم أعداءهم، بل لا بد لهم من ذلك على ما قرره ونص عليه غير واحد من أئمة السنة، كما يؤيده بموجب العقل: ما تمس الحاجة إليه من اجتماع، تحدث عنه ابن تيمية في إمارة السفر القليل العارض، وتحدث عنه الشاعر العربي: (الأفوه الأودي) ت ٥٠ قبل الهجرة، قائلًا:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم *** ولا سراة إذا جهأ لهم سادوا
تلفى الأمور بأهل الرشد ما صلحت *** فإن تولوا فبالأشرار تنقاد
إذا تولّى سراة القوم أمرهم *** نما على ذلك أمر القوم فازدادوا

واجب الأمة تجاه حكام الولايات، في حال: شغور الزمان من الإمامة العظمى

وهنا يواصل ابن حجر كلامه فيقول عن لزوم الجماعة: "قال الطبري: اختلف في حكم هذا الأمر: (الزم)، وفي (الجماعة)، فقال قوم: (هو للوجوب)، والجماعة: (السواد الأعظم).. فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة.. والصواب: أن المراد من الخبر: (لزوم الجماعة التي في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة)" إلخ.. وفي إطار حديثه عما يؤخذ من حديث حذيفة، يقول ابن حجر: إن ضمن ما يؤخذ من قوله ﷺ لحذيفة: (اعتزل تلك الفرق ولو أن تعص بأصل شجرة): "ثم من جعل للدين أصلاً خلاف الكتاب والسنة، وجعلهما فرعاً لذلك الأصل الذي ابتدعه، وفيه: وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدى النبوي ولو قاله من قاله من رفيع أو ضيع" إلخ.. ولا عجب فهم من -بما أصلوه- يمرقون من الدين ويقذفون بأنفسهم إلى النار.. فما أحسن سؤال حذيفة وجوابه ﷺ، وهما يصوران واقعنا وما بعد واقعنا خير تصوير!، وأحسن بهما!

على أن ما ذكرناه لابن حجر يمثل شرحاً لبعض ما يوجب له الإمام البخاري، وإلا فالإمام البخاري -من غير ما سطره في معتقده- قد عنون في صحيحه بـ (كتاب الأحكام) -وهو بالفتح الجزء ١٣ / ١١٩ وما بعدها- لأبواب: (قول الله تعالى: وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء / ٥٩)، (السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)، (من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها ومن سألها وكل إليها)، (ما يُكره من الحرص على الإمارة)، ودكر في كل منها من النصوص ما لا مزيد عليه.. وكذا فعل (مسلم) وباقي أئمة الحديث، والنووي في كتابه (رياض الصالحين)، فليقرأ هذه الأبواب من أراد المزيد.

هذا، ومما قاله الإمام النووي تعليقاً على ما أدرجه مسلم من أحاديث جعلها تحت عنوان (باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية) ١٢ / ١٧٦ مجلد ٦ -: "أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون.. قال العلماء: المراد بـ(أولي الأمر): من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم" .. إلى أن قال: "وهذه الأحاديث في الحث على السمع والطاعة: في جميع الأحوال، وسببها: اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم".

وقال تعليقا على حديث: (إلا أن تروا كفرا بواحا): "معنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا يعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه يعزل؛ فغلط من قائله مخالف للإجماع، قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه.. وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا يعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يُخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويله للأحاديث الواردة في ذلك" إ.هـ.. ولا يكون ذلك بالطبع لأنمة الخوارج كما فصلنا القول في ذلك، كونهم على أصل عظيم من أصول البدعة وأحد أربعة فرق، هي أساس الثنتين والسبعين فرقة التي أخبر الرسول عن أنها في النار. على أن ما ذكره النووي قال بنحوه ابن حجر، وذلك في شرحه على البخاري ١٢٤ / ١٣.. وكلاهما على أن الخلاف في عزله للفسق أو الظلم وتعطيل الحقوق "كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم" كذا نص عليه النووي في شرحه لمسلم ١٢ / ١٨١ نقلاً عن القاضي عياض.. وبما حاصله:

ألا تكون الطاعة في المعصية، وألا يُخرج عليهم ولا تُنزع ولاياتهم، لأن الله هو الذي يتكفل بنزع الحكم منهم، إذ هو سبحانه وحده الذي بيده الملك، يؤتية من يشاء وينزعه ممن يشاء، وهو -عز سلطانه- من يهيئ لكل أسبابه، وما على الرعية إلا أن: تُرضي ربها ورسولها بالعمل بالكتاب والسنة، وما على الدعاة والعلماء إلا أن يجتهدوا في إصلاح الدنيا بالدين، ويرضوا ربهم بمناصحة ولاية الأمور حتى يغير الله ما بنا.. وأن يعتقد المسلم أن المعول عليه في إصلاح المجتمع وعودته إلى منهج الله، ليس هو الحاكم وحده، وألا فُرق بين من يرفع في زماننا شعار: (حاكم حاكم يا قرآن) مثلاً وفي ثقافته استحلال الدماء المعصومة والخروج على حكام المسلمين، وبين نظرائهم فيما مضى ممن رفعوا شعار: (لا حكم إلا الله).

ويعتقد كذلك وجوب أن يُؤدّي الذي عليه تجاه حكامه، مصداقاً لقوله عليه السلام: (أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم)، وقوله: (تؤدّون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم)، وقوله وهو أيضاً بمسلم: (خيار أئمتكم من تُحبونهم ويحبونكم، وشرار أئمتكم من تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قيل: يا رسول الله؛ أفلا نناذبهم بالسيف؟، فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولايتكم شيئاً تکرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة)، وقوله: (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم).. وتلك الأخبار الواردة في ذلك والتي بها تُرضي ربنا، يفسرها أثر قتادة -وهو في العلو للذهبي ص ٩٦- قال: (قالت بنو إسرائيل: يا رب؛ أنت في السماء ونحن في الأرض، فكيف لنا أن نعرف رضاك من غضبك؟، قال: (إذا رضيت عنكم استعملت عليكم خياركم، وإذا غضبت استعملت عليكم شراركم).

فها أنت ذا -أخي الكريم- أمام أحاديث وأثار تُنبئ عن كل شيء، وأمام نصوص الأكابر من أئمة الحديث وشراحه، كلهم يتحدث عن أئمة جوراة ظلمة فسقة، لكنهم في النهاية محسوبون على جماعة أهل السنة ولا يدينون بدين الخوارج، وما رأينا أحداً من أولئك الأكابر قال بخلع الثوب الذي ألبسه الله إياهم، وما توقفوا عند تسميتهم (أئمة) و(ولاية أمور)، وما أنكروا واقعه المعاش ولا ما سيئول إليه بعد وطفقوا يختلقون له فتاوى ويجتلبون له ألقاباً ما أنزل الله بها من سلطان كما يفعل الآن بعض المتسلفة، ولا استفاد أحد من الأحاديث ما أفاده من يدعون أنهم على نهج الصحابة والتابعين، بل صرح النووي في الجزء ١٢ / ١٨٧ مجلد ٦ بأن "في حديث حذيفة هذا: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله ﷺ، وهي: هذه الأمور التي أخبر بها وقد وقعت كلها"، وكان رحمه الله قد كشف عن أن مراده ﷺ بقوله: (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، هم: "من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر، كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة".

فرحم الله شيوخ الإسلام: البخاري ومسلم والطبري والنووي وابن تيمية وابن حجر وسائر أئمة أهل السنة والجماعة، وأسكنهم فسيح جناتهم؛ ويا ليتنا نفهم عن الله ورسوله كما كانوا يفهمون، ونعمل من ثم بما عملوا به، إذ يمكننا أن نستخلص من كلامهم:

أ- أن القول بأننا ابتلينا بحكام لا يهتدون بهدي النبي في إقامة الحدود وما شابه، يردُّ عليه -من غير ما ذكرناه لابن تيمية-: أنه لا يجوز أن نُحمِّل الولاة وهدم نتيجة ذلك، ففي الخبر (كما تكونوا يوَلّو عليكم).. وأن "كل تغيير في المجتمع نحو الإسلام بكل قيمه وأخلاقه وتشريعته، يحتاج إلى جهد أكبر وأعظم وأجلّ من مجرد إصدار قوانين، وأن التغيير الذي ينبغي أن يحدث، هو في قيم الناس وأخلاقهم -وتلك هي مهمة الدعاة والعلماء بالدرجة الأولى- أما المزايدة في قضية القوانين فحسب، بغض النظر عن القيم والأخلاق الإسلامية، فهو تبسيط يصل إلى حد السذاجة في معالجة مشكلات المجتمع" على حد ما ذكر د. جمال الدين محمود الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مقال له نشر بأهرام ١٠ / ٤ / ١٩٨٤.

كما يردُّ عليه: أن من عرَض عليه أمر الشريعة من مرشدي جماعة الإخوان وهو أ.عمر التلسماني، قال نحوًا من هذا، ود. مرسي هو الآخر، قال بعد أن مكن الله له ولجماعته: "إن الشريعة مطبقة في مصر أوردني"، فقيم المزايدة على شرع الله، والزعم بأن حكمانا بسبب عدم تطبيقه: كفره يجب الخروج عليهم؟!، علمًا بأن واحدًا من أولئك الحكام وهو الرئيس (السادات)، بعد أن قطع شوطًا كبيرًا في تقنينها بالفعل، أكره على غلق هذا الباب، فأين كفرهم بالشريعة إذًا؟!.

ب- ألا خير لكل الدعوات السلفية -والتي ما اختلفت فيما بينها إلا من بعد ما جاءتهم البيّنات وجاءهم العلم بغيا بينهم- إن لم تجمّع الأمة على عقائد الماضين وأحاديث سيد المرسلين، وإن لم يُجمعوا هم أمرهم لإصلاح البلاد والعباد ولا يكون أمرهم عليهم غمّة، ويكن لهم دور بارز في دعوة المجتمع لصحيح الدين والاعتقاد، وإن لم يبينوا موقفهم بوضوح ممن: (أراده الله أن لا لولاية أمرنا ولم يأت كفرًا بواحا)، وممن: (ينازعون الأمر أهلهم، ويخرجون على جماعة المسلمين، ويغرقون أنفسهم في بدع الخوارج، ويستحلون دماء الموحدين من حماة ثغور الإسلام، وذلك بعد أن كفروهم وأوجدوا لأنفسهم العلل في قتلهم، وبعد أن قصّروا في معرفة الحق ودعوة أنفسهم وغيرهم إليه).

٣) ويأتي ضمن أصول أهل السنة وعلى رأسها؛ عبادة الله وحده: فهي أصل الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب، فقال تعالى: (وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ.. الزخرف/ ٤٥)، وقال: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ.. النحل/ ٣٦)، وقال: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ.. الأنبياء/ ٢٥). وكان النبي ﷺ -ولنا فيه القدوة والمثل الأعلى- يحقق التوحيد ويعلمه أمته، حتى قال له رجل: (ما شاء الله وشئت)، فقال: (أجعلتني لله ندًا؟، بل ما شاء الله وحده)(١)، وقال: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن ما شاء الله ثم ما شاء محمد)(٢)، ونهى عن الحلف بغير الله فقال: (من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت)(٣)، وقال: (من حلف بغير الله فقد أشرك)(٤)، وقال: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله)(٥)، ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق، ونهى ﷺ عن السجود له.. وعن اتخاذ القبور مساجد.. وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان: كان التعظيم للقبور بالعبادة ونحوها، قال تعالى: (وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا وُدًّا ولا سِوَاءًا ولا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا.. نوح/ ٢٣)، قال طائفة من السلف: (كانت هذه أسماء قوم صالحين؛ فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها)، ولهذا اتفق العلماء على أن من سلّم على النبي ﷺ عند قبره ألا يتمسح

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٩٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، والحديث حسنه العراقي في تخريج الإحياء (١٢٨/٣) والألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٩).

(٢) الحديث وبنحوه في الصحيحين من طريق حذيفة كما أخرجه الألباني في السلسلة الصحيحة: (١٣٧).

(٣) رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦).

(٤) من حديث ابن عمر وقد رواه أبو داود (٣٢٥١) والترمذي (١٥٣٥) وقال: (هذا حديث حسن) وصححه الألباني في (إرواء الغليل (٨/ ١٨٩)).

(٥) رواه البخاري (٣٤٤٥).

بحجرتة ولا يُقْبَلُها، لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت الله الحرام، فلا يُشَبَّه بيت المخلوق ببيت الخالق، وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات إنما تقصد في بيوت الله، وهي المساجد التي أذن الله لها أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فلا تُقصد بيوت المخلوقين فتتخذ عيداً، كما قال ﷺ: (لا تتخذوا بيوتي عيداً). كل هذا لتحقيق التوحيد الذي هو أصل الدين ورأسه، الذي لا يقبل الله عملاً إلا به، ويغفر لصاحبه ولا يغفر لمن تركه، كما قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا.. النساء/ ٤٨)، ولهذا كان التوحيد أفضل الكلام وأعظمه، فأعظم آية في القرآن آية الكرسي: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم.. البقرة/ ٢٥٥)، وقال ﷺ: (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)(١)، والإله: هو الذي يؤلهه القلب عبادة له، واستعانة، ورجاء، وخشية، وإجلالاً وإكراماً"(٢).

٤) وألا يعبد إلا بما شرع: وهذه هي المتابعة لما كان عليه ﷺ، فالعبادات توقيفية لا يجوز الإتيان بأي عبادة لم يشرعها ﷺ، ولا أن نعبد بالأمور المبتدعة، ففي الحديث المتفق عليه من حديث عائشة: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)(٣)، وفي مسلم من حديث جابر، قال ﷺ في خطبته يوم الجمعة: (فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ).. ومن ابتدع شيئاً في الدين لم يأت به الرسول ﷺ فإنه لم يشهد أنه رسول الله، ولم يشهد الشهادة الحقيقية؛ لأن الذي يشهد أنه رسول الله يتقيد بما شرعه، ولا يُحْدِثُ شيئاً من عنده، أو يتبع شيئاً محدثاً ممن سبقه. وتلك مع (الإخلاص)، هما: جماع الدين وتحقيق الشهادتين وأساس قبول العمل، كما قال تعالى: (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا.. الكهف/ ١١٠)، قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: (لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا.. الملك/ ٢)، قال: (أخلصه وأصوبه)، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وما أصوبه؟، قال: (إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة)، وعليه فإذا فُقد الشرطان أو أحدهما بطلت العبادة.

المبحث الثاني: مآلات نذب ما خلفه لنا سلفنا، من سفك للدماء، ومنازعة الأمر أهله

ومما لا يجوز تأخير البيان فيه عن وقت الحاجة: الوقوف على ظاهرة استرضاء جماعة الإخوان لأمرىكا والغرب وإنفاذها لمخططاتهما وسكوتهما أو الكلام على استحياء إزاء جرائمها، وقتلها ومن خرج من تحت عباءتها لـ (أهل الإسلام)، وكان من ذلك وليس آخره: الانفجار الذي وقع لسيارة مفخخة أمام المعهد القومي للأورام بمحيط شارع القصر العيني بالقاهرة في ٤/٨/٢٠١٩ الموافق ٣ من ذي الحجة (الشهر الحرام).. فبعد تأكد الأجهزة المعنية من كشف ملابس هذا الحادث الإجرامي.. وبعد الانتهاء من إجراءات الفحص والتحري وجمع المعلومات وتحليلها عن تحديد منفذ الحادث، الذي تبين أنه عضو بـ (حركة حسم) التابعة لـ (تنظيم الإخوان) ويدعى: (عبد الرحمن خالد محمود) واسمه الحركي (معتصم)، والهارب من الأمر بضبطه وإحضاره علي ذمة إحدى القضايا الإرهابية لعام ٢٠١٨ المعروفة بـ(طلّاح حسم)(٤).

(٦) صحيح أبي داود (٣١١٦) واللفظ له، وأحمد (٢٢٠٣٤) وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ١٤٩).

(٢) إهـ. بتصرف من الوصية الكبرى لابن تيمية ص ٣٧

(٨) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) باختلاف يسير

(٨) وتجدر الإشارة إلى أنه وفي الوقت الذي حددت فيه أجهزة الأمن هوية قائد السيارة التي انفجرت، وخلصت وزارة الداخلية إلى أن العناصر التي تسببت في هذا العمل الجبان: خلية تتبع حركة حسم.. خرجت دراسة إخوانية منشورة عبر موقع: (المعهد المصري للدراسات) الذي يشرف عليه الهارب (عمرو دراج)، تقر بأن حركة حسم تابعة لجماعة الإخوان، وقد اعترفت هذه الدراسة الإخوانية بتبعية حركة حسم الإرهابية التي تصف نفسها بـ(سواعد مصر)، لجماعة الإخوان.. وقد جاء هذا الاعتراف خلال رصد الدراسة للجماعات الإرهابية التي نعت ورثت (د.محمد مرسى العياط) عقب هلاكه.

وعرّفت الدراسة الإخوانية حركتي (حسم) و(لواء الثورة) الإرهابيتين بأنهما: "مجموعتان تبنينا العمليات النوعية بدايةً من عام ٢٠١٥، حيث قامتنا بعدة عمليات نوعية ومنها العملية الأشهر وهي اغتيال النائب العام بعبوة ناسفة منتصف عام ٢٠١٥ الماضي، وتعتبر الحركتان هما المُمْتَلِئان لجبهة الإخوان (جبهة محمد كمال) التي تبننت إستراتيجية العنف ضد النظام الأمني في مصر" .. إذن فلا مجال إنكار تبعية حسم ولواء الثورة

وبعد التأكد: من خلال عمليات الفحص والتتبع للسيارة المستخدمة في الحادث، ومن خلال مضاهاة البصمة الوراثية لأشلاء الانتحاري التي عثر عليها والمجمعة من مكان الحادث مع نظيرتها لأفراد أسرته.. وبعد اعتراف (حسام عادل أحمد) أحد مدبري الحادث.. وبعد أن انتابت قنوات الإخوان في الخارج حالة من الهستريا حزناً على هلاكه، ومن خلال دفاعها المستميت عن قام بهذه الجريمة النكراء؛ بما يؤكد علاقة جماعة الإخوان بالحركة المسلحة المنفذة ويكشف تورط قيادات التنظيم بالخارج في هذا العمل الغادر.

أقول: بعد كل هذا، تصبح جماعة الإخوان كتنظيم، هي: المتورطة بشكل فعلي، والفاعل الحقيقي دون ما أدنى شك لهذا الحادث الإرهابي الجبان الذي أدى لإصابة ٤٧ وأودى بحياة ٢٢ ما بين موحد وموحدة بينهم طفلة عمرها ٤ سنوات، وأسفر عن خسائر مادية تقدر بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه، وأكياس من الأشلاء وتفحم ٦ جثث.. وأضحت دماء هؤلاء القتلى بعد أن سلّبوا حق الحياة، في رقبة هذه الجماعة المارقة، تلعنهم ليل نهار، وتنتظر القصاص العادل منهم عند المليك المقدر يوم يقوم الناس لرب العالمين ويكون أول ما يُقضى فيه حينذاك: الدماء (١).. وبالطبع فلن يصدق هذا إلا من يعايش الواقع، أما أصحاب الأوهام فالحديث معهم من العبث.

ومن باب النصيحة: نذكر (الجماعة) ونصح أفرادها فرداً فرداً بالكف دوماً عن العبث بالأرواح والممتلكات الذي جُبلوا عليه منذ نشأت، وبالتراجع عن هذا الفكر الخارجي الآسن الذي تربوا عليه، والمُبنَى على: تكوين دولة داخل كل دولة، ومنازعة الأمر أهله، وتكفير من عداهم.. ونُذِّكرهم بعظم ما يرتكبونه بحق دينهم وأوطانهم وشعوبهم وولادة أمورهم، وبأن ما يقع منهم ويخططون له ليس من الإسلام في قليل ولا كثير بل الإسلام منه برئ.. كما ننوه هنا إلى أربعة أمور، هي: ١- التأكيد على حرمة الدماء، ٢- وبيان أن جهادهم غير مشروع، ٣- والمقارنة بالمشروع منه، ٤- وأنه حتى المشروع ليس غاية في حد ذاته:

١- فإن حرمة قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولاسيما في الأشهر الحرم التي كانت الجاهلية قبل الإسلام تعظمها وتضع فيها أوزار الحرب، وكذا شناعة ذنب الانتماء والرضا والولاء لجماعة سافكة للدماء ومتعطشة للمزيد منها، أمران الأصل فيهما ألا يكون عليهما خلاف.. ومن هذا المنطلق ندعو الجميع إلى التوبة عليهم يكونون ممن قال الله فيهم: (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من

لجماعة الإخوان، كون مصدر هذا الاعتراف: مركز إخواني متخصص تابع للجماعة، ومفاده: أن حركتنا (حسم) و(لواء الثورة) خرجنا من رحم الإخوان، وأنها تبنت الأعمال الإرهابية لتحقيق أهداف جماعة الإخوان.

وقد صاحب هذا الاعتراف الصريح، صراخ وعويل الإعلام الإخواني على إرهابي حركة حسم، حيث ظهر (هشام عبد الله) عبر قناة الشرق منهاراً على الهواء مباشرة، وهذا دليل آخر يضاف لما سبق ويرد على من يكذب بهذه التبعية.. وكانت وزارة الداخلية قد كشفت تورط قيادات إخوانية في الخارج على رأسهم (أحمد عبد الرحمن)، مدير المكتب الإداري للجماعة السابق، في هذه العملية الإرهابية.. والغريب في الأمر أن تخرج عقب بيان الوزارة قيادات إخوانية تدافع – عبر صفحاتهم الرسمية على فيس بوك) وعبر قنواتهم التحريضية التي تبث من الخارج – عن قيام حركة (حسم) بهذا الحادث الأليم، ليكشف كل ذلك للعالم كله تورط قيادات التنظيم بالخارج وصدور تكليفات بارتكاب هذا العمل الغادر، ويؤكد صلة حركة حسم بالتنظيم.

بل إن شهادات قادة وزعماء وقادة التنظيمات الإرهابية تضافرت على التصريح بتبعيتهم لجماعة الإخوان المسلمين، ونذكر من ذلك:

(أ) اعتراف أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، بأن مؤسس التنظيم أسامة بن لادن، كان عضواً بجماعة الإخوان
(ب) اعتراف أبو محمد الجولاني زعيم جبهة النصرة في لقاء له على قناة الجزيرة القطرية العميلة أن حسن البنا كان ينهل من أفكار الجبهات الإرهابية

(ج) اعتراف د. يوسف القرضاوي أحد شيوخ الإخوان بأن أبا بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش – وقد أفضى إلى ما قدم، وفعل به من هو ضد الإنسانية وعدوها ما فعل – كان عضواً بجماعة الإخوان، (٤) نعي إخوان سوريا أبي بكر البغدادي وصفه بالبطل وأنه أمير المؤمنين.

(د) وما اعتراف البلتاجي بأنه (في اللحظة التي يرجع فيها السياسي عن الانقلاب يتوقف هذا الذي يحدث في سيناء)، بخاف على أحد، ولا دلالة له سوى إظهار مدى العلاقة التي تربط هؤلاء بأولئك.. والكلام في هذا كثير وحسبنا منه ما ذكرنا.

والغريب في الأمر أن الإخوان وخليفتهم الكذاب يدعون أنها يحاربون الإرهاب والدواعش وهم صانعوهم ومخرجوهم من سجون مصر وسوريا ليحاربوا معركتهم.. وفي الحديث: (إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

(١) وما هذا إلا غيض من فيض مما ترجمه الجماعة بحق هذه الأمة، وفي كتابنا: (إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته) ذكر المزيد لمن أراد أن يتعرف عليه

قريب)، ولا يكونون في عداد من عناهم بقوله: (وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن.. النساء/ ١٧، ١٨)، وبخاصة أن قبول توبة سافك الدم الحرام فيه خلاف. وحتى يستشعروا جميعاً فداحة هذا الخطب، لهم أن يتأملوا وعيد الله الشديد في قوله: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً.. النساء/ ٩٣)، "فهذه الآية تقرر - كما جاء في فقه السنة ٦/ ٣ - أن عقوبة القاتل في الآخرة: العذاب الأليم، والخلود المقيم في جهنم، والغضب واللعة والعذاب العظيم، ولهذا قال ابن عباس: (لا توبة لقاتل مؤمن عمداً)، لأنها آخر ما نزل"، وبالطبع فإنه يلحق بالقاتل: (المشارك والداعم والمخطط والمعرض والممول) لأنه ما فعل ما فعل إلا بهم.. قال سيد سابق (١): "ومن أبلغ ما يتصور في التشنيع على القتل بالإضافة لما سبق: أن الإسلام اعتبر القاتل لفرد كالقاتل للأفراد جميعاً، وهذا أبلغ ما يتصور في التشنيع على ارتكاب هذه الجريمة النكراء، يقول سبحانه: (أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا.. المائدة/ ٣٢)"، فما بالك بالذي يقتل من الموحدين بالجملة، وبمن تتوق نفسه دائماً وأبداً لحصد أرواح المزيد والمزيد؟

وعليهم أن يعلموا أن المسلم لا يخرج عن الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك، وأن لهذه المسألة ضوابطها وعلماءها المختصين بها من الورعين، وأن مهمتنا تنحصر في دعوة الناس بالحكمة والموعظة الحسنة.. وأما القتل والقتال اللذان الأصل فيهما وفي مشروعاتها ألا يكونا إلا ضد أعداء الإسلام لاسيما المحاربين منهم، فموكول لولي الأمر الممكن.. وأن يتأملوا مع الآيات السالفة الذكر: قول نبي الرحمة ورسول الإنسانية ﷺ فيما رواه البخاري (٦٨٦٢) بحق قتل المسلم: (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً)، وقوله ﷺ فيما رواه (٣٩١): (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله - يعني: أمانه وضمانه - وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته)، وقوله كما في صحيح الترمذي للألباني: (لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار)، وقوله فيه أيضاً: (لزوال الدنيا، أهون عند الله من قتل رجل مسلم)، وقوله كما في صحيح أبي داود للألباني: (كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا من مات مشركاً، أو مؤمن قتل مؤمناً متعمداً)، وقوله في خطبة الوداع كما في الحديث المتفق عليه: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟، اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع)، وقوله في الحديث المتفق عليه: (من حمل علينا السلاح فليس منا)، وقوله كما في السلسلة الصحيحة (٢٦٩٧): (يأتي المقتول متعلقاً رأسه بإحدى يديه، متلبباً قاتله بيده الأخرى، تشجب أوداجه دماً حتى يأتي العرش، فيقول المقتول لرب العالمين: هذا قتلني، فيقول الله للقاتل: تعسّت، ويذهب به إلى النار)، وقوله كما في مسلم (١٨٤٨): (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية - الأمر الأعمى لا يستبين وجهه كما قاله أحمد والجمهور - يغضب للعصبة ويقال للعصبة فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها - أي على حد قول النووي: لا يكثر بما يفعله فيها ولا يخاف وبال عاقبته - ولا يفى بذي عهدها، فليس مني)، وكذا قوله بحق المعاهدين والمستأمنين وأهل الذمة من غير المسلمين كما أفادته الآية ٨ من سورة الممتحنة وكذا قوله ﷺ فيما رواه البخاري (٣١٦٦): (من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً)، ولا دلالة لكل هذا سوى عظم أمر هذا الجرم وشدة خطورته.

ولكل من يدين بدين الخوارج فيستحل الدماء المعصومة، ويقول بالخروج على من لم يكن من جماعته من حكام المسلمين، وينتظر تكليفاً من بشر - أي بشر - بأمر ما فيه معصية الله أيًا كان هذا الأمر، أن يتأمل مع كل هذه النصوص: ما كان من أمر الرسول حين أقر أولئك الذين لم يطيعوا أميرهم في الإلقاء بأنفسهم في النار التي أمر بإشعالها، وقوله ﷺ: (لو دخلوا فيها ما خرجوا منها، إنما الطاعة في المعروف).. وما حدث من إقبال أسامة بن زيد على قتل مشرك نطق بكلمة التوحيد، واستنكار الرسول ﷺ له بشدة قائلاً مراراً كما

(١) في فقه السنة الذي قدم له حسن البنا

في الحديث المتفق عليه: (أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟)، ومراجعة أسامة بعدُ وهو يقول: (يا رسول الله لقد قالها متعوذاً) أي: خوفاً من السيف، والنبى يكرر في نبرة حادة ولهجة شديدة، مؤكداً حرمة دمه وهو الذي قضى حياته كلها مشركاً: (هلا شققت على قلبه؟!)، وقول أسامة: (فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني لم أكن أسلمتُ قبل ذلك اليوم)، وقول شارحيه فيما استنبطوه من الحديث:

إن فيه "أعظم دليل على حرمة دماء المسلمين وعظم جرم من يتعرض لها، ودليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول: أن الأحكام يحكم فيها بالظواهر، والله يتولى السرائر.. وإن "في اللوم: تعليم وإبلاغ في الموعدة حتى لا يُقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد.. وفي تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر: زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك" كذا في الفتح ١٢ / ٢٠٣.. ليتأكد أنه لا عذر على الإطلاق في سفك الدماء ولا في ارتكاب تلك الجرائم، من قبل أولئك الذين يسيئون إلى الإسلام أكثر من أعدائه، ويتلذذون ويكبرون عند قتل كل مسلم كفره، ويمرقون من الدين مروق السهم من الرمية.

٢- وما سبق يجعلنا نقول: إنه عندما يكشف رسول الإنسانية عن أن الجهاد في سبيل الله لا يكون بين مسلمين لقوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، ويحرم أن يكون تحت راية عمية، على غرار تلك التي يحمل لواءها خوارج العصر على اختلاف مشاربهم، بالمخالفة لقوله ﷺ فيما رواه مسلم (١): (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة، فقتل، فقتلته جاهلية، ومن خرج على أمي يضرب برّها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهده، فليس مني ولست منه).

وعندما نعرف أن المقصود بالعمية كما أفاده النووي: "الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور، أو التقاتل للعصبية كما قاله إسحاق بن راهويه.. وأن هذه المعاني تنسحب على الفرق التكفيرية المتناحرة حتى فيما بينها، والمتكالبية على كراسي الحكم، والمتمثلة في (داعش) و(القاعدة) و(جماعة الإخوان) و(بوكو حرام) وكل من تحالف معهم وحذا حذوهم أو خرج من تحت عباوتهم، بدءاً من حماس التي ترمي بمخالفاتها من أسطح ونوافذ العمارات في غزة ولا تبالي، وانتهاءً بأنصار بيت المقدس التي بايعت داعش في ١٠ / ١١ / ٢٠١٤، كونها جميعاً فرقا خارجية مبتدعةً وبعيدة عن صحيح الدين والاعتقاد، وكونها ميليشيات وخلايا تقوم على الانتصار للعصبية المنتنة، وتقوم كذلك على ترك أهل الأوثان ومحطلي الأرض ومغتصبي العرض من أعداء الإسلام، بل وعلى العمل لحساباتهم وبتمويلاتهم، ووفق مخططاتٍ مخابراتية وفخاخٍ وضعت للإيقاع بهم والوقية بينهم وبين أبناء جلدتهم، رغبة في تفكيك جيوش المسلمين وتفتيت وإضعاف دولهم، بل وإفنائهم هم في النهاية دون أن يدروا، وتقوم كذلك على تكفير وتقتيل أهل الإيمان ممن يصلون ويصومون ويشهدون شهادة الحق ويختمون بها حياتهم التي انتهت على أيديهم.

وعندما نعلم أن جهاد من ذكرنا صادر عن جهلة بأصول الدين وصحيح الاعتقاد والعلوم الشرعية، وحديثي عهد بالإسلام، وعلى حساب نشر الدعوة بالحكمة ورفع راية الإسلام على النحو الذي رسمه لنا رسولنا ﷺ وفصل القول فيه علماؤنا، وجاء لهناً وراءه ملك أو كرسي أو خلافة ليست على نهج النبوة وأخبر نبي الهدى أنها تكون (في قریش) دونهم، فضلاً عن كونه جهاداً غير منضبط بضوابط الشرع، وقائماً على شق الصف ومفارقة جماعة المسلمين ونزع يد الطاعة من أولياء أمورهم، وقائماً كذلك على التحريش بجند المسلمين وإكفارهم واستحلال دمائهم، كل ذلك بالمخالفة لما أجمعت عليه الأمة.

أقول عندما نعرف كل هذا بأدلته عن جهاد الزيف، ونعرف أنه الذي يجري في زماننا، نكون قد تبيننا أن نبي الرحمة إنما أراد أن يُحذّرنا منه لئلا نقع نحن معاشر أهل السنة والجماعة فيه، ولا فيما يخالف في هذا الباب بالذات شرع الله.

٣- وإنما قلنا أن جهاد من ذكرنا ليس بالجهاد الذي شرعه الله، لأن الذي شرعه يُقصد منه: تعبيد الناس لله وحده، وألا يفتنوا في دينهم، وذلك قوله ﷺ كما في صحيح الجامع (٢٨٣١): (بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ

(١) وهي بنفس الباب - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم - وكسابقتهما من رواية أبي هريرة

حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلَاهَا) وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا.. (النساء/ ٧٥)، وَذَلِكَ يَشْمَلُ مَا يَمَارِسُهُ الْكُفَّارُ مِنْ أَشْكَالِ التَّعْذِيبِ وَالتَّضْيِيقِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَرْتَدُوا عَنْ دِينِهِمْ، كَمَا يَشْمَلُ فِتْنَةَ الْكُفَّارِ أَنْفُسَهُمْ وَصَدَهُمْ عَنِ اسْتِمَاعِ الْحَقِّ وَقَبُولِهِ، وَتَرْبِيَتِهِمْ عَلَى إِدْمَانِ الْخَمْرِ وَالتَّمَرُّغِ فِي وَحْلِ الْجِنْسِ وَالتَّحَلُّلِ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ قَلًّا أَنْ يَعْرِفَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْخَيْرِ مِنَ الشَّرِّ وَالْمَعْرُوفِ مِنَ الْمُنْكَرِ.

وَمِنْ هُنَا وَلِأَجْلِ مَا ذُكِرَ: شُرِعَ الْجِهَادُ -عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ- لِإِزَالَةِ تِلْكَ الْعَوَاقِقِ الَّتِي تَعَوَّقُ النَّاسَ عَنِ سَمَاعِ الْحَقِّ وَقَبُولِهِ وَالتَّعَرُّفِ عَلَيْهِ.. يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي مَعْنَى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً): "قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ شَرِكٌ، وَلَا يُعْبَدُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، فَيَرْتَفِعُ الْبَلَاءُ عَنِ عِبَادِ اللَّهِ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ الْفِتْنَةُ، وَيَكُونُ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ، وَحَتَّى تَكُونَ الطَّاعَةَ وَالْعِبَادَةَ كُلَّهَا خَالِصَةً دُونَ غَيْرِهِ"، وَيَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ: "أَمَرَ تَعَالَى بِقِتَالِ الْكُفَّارِ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً أَيْ: شَرِكٌ، وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ أَيْ يَكُونُ دِينُ اللَّهِ هُوَ الظَّاهِرُ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ.. كَمَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ رَدَّ اعْتِدَاءِ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِنَّمَا هُوَ فَرْضٌ عَيْنٌ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ.. البقرة/ ١٩٠).

فَهَلْ مَا سَبَقَ أَنْ أَشْرَنَّا لَهُ فِي الْبِنْدِ الثَّانِي وَيُقِيمُ بِهِ الْإِخْوَانَ وَجَمَاعَاتِ التَّكْفِيرِ هُوَ هَذَا؟.. اللَّهُمَّ لَا.. فَمَاذَا لَوْ أَضْفْنَا لِمَا سَبَقَ فِي نَفْسِ الْبِنْدِ، أَنْ جِهَادَهُمْ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْضِبًا بِالشَّرْعِ، كَوْنَهُ:

أَوَّلًا) خُرُوجًا عَلَى حُكْمِ مَحْسُوبِينَ عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ، وَقِتَالًا فِي فِتْنَةٍ كَوْنَهُ مَوْجَهًا ضِدَّ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَحْتَ رَايَةِ عُمِيَّةٍ لَيْسَ لِأَنَّ فَاعِلَهُ لَا يَدْرِي وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ فَحَسَبَ، بَلْ لَمَّا تَحَقَّقَ مِنْ وَجْهِ خَطئِهِ، لِأَنَّهُ الَّذِي يَكُونُ ظَلَمًا أَوْ لَطْلَبَ الزَّعَامَةَ وَالرِّئَاسَةَ وَالسُّلْطَةَ، يَعْنِي: بِالمُخَالَفَةِ لِمَا جَاءَ فِي أَصُولِ أَهْلِ السَّنَةِ، وَالَّذِي فِي شَأْنِهِ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى ٦/ ٣٢٧: "مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ: لَزُومُ الْجَمَاعَةِ، وَتَرْكُ قِتَالِ الْأُئِمَّةِ، وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ" (١)، وَجَمِيعُ أُمَّةِ السَّلْفِ وَعَقَائِدُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ.

(١) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: (مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِنْ فَارِقِ الْجَمَاعَةِ شَبِيرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً)، وَمَا جَاءَ عَلَى شَاكِلَتِهِ مِنْ نَحْوِ حَدِيثَيْهِمَا مِنْ طَرِيقِ حَذِيفَةَ وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: (يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِي وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيُقِيمُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ شَيْطَانٍ فِي جِثْمَانِ إِنْسٍ)، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلْمَةَ وَهُوَ بِمُسْلِمٍ وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءَ فَتَعْرِفُونَ وَتَنْكُرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرَى وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مِنْ رَضِي وَتَابِعَ)، قَالُوا: أَلَا نَقَاتِلُهُمْ؟، قَالَ: (لَا، مَا صَلُّوا)، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ هِيَ الَّتِي اتَّكَأَ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَاءِ السَّلْفِ كـ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ وَسَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَعِمْرَانَ بْنَ حَصِينٍ وَنَحْوَهُمْ) مِنَ الَّذِينَ حَصَلُوا مِنَ الْأَجْرِ مَرَّتَيْنِ، فَاعْتَزَلُوا الْفِتْنَةَ وَتَوَقَّفُوا عَنِ الْقِتَالِ فِيهَا وَعَنِ الْمَشَارَكَةِ فِي الْحَرْبِ مَعَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ اجْتَهَدُوا وَأَخْطَنُوا وَلَمْ يَحْرَمُوا أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْرِ.

وَيَذْكَرُ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَمْرَ الْكُفِّارِ عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، هُوَ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ أَهْلِ السَّنَةِ، وَكَانَ يُمَثِّلُ رَأْيَ السَّلْفِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ.. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَنْهَاجِ السَّنَةِ ٢/ ٢٤١:

"اسْتَقَرَّ رَأْيُ أَهْلِ السَّنَةِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَارُوا يَذْكَرُونَ هَذَا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى جُورِ الْأُئِمَّةِ وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ".. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ - فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٢/ ٢٨٨ - إِبْرَانَ تَرْجَمَتَهُ لِلْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ تَعْلِيقًا عَلَى مَا نَسَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَرَى السَّيْفَ:

"وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلْفِ قَدِيمٌ، لَكِنْ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ لَمَّا رَأَوْهُ قَدْ أَفْضَى إِلَى مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ"، يَعْنِي: دَفْعًا لِأَعْظَمِ الْمَفْسَدَتَيْنِ، وَلا سِيْمَا وَأَنَّ اسْتِقْرَارَ التَّارِيخِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُرُوكَاتِ الْخُرُوجِ عَلَى الْأُئِمَّةِ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ - لِأَحْظَ: الْكَلَامُ هُنَا عَنِ جَمَاعَةِ أَهْلِ السَّنَةِ وَأُمَّتِهِمْ دُونَ جَمَاعَاتِ الْخَوَارِجِ وَالتَّكْفِيرِ وَأُمَّتِهِمْ مِمَّنْ يَجِبُ بِالْإِجْمَاعِ قِتَالُهُمْ لِفَسَادِ مَعْتَقَدَاتِهِمْ وَلَمَّا يَتَرْتَبُ عَلَى تَرْكِهِمْ مِنَ الْفَسَادِ الْمَحْقُوقِ - قَدْ تَوَلَّدَ عَنْهَا مِنَ الشَّرِّ أَضْعَافٌ مَا تَوَلَّدَ عَنْهَا مِنَ الْخَيْرِ، وَلَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ خَارِجًا مَحْسُوبًا عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ مِنْ آلِ الْبَيْتِ لَمْ يَكْتُبْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي خُرُوجِهِ نَجْحًا

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (الْمُنْتَقَى مِنْ مَنْهَاجِ الْإِعْتِدَالِ) لِلذَّهَبِيِّ ٢٨٥- ٢٨٦: "وَقُلُّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ ذِي سُلْطَانٍ إِلَّا كَانَ مَا تَوَلَّدَ عَلَى فِعْلِهِ مِنَ الشَّرِّ أَعْظَمَ مِمَّا تَوَلَّدَ عَنْهُ مِنَ الْخَيْرِ، كَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى يَزِيدٍ فِي الْمَدِينَةِ، وَكَابَانَ الْأَشْعَثَ الَّذِي خَرَجَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي الْعِرَاقِ، وَكَابَانَ الْمَهْلَبِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِخِرَاسَانَ، وَكَأَبِي مُسْلِمِ الْخِرَاسَانِيِّ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ آخِرِ مَلُوكِ بَنِي أُمِيَّةٍ بِخِرَاسَانَ، فَكَانَتْ نَهَائِيَّتُهُ عَلَى يَدِ الْخَلِيفَةِ الْعَبَّاسِيِّ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ الَّذِي خَشِيَ مِنْهُ، وَكَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْمَنْصُورِ بِالْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةَ.. وَغَايَةُ هَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يَغْلِبُوا وَإِمَّا أَنْ يَغْلِبُوا ثُمَّ يَزُولَ مَلِكُهُمْ فَلَا يَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةٌ"!! هـ. بِتَصْرِيفٍ.. وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَعْتَقَدِ أَهْلِ السَّنَةِ فِيمَنْ خَرَجُوا مِنْ أُمَّةِ أَهْلِ السَّنَةِ، وَالرَّاجِحُ وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِهِمْ.

ذَلِكَ: أَنَّ اسْتِدْلَالَ بِمَوَاقِفِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي الْفِتْنَةِ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنَ اسْتِدْلَالِ بِمَوَاقِفِ مَنْ اعْتَزَلُوا مِنْهُمْ، لِأَسِيْمَا أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ نَدِمَ عَلَى قِتَالِهِ، فَالْأَوْلَى الْإِمْسَاكُ عَنِ ذَلِكَ وَالتَّوَقُّفُ فِيهِ، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّهُمْ جَمِيعًا مُجْتَهِدُونَ مِنْ أَصَابِ فَلَهُ أَجْرَانُ وَمِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.. كَمَا أَنَّ النُّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: عَمُومَاتٌ، وَأَدْلَةٌ الصَّبْرِ وَتَرْكِ الْخُرُوجِ: خَاصَّةٌ، وَالْخَاصُّ يَقْدَمُ عَلَى الْعَامِّ عِنْدَ

ثانياً) ولم ينتظم خلف إمام ممكن معلوم، على ما نص عليه ﷺ في قوله كما في البخاري: (إنما الإمام جُنَّة، يقاتل من ورائه ويُنقَى به، فإن أمرَ بتقوى الله وعدل كان له بذلك أجر، وإن قال بغيره فإن عليه مثله)، وعلى ما أجمع عليه علماء الأمة كما ذكر ذلك ابن قدامة في قوله في المغني ١٦ / ١٣: "وأمرُ الجهاد موكولٌ إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك"، وابن تيمية في قوله في الواسطية: "ويرون - يعني: أهل السنة فيما أجمعوا عليه- إقامة الحج والجهاد والجُمع والأعياد مع الأمراء، أبرارًا كانوا أم فجارًا"، ومن المُحدّثين ابن عثيمين في قوله في الشرح الممتع ٢٥ / ٨: "لا يجوز غزو الجيش إلا بإذن الإمام مهما كان الأمر، لأن المخاطب بالغزو والجهاد هم ولاة الأمور، وليس أفراد الناس".

كذا بما يعني: حتمية التفرغ للدعوة، وضرورة معرفة الفرق بين ما شرع الله من الجهاد الذي يؤجر عليه العبد، وما حرّمه من جهاد غير الشرعي لتلك الخلايا النوعية والميليشيات، التي عجزت بالفعل لأن تقيم دولة فضلاً عن أن تقيم خلافة، وإلا فليقل لي عاقل كيف بـ(أردوغان) خليفة المسلمين!، أن يشتري من إسرائيل طائرات (Orbiter ٣ UAV) التكتيكية، من صنع شركة (Aeronautics) الإسرائيلية، لتُغير ميلشياته بها على الجيش الوطني الليبي المسلم مثلاً؟، وأي فوضى تلك التي جعلتها تستهدف في ١١ / ٨ / ٢٠١٩ بـ(بغازي) عسكريين إثناء تشييعهم جنازة اللواء القائد السابق لقوات الصاعقة الليبية عن طريق سيارات مفخخة؟، وهل نجحت تلك الميليشيات في أفغانستان على مدار عقود -والى أن يشاء الله رب العالمين- في أن تقيم حتى إمارة؟، وهل تمكن أتباع شاس بن قيس اليهودي من بناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية في الضفة حيث المسجد الأقصى السليب إلا بعد أن أوقعوا بيننا العداوة والبغضاء؟، وهل وجد الغرب أحسن من هذه الفرصة كيما يتوسع في تجارة الأسلحة وتشغيل مصانعها وبيعها للمغفلين ليقتل بعضهم بعضاً ويوفر جنوده في حرب المسلمين، ولكي ينشر كتائبه التبشيرية.. إلا بعد أن أصبحنا أداة في يده وكباشاً ينطح بعضنا بعضاً وهو ينطح ظهرًا من فرط ضحكه علينا؟، وهل إيوائه لجماعة الإخوان حباً فيه أم أنه وجد فيه ضالته في تآكل المجتمعات الإسلامية من داخلها، بإيجاد دولة داخل كل دولة يكون لها الولاء والسمع والطاعة وتقوم على منازعة الأمر أهله؟.. أسئلة تفرض نفسها وتحتاج منا إلى إجابة نصارح بها أنفسنا.

٤- على أن أئمة أهل السنة عندما نظروا إلى مقاصد الجهاد باعتباره فريضة، وإلى مآلاته ونتائجه، خلصوا: إلى أن الجهاد مجرد وسيلة لنشر دعوة الحق وليس غاية في حد ذاته، وانتهوا - انطلاقاً من قوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ.. الأنفال/ ٣٩) - إلى أنه كما قلنا: "فُرْضٌ لمنع الفتنة ومحق الشرك، فإذا ما أدى إلى الفتنة ولم يحقق مقاصده المشروعة، فهو ممنوع شرعاً و عقلاً"، وإلى أن شأنه في ذلك شأن باقي ما فرض الله على عباده، "فالحج مثلاً فرض، ولكنه يسقط إذا لم يأمن الحاج على نفسه وماله من قطاع الطريق، فإذا خرج الحاج في هذه الحالة قتله اللصوص وأخذوا ماله، فلم يحقق المصلحة من الحج، ووقعت مفسدة قتله وأخذ ماله!، والصوم أيضاً فرض، لكنه يسقط في حالة المرض

التعارض، وفي كل ذلك يقول ابن تيمية في (المنتقى) ص ٢٨٨: "وهذا كله يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم، هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وإن من خالف ذلك متمدداً أو مخطئاً، لم يحصل بفعله صلاح بل فساد". به. ولعل فيه، البيان الشافي لمن يحتجون من أهل السنة على الخروج بفعل الحسين، مستدلين أيضاً عليه بالنصوص الواردة في مجاهدة الظلمة وكفهم عن الظلم، وهذا يرد عليه: أن ذاك كان منه اجتهاد يؤجر عليه، وأن الخروج كان أولاً "مذهباً للسلف قديم ثم استقر الأمر على خلافه"، على حد عبارة ابن حجر الفائنة وعلى ما فصلنا في ذكر ما اعتقده أئمة السلف وأهل السنة وأصحاب الحديث وأجمعوا عليه بعد، وجعلوه أصلاً من أصول الدين.. ثم إن من الأفاضل من أشاروا على الحسين بالأى يخرج على يزيد بن معاوية الذي رفض الحسين مبايعته، ومنهم: ابن عمر وابن عباس، غير أنه خذل من قبل أنصاره بالكوفة بعد أن أرسلوا له رسائل تؤكد الرغبة في حضوره ومبايعته بدل يزيد، فكان هذا تشجيعاً له على الخروج عليه، "ولم يترتب على خروجه مصلحة لا في دين ولا في دنيا، وكان في خروجه وقلته من الفساد ما لم يحصل لو قعد في بلده" كذا ذكره ابن تيمية في المنتقى ص ٢٨٨.. بما يعني وجوب الأخذ بمذهب السلف الذي استقروا عليه مؤخرًا، وأخذ العبرة مما حصل انطلاقاً من قاعدة: تحقيق أكمل المصلحتين ودفع أعظم المفسدتين.. وهذا هو محصلة مذهب أهل السنة والجماعة.

أما جماعات الخوارج الحريصة في زماننا على الولايات الصغرى، وعلى رأسها (جماعة الإخوان) الأم الحاضرة لسائر الجماعات التكفيرية.. وكذا مدعو الخلافة والإمامة العظمى والزاعمين عودتها كالبنو وأردوغان ومن سلك طريقهما.. فمذهبيهم القاضي بأنهم المعنيون "بقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: (أن تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)"، وأن الخارج عليهم خارج على جماعة المسلمين على ما قرره منظرهم سعيد حوي في كتابه (أفاق التعاليم) ص ١٥.. فلا يجوز توليتهم من الأساس، إذ كيف يتسنى لهم إمامة من يكفرونهم من المسلمين على ما أوضحنا ذلك فيما سبق.. فليراجع فإنه من الأهمية بمكان.

المزمن الذي يزداد بالصوم، لأن المفسدة هنا أعظم من مصلحة الصوم، ولأنه إذا صام في هذه الحالة، فقد يذهب الصوم بحياته وينقطع عمله بالكلية بما فيه الصوم وغيره"، كذا ص ٥٠ من كتاب: (تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء) من سلسلة مراجعات الجماعة الإسلامية بمصر.

وفيه نقلاً عن الشاطبي في الموافقات ٢/ ٢٦٨ في قياس المصالح والمفاسد، ما نصه: "لما ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد، وكانت الأعمال معتبرة بذلك لأنه مقصود الشارع، فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروع فلا إشكال، وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة، فالعمل غير صحيح وغير مشروع، لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لنفسها وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها"، وعلى ذلك إذا لم يحقق القتال المصالح المرجوة منه وحقق المفسد، أو رجحت كفة مفسد القتال على مصالحه: كان القتال ممنوعاً محظوراً، وعلى ذلك تواترت أقوال العلماء، هذا بحق المحاربين وأعداء الإسلام، فما يكون الحال في سفكة دماء المسلمين التي لا أقول: ليس ثمة مصلحة في إراقتها فحسب، بل الحرمة أصلاً وقولاً واحداً؟

كما أشار أئمة السنة إلى ما هو الأولى في تحصيل المصالح التي تفوت من يقوم بتكليفات جماعة الإخوان من قتل وتخريب، ألا وهو تحصيل الجهاد الأهم بحق كل مسلم، وهو: (تعلم الهدى ودين الحق) الذي أولاه ابن القيم ما يستحقه من الأهمية وذلك في كتابه (زاد المعاد)، وتحصيل ما يليها من أضرب الجهاد، من: دعوة الناس إلى هذا العلم بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن مجاهدة الشيطان بردّ الشبهات، ومن مجاهدة المنافقين بالحجة. ناهيك عما يتعلق بمصلحة حفظ الأنفس وحماية البيضة وإعطاء الصورة الحقيقية والمثلى للإسلام، مقابل مفسد: الجهل حتى بأحكام الجهاد، وتكفير الناس وتغييرهم من الإسلام وتشويه صورته بالتقتيل والتذبيح والإسباء من غير ما ضابط ولا تقدير لمصلحة أو مفسدة، وتكالب دول الغرب على الكيد للإسلام والانقضاض على المسلمين، وإنفاذ مخططات الأعداء التي يأتي على رأسها الإطاحة بكل ما هو إسلامي، وإيجاد الفرص وتحيينها للقضاء على الشباب الذي دُفع إلى مقصلة سبق وأن أعدها له: أعداء الإنسانية ممن لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة، ناهيك عن المجازر التي تقيمها الجماعات التكفيرية وعلى رأسها جماعة الإخوان بفصائلها وذبولها ضد جيوش المسلمين وداخل ديار الإسلام، وعن تعطيل مصالحهم وتخريب ممتلكاتهم وإفساد حياتهم.

وصفوة القول: أن ليس ثمة شيء في دين الله ولا في دنيا الناس، يبرر سفك الدماء المعصومة ومنها دماء أولادنا وإخوتنا بالشرطة والقوات المسلحة المصرية، فهم يشهدون ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويصلون ويؤدون ما أمرهم به الإسلام ما استطاعوا، ولم يثبت أن أحداً منهم أتى بناقض من نواقض الإيمان ولا أمر به حتى تُستحل دماؤهم، وإن كان من حساب فمن سلطة الحاكم لا لأحاد الرعية. ولقد وضح لكل ذي عينين أن (الإخوان) على مدى تاريخهم القديم والحديث هم من يسعون دائماً لافتيال الأزمان طمعاً في الوصول إلى الحكم، وهم من يبغون في الأرض بغير الحق، وهم من بدعوا في اعتصام رابعة بقتل الجنود، وهم من أرادوا أن يمنعوا الناس من الخروج في أمن وسلام، ولو أنهم سمعوا لصوت العقل واستجابوا لجهود المصالحة وما كان وقتها يذاع عليهم من مكبرات الصوت لما سالت نقطة دم واحدة ولما قُتل أحد أبداً.

وأنه قد وضح لكل ذي عينين أن جماعة (الإخوان) وقعوا ضحايا لأخطاء توارثوها جيلاً بعد جيل، وأصبحوا أسرى لأفكار تقوم على منازعة الأمر أهله في كل دول الإسلام، وعلى اعتبار مجتمعات المسلمين جاهلية يجب الخروج على حكامها ومحكومياتها، وعلى الولاء والعداء على ذلك وعلى جماعتهم، وإنما كان الأمر لديهم كذلك: كونهم وقد أخذوا البيعات لأنفسهم واعتبروا أنفسهم (جماعة المسلمين)، عدواً غيرهم -بطبيعة الحال- خارجين عن جماعة المسلمين على ما سبق تقريره، والغريب أن جماعتهم تريد مع ذلك إقامة خلافة على هذا المنهج الخارجي البعيد كل البعد عن (منهاج النبوة)، وحسبك أن تقف فيما جاء بهذا الشأن على قوله عليه السلام -عقب سؤال حذيفة عن الشر الذي يعقب الخير الذي فيه دخن-: (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، وأن تضعه بجوار قول ابن تيمية في منهاج

الفصل الثاني: عوائق في طريق منهاج النبوة

المبحث الأول: اللدادة في الخصومة، وانشغال المرء بعيوب غيره، وعدم الرجوع إلى

الحق.. من أعظم ما ابتلينا به وحذر الله منه عباده

وابتداء على ما سبق بيانه من معتقدات سلفنا الصالح، وتعقياً على ما يثيره مشعلو الفتن ومثيرو الفوضى وما يقومون به من الإمعان في نشر الأراجيف والفساد في الأرض، ومن اختلاق المشاكل والتمهيد والترتيب لها، وكذا مسعرو الحرب ضد ديار الإسلام وأمتها بدعوى الإصلاح وتحقيق أستاذية العالم.. فإنه لا أحد يختلف في أنه يجب محاسبة أي مقصّر أو متجاوز، مهما عظم شأنه ودق منصبه، كما لا يختلف أحد في أن اللدادة في الخصومة، وانشغال المرء بعيوب غيره، والتمادي في الباطل وعدم الرجوع إلى الحق.. من أعظم ما ابتلينا به وحذر الله منه عباده.

لكن وإزاء حملات الإسفاف وسيل البذاءات التي تقوم بها (جماعة الإخوان) التي لا تكف (١) عن إثارة الفتن وإشاعة الفوضى وإسقاط الدول المسلمة.. والتي وجد الغرب فيها ضالته في إدارة حروب الجيل الرابع والخامس المتمثلة في: تآكل الشعوب من داخلها عن طريق تزييف الوعي وتغيب الحقائق والتحريض ضد ديار الإسلام، بغرض تدمير مقدراتها ومؤسساتها وتفكيك جيوشها والعبث بأمنها ونشر الفوضى بين ربوعها.. وإزاء سيل الشتائم والسبائ، وبث الأكاذيب والشائعات التي تذيبها هذه القنوات ليل نهار، وهي -إلى جانب شركاتها الدعائية المؤجرة (٢) وكتائبها الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وبتحريض تركي وتمويل قطري ومباركة غربية- تهدف إلى: تضخيم المشكلات، وافتعال الأزمات، والتشكيك في كل عمل إيجابي تقوم به الدولة وإن كان لصالح البلاد والعباد.

أقول: إزاء كل هذا، كان لا بد لنا من وقفة لمحاسبة أنفسنا أيضاً، على ضوء معتقد أهل السنة والجماعة.. لكن ليس قيل أن نعلمها - وهي الأمانة بالسوء - شرف الخصومة.

فالإنسان السوي عند خصومته يُبقى للصلح موضعاً، ويسعى إلى السلام الفردي والجماعي، ويتنزه عن فحش القول ولا يخوض مع الخائضين، عكس المنافق الذي يفشى الأسرار ويسعى في الأرض بالفساد ويفتري الكذب، على نحو ما نراه بوضوح لدى المنادين بالخلافة الموهومة من خلال قنوات الفتنة.. فطوال تاريخهم الأسود وعن طريق تلك القنوات المشبوهة والعميلة والمأجورة، نراهم لا يكفون عن النيل من أصحاب الولايات وجيوشهم وأجهزتهم الأمنية، عليهم يحظون بفرصة ينقضون من خلالها على مكتسبات الشعوب ومقدراتها وتُدول إليهم الدول، والغريب أنه ليس لديهم ما يقدمونه لها سوى: الفشل والتخريب والتدمير والتفخيخ وسفك الدماء، فهم: تجار دين، وأشبه ما يكونون بالصعاليك أيام الجاهلية.

ولقد جاءت الشريعة الغراء دأمةً للخصومة - إن صح تسمية ما يفعلونه خصومة - فاضةً للنزاع، محدرةً من التجاوز فيهما والخروج عن الأطر المشروعة لهما؛ وهو: طلب الحق.. لتجعل مَنْ تجاوز ذلك؛ في عداد من: التآت بسمه من سمات المنافقين، وهي: (الفجور في الخصومة) الذي هو الميل وتجاوز الحد والحق.. وفي الحديث المتفق عليه يقول ﷺ: (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه واحدة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها).. وذكر منها: (وإذا خاصم فجر)، قال النووي في شرح مسلم:

(١) من خلال قنواتها وجميع وسائل إعلامها بداخل البلاد وخارجها

(٢) تجدر الإشارة إلى أن التنظيم الدولي للإخوان قام إبان محاكمة دمري بالاستعانة بأربع شركات دعابة عالمية (واحدة أمريكية و٣ إنجليزية) لشن هجمات في وسائل الإعلام العالمية ضد الجيش المصري والمسؤولين عن إدارة المرحلة الانتقالية والرموز الوطنية المساندة لثورة ٣٠ يونيو، وقد تم تخصيص ٢ مليون دولار لهذا الغرض من حسابات القياديين: (حسن مالك وخيرت الشاطر) في بنوك خارجية، وبدأت الشركات الأربع التواصل مع عدد من الكتاب والإعلاميين الغربيين للتركيز على أن مصر تعيش في حالة فشل دائمة، وأن الجيش هو المسيطر، وبما يعد انقلاباً عسكرياً، وقد رصدت الأجهزة الأمنية في مصر استعدادات التنظيم الدولي للإخوان لتنفيذ خطة إشاعة الفوضى أثناء محاكمة دمري، حيث أنشأ صفحات عبر الإنترنت يشرف عليها قيادات إخوانية لنقل تعليمات للعناصر الإخوانية في مصر.. ولا يزال هذا المسلسل مستمر، فقد استعانوا في هذه الأونة الأخيرة بسبع شركات أخرى أجنبية لذات الغرض، وبتأجير صفحات لصحف أجنبية ووكالات ومواقع ومنظمات حقوقية يبثون من خلالها سمومهم ضد بلدهم مصر.. وما خفي كان أعظم.

"قوله: (وإذا خاصم فجر)، أي: مال عن الحق وقال الباطل والكذب، قال أهل اللغة: وأصل الفجور الميل عن الحق" .. وإنما سُمِّي المبالغ في الخصومة فاجراً: لأنه يكذب ويدّعي ما ليس له، أو ينكر ما هو عليه من باطلٍ وزور وبهتان، فالكذب طريقه إلى الفجور، وفي شأنه جاء قوله ﷺ: (إياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار).. وإنما هدى الفاجر في الخصومة لهذا المصير، عدة أسباب:

أن الفاجر يعلم أن الحق ليس معه فيجادل بالباطل، ويبيع ذمته لمن يدفع أكثر؛ فماله حرام، وهو واقع فيما نهى الله عنه بقوله: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلّوا بها إلى الحُكّام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون.. البقرة/ ١٨٨)، قال بعض السلف: "هذا في الرجل يخاصم بلا بينة، ويعرف أن الحق عليه" .. وأن الفاجر في الخصومة، يسبق لسانه عقله، وطيشه حلمه، وظلمه عدله.. لسانه بذية، وقلبه دنية.. يتلذذ بالتهم والتطول والخروج عن المقصود.

كما أن الفاجر يقوم في الخصومة بعمل مسترقي السمع من الشياطين فيزيد على الحق مائة كذبة، وهو كالذباب لا يقع إلا على المساوي، ولا يعدّ محاسن الناس إلا ذنوباً، فهو لا ينظر إلا بعين عداوة، ولو أنها كانت عين رضا لاستحسن ما استقبح.. وأنه في الخصومة لا تراه إلا أكالاً للأعراض همّازاً مشاءً بنميم، معتدياً أثيماً، له طبع كطبع الدود لا يقع على شيء إلا أفسده أو قذّره، وحسب مثل هذا أن يُصنّف عند الله ليكون يوم القيامة في عداد المفلسين الذين أخبر عنهم الصادق المصدوق ﷺ.. وأنه في خصومته لا أمان له ولا ستر لديه، فيه طبع اللئام؛ فإن اختلف معك في شيءٍ حقير؛ كشف أسرارك، وهتك أستارك، وأظهر الماضي والحاضر.

وأن الفاجر في الخصومة ليس له من مهمة إلا تتبع العورات – سواء كان المتعلقة منها بالذوات حكماً كانوا أو محكومين، أو بالدول أو بالشعوب – وينسى أن من يخاصمه هو في النهاية مسلم شأنه شأن جميع البشر يخطئ ويصيب وأن به عيوب، وأن هذا الفاجر في خصومته له نصيب من قوله ﷺ فيما رواه الترمذي وحسنه، وحسنه الألباني: "يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان في قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورات الناس، تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه ولو في قعر بيته"، وقد جاء عن ابن عمر في هذا أنه قال فيما رواه الديلمي في مسند الفردوس: "كان بالمدينة أقوام لهم عيوب، فسكتوا عن عيوب الناس، فأسكت الله الناس عنهم عيوبهم، فماتوا ولا عيوب لهم، وكان بالمدينة أقوام لا عيوب لهم، فتكلموا في عيوب الناس، فأظهر الله عيوباً لهم، فلم يزالوا يعرفون بها إلى أن ماتوا". كما أنه – وكما جاء في الخبر –: (يبصر القذاة في عين أخيه وينسى الجذل أو الجذع في عين نفسه)(١).. وهو – لنقصه – يتوصل إلى عيب أخيه مع خفائه، وينسى عيب نفسه مع ظهوره ظهوراً مستحكماً لا خفاء به.. فله حظ من قول الشاعر:

عجبتُ لمن يبكي على موت غيره * دموعاً ولا يبكي على موته دما

وأعجب من ذا أن يرى عيب غيره * عظيمًا وفي عينيه عن عيبه عمي

قال عون بن عبد الله: (لا أحسب الرجل ينظر في عيوب الناس، إلا من غفلة قد غفلها عن نفسه).. وقال محمد بن سيرين: (كنا نحدث أنّ أكثر الناس خطايا، أفرغهم لذكر خطايا الناس).

ومن ثم فهو أولى الناس لأن ينتصح بقول الشافعي رحمه الله:

إذا شئت أن تحيا سليماً من الأذى * ودينك موفور وعرضك صيّن

لسانك لا تذكر به عورة امرئ * فكلّك عورات وللناس ألسن

وعينك إن أبدت إليك معائباً * فدعها وقل: يا عينُ للناس أعينُ

وعاشر بمعروف وسامح من اعتدى * وفارق ولكن بالتي هي أحسنُ

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد مرفوعاً للرسول ﷺ، وموقوفاً على أبي هريرة وصح الألباني وقفه على أبي هريرة.. والقذاة: ما يقع في العين من غبار وتراب ووسخ وغيره فيؤذيها، والجذل: الخشبة العالية الكبيرة، والجذع هو ساق الشجرة ونحوها

وبقول سعيد بن المسيب: (ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل إلا فيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه، فمن كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، ولا تذكر عيوب أهل الفضل تقديرًا لهم).. ويقول الإمام أبو حاتم بن حبان: (الواجبُ على العاقل لزومُ السلامة بترك التجسس عن عيوب الناس، ومع الاشتغال بإصلاح عيوب نفسه، فإن من اشتغل بعيوبه عن عيوب غيره، أراح بدنه ولم يتعب قلبه، فكلما اطلع على عيب في نفسه هان عليه ما يرى مثله من أخيه، وإن اشتغل بعيوب الناس عن عيوب نفسه عمي قلبه وتعب بدنه، وتعدر عليه ترك عيوب نفسه، وإن من أعجز الناس من عاب الناس بما فيهم، وأعجز منه من عابهم بما فيه، ومن عاب الناس عابوه).. فطوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب غيره، وكان حاله كحال الربيع بن هيثم عندما قيل له: (ما نراك تعيب أحدًا؟)، فقال: (لست عن نفسي راضيًا حتى أنفرغ لذم الناس)، وأنشد:

(لنفسى أبكى لست أبكى لغيرها * لنفسي في نفسي عن الناس شاغل)

إذ لو أبصر المرء عيوب نفسه لانشغل بها عن عيوب الناس؛ لأن المرء مطالب بإصلاح نفسه أولاً وسيسأل عنها قبل غيرها، وقد قال الله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ.. المدثر/ ٣٨).

ولما كان النفاق لؤمًا صار الفجور في الخصومة ربع هذا اللؤم؛ فاللئيم لا يقف عند حدود الحق والعدل، وإنما يتعداه إلى الباطل والبغي.. وتراه يفرح أن يؤتى لسانًا سليطًا أو قلمًا بليغًا، ليزين دعاواه بالباطل ويجمّلها بما يميل بالناس معه على خصمه، ويوهمهم أنه على حق وهو يعلم علم يقين أنه لا حق معه ولا خلق له، وفي الصحيحين قوله ﷺ: (إِنَّ أَبْغَضَ الرَّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَذَى الْخَصِمُ)، والأذى الخصم، هو: المتصيف باللجاج، الشديد في مجادلته بالباطل، الكذاب في مقالته، الفاجر في خصومته، الظالم في حكمه، المنذفع مع ما يُمليه عليه الشيطان من أفكار واتهامات لخصمه، يحسبها شجاعة وقوة شخصية أن يُسكت الناس بجذالته، ويلجأ أفواههم بالحجج الباطلة، ويشعر بالاعتزاز والاعتداد بالنفس بقدرته على جعل حق الآخرين في صورة باطل، وباطله هو في صورة حق، ولا تكاد ملايسه تسعه فخرًا وتبها حين يقهر خصمه أو يكسره وما درى المسكين أنه يفعل فعل السفلة وأنه قد مُكر به، قال أبو عاصم النبيل: (لا يذكر الناس فيما يكرهون إلا سفلة لا دين لهم)، وقال بكر بن عبد الله: (إذا رأيت الرجل موغلًا بعيوب الناس، ناسيا لعيوبه، فاعلموا أنه قد مُكر به).. وأنه لا يزال في سخط من الله ما دام في مخاصمته بالباطل، وأنه إنما يهوي بنفسه في الحضيض ويدنسها، بقدر ما يلبس الآخرين مما ليس فيهم، فعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول فيما رواه أحمد وأبو داود وصححه الألباني: (من خصم في باطل وهو يعلمه، لم يزال في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه، أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال).. ثم إن من هذا حاله، قد شابه من أراهم الله بقوله: (فإنما يسرناه بلسانك لتبشّر به الْمُتَّقِينَ وتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا.. مريم/ ٩٧)؛ أي: مجادلون بالباطل ومائلون عن الحق في الجدل والخصومة.

وقد ذكر بعض السلف أن من أكثر في المخاصمة وقع في الكذب كثيرًا؛ ولأجل هذا قال عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - "مَنْ جَعَلَ دِينَهُ عُرْضَةً لِلْخُصُومَاتِ أَسْرَعَ التَّنْقِيلَ"؛ أي لم يستقر على منهج معين ولا مبدأ واضح.. وقال الحافظ بن رجب - رحمه الله - "إذا كان الرجل ذا قدرة عند الخصومة - سواء كانت خصومة في الدين أو في الدنيا - على أن ينتصر للباطل، ويُخَيَّلَ للسامع أنه حق، ويوهن الحق ويُخرجه في صورة الباطل، كان ذلك من أقبح المحرمات وأخبث خصال النفاق".

ألا فليتق الله أولئك (الذين رضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون. أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون.. ٧، ٨/ يونس)، ولا يحملونا على كرهه من يكرهونه من أهل الحق أو الانتقام منهم، ولا على حب من يحبونه من أهل البدع والنفاق أو الانتصار لهم، ولا يحملنا كل ذلك على أن نعدو الحقيقة أو نتجاوز الصدق، أو أن نماري بالباطل ونسترسل في الكذب، أو أن نتلذذ بالمجادلة والمخاصمة، فقد قال ﷺ: (.. وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يُكتب عند الله كذابا)، وقد ذم الله المنافقين بعلو الصوت

في الباطل فقال في وصفهم: (وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ.. المنافقون / ٤) وَدَّمَ آخِرِينَ فَقَالَ: (بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ.. الزخرف / ٥٨).

فالحذر الحذر من إيذاء المؤمنين؛ فإن عاقبتهم وخيمة أليمة في الدنيا والآخرة، قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا * وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِمُ فَتَدْرَأُوا بِهِمْ عَزَابٌ مُبِينًا.. الأحزاب / ٥٧، ٥٨).

إن الخلاف لم يزل يحدث بين الناس منذ الأزل، وقد تخاصم الرجال حتى العقلاء، لكننا لم نشهد نكسة في شرف الخصومة أعظم مما نراه في عصرنا، حتى أصبح كثيرون لا يفرقون بين أن يطلب المرء حقه بصدق وعدل واعتراف، وبين أن يتحول إلى ظالم باغ كذوب فاجر، يقول خصمه ما لم يقل.. وقد ساعد على ذلك تلك التقنيات الحديثة التي تزور الأقوال والأصوات والأفعال والأشخاص وكل شيء، دون ما وازع من ضمير ولا خوف من حكيم خبير، وكأن الحق لا يعود لصاحبه – إن كان صاحب حق – إلا بالقذف والسب والتعيير وفحش القول والتفحش مع الخصوم، فأى جهل وظلم أعظم من جهل من لا يردعه الخوف من الله عن تعدي حدوده والخروج عن أطره.. ولا ندري أين هؤلاء من قول الله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعدلوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ.. المائدة / ٨).

فلنتأدب إذن بهذا الأدب العالي، وبما أدب الحبيب ﷺ أمته حيث قال فيما رواه الترمذي وابن ماجه وصححه الألباني: (من طلب حقا فليطلبه في عفاف).. إذ ليس العيب في مجرد الخصومة؛ كونه أمرا واقعا لا مناص منه في النفوس والعقول والأموال والأعراض وحتى الدين؛ وإلا فمن هذا الذي يرضى عنه الناس كلهم؟! ومن ذا الذي إذا رضي عنه كرام الناس لم يغضب عليه لئامهم؟!.

والعجب كل العجب أن بعض الناس يهون عليه التحفظ والاحتراز من أكل الحرام والزنا والظلم والسرقة وغير ذلك، ويصعب عليه التحفظ من لسانه.. وكمن نرى من مترفع عن تلكم الفواحش والآثام، ولسانه يفري في الأعراض ولا يبالي ما يقول؛ فيبغى على خصمه، والله يقول: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.. النحل / ٩٠).. قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في مجموع الفتاوى ١٤ / ٣٨٠ وما بعدها:

"وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة – علمائها وعبادها وأمرائها ورؤسائها – وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو: البغي بتأويل أو بغير تأويل، والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحل إلا بإذن الله ورسوله ﷺ.. ولذا ترى أن الفاجر في الخصومة ليس لديه فيها حد ولا ضابط، فغاياته تبرر وسيلته؛ سواء أكان فجر هذا الفاجر في الخصومة، في باب: الحقوق أو العقائد أو الأخلاق.

ومن نظر إلى واقع المسلمين اليوم وما يكون فيه من التراشق المقروء والمرئي والمسموع؛ يجد لذلك أشكالا وألوانا، ويسمع رجوع صدى لهذه المعرة.. لتصبح ثقافة طالب العلم والصحفي والإعلامي: أن الخصومة تبيح التطاول ليصل إلى النوايا ولينشر المستور.. وهنا يأتي النداء الإلهي لأهل الإيمان: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ.. الحجرات / ١١)

ولذا فإن اللبيب العاقل ليس هو الذي يميز بين الخير والشر في الخصومة فحسب؛ لأن كثيرا من الناس يملك هذا التمييز، ولكن اللبيب حقا هو من يميز في مثل هذه الأمور خير الخيرين وشر الشرين، وما سقط من سقط في الخصومات الدينية والدينية العقديّة والفكرية الثقافية والإعلامية إلا بسبب الجهل بهذا الأمر العظيم، ولقد أحسن من قال:

إِنَّ اللَّيْبِيبَ إِذَا بَدَأَ لَهُ مِنْ جَسْمِهِ *** مَرَضَانَ مَخْتَلِفَانِ دَاوَى الْأَخْطَرَا

وفي التاريخ من صور العدل والإنصاف في الخصومة والاختلاف ما لا يُحصى عدّه، ونضرب لذلك مثلين في الاختلاف العملي والعقدي:

ففي الاختلاف العلمي: نجد بعض شراح (صحيح البخاري) يعلق على مسألة قد وافق البخاري فيها رأي الحنفية، فيقول: "وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم؛ لكن قاده إلى ذلك الدليل" .. ومثّل الاختلاف العقدي هو: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – مع الرازي المشهور الذي وقع في ضلالات عقديّة ومنكرات منهجية؛ فخصه شيخ الإسلام بكتاب بلغ عشرة مجلدات يردّ فيه على ضلالاته.. ومع ذلك فقد قال عنه شيخ الإسلام: "ومن الناس من يسيء الظن به – أي بالرازي – وهو أنه يتعمد الكلام بالباطل وليس كذلك، بل تكلم بحسب مبلغه من العلم، والنظر والبحث في كل مقام بما يظهر له" .. فما أعظم العدل والإنصاف في الخصومة والاختلاف، وما أدنا الظلم والفجور والتجني فيهما! ولقد أحسن من قال:

وإنَّ خيارَ النَّاسِ مَنْ كَانَ مُنْصِيفًا *** صَدُوقًا لِيَبِيَّ صَانَهُ الدِّينُ فَانْزَجِرْ
وإنَّ شرارَ النَّاسِ مَنْ كَانَ مَائِلًا *** عَنِ الْحَقِّ إِنْ خَاصَمْتَهُ مرَّةً فَجِرْ

ولنسائل أنفسنا إذن بعد هذه التقدّمة التي نقلناها بتصرف عن بعض المواقع، وفيها المطالبة بمحاسبة أنفسنا بعد أن طالبنا بمسائلة غيرنا ممن قصر أو تجاوز

(١) هل حملات الإسفاف والبذاءات التي تُصدّرها جماعة الإخوان ضد مصرنا وولي أمرنا لاسيما ما وقع منها مؤخرًا، بحق؟.. لا أظن؛ فالرجل الذي استخدموه ويُدعى (محمد علي)، خرج والده على شاشات التلفاز وفنّد كل أكاذيبه، وتبرأ منه، وتمنى له الموت ليريح من شره البلاد والعباد، وعلى الرغم من ذلك جعل هذا الولد العاق بأبيه ووطنه وولي أمره، يهيج – ولا يزال – في قنوات أعداء بلدنا ومنافقيهم ممن ارتضوا على أنفسهم أن يكونوا أداة لإنفاذ مخططات اليهود والغربمركي الحاقدين.. جعل يهيج أبناء وطنه لينتفضوا ضد وطنهم الذي هو وطنه، وضد أهليهم وقرابتهم الذين هم أهله وقرابته، وضد ولي أمره وأمرهم، فهل وجدت خيانة أشد من ذلك ولا أقطع؟!

(٢) وآخر، هل هذه الحملات من الإسفاف والبذاءات، تتفق مع مبادئ الإسلام، ومع ما سبق ذكره في هذه المقدمة وطوال الحلقات الفائتة، من: حتّ سلفنا الصالح وأئمة أهل السنة على الصبر على ولاة الأمور وإن ظلموا أو جاروا، ومن دعاء لهم بالصلاح والمعافاة.. إلى آخر ما تقضي به معتقداتهم؟.. اللهم لا.. فلم يبق إذن إلا: أن نتق الله في إنكار ذلك بكل سبيل، وأن ندعن لعقيدة أهل السنة وإن خالفت ما ألفناه ومالت إليه نفوسنا، وأن نثبّع القول بالعمل، والاعتقاد بالإذعان، وألا نكون ممن اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم.

(٣) ثم ألم يحرم الله سوء الظن والغيبة قائلًا: (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرًا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضًا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا فكرهتموه.. الحجرات / ١٢)؟، وألم ينه نبينا عن الكذب واللعن والطعن والفحش والبذاءة والإيذاء والتباغض والتدابير، وقد عُقدت لذلك أبواب في كتب السنة المطهرة؟!.. إذا كان الجواب ب (بلى)، فقد أصبح لزامًا على كل مؤمن بالله ورسوله أن يؤثر السلامة، فلا يلعن ولا يكفر مؤمنًا حاكمًا أو محكومًا، على الأقل خوفًا على نفسه أن تحار عليه فيبوء بهما أو بأحدهما.

(٤) ثم إن القوم شهدوا للرجل – أعني: فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي – بالتدين والصلاح، وكان مما قاله دمرسي بالحرف الواحد: "السيسي رجل محترف، مهني، وطني ومحترم، ولديه عقلية هندسية ماهرة" .. كما قال في آخر خطاب له عن الجيش الذي ناصبوه العداء فيما بعد ويسعون الآن – وهو عمود الخيمة – لإسقاطه: "رجال القوات المسلحة رجال من ذهب".

وقال (الشيخ أبو إسحاق الحويني) في وساطته برابعة: "التقينا مع الفريق السيسي، واتكلمنا في أوضاع البلد، ولمست منه بعد اللقاء أنه رجل متدين" .. وقالت (زوجة خيرت الشاطر) بالحرف الواحد: "زوجي كان يقول لي: إن السيسي إنسان ملتزم، متدين، صوام، قوام، ومصلي".

وبنحو ذلك أنطق الله (د. عمرو دراج) أمين عام حزب الحرية والعدالة بالجيزة ووزير التخطيط والتعاون الدولي بوزارة (هشام قنديل) أيام أن حكمنا الإخوان، ونص عبارته كما في فيديو بصوته: "إن السيسي: نعلم أنه يقوم الليل، ويصوم النهار، ويحفظ القرآن" هذا كلامهم وكلامه، وما استدركه من اتهام بالقتل، يردّه: اعترافه هو بـ "أن السيسي رفض فض رابعة بالقوة"، والفيديو كان منشورًا على اليوتيوب بذات العنوان (١).. والسؤال: هل من العدل والإنصاف أن نصف واحدًا بأحسن الصفات، وعندما ينحاز للحق ولشعبه المهدد من قبل الإخوان بالسلاح والسحق، نقلب له ظهر المجن، ونتهمه بما ليس فيه، ونفتري عليه الكذب، ونقول بحقه ما قاله مالك في الخمر؟.

٥) كما أثبتت الأحداث بالصوت والصورة وباعتراف المئات منكم، أنكم من بدأ بقتل الجنود في فض رابعة والنهضة، وأنكم من منعتم الناس من الخروج الآمن، ومن استخدم السلاح، ومن كان يقتل به في قلب الاعتصام ولدى فضّه بعضهم بعضًا، ومن اتخذتم المتاريس وكأننا في حرب حقيقية مع اليهود.. فهل لأن السيسي انحاز للشعب – الذي خُدع فيكم ثم انقلب عليكم – وقد أعطاكم الفرصة تلوا لفرصة لتسؤوا أوضاعكم معه أو لتجروا انتخابات مبكرة، بعد أن فشلتم وكدتم أن تجعلوا مصر بركة من الدماء على غرار ما فعلتموه ولا زلتم تفعلونه في (سوريا) الآن وكدتم أن تنجحوا فيه بـ (ليبيا) لولا أن الله سلم (٢).. أقول: هل لأنه فعل ذلك وأفد شعبه وحمى جيشه، وصان العباد وحفظ البلاد، تدبرون لقتله وتخرجون عليه وتكيلون له السبائب وتكفرونه وتفترون عليه الكذب، وكل ذنبه أنه عصم دماء المصريين وأوقف سعاركم وتكالكم على السلطة، وكبح جماحكم عن الرجوع لحكم شعب قد لفظكم، وبالقوة؛ رغم نهي النبي ﷺ عن طلب الإمارة من الأساس على ما أفضنا في الحلقة الثانية؟!.. ثم إن تلك أيام قد خلت وأحداث مضت وكنتم فيها المدانين، فلم تجرّ عونا مرارتها بين الحين والحين، وتجعلونها موسمًا لمظلومية، الكل يعلم أنكم الظالمون المخطئون في كل فصولها؟.

٦) ثم إن ربنا جل في علاه قال وقوله الحق: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩).. وقال رسوله ﷺ كما في الصحيحين: (على المرء المسلم: السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة).. وأخبرنا – بأبي هو وأمي – بأن الله هو الذي سيتولى حساب ولاة الأمور دون من سواه، فقال: (أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم).. وقال – في جوابه عن سؤال كرر: (أرأيت يا رسول الله إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعون حقنا، فما تأمرنا؟! وفي رواية: (كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟) – قال: (تؤدّون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم).. وقال: (خيار أئمتكم من تُحبونهم ويحبونكم، وشرار أئمتكم من تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم)، قيل: يا رسول الله؛ أفلا ننايذهم بالسيف؟، فقال: (لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من وُلاتكم شيئًا تكرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة).. وقال: (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حُمِّلتم).. وقال: (إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض).. وفي أثر لأبي ذر: (إن خليلي ﷺ أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا حبشيًا مجدّع الأطراف) كذا بمسلم، ولفظ البخاري: (ولو حبشي كأن رأسه زبيبة).. كما عقد أهل الحديث لذلك أبوابًا في: (الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم)، و(طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق).. فلم لا تتصاعون لحكم الله ورسوله؟!، وأليس ردهما والتمرد عليهما من أكبر علامات النفاق ومن الحكم بغير ما أنزل الله، وقد أقيمت عليكم – من خلالهما – الحجة، وعرفتم ما اختُلف فيه من الحق بإذنه تعالى؟!، وإلام تظنون هكذا كلما طلع منكم قرن، قطع؟!.

(١) وينظر في شأن ذلك: (اجتماع المعقول والمنقول على إهدار بيان إسطنبول) لفضيلة الشيخ عادل السيد ص ٥٠، ١١٩، والكتاب من الأهمية بمكان في رد أشهر بيانات الإخوان بعد انتفاضة الشعب ضدّهم وتحيته إياهم عن سدة الحكم
(٢) وسخر هذا الرجل لإفادتها من برائتكم

= ولنشرف آذاننا - بعد الحديث عن فضيلتي: (شرف الخصومة وانشغال المرء بعيوب نفسه) - ببعض ما جاء في فضيلتي: (الرجوع إلى الحق، وعدم التمادي في الباطل)، إذ شأن أهل السنة أن لا يعدلوا عن النص الصحيح وعمّا أجمع عليه علماء الأمة، ولا يعارضوه بمعقول ولا بقول فلان ولا فلان، وأن يعلموا أن الرجوع إلى الحق بعد تبين الخطأ، أصل أصيل في الإسلام، مرجعه: حديث النبي ﷺ في قصة تأبير النخل لما أشار عليهم بترك ذلك ثم أخبروه بفساده، فقد رجع صلى الله عليه وسلم عن قوله وفعله إلى قولهم وفعلهم، مما يؤكد أن هذا الخلق من أجلّ أخلاق الأنبياء ومما ينبغي أن يتخلق به المؤمن، ذلك: أن تعظيم المرء للحق وفضيلة الرجوع إليه متى ما أخطأه، هي: مسألة ثقيلة على النفوس الضعيفة التي لا ترفع للحق رأساً، لكون بغيتها: هواها وشهواتها، فضلاً عن أن الإعراض عن الحق بعد تبينه: قمة الكبر كما أوضحه ﷺ في قوله: (الكبر بطر - دفع - الحق، وغمط الناس).. وهي في الوقت ذاته خير دليل على ما وقر في قلب العبد الصادق في تعظيمه لربه ولنبيه ولدينه، كما أنها: دليل كمال الإيمان، وقوة الدين، وسبيل التواضع، وسبب رفعة العبد في الدارين على ما أوضحه ﷺ في قوله: (.. ومن تواضع لله رفعه).

ويكفي أن قد سن رسول الله ﷺ سنة الرجوع إلى الحق هذه، وأوضح أنها المنهج القويم في النزول إلى الصواب على نحو ما رأينا في قصة تأبير النخل، وقد اقتبس ذلك منه صحابته الكرام عليهم الرضوان وتابعيهم بإحسان، يقول ابن رجب في (الفرق بين النصيحة والتعبير) ص ١٠: "كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم، يقبلون الحق ممن أوردته عليهم وإن كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم" .. ويقول الإمام الأجرى في (أخلاق العلماء) ص ٣٧: "إن أفتى - يعني الواحد منهم - بمسألة فعلم أنه أخطأ، لم يستتف أن يرجع عنها، وإن قال قولاً فرده عليه غيره ممن هو أعلم أو مثله أو دونه فعلم أن القول كذلك، رجع عن قوله وحمده على ذلك وجزاه خيراً" .. فعن معاذ قوله: (اقبلوا الحق من كل من جاء به وإن كان كافراً - أو قال فاجراً - واحذروا زيغة الحكيم)، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟، قال: (إن على الحق نوراً).. وسير من ذكرنا من غيره ناطقة بكل هذا.

فهذا هو الفاروق عمر ؓ يوصي أبا موسى في كتابه المشهور بقوله: "ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل" .. وذا علي بن أبي طالب لما قامت معركة الجمل نادى في الناس، أفيكم الزبير؟، قالوا: نعم، قال: فليخرج إليّ، فخرج إليه الزبير حتى التقت أعناق رواحلهم مع بعض، فقال عليّ للزبير: (يا زبير ألم يقل لك رسول الله: لتقاتلنه وأنت ظالم له؟)، فقال الزبير: (نعم، وأني والله قد نسيته، وإني الآن راجع)، فرجع ﷺ .. وذاك الإمام الشافعي رحمه الله، يقول: "ما كابرني أحد على الحق ودافع إلا سقط من عيني، ولا قبله أحد إلا هبته واعتقدت مودته" .. وذلك الإمام زفر إمام الحنفية، لما راجعه عبد الواحد بن زياد في مسألة قتل المسلم بالذمي وتبين له الحق فيها، قال له (أشهدك أنني الساعة قد رجعت عنها) قال الإمام الذهبي في (السير) ٨ / ٤٠ معلقاً على القصة: (هكذا يكون العالم وقافاً مع النص).. وذا عبيد الله بن الحسن العنبري، يقول - كما في (تهذيب التهذيب) ٧ / ٧ - (لأن أكون دَنَبًا في الحق: أحبُّ إلي من أن أكون رأساً في الباطل)، قال ذلك حين رجع عن أقوال له خالفت السنة.. والكلام في ذلك كثير، لكن حسبنا ما ذكرنا فإن فيه الكفاية، ولكن هل من مجيب؟.. نسأل الله الهداية.

والسؤال الآن لجماعة الإخوان ولكل من يتصدى لهم، أو يقول بقولهم مدعيًا أنه ليس على شاكلتهم: هل تؤمنون بما جاء في القرآن والسنة وآثار الصحابة وإجماعهم، من جميع ما نستدل عليه في مثل هذه الكتب بالأية والحديث والإجماع، وهو بعد لا يعدو أن تكون مسلمات ومساائل عقديّة الحق فيها واحد لا يتعدد؟، إن قلتم: نؤمن به، فقد لزمتمكم الحجة وظهر أنكم لم تكونوا من قبل على الكتاب والسنة، ولم يكن لكم الحق في أن تخضعوا الناس بحيلكم ولأهوائكم، ولا أن تبعوهم عن مصادر التلقي بعد أن جعلتم أنفسكم آلهة وطواغيت

تُعبد وتطاع من دون الله، وما عليكم إلا أن تقرُّوا بالواقع المعاش وتتخلوا عن أوهامكم ومخالفاتكم لما كان عليه أئمة أهل السنة.. والعود أحمد.

وإن قلتم: (لا)، أو تحفظتم، أو رددتم حكم الله ورسوله، أو تذرعتم بأية ذريعة من نحو: إقامة خلافة أثبتنا بالأدلة القاطعة أنها ليست لكم، وأنها حصرياً في قريش، وأنها ستكون رحمة وعلى منهاج النبوة كما أخبر الصادق المصدوق، وليست بإنكار الأحاديث التي جاءت بشأنها، ولا بالفوضى وسفك الدماء المعصومة وقتل الأطفال والنساء، واحتلال ديار الإسلام وتهجير أهلها كما تفعلون.. فثمة المروق من الآية والحديث ومن الدين بالكلية والعياذ بالله.

وإن عددتم من يقول بما نقول: (مطبلتية)؛ فقد اتهمتم السلف وأصحاب العقيدة بذلك، ولسنا ولستم أفقه فيما ذهبنا إليه من ابن عمر، الذي صلى خلف الحجاج وأذن لسلطان لعبد الملك، حتى كتب له يقول - كما أورد البخاري (٧٢٠٣)، (٧٢٠٥)، (٧٢٧٢) - : (إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ﷺ ما استطعت، وإن بنى قد أقروا بمثل ذلك)، وكانا قد فعلا بالكعبة وبالمسلمين ما فعلا.. فهل كان الصحابة وأئمة السلف (مطبلتية)؟ أم أنكم أفقه بدين الله منهم؟.. وعلى أي الأحوال؛ فالتوبة التوبة، والموعد الله، وهو محاسب الجميع عما اقترفت يداه ولسانه، وكل امرئ حسب نفسه.

المبحث الثاني

الاقتيال فيما بيننا بالمخالفة لما حذر منه النبي في قوله: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)

كم كنتُ وجميعُ من في الأرض من المسلمين المخلصين، نتمنى أن يُسخرَ الله لمن كانوا من الدواعش قابعين في سجون سوريا، ممن أفرج عنهم ذلك الخارجي التكفيري سافك الدماء المعصومة المسمى (أردوغان) (١) وهم بالآلاف، ليخوضوا معركته ضد مسلمي الكرد أحفاد صلاح الدين - الذين يتم تشويه صورتهم عمداً وتبريراً وتشغيلاً، وعددهم يتجاوز الأربعين مليوناً، وذلك بعد أن فكك هذا الأردوغان الإخواني جيشه الوطني الذي لم يكن ليتبعه فيما سيقدم عليه أو يفكر فيه، عن طريق تمثيلية أحكم فصولها.. كم كنا نود أن يسخر الله لهم رجلاً يسير فيهم مسيرة حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما، لينتشلهم من وهنتهم، وليزيل من أدمغتهم أفكار الخوارج، ولينفض عن عقولهم غبار الشبهات التي عصفت بصواب معتقدهم.

إذن لرجعوا عما هم فيه من غيٍّ، ولما دكَّوا ديار الإسلام ومعاقله بالدبابات والطيران التركي الإخواني، ولعصمت الأنفس المسلمة من الفتك بها، ولما هُجرَ وشُرِّدَ ما يزيد عن ٢٠٠ ألف مواطن من أهلها، ولحلت المشاكل العالقة بطرق سلمية، ولحقت دماء المئات إن لم يكن الآلاف ممن استهدفتهم الدواعش بالقتل، وبخاصة بعد أن وضع جلياً أن الغرب استطاع فعلاً أن يخلق عدواً لنا من بيننا، تمثل هذه المرة في الخوارج وذلك بعد أن مكَّن للشيعنة وهما بالمناسبة وجهان لعملة واحدة، وأن يجعل منهما - مع إسرائيل - أداة لتدمير العالمين العربي والإسلامي من الداخل، وأن ينقل من خلالهما معركته ضد الإسلام وأهله داخل ديار المسلمين نفسها وحواضرها.. وما كل ذلك إلا لعمالتهما وانحرافهما العقدي وخروجهما عن ضوابط الجهاد الشرعية، وإلا لوقوعهما فيما حذر منه ﷺ في قوله بخطبة الوداع بعد أن استتصت الناس: (لا ترجعوا بعد كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، وهو في معنى: (لا يكفر بعضكم بعضاً، فيستحل بعضكم رقاب بعض).. لكن:

(ما كل ما يتمنى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن)

(١) ينظر في أمر خروجه: ما ذكر في بداية هذا الكتاب من حديث أئمة السلف عن أمر الإمامة العظمى والخلافة، وأنها في قريش دون سواها، وأن القائل بغير هذا يعدُّ في نظر أئمة السنة ومعتقدتهم وإجماعهم، خارجي.. أما عن سفك الدماء فحدث ولا حرج وليس بناتج إلا عن تكفير من يقاتلهم سعيًا لتحقيق أطماعه في إعادة الخلافة العثمانية، وهي ليست تعدو كونها حكماً جبرياً

كل ما نملك هو أن نُهدي لهم ولمتعاطفيهم ومعتنقي مذهبهم من جماعة الإخوان، كونهم نتاجها ونتاج أفكارها وأحلامها.. هذه الكلمات، علَّها تساهم ولو بجزء يسير في صلاح الحال، ثم نَتَّبِعُها بما كتبه فضيلة الدكتور عبد الحليم منصور، فضيلة الدكتور ناجح إبراهيم، لكن ليس قبل أن نذكر شيئاً من مناظرة ابن عباس لأمثالهم، والفوائد التي يمكن أن نفيد منها لمعالجة معاصرنا.

وقصة الخوارج باختصار: هي أن الحرورية لما خرجت، اعتزلوا في دار على حدِّتهم، وكانوا ستَّة آلاف، يقول ابن عباس: فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين، أبرد بالصلاة، لعلي أكلُم هؤلاء القوم، قال: إني أخافهم عليك، قلت: كلاً إن شاء الله، فلبست أحسن ما يكون من حُلِّ اليمن، وترجَّلتُ، ودخلت عليهم في دار نصف النهار وهم يأكلون.. فقالوا: مرحباً بك يا ابن عباس، قالوا: ما جاء بك؟.. قلت لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عمِّ النبي ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد؛ لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون.. قال: وما أتيت قوماً قط أشدَّ اجتهاداً منهم – يعني من الخوارج – مُسهمةً وجوههم – يعني: قد تغيَّر لونها – من سهر قيام الليل، كان أيديهم وركبهم ثنى عليهم.. قلت: هاتوا ما نقتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمِّه.

قالوا: ثلاث.. قلت: ما هي؟، قال: أمّا إحداهن، فإن علياً حَكَمَ الرجال في أمر الله، وقال الله: (إِن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ.. الأنعام/ ٥٧)، ما شأن الرجال والحكم (١)؟، قلت: هذه واحدة، قالوا: وأمّا الثانية، فإنه قاتل ولم يسب ولم يَغْنَم، إن كانوا كفَّاراً لقد حلَّ سبِّهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حلَّ سببهم ولا قتالهم، قلت: هذه ثنتان، فما الثالثة؟، قالوا: ومحا نفسه من أمير المؤمنين – يعني: عندما أراد أن يصلح معاوية – فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين!.. قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟، قالوا: حسبنا هذا، قلت لهم: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله وسنة نبيِّه ما يردُّ قولكم، أترجعون؟، قالوا: نعم.

قلت: أمّا قولكم: حَكَمَ الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صيرَّ حكمه إلى الرجال في ثَمَنِ رُبْعِ درهم؛ فأمر الله أن يَحْكُمُوا فيه، أرأيتم قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ.. المائدة/ ٩٥)، وكان من حُكْمِ الله أنه صيره إلى الرجال يَحْكُمُونَ فيه، ولو شاء لحَكَمَ تعالى فيه، فجاز من حَكَمَ الرجال، أنشدكم بالله، أحكُمُ الرجال في صلاح ذات البين وحقن دمائهم أفضل، أو في أرنب؟، قالوا: بلى؛ بل هذا أفضل، وقال في المرأة وزوجها: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا.. النساء/ ٣٥)، فناشدتكم الله! حُكَمَ الرجال في صلاح ذات بينهم وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة؟، قالوا: اللهم بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم، قلت: حَرَجْتُ من هذه؟، قالوا: نعم.

قلت: وأمّا قولكم: قاتل ولم يسب ولم يَغْنَم، أفنَسَبُونَ أمَّكم عائشة؟!، تستحلُّون منها ما تستحلُّون من غيرها وهي أمُّكم؟ فإن قلت: إنا نستحلُّ منها ما نستحلُّ من غيرها فقد كفرتم، وإن قلت: ليست بأمنا، فقد كفرتم أيضاً؛ لقوله تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ.. الأحزاب/ ٦)، فأنتم بين ضاللتين فأتوا بأيٍّ منهما بمرج؟، فنظر بعضهم إلى بعض!، أفرججت من هذه؟، قالوا: نعم.

قلت: وأمّا قولكم: محا نفسه من أمير المؤمنين، فأنا أتاكم بما ترضون، قد سمعتم أن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلي: (اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله)، قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال ﷺ: (امحُ يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امحُ يا علي، واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله)، فوالله لرسول الله ﷺ خيرٌ من علي (٢) وما أخرجَه من النبوة حين محا نفسه،

(١) ولاحظ معي؛ هي نفس الذريعة التي يتدرع بها خوارج عصرنا، ونفس قولهم وشعارهم فقد رفع هؤلاء وهؤلاء لذلك وضد حكام المسلمين من أهل السنة، شعار: (لا حكم إلا لله).. وقد سبق ردُّ هذه الشبهة والإتيان بكلام ابن تيمية رحمه الله، فلترجع.

(٢) وكان سيدنا معاوية قد توقف عن مبايعة عليٍّ قاتلاً: (دم عثمان قبل المبايعة)، مع اعترافه له بالفضل وولاية المسلمين وعدم منازعته الخلافة، حتى يقتص من قتلة ابن عمه عثمان بن عفان، فقد أورد الذهبي في (السير) ٣/ ٤٠١: "جاء أبو مسلم الخولاني وناس معه إلى معاوية فقالوا له: أنت تنازع علياً أم أنت مثله؟ فقال معاوية: لا والله إني لأعلم أن علياً أفضل مني، وإنه لأحق بالأمر مني، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً، وأنا ابن عمه، وإنما أطلب بدم عثمان، فأتوه فقولوا له فليدفع إليَّ قتلة عثمان وأسلم له، فأتوا علياً فكلّموه بذلك فلم يدفعهم إليه"، وفي رواية عند ابن كثير في البداية والنهاية ٨/ ١٣٢: "فعند ذلك صمَّ أهل الشام على القتال مع معاوية"، كذا بما يعني: أن مبايعة أهل الشام له

أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم.. فرجع منهم ألفان (١)، وخرج سائرهم فقتلوا على ضلالتهم، قتلهم المهاجرون والأنصار" وكانوا قد أعملوا القتل في عبد الله بن خباب وبقروا بطن زوجته (٢).

وهذه المناظرة لمن يتدبرها، فيها فوائد جمة تنفع الدعاة والعاملين لدين الله في واقعنا المعاصر، لاسيما وأن صاحبها، هو: حبر الأمة وعالمها الذي دعا له رسول الله بالتفقه في الدين.

الفائدة الأولى: حرص أهل الحق على هداية من ضلَّ الطريق، كما حرص ابن عباس على هداية الخوارج؛ حتى أرجع معه ألفين منهم إلى الحق.

الفائدة الثانية: مشاوره ومباركة أهل الحق من الحكام الشرعيين والعلماء الربانيين، كما فعل ابن عباس قبل أن يأتي الخوارج.

الفائدة الثالثة: جواز مناظرة أهل الباطل، من المبتدعة والكفرة؛ بل واستحباب أو وجوب ذلك، إذا كان ثم مصلحة مُحَقَّقة، وقد سمعتُ بأذني من بيدي استعداده من بعض رجالات الأزهر لفعل ذلك، وبدون سقف – وهو الدكتور عامر باسل الأستاذ بجامعة الأزهر – وذلك في إحدى خطب الجمعة بـ (مسجد الحمد) بالتجمع الخامس، وبطني أن على شاكلته يوجد الكثيرون، ولا ولن يعدم أزهرنا من خير.

الفائدة الرابعة: نصح الدعاة بعضهم بعضاً، وحرصهم على إخوانهم، كما قال علي لابن عباس – رضي الله عنهم –: (إني أخافهم عليك)، وكان قد اشتهر عن الخوارج استحلال دماء المسلمين، كما وصفهم رسول الله بقوله في الحديث المتفق عليه: (يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان)، وكانوا قد قتلوا عبد الله بن خباب بن الارت وبقروا بطن أم ولده.

الفائدة الخامسة: حسن توكل الداعية إلى الله، واستحضار مشيئة الله القاضية على كل شيء، كما قال ابن عباس لعلي: (كلاً إن شاء الله).. والداعية إلى الله لا يزال يتعرّض في دعوته للمخاطر والمتاعب، فإن لم يُحسن التوكل على الله وتفويض الأمور له، ويحسن الظنّ بخالقه، وربما عاقته نفسه الأمانة بالسوء عن الخير.

الفائدة السادسة: أهمية التخطيط والتنظيم والتفكير في الدعوة إلى الله، فابن عباس – رضي الله عنهما – تعمّد لبس أحسن الحُلل وأجملها قبل أن يأتي الخوارج، لحكمة تصبّ في مصلحة دعوته، وتتمثل في:

كانت فقط على الأخذ بنار عثمان، وأن الخلاف بينهما لم يكن على الخلافة كما تدعي الشيعة، وإنما كان فقط على ترتيب الأولويات، فمعاوية رضي الله عنه يريد من علي أن يقتض أولاً من قتلة عثمان رضي الله عنه أو يسلمهم له، وعلي رضي الله عنه يريد أن يدعن أولاً لأمر الخليفة ريثما تستقر الدولة ثم يرى رايه في أهل الفتنة، ويقتل منهم من يستحق القتل، ويعذر من يستحق التعزير بعد أن تقوى شوكة المسلمين، وتزول الفتنة القائمة.. فلما فشلت الطرق السلمية لإخضاع معاوية ومبايعته، رأي علي أنه لا بد من إخضاع معاوية بالقوة، فكانت بينهما موقعة صفين في صفر سنة ٣٧هـ، وبعد عدة جولات من المعركة رفعت المصاحف ودعوا إلى الصلح.. ثم كان أن انقسم جيش علي وكان عدده اثني عشر ألفاً، إلى فريقين فريق كان مع علي في قبوله التحكيم وشابعوه على ذلك، وفريق آخر لم يرض بالتحكيم، ولم يقبل ذلك من معاوية وخرجوا عنه فسموا بالخوارج، ونزلوا حروراء، من قرى الكوفة، فسموا الحرورية، ووصل الأمر ببعضهم إلى تكفير علي بسبب قبوله التحكيم، وكانوا يقولون في ذلك: (إن الحكم لله لا لك يا علي).. المهم أن الأمر انتهى بتنازل الحسن لمعاوية - رضي الله عنهما - عن الخلافة.

وعن حكم من قاتل في هذه الفتنة من الصحابة يقول شيخ الإسلام في منهاج النبوة ٣٩٣: "والصحابه الذين لم يقاتلوا مع علي كانوا يعتقدون أنّ ترك القتال خير من القتال، أو أنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك، والذين قاتلوه لا يخلو إما أن يكونوا عصاة أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين، وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في إيمانهم ولا يمنعهم الجنة، فإن الله تعالى قال: (وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فاضلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فاضلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين. إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون)، فسامهم إخوة، ووصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتتال بينهم والبغي من بعضهم على بعض، فمن قاتل علياً فإن كان باغياً فليس ذلك بمخرجه من الإيمان ولا بموجب له النيران ولا مانع له من الجنان، فإن البغي إذا كان بتأويل كان صاحبه مجتهداً، ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تسقط واحدة من الطائفتين وإن قالوا في إحداهما إنهم كانوا بغاة لأنهم كانوا متأولين مجتهدين والمجتهد المخطئ لا يكفر ولا يفسق، وإن تعدد البغي فهو ذنب من الذنوب، والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وشفاعة النبي ﷺ ودعاء المؤمنين وغير ذلك".

وعلى أي الأحوال فإن هذا لا يقاس عليه.. وإلا فمن بلغ من الاجتهاد الذي للمصيب فيها أجران وللمخطئ أجر مثل الصحابة؟!، ثم إننا أمرنا ألا ننثير ما شجر بين الصحابة ولا أن نتخذ مما وقع منهم في هذه الحادثة منهج حياة، وإلا فالأحكام في ذلك واضحة، قد بوب لها أرباب الفقه والعقيدة وأوضحوا فيها حكم الله بوجوب قتالهم ومصادرة أموالهم.

(١) وقيل أن عددهم كان ثمانية آلاف ورجع منهم أربعة آلاف
(٢) أخرجه النسائي في الكبرى والبيهقي في السنن، وعبد الرزاق في مصنفه، والطبراني في الكبير، والحاكم في المستدرک وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الهيثمي في مجمع الزوائد

الفائدة السابعة: وهي خلخلة موقف أهل الباطل وتشكيكهم في مُعتقداتهم وتصوّراتهم، حتى يسهل اقتيادهم للحق، كما تعمّد ابن عباس قبل مناظرة الخوارج لبس أحسن الحُلل، وهو يعلم أنهم سيستنكرونها، فيبيّن لهم أنّ النبي ﷺ فعله، وأنّ القرآن أنكر على من حرّمه، وبهذا تُضعف ثقتهم بمواقفهم، والمرء قد تُحرّكه كثرة الصدمات من موقفه أحياناً، ولهذا لبس ابنُ عباس الفِطْن، أحسن الثياب وترجّل.

الفائدة الثامنة: ترسيخ الداعية أصول الحقّ الذي يحمله لمُخالفه، كما قال ابن عباس للخوارج: (أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عمّ النبي ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد).. ذلك أن الذين صحّبوا النبي ﷺ أوّلَى بفهم الحقّ ومعرفة من غيرهم، ثم من يُناصبونه العدا، هو: علي ابن عمّ رسول الله وزوج ابنته فاطمة التي هي بضعة منه!؛ وهؤلاء جميعاً هم من نزل عليهم القرآن، فهم أوّلَى منكم بمعرفة تفسيره وأحكامه.

ولذا ترّونا ترجّع في كل شيء لفهمهم ومن تبعهم بإحسان، فهم الحجة في دين الله، وهم من مدّحهم الله في القرآن الذي نتلوه، فقال: (للفُقراء المُهاجرين الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون * والذين تبوّؤوا الدارَ والإيمان من قبلهم يُحبّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون.. الحشر / ٨، ٩)، فوصف المهاجرين بالصدق، والأنصار بالفلاح، فأني لكم يا جماعة الإخوان ويا أية جماعة، أن تُخالفوهم؟!.. علماً بأنه أحدًا من الصحابة لم ينحز لواحد من الخوارج، ولا فهم الذي فهمتم من القرآن.. وبهذا يُرسخُ الداعية للحقّ الذي يحمله مع مُخالفه، فيجعله أكثر قابليّة للحق.

الفائدة التاسعة: استعمال عامّة أهل البدع والضلال نصوص الوحيين في غير موضعها، كما استدلت الخوارج على ترك السماع من ابن عباس لأنه قرشي؛ والله يقول عن قريش: (بلّ هم قوم خصمون.. الزخرف / ٥٨)، فالآية نزلت في مُشركي قريش الذين يُخاصمون بالباطل (١)، وابن عباس إنّما جاءهم ليُرُدّهم إلى الحقّ، ويكلّمهم بكتاب الله وسنة النبي ﷺ فكيف يجعلونه من أهل هذه الآية؟!.. وفي هذه المناظرة الكثير من جهل الخوارج بنصوص كتاب الله - تعالى - وتنزيلها غير موضعها، أو عدم فهمها ابتداءً، وهو أمر معروف عنهم في جميع الأعصار ومعلوم لديهم بالضرورة.

الفائدة العاشرة: عدم الاغترار بصلاح الحال أو السمّت؛ لأنّ الدين مبناه على العلم والعمل جميعاً، لا العمل على جهل كحال الخوارج هنا، ولا العلم دون عمل كحال كثير من الناس، فابن عباس يقول عن الخوارج: (وما أتيت قومًا قط أشدّ اجتهادًا منهم، مُسهمة وجوههم من السهر!؛ كأنّ أيديهم ورُكبتهم تُثنى عليهم)، لكنهم مع ذلك (يقروون القرآن لا يُجاوز حناجرهم) كما قال ﷺ في الحديث المتفق عليه، فكيف تُؤثّر فيهم القراءة، وكيف يفقهون ما يقرؤون والقرآن لا يجاوز حناجرهم؟!.. وكثير من المغفلين - وما أكثرهم في زماننا ومنهم أطباء ومهندسون وأساتذة ودعاة.. إلخ - يعترّون بطاعتهم أو بأعمالهم ويعترّ الناس بكل أولئك، ويطاعون بلا أهليّة، فتقع الفتن والمحن.

الفائدة الحادية عشرة: التماس تحرّي الخير في بعض المُخالفين؛ كما وقع من بعض الخوارج هنا، إذ قالوا لبعضهم: لنُكلمنه ولننظرنّ ما يقول، وهذا منهم تحرّ للخير.

الفائدة الثانية عشرة: حُسن سياسة الداعية للمناقشات والمناظرات، ويظهر هذا جلياً من أسئلة ابن عباس للخوارج، فهو يقول لهم أولاً: (هاتوا ما نقتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمّه).. وهذا لكي يضبط ابن عباس الحوار معهم فلا يتشعب، وقال لهم: (هل عندكم شيء غير هذا) لنفس العلة، وأنت تلاحظ بوضوح

(١) ونظيره بحق معاصرينا: استدلالهم الخاطي على قتال الجيوش الإسلامية المنافحة عن ديار الإسلام بفتوى ابن تيمية في قتال الطوائف الممتنعة بحق التتار، ويقول النبي ﷺ: (أمّرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها)، ومراده بالناس: مشركو قريش أيضاً.. ثم يقول عمر لأبي بكر في ذات الحديث: (والزكاة من حقها والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه.. الحديث).. وقد قُتل الكثير على يد الجماعة الإسلامية بسبب هذا وتحت دعوى (قتال الطائفة الممتنعة)، وذلك قبل إعلانها نبذ العنف واستدراكها خطأ ما أقدمت عليه.

هذا التشغيب والتشعيب أثناء حديثك مع أي إخواني، فهو يحيلك من أمر لآخر وينتقل بك من موضوع لآخر، ويشغب عليك فلا يعطيك فرصة الردّ على أي مما ذكر، ويكثر عليك الأسئلة التقريرية لتسلس له القياد ولترضح في النهاية له، وهذا هو ديدنهم دائماً وأبداً، وهو دأبهم مع من يصطادونه من السذج. ثم قال لهم ابن عباس كذلك مُشْتَرِطًا ومعلمًا إيانا: (أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما يردُّ قولكم، أترجعون؟)، وهذا أيضًا من حسن سياسة ابن عباس في حوارهِ، فهو سألهم بدايةً ما يُكرّونه على أصحاب النبي، ثم اشترط عليهم الرجوع إلى الجماعة إذا ما ردّ عليهم قولهم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .. وبعد كلّ تفنيد شبهة يسألهم: (أخرجت من هذه؟).

الفائدة الثالثة عشرة: إيضاح ومناقشة الداعية لشبّهه المخالفين، مهما رآها ضعيفة، وإن كانوا من أهل البدع أو الكفر، وعدم الاكتفاء بالاستخفاف بها وازدراء أصحابها؛ بل الواجب مناقشة كلّ من ضلّ عن الحقّ وإن تهافتت شبّهاته؛ لأن توضيحها بالحكمة واللين مَظِنَّة رجوع أصحابها عنها، وترك ذلك مظنة تمسك أصحابها بها.. وابن عباس لم يتعال عن مناقشة عقول بهذه البلاد، وشبهات بهذه السداجة، وهذا هو واجب الدعاة إلى الله في كلّ زمان ومكان.

الفائدة الرابعة عشرة: تنوع أحوال أهل البدع، فمنهم من هو صادق في موقفه وإن أخطأه، ومنهم من هو مُتَّبِع لهواه، كما انقسم الخوارج هنا فريقين؛ أحدهما: رجع إلى الحقّ والجماعة، والآخر: أبى إلا القتل على البدعة.

الفائدة الخامسة عشرة: تذكير الداعية لمخالفيه بالله، حتى تلين قلوبهم للحقّ ولا يُكابرون، كما كان يقول ابن عباس لخوارج عصره: (أنشدكم بالله، أحكم الرجال في صلاح ذات البين وحقن دمائهم أفضل، أو في أرنب؟)؛ قالوا: بلى، بل هذا أفضل.. فالعبد يحتاج للتذكير بالله في خصوماته دومًا، ليصحّ نيّته، ويرضى بالحقّ ويقبله.

الفائدة السادسة عشرة: الحاجة إلى العلماء الربانيين وطلاب العلم النابغين، وأهمية وضرورة الاستعانة بهم في ردّ الناس إلى الحقّ، ويأخذون بأيديهم إلى السنة، فابن عباس جعله الله سببًا في هداية ألفين من رجال الخوارج، الله أعلم بمصيرهم إذا لم يرجعوا معه، إذ من الوارد أن تبطش بهم الجهات الأمنية حينذاك فيموتوا على ما مات عليه نظرائهم ممن عاندوا وكابروا عن سماع الحق، وعلى هذه الجهات أن تنتبه لهذا جيدًا وتعطي الفرصة كاملة للحوارات والمناظرات، إذ الفكر لا يرد عليه إلا بفكر.. إبه بتصرف نقلًا عن بعض مواقع الشبكة العنكبوتية.

ولنتقل من هذا، لكلام جيد قاله (أ.د. عبد الحليم منصور) أستاذ الفقه المقارن وعميد كلية الشريعة والقانون بـ (تفهننا الأشراف) فرع جامعة الأزهر، يردُّ من خلاله على فكرة إقامة: (دولة الدواعش) و(خلافة جماعة الإخوان) التي لأجلهما تراق الدماء المعصومة.. فتحت عنوان: (من فقه بناء الدولة)، ذكر فضيلته – في جريدة صوت الأزهر في عددها الـ (١٠٣٤) الصادر بتاريخ ١٩ من المحرم ١٤٤١ الموافق ١٨ / ٩ / ٢٠١٩ – أن "الدولة أركانًا ثلاثة تقوم عليها، هي: الشعب، والإقليم، والسلطة الحاكمة التي تدير شؤون المواطنين وتقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا، على النحو الذي ينظمه الدستور الحاكم لسلوك الأفراد والقوانين المكمل له، وبغير ما سبق من أركان، لا يوجد مفهوم (الدولة) بحال من الأحوال.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة – يقول فضيلته – جماعات شتى مثل: (داعش) و(بوكو حرام) وغيرهما من جماعات الإفك والضلال، واحتلت قطعًا من بلاد العالم العربي والإسلامي، سواء في سوريا والعراق وليبيا، أو في بعض أجزاء سيناء المقدسة، وغيرها.. وأطلقت على نفسها دولًا باسم الإسلام، وتزعم أنها دولة الخلافة وغير ذلك من الأوهام والأباطيل التي تُروّج لها، وتتخذ من العنف والقتل وحمل السلاح في مواجهة الآخر، أسلوبًا ومنهج حياة".

وهنا يتراءى له ولنا أيضًا، سؤال يطرح نفسه، ويردُّ على ما يؤمن به ٩٨% من الدواعش ومعهم جماعة الإخوان وغيرهم مما يتنكر للأوطان ويدعو إلى هجرها إلى دولة الخلافة، ويزعم أن (الوطنية وثنية

وجاهلية): "هل هذه الكيانات تُعدُّ دولاً حقيقية بالمعنى الدقيق لكلمة الدولة، أم أنه وهمٌ اخترعته الجماعات الإرهابية، نُشوّق نفسها - على حساب العامة من ضعاف الفهم والثقافة - حتى تحقق لها قبولاً عند الناس"، وبخاصة أنه قد تبين أن الخلافة (أستاذية العالم) لدى السلف على غير ما يعتقدونه؟!... ويجيب فضيلة قائلًا: "بالقطع هذه الكيانات لا يمكن بحال أن تسمى دولاً، وإنما هي جماعات خائنة، تعمل لصالح أعداء الأمة، ولا تمت للإسلام بأي صلة، وذلك لما يلي:

أولاً: أن اتباع هذه الجماعات أخلاط شتى تركوا أوطانهم وبلادهم، وجاءوا تحت إغراء المال ليُكونوا عوناً للغرب وحزبه الشيطاني على الشرق وأهله، عرفوا ذلك أو - وبحسن نية وحداثة عهد بالإسلام - لم يعرفوا.

ثانياً: إن هذه الأراضي التي يقيمون عليها دولتهم الزائفة والمزعومة، هي بلاد مغتصبة من ديار الإسلام، وقواعد الشرع والقوانين الدولية والإقليمية تجرّم وتُحرّم اغتصاب أرض الغير دون وجه حق، فعن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله ﷺ قال فيما رواه البخاري: (من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً، طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين).

ثالثاً: هؤلاء الذين يعلنون أنفسهم خلفاء أو حكاماً، هم كذبة وخونة وعملاء، لا يفهمون معاني الخلافة ولا أساليب الحكم، فلم يخترهم أحد من أصحاب هذه البلاد، ولم ينصّبهم أحدٌ مقاليدها.. ومن ثم، فلا يجوز أن يطلق على بعضهم أنهم حكامٌ أو خلفاءٌ يمثلون الإسلام وأهله، وإنما الوصف الدقيق لهم، أنهم: (كاذبون)، (مغتصبون)، و(خوارج)، (يُحاربون الله ورسوله، ومعادون للإسلام وأهله)، (يقتلون أهل الإيمان ويَدعون أهل الأوثان)، وفي أمثالهم يقول تعالى: (إنما جزاء الذين يُحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تُقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنْفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم. إلا الذين تابوا من قبل أن تُقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم.. المائدة/ ٣٣، (٣٤).

رابعاً: أنهم يبنذون السماحة التي جاء بها الإسلام، ويتخذون من القتل والعنف - حتى ضد النساء والأطفال - منهجاً (١)، ويعودون بالمجتمع إلى الجاهلية الأولى، ويجترؤون من الماضي ما أنهاه الإسلام وقضى عليه، مثل: سبي واسترقاق الرجال والنساء.

خامساً: هذه الجماعات تعمل على ترويع الشعوب وإخافتها، والاستيلاء على مقدراتها، وتعمل على قهرها وإخضاعها تحت سيطرتهم قهراً.

سادساً: هذه الكيانات نمت وترعرعت وصُنعت على أيدي وأعين أعداء الأمة، ثم ما لبثت بين عشية وضحاها أن زُرعت داخل الكيان العربي والإسلامي، بهدف السيطرة على منابع النفط وخيرات دول الشرق، وتقسيم ما لم يقسم منه إلى دويلات عديدة متناحرة فيما بينها، ليظل العرب والمسلمون قابعين في خلافاتهم تحت سيطرة الأعداء بالداخل والخارج.

سابعاً: أنه - ومن خلال ما سبق - يتضح بجلاء انتفاء وصف الدولة على هذه الكيانات والتنوعات التي صنعها الأعداء في جسد الكيان العربي والإسلامي.. وعليه فعلى جميع القوى الإقليمية والدولية مواجهة هذه الكيانات الإرهابية ودحرها، ليعم الأمن والأمان أرجاء المجتمعات الإنسانية قاطبة" .. وختم فضيلته مقاله بدعاء: "حفظ الله مصر.. حفظ الله الجيش" .. اللهم آمين.

(١) وما استخدمهم مادة الفوسفور الأبيض المحرمة دولياً ضد من يحاربونهم من مسلمي الأكراد إبان اجتياحهم شمال سوريا، بخافٍ على أحد.. وما نشر (التايمز) البريطانية لقصة (علي شير) ذلك الشاب ذي الواحد والعشرين ربيعاً، الذي كان يتلوى من الألم جراء: إصابته بحروق من هذه المادة طالت ظهره وخصره، وانبعث رائحة كيميائية من جسده، قائلًا: "أتمنى لو تستطيعوا إيقاف هذه الحيوانات الذين أحرقوني، وتمنعونهم من إحراق الآخرين، بدلاً من مجرد التقاط الصور" .. إلا شاهد عيان على قسوة هذا الأروغان ودواغته الذين لا يربقون في مؤمن إلا ولا ذمة

وأخيراً وليس آخراً، فتلك هي مقالة فضيلة د.ناجح إبراهيم - أشهر من عُرف بالمراجعات ونبذ العنف بعد تجربة مريرة قضاها مع الجماعة الإسلامية بمصر - يذنب فيها عن ابن تيمية اتهامه بأنه وراء الفكر الإخواني أو الداعشي (١)، وقد نشرت بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠١٥ وجاءت تحت عنوان: (ابن تيمية لداعش.. وما حيلتي إذا لم يفهم البقر؟!)، وفيها - وللرد على نفس هذه الشبهات التي لا زالت عالقة بأذهان الكثيرين حتى من الشيوخ والمُنظرين- ما ملخصه:

يتناول الكثيرون الآن على ابن تيمية ويشتمونه شتمًا مقدعًا مرددين "أن فكر ابن تيمية هو السبب في ظهور القاعدة وداعش وأخواتها".

= والحقيقة أن ابن تيمية بريء من فكر (القاعدة وداعش) وأشقائهم على السواء.. فداعش مثلًا تكفّر كل جيوش العرب والمسلمين والشرطة أيضًا، وتكفر كل حكام المسلمين وأعضاء البرلمان وكل الأحزاب بما فيها الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية.

أما ابن تيمية فهناك نصوص كثيرة له تنهى عن تكفير المسلمين وتضع ضوابط قاسية جدًا لذلك.. وهو ينفي في الكثير من أقواله ما يظنه البعض عنه أنه يكفر المسلمين.. فيقول في مجموع الفتاوى ٢٢٩/٣:

"من جالسني يعلم مني أني من أعظم الناس نهياً عن أن يُنسب معين إلى تكفير أو تفسيق، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى.. وإني أقرّر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية.. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية".

ويقول ابن تيمية في مجموع الرسائل: "ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه.. كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة.. والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض.. ولا تحل إلا بإذن الله ورسوله".

= أما النقطة الثانية في العلاقة بين (داعش والقاعدة) و(ابن تيمية): أن هذه الجماعات قرأت فتاوى ابن تيمية عن التتار وجيشهم وحاكمهم جنكيز خان، وطبقت وأنزلت هذه الفتاوى خطأ وظلماً على جيوش وحكام المسلمين.. كما أنها نقلت فتاوى ابن تيمية عن الياسق وطبقت وأنزلته على الدساتير والقوانين في بلاد المسلمين.. والياسق، هو: كتاب اتخذ جنكيز خان دستوراً للتتار وكان يوهمهم أنه يوحى إليه بتعاليمه.. وكانت معظم تعاليم دستورهم (الياسق) تدل على: غلظة وجفوة وخبل في العقل، وكل صاحب رأى سديد يدرك أنها لا تكون أبداً صادرة عن الله تعالى.. ولعل بعض التتار كان يدرك ذلك، ولكنه لا يستطيع الجهر به وإلا قطع جنكيز خان رقبة ونكّل بأهله وأسرتة.

لقد قرر ابن تيمية في كتبه: كفر جنكيز خان وخروجه عن ملة الإسلام التي لم يدخلها أصلاً.. وهذا أمر بدهي، إذ إن جنكيز خان كان وثنيًا في الأصل ولم يكن على دين أصلاً.. ثم بعد ذلك زعم لأتباعه أنه يوحى إليه.. كما أنه حاكم طاغية جبار كان يدمر البلاد ويسلبها ويحرقها بعد احتلالها.. في سابقة لم تحدث من قبل في بلاد المسلمين.. ولم تحدث من الروم أو الفرس في البلاد التي احتلوها.. كما أن التتار كانوا يحرقون الكتب باعتبارها عدوة لدودة لهم.. ولذلك أحرقوا مكتبة بغداد عن آخرها.

أما (داعش) و(القاعدة) فقد قرأت كلام ابن تيمية عن جنكيز خان وسحبت هذه الفتوى على حكام العرب والمسلمين في غياب منقطع النظير.. فهؤلاء حكام وطيون مسلمون.. وهذا حاكم وثني يغزو بلاد

(١) وإن كنت أخذ عليه انتقاده الدائم للدولة في أخذها على يد أولئك السافكين للدماء الساعين في الأرض بالفساد، وأعد ذلك منافياً للحكمة التي تقضي بوضع الأمور في نصابها وتمثل في الإغلاظ على المنافقين والضرب بيد من حديد على المفسدين والعابثين بأمن الإنسان وسلامة الأوطان.. ولعل في الهامش الفائت - وهو غييض من فيض وقليل من كثير - ما يؤيد ويدعم ما جنحت إليه

المسلمين ويحتلها ويدمرها.. ولم يزعم أحد من حكام المسلمين أنه يُوحى إليه.. ولم يأت أحدهم بخرافات الياسق التي سنسرد بعضها.. وكان التتار حتى بعد أن أسلموا يسوّون بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وجنكيز خان.. وكان غير المسلمين منهم يعتقدون أن جنكيز خان هو ابن الله.. وأن الشمس أحببت أمه بدعوى أنها كانت في خيمة فنزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها فحبلت.. فمن يقيس حكام المسلمين والعرب الآن بجنكيز خان، في عقله خلل وخبل ويحتاج لمصحة عقلية.

ومن يدرس أبجديات الفقه الإسلامي التي تمنع قياس أمرين مختلفين متناقضين بمقياس واحد.. أو تعطيها حكمًا واحدًا.. فهذا أيضًا خطأ في الفقه وخبل في الفكر.

فالمشكلة، في: (داعش) وفساد عقلها وقلبها، وليس في (ابن تيمية) الذي دعا إلى حرب جنكيز خان وجنوده رغم أن بعضهم أسلم، باعتبارهم محتلين لبلاد المسلمين باغين عليهم.

وقد تحدث (ابن تيمية) عن جنود التتار وأوضح صفاتهم، ولكن (داعش) أيضًا، جعلت تقيس جيش التتار على الجيوش العربية الوطنية دون أن يكون هناك أي تشابه بينهما.. فهذا جيش وثني جاء من أقاصي الدنيا يدمر بلاد المسلمين ويسفك دماءهم ويفجر بنسائهم.. فهل يُشبَّهه عاقل بجيش وطني مسلم يدافع عن أرض الوطن ويحمي ترابه وحارب كل حروب الوطن ضد إسرائيل وغيرها.. - وأضيف: وضد خوارج العصر الذين هم أخطر على المجتمع الإسلامي من اليهود كما صرح بهذا غير واحد من أئمة السلف.

إن المشكلة هنا ليست في (ابن تيمية) ولكن في هؤلاء الذين لا يعرفون أن نقل الفتاوى من عصر إلى عصر لها ضوابط وشروط كثيرة، فصلتها في كتاب هام لي اسمه (فتوى التتار لابن تيمية دراسة تحليلية).. وقد صدر هذا الكتاب منذ ١٠ سنوات.

فالفتوى تتغير بتغير الزمان تارة.. أو المكان تارة.. أو الأشخاص تارة.. كما أنه لا يمكن نقل فتوى قيلت في قوم وحال، لتطبق على قوم آخرين وحال آخر يناقض الأول تمامًا.. ولكن ماذا تفعل مع جهل الداعشيين وأقوامهم وأشباههم!؟

= أما الأمر الثالث الذي نقلته داعش والقاعدة عن ابن تيمية، هو: تكفيره للياسق وتشديده على أنه لا يجوز التحاكم إليه من المسلمين.. ولعلني أسوق هنا بعض نصوص (الياسق) دستور التتار، ليتبين للناس جميعًا مدى السُّخف الذي ساقه جنكيز خان إلى التتار بحجة أنه مُنزل عليه من عند الله.. فقد كان يصعد وحده إلى جبل، ثم يمكث فترة، ثم ينزل إليهم بتعاليم الياسق على أنها وحى الله إليه.. ومن خالفها فله الويل والشبور وعظام الأمور.

وهذه بعض نصوصه: (من زنى قتل.. سواءً كان محصنًا أو غير محصن.. من لاط قتل.. من تعمّد الكذب قتل.. من سحر قتل.. من تجسس قتل.. من دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدهما قتل.. من بال في الماء الواقف قتل، ومن انغمس فيه قتل.. من أطعم أسيرًا قتل.. ومن رمى إلى أحد شيئًا من المأكول قتل، بل يناوله من يده إلى يده.. من أطعم أحدًا فليأكل منه أولًا، ولو كان المطعوم أميرًا لا أسيرًا.. من أكل ولم يطعم من عنده قتل.. من ذبح حيوانًا ذبح مثله.. بل يُشَقُّ جوفه ويُناول قلبه بيده يستخرجه من جوفه أولًا).

ومن تأمل النصوص الواردة في الياسق، أدرك سريعًا أنها لا ضابط لها ولا رابط.. وهى إلى التخاريف أقرب منها إلى القواعد والنصوص القانونية.. ومن قرأ بعض هذه النصوص دون أن يعلم مصدرها ظنّها بعض كلمات الطغاة الجبارين الذين لا عقل لهم ولا حكمة، أو أنها أقوال بعض البلهاء والمجانين.

هذا بعض ما جاء في كتاب الياسق الذي اتخذ التتار منه شريعة حاكمة وقانونًا معصومًا مقدسًا.. فما

كان أحدهم ليجرؤ على مخالفته.. أو يملك حق معارضته.. فهل للقوانين الموجودة في بلاد المسلمين والعرب أدنى صلة بهذا الهراء؟!!

إن قوانين اليوم لم يزعم واضعوها أو منفذوها أنها مقدسة أو معصومة.. بل كثيرًا ما تخضع للتبديل والتغيير والتطوير.. ولا يجد أحد غضاضة في نقدها أو الطعن في صلاحيتها، بل والمطالبة أحيانًا بتعديلها.. فأين تلك القوانين من قوانين الياسق المعصومة، التي يزعم أصحابها أنها نزلت من السماء؟!.. إن من لديه أدنى معرفة بدساتير بلاد المسلمين اليوم، والقوانين المطبقة في أرضهم، سيدرك بكل سهولة مدى اختلافها عن ياسق التتار.. ولن يصعب عليه ملاحظة البون الشاسع بينهما وبين تخاريف الياسق..

وهذا يجعل من قياسها على الياسق وتسميها باسمه أمرًا مجانيًا للصواب.. وبعيدًا عن الموضوعية والإنصاف.. ونوعًا من التخريف والخيل.

فأما تحريم ابن تيمية للاحتكام إلى الياسق، فهذا منطقي جدًا ومتسق مع الشريعة، أما غير المنطقي، فهو: أن داعش أخذت أقوال ابن تيمية على الياسق وأنزلته على دساتير الدول العربية واعتبرت الدساتير ياسقًا جديدًا وأنه تشريع من دون الله.

إن كل ما قاله ابن تيمية عن التتار يعد صحيحًا وواقعيًا وشرعيًا.. ولولا فتاوى العلماء مثل ابن تيمية ما نهض أهل الشام لحرب التتار ومواجهتهم وهزيمتهم عسكريًا وفكريًا ونفسيًا.. ودخول بعضهم في الإسلام ورغبة بعضهم في البقاء كمواطن عادي في بلاد العرب.

ولكن الخطأ كل الخطأ هو في العقل الداعشي.. والخلل في فهم داعش والقاعدة لمثل هذه الفتاوى وسحبها على آخرين في عصر غير العصر التي قيلت فيه.. وفي زمان غير الزمان التي نسبت إليه.. وفي أقوام يختلفون تمامًا عنهم.. وفي دساتير وقوانين لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالياسق.. الذي هو أقرب للحق والظلم منه إلى الحق والعدل.. ولو أن ابن تيمية نفسه عاش معنا هذه الأيام لقال لداعش وأخواتها: وما حيلتي إذا لم يفهم البقر؟!.

وأضيف: إن هذا ما بسببه فُهمت نصوص الحافظ ابن كثير وغيره بطريقة خاطئة ووضعت في غير موضعها، وما لأجله زلت أقدام بعض أساتذة بالأزهر للأسف بل وألف فيه كتبًا (١)، وما بسببه ضلّت الجماعات الجهادية المتسلفة بل وجلّ الجماعات العاملة في الساحة، ولا زالت تتردد في الرجوع عن غيرها، تمامًا كما ضلّ الدواعش.. فالكُل يتجرع – ولا يزال – من ماء أسن لا يروي سوى نزعة التكفير لخلق الله حكمًا ومحكومين، ويحمّل الأمور والنصوص فوق ما تحتمل، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.. نسأل الله السلامة والعفو والعافية والمعافة في الدين والدنيا والآخرة.

&&&&&&&&&&&

(١) ونذكر من هؤلاء الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، المدعو: (هاني الطنطاوي)، ذلك الإخواني المارق.

الباب الثالث

لوازم معتقد السلف في قضايا الولايات.. والتنظير بما يجري على أرض الواقع

الفصل الأول: ما يستلزمه العمل بمعتقد السلف وأصحاب الحديث.. في القضايا ذات الصلة

بولايات المسلمين

المبحث الأول: هجران أهل البدع: مقصد من مقاصد الشريعة وواحد من أصول السنة..

ويعنى فيما يعنى: الحفاظ على صفاء الدين ونقاؤه

إن ما سبق، يدعونا للحديث عن ثلاثة أمور، هي من الأهمية بمكان، أولها: (هجران أهل البدع)، فقد أخبر النبي بأن من ابتدع في دين الله على خطر عظيم، كونه على خلاف ما هو عليه ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان، وأن الفرقة الناجية، هي كما أخبر: (مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي)، وإنما عنى بهم من بعد الصحابة: أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، لا علي جمعة ولا حسن البنا ولا سلمان العودة ولا سائر مجموعة (سواعد الإخاء) ولا مفتي الجمهورية ولا سيد قطب ولا الجفري ولا سعيد حوى ولا سعد الهلالي ولا غلاة الصوفية ولا جماعة الإخوان برمتها ولا العريفي ولا سويدان ولا القرضاوي ولا الأزهري ولا الغنوشي ولا غنيم ولا شيوخ الصحوة ولا السرورية ولا مفتي ليبيا الضال والمدعو (الصادق الغرياني) ومن معه من شيوخ ليبيا الضلال، ولا متسلفة الزمان ولا غيرهم ممن قادوا الأمة إلى الخراب والقتل والدمار وتشويه دين الله تعالى.

وليعذرني القاري الكريم في ذكر بعض الأسماء فإن الموضوع جد خطير وقد طفأ الصاع وعم البلاء ولم يعد للصبر منزع، فما يجري على أرض الواقع وفي سائر بلدان المسلمين في شكل بلطجة وعنف وتفجير وتفخيخ وتخريب وفساد في الأرض وقتل بدم بارد وتشويه للدين، لم يعد يطاق، كما أضحى لفرقة الخوارج دولة مدعومة من الغرب تشق عصا الطاعة عن أهل السنة - وعلى حساب (الأنظمة المسلمة السنية) و(منظمة المؤتمر الإسلامي) السني- قد عقدت بالفعل أول مؤتمراتها في ماليزيا وحضره: قطر العميلة وحماس الإرهابية الخائنة، وتكفيريو العالم، وروحاني زعيم روافض إيران سابي الصحابة ومتهمي عرض نبيكم محمد ﷺ، ولم تحضرها بالطبع السعودية بلاد الحرمين الشريفين ولا مصر الأزهر ولا أي من الدول الإسلامية والعربية.

على أن ذكر المبتدعة بأسمائهم هو من دأب أئمة السلف كما سيأتي.. ولا ننسى أنا قد أوتينا وشبابنا - الذين ضحى وزجَّ بالآلاف منهم في أتون حروب لا معنى لها ضد ديار الإسلام - وأوتي كذلك إسلامنا بتشويه معالمه، وأوتيت بلادنا بتدميرها وخرابها.. من قبل هؤلاء.

كما عني ﷺ بخبره: أن ما عدا متبعيه من أهل الحديث والسنة، هم: أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، وشعارهم: مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، وأنهم أهل المحدثات التي حدّرنا إياها ﷺ في قوله: (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل ضلالة في النار)، والذين حبطت أعمالهم على ما جاء في قوله - بأبي هو وأمي -: (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد) أي مردود على صاحبه لا يقع منه سبحانه محل قبول.. وعليه فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة، وإلا عدَّ من أهل البدع والضلال.

فإذا ما أضفنا لذلك: أن مما قرره أئمة العلم وأجمعوا عليه، من أن أصول المبتدعة أربعة: (الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة)، وأن هذه الأربعة هي كما جاء عن عبد الله بن المبارك "أصل الاثنتين وسبعين هوى، ومنها تشعبت الاثنان وسبعون فرقة"، وأن أشرَّ هذه الفرق الهالكة، هم: (الخوارج)، كون بدعتهم أول البدع ظهوراً في الإسلام، وأظهرها ذمّاً في السنة والآثار، وأن أبرز ما يميزها، هو: الخروج على حكام المسلمين ومنازعتهم الأمر، وأن الأمر في شأن صحة وسلامة الاعتقاد متوقف على التبرؤ منها،

إذ - وعلى حد قول البربهاي في (شرح السنة) ص ٨٠ - "من قال بالصلاة خلف كل بر وفاجر، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره".
وأضفنا له: أن (جماعة الإخوان المسلمين) قد أوتيت حظاً وافراً مما كان عليه أولئك الخوارج كونها وكل من خرج من تحت عباؤها:

(١) يكفرون دائماً حكام المسلمين وينازعونهم الأمر طالما ليسوا منهم، ويعتقدون - من ثم - الخروج عليهم واستحلال دمانهم.. وربما كفر جُلهم من لم يكفروا حكام المسلمين من عامة المسلمين ومن لم يتبعهم على ضلالهم، كما فعل وجدي غنيم في كثير من تسجيلاته، وهي موجودة بالصوت والصورة.
(٢) وأنهم من يعدون ديار الإسلام ديار كفر وجاهلية، وهذا سر عدم ولائهم لأوطانهم، فـ (لا وطنية في الإسلام) كما قال البنا، و(ما الوطن إلا حفنة من تراب عفن) كما قال سيد قطب، و(ظظ في مصر) قالها مهدي عاكف مرشد الإخوان.

(٣) ومن يشكلون بأفكارهم: دولة داخل كل دولة، وبمرشديهم - الذين يبائعونهم ويدينون لهم بالولاء التام وبالسمع والطاعة المطلقة في المنشط والمكروه والعسر واليسر - ولاية آخرين، غير الفعليين المعلومين أصحاب الشوكة، فـ "الأخ - عند الإمام البنا - بين يدي مرشده، كالميت بين يدي مُغسله، يقبُله كيف شاء ذات اليمين وذات اليسار، فليدع الواحد منكم رأيه، وليطع مرشده؛ مخطئاً أو مُصيباً، فإن خطأ المرشد أنفع من صوابك"، كذا قال.. وهذا كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: باطل، وذلك قوله في (منهاج السنة) ١١٥/١:

"النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يُقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً".

(٤) وأنهم - كما تقرر في كلام سابق - من يكفرون الغير ويخرجونهم عن جماعة المسلمين، نتيجة جعل بيعتهم للمرشد بمثابة البيعة للإمام العام، ومن ثم فالخارج عليه مفارق لـ (جماعة المسلمين) التي هي جماعتهم، وقد ذكرنا فيما سلف الكثير من كلامهم وما يقطع ببطلان قولهم، فليراجع.

(٥) والحريصون دائماً على الإمارة وقد نهى رسولنا عن إعطائها، وبخاصة لمن كان هذا حاله.. وذلك قوله ﷺ: (نحن لا نعطي هذا الأمر لأحد طلبه أو حرص عليه).

(٦) وأنهم ينكرون (مهدي أهل السنة المنتظر)، فعلى الرغم من أن أمره معلوم بالضرورة والأحاديث فيه على ما سبق بيانه: متواترة، إلا أنك تفاجأ بأن أ.بنا منشئ جماعة الإخوان يقول في (حديث الثلاثاء) ص ١٠٨: إنه "من حسن الحظ لم نر في السنة الصحيحة ما يثبت دعوى المهدي، وإنما أحاديثه تدور بين الضعف والوضع"، وكذا صرح د.القرضاوي شيخ جماعة الإخوان ومُنظَرُها، "أنه لا أصل لها في القرآن والسنة"، وذلك في الجزء الأخير من مذكراته.. وإنما قررا ذلك كيما يتسنى لهما أن ينزعا الخلافة عن المهدي ويجعلها في جماعتها، وهذا افتئات على شرع الله، ومنازعة لقريش فيما خصها الله به، وفتنة أوقعت شبابنا فيما نراه الآن، بل واحتيال على الإجماع ونصوص السنة الواردة بشأنه على ما فصلنا ذلك أنفاً.

(٧) وأنهم من غالباً ما يستقوون بأعداء الإسلام من أجل تحقيق أهدافهم السالفة الذكر، ويتخذون من بلادهم ملاذات آمنة يتحصنون فيها لخوض معاركهم الطاحنة ضد المسلمين.. ولا غرابة فقد وجد الغرب فيهم بغيته لتنفيذ أجندته.. وقد رأينا مصداق ذلك وباعتراف قادتهم، فيما عُقد في كتاب (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام) تحت عناوين: (واجب الوقت.. وإلى الممات: معرفة موطن الخلل؛ والتحلي بفضيلتي الرجوع إلى الحق ومجاهدة النفس والشيطان)، (جرائم الجماعة قبل وبعد وأثناء وبعد توليهم حكم مصر)، (التجربة الإخوانية في ميزان الشريعة الإسلامية).. فقط أكتفي هنا بخبر لواحد كان منهم وانشق عنهم، جاء فيه: "طارق البشبيشي القيادي المنشق عن الإخوان: الجماعة أصبحت قفازاً.. للمشروع الأمريكي في المنطقة"، وما خفي كان أعظم.

٨) وأنهم من يستعينون بدول الغرب وبمخابراتها لتحقيق غاياتهم الخبيثة، وإن شئت قلت: تستعين بهم دول الغرب لتحقيقها، ومن يستحلون فعل كل ذلك على الرغم من تحذير القرآن الشديد من موالاته أعداء الدين، من نحو قوله تعالى: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء.. آل عمران: ٢٨)، قال ابن جرير: "لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهرا وأنصارا، توالونهم على دينكم، وتظاهرونهم على المسلمين، وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك: فقد برئ من الله وبرء الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر" .. وقوله عن المنافقين: (بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً. الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيتبعون عندهم العزة) .. إلى أن قال: (الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين فالله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً.. النساء/ ١٣٨، ١٣٩، ١٤١) .. وقوله: (ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم لنخرجن معكم ولا نطيع فيكم أحداً أبداً وإن قوتلتهم لننصرنكم.. الحشر/ ١١) .. فجعل اتخاذ الكافرين من أخص خصائص النفاق وأهله وذكر من صفات أهل النفاق ما يميزهم ويفضحهم.

وكذا قوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا الله عليكم سلطاناً مبيناً.. النساء/ ١٥٤)، أي: حجة عليكم في إحلال العقوبة بكم، وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين. فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين.. المائدة/ ٥١، ٥٢)، يقول عبد الله بن عتبة: "اليتق أحدكم أن يكون يهوديا أو نصرانيا وهو لا يشعر" .. وقوله: (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم.. الآية ٢٢ من سورة المجادلة)، فأخبر أنه لا يوجد مؤمن يوالي كافرا، فمن والى كافرا فليس بمؤمن .. وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق.. الممتحنة/ ١) قال ابن كثير: "يعني: المشركين والكفار الذين هم محاربون لله ولرسوله وللمؤمنين، والذين شرع الله عداوتهم ونهى أن يتخذوا أولياء وأصدقاء وأحلاء" .. إلى آخر ما لا يحصى في هذا الشأن من أي الذكر الحكيم (١).

٩) وأنهم - بما ذكرناه وغيره كثير - من يُخلون بأصل عظيم من أصول الإسلام وعقائد التوحيد، ألا وهو: (الولاء والبراء)، والمفترض أن يكونا لله تعالى وحده، لاسيما أن ذلك المعتقد من أعظم عُرى الإسلام.

١٠) ولأن أبرز ما يميزهم مقابل ذلك وإلى جانبه: استحلال الدماء المسلمة المعصومة، والخوض فيها دون ما مبالاة.. وهذا لا ينكره إلا من عميت بصيرته، وحسبنا في رده: قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٥٥ - ٣٥٨: "وإذا عُرف أصل البدع، فأصل قول الخوارج، أنهم: يعتقدون ذنباً ما ليس بذنب.. ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه - لارتداده عندهم - ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، فهم كما قال النبي فيهم: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)".

١١) وأنهم من فاقوا أعداء الله في العمل على: قتل المسلمين وتدمير مجتمعاتهم وإضعاف مقدراتها بكل سبيل، وتحت مسمى الجهاد في سبيل الله، بقصد تحقيق مفاهيم الخاطئة وبوسائلهم غير المشروعة، ولذا كانوا أشد خطراً على الإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى كما جاء في أثر لابن عباس، يقول فيه - وقد ذكروا له تلاوتهم للقرآن -: (ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى، ثم هم يضلون)، وما يجري من خراب في ليبيا واليمن وسوريا خير مثال على ذلك، بل وعلى عدم انضباطهم حتى بقواعد الخروج على الحاكم الكافر، فكان من جراء فعالهم ما كان مما لا يخفى على أحد.

(١) علماً بأننا نكفر في كل ذلك: الأعمال والأقوال فقط، لا أشخاصاً بأعينهم حتى تقام عليهم الحجة الرسالية التي يكفر بها جاحدها، فمن جحد بعد ولزمته الحجة فهو والعياذ بالله كما نطق القرآن، وذلك هو منهج أهل السنة والجماعة

(١٢) ومن يدمرون ويخربون ويفجرون مساجد الله وينتهكون حرمتها، ولا أدل على ذلك مما ارتكبه في مسجد الفتح برمسيس ومسجد بلال بالمقطم الذي قاموا فيه بتعذيب الناس وضربهم بالكرابيح السودانية، ومما ارتكبه نظراً لهم ومن خرجوا من تحت عباءتهم في مسجد الروضة بيئر العبد بشمال سيناء أثناء صلاة الجمعة في ٢٤ / ١١ / ٢٠١٧، ما أودى بحياة ٣٠٥ شخص من بينهم ٢٧ طفلاً و١٢٨ مصاباً، وقد أصدرت دار الإفتاء بالأزهر على إثر ذلك بيانها الذي جاء فيه: "مرصد دار الإفتاء يؤكد: ١٨٤ عملية إرهابية ضد المساجد في ٣٦ دولة، راح ضحيتها ٣٤٤٧ شهيداً وأصيب أكثر من ٦٣٣٣"، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

(١٣) وأنهم من يخرجون في كثير من القضايا - وعلى رأسها قضية الخلافة الإسلامية وإلى من توول على ما جاء تفصيله في الحلقة الأولى من هذه السلسلة - عن إجماع أئمة المسلمين، بل وعمما قضت به السنة المطهرة من أنها في قريش دون سواها، وحسبنا في رد ما جنحوا إليه من جعلها في غيرهم: ما ذكره أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ١٢٥ عنها وعن يسلون السيف على حكام المسلمين، قال فيما يعتقد أهل السنة وأصحاب الحديث: "وأما السيف: فإن الخوارج تقول به وتراه.. والخوارج بأسرها.. يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك، ولا يرون إمامة الجائر" إ.هـ.

(١٤) ومن يقاتلون في الفتنة ويستحلونه، بالمخالفة لما هو من معتقد أهل السنة، من أنه لا يجوز ذلك، وأنها بصنيعها هذا فرقت الأمة وجعلتها شيعاً وأحزاباً بدل أن تجمعها على الكتاب والسنة، وخرجت بما أرساه مؤسسها البنا ومنظرها سيد قطب كل المجموعات التكفيرية، وفرخت جميع الخلايا النوعية التي راحت تعيث في الأرض فساداً وتملاً الدنيا قتلاً ودماراً، بعد أن غررت بفاعلي كل ذلك وأوهمتهم أن ذلك هو الإسلام الحق.

(١٥) ومن يمثلون خطراً على الإسلام بتشويه صورته ونقض تعاليمه وبخاصة في بلاد الغرب التي أصبح حديث الساعة فيها: وضعهم على قوائم الإرهاب.

ولا أظن أن أحداً يخالفني الرأي في أن تلك، هي: مبادئ جماعة الإخوان التي عاشوا عليها وعليها يموتون، وأن هذه المبادئ ليست من الإسلام في قليل ولا كثير، وأن الجماعة بما ذكرناه عنها تُعد واحدة من فرق الخوارج التي تتوافق معها في كثير من مبادئها، وأن جُل ما سردناه، هو: من المبتدعات والمحدثات ومن سمات وصفات خوارج الماضي، ومندرج تحت بند الإخلال بأصول الدين وقواعده، ومن ثم فإنه يُخشى على من كان حاله أن يندرج تحت من أخبر النبي ﷺ عنهم بأنهم: (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، (كلاب أهل النار) و(شر الخلق والخليقة) إلخ، ومن ثم وجب التحذير من هذا النهج والرجوع عنه إلى منهج أهل السنة.

وإذ قد عرفنا كل ذلك، أدركنا أن جماعة الإخوان - وعلى مدار تاريخهم الممتد عبر العقود الماضية، بل ومن يوم أن خرج أسلافهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإلى يوم القيامة - هم من عناهم النبي ﷺ بقوله: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)، وبقوله عنهم: (كلما طلع منهم قرن قطع).. وأنهم الخونة لشعوبهم وأوطانهم ولولاة أمورهم، بل ولأهلهم الذين عادة ما يتبرءون منهم، وأن الأفضل لهم والأجدر بهم أن يدعوا هذا المسلك، وينفضوا تلك البيعات الباطلة، وينخرطوا في عداد أهل السنة وتحت لواء عقيدتهم المجمع عليه، والتي كان عليها البخاري وأئمة المذاهب وغيرهم ممن ذكرنا من سلفنا الصالح، ونحن ننصحهم ندعوهم إلى ذلك، خوفاً عليهم من أن يُعصف بإيمانهم، وتخوفاً من وقوعهم فيما أخبر عنه نبينا من أمر الثنتين وسبعين فرقة.

وقد رأينا فيما مضى كيف أجمع السلف على: هجران أهل البدعة، المخالفين لما عليه جماعة أهل السنة والمُصرِّين على بدعهم والداعين إليها، وكيف وضعوا هذا الأصل إزاء التمسك بالكتاب والسنة، وإلى جانب اعتقاد الشهادتين والإيمان بالبعث والقيامة وأحداثها، حفاظاً على بيضة الإسلام، وذكرنا فيما ذكرنا:

قول الإمام الطحاوي مُنْظَر الأئمة الأحناف والمعبر عن معتقدهم: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة"، وقوله: "ونرى الصلاة خلف كلِّ بر وفاجر من أهل القبلة.. وتتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة"، إلى أن قال: "هذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن براءٌ إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيَّناه، ونسأل الله أن يعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الرديئة"، وراح شارحه يسوق الآيات والأحاديث في ذلك.

وفتوى الإمام مالك بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وكذا قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/٤٧: "لا تجوز شهادة القدرى الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي".. وقول الإمام الشافعي: إن "ضمن السنة التي رأى أصحابه من أهل الحديث وأخذها عنهم مثل ابن عيينة ومالك: الجهاد ماض مع كل بر وفاجر، وصلاة العيدين والجمعة إلى يوم القيامة، والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يُخْرَج عليهم بالسيف.. والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئاً فهو مخالف لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ".

وقول أحمد: إن "من خرج على إمام من أئمة المسلمين، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلُّ قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق"، وقوله: "أصول السنة: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاعتداء بهم، وترك البدع إذ كل بدعة ضلالة، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين"، وكذا قوله:

"الدين إنما هو كتابُ الله، وآثارٌ وسننٌ ورواياتٌ صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة، يُصدَّق بعضها بعضاً حتى ينتهي ذلك إلى الرسول وأصحابه والتابعين وتابع التابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم، المتمسكين بالسنة والمتعلقين بالآثار، لا يعرفون بدعة ولا يُطعن فيهم بكذب، ولا يُرمون بخلاف.. وهذه المذاهب والأقويل التي وصفت: مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار وأصحاب الروايات وحملة العلم، الذين.. لم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخليط، وهو قول أئمتهم الذين كانوا قبلهم، فتمسكوا بذلك رحمكم الله، وتعلموه".. إلى آخر ما ذكرناه له رحمه الله.

كما ذكرنا فيما ذكرنا قول علي بن المديني شيخ البخاري: "ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة".. وقول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين: "ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، وتتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة.. والخوارج مُراق".. إلى آخر ذلك.

ونذكر هنا من غير من سبق: أبا الجوزاء ت ٨٣، قال: (لأن يجاورني في داري قردة وخنازير، أحب إلي من أن يجاورني أحد من أصحاب الأهواء).. وأبا العالية ت ٩٣، قال: (إياكم وهذه الأهواء التي تُلقي بين الناس العداوة والبغضاء)، وقال: (ما أدري أي النعمتين عليّ أعظم: أن أخرجني الله من الشرك إلى الإسلام، أو عصمني في الإسلام أن يكون لي فيه هوى).

وسعيد بن جبير ت ٩٥، قال: (لأن يصحب ابني فاسقاً أو شاطراً - قاطع طريق - سنياً، أحب إلي من أن يصحب عابداً مبتدعاً).. والإمام الحافظ إبراهيم النخعي ت ٩٦، قال: (لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم تذهب بنور الإيمان من القلوب، وتسلب محاسن الوجوه، وتورث البغض في قلوب المؤمنين)، وقال: (ليس لصاحب البدعة غيبة).

ومسلم بن يسار ت ١٠٠، قال: (لا تُمكَّن صاحب بدعة من سمعك؛ فيصبَّ فيها ما لا يقدر أن تخرجه من قلبك).. وعمر بن عبد العزيز ت ١٠١، قال في واحدة من أهم علامات أهل البدع والأهواء: (إذا رأيت قومًا يتناجون في دينهم بشيء دون العامة، فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة).. ومصعب بن سعد بن أبي وقاص ت ١٠٣، قال: (لا تجالس مفتوناً، فإنه إما أن يفتنك فتتبعه وإما أن يؤذيك قبل أن تفارقه).

وقول مجاهد ت ١٠٤: (لا تجالسوا أهل الأهواء فإن لهم عُرّة (١) كُعرّة الجرب).. والشعبي الإمام الحافظ (٢)، قال: (إنما سُميت الأهواء، لأن تهوي بصاحبها إلى النار). كما نذكر من غيرهم: قول **أبي قلابة** ت ١٠٤ بحق أهل البدع والأهواء: (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تخالطوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما تعرفون فتهلكوا)، وهذا من فقهه في الدين.. ومما وصى به أبو قلابة أيوب السخثياني: (احفظ عني أربعاً.. وذكر منها: ولا تُمكن أصحاب الأهواء من سمعك)، أي: لا تسمع لهم ولا كلمة؛ لأنك لو سمعت هلكت.. ومما ورد عن أبي قلابة، قوله: (ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف)، ولا غرو؛ فهم بين نقتتين، الأولى: الانحراف عن المنهج العقائدي، والثانية: أنهم يتصورون أن عقيدتهم هي الحق، فتحملهم هذه العقيدة الباطلة على الخروج بالسيف. وعن **ابن طاووس** ت ١٠٦، أنه قال لرجل من أهل الأهواء يستأذنه في الجلوس: (إن جلست - والله - قمنا) فانصرف الرجل، ولآخر وقد دخل عليه، فأدخل إصبعيه في أذنيه وقال لابنه: (أي بني، أدخل إصبعك في أذنيك واشدد ولا تسمع من كلامه شيئاً).

وعن **الحسن البصري** إمام التابعين ت ١١٠، أنه كان يقول: (أهل الهوى بمنزلة اليهود والنصارى)، ويقول: (ليس لصاحب بدعة ولا لفاسق يعلن بفسقه، غيبة)، ويقول: (لا تجالس صاحب بدعة فإنه يُمرض قلبك)، ويقول: (صاحب البدعة لا يقبل الله له صلاة، ولا صياماً، ولا حجاً، ولا عمرة، ولا جهاداً، ولا صرفاً، ولا عدلاً)، ويقول: (لا يقبل الله من صاحب البدعة شيئاً)، ويقول: (ثلاثة ليست لهم حرمة في الغيبة - وذكر منهم - صاحب البدعة الغالي ببدعته).

كما حكا عنه هشام بن حسان أنه وابن سيرين كانا يقولان: (لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم).. وكان رجلاً من أهل الأهواء دخلاً على محمد بن سيرين، فقال: يا أبا بكر نحدثك بحديث واحد؟، فقال: (لا)؛ قال: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟، قال: (ولا آية، تقومان عني، وإلا قمت)، فلما سئل عن ذلك قال: (إني كرهت أن يقرأ آية، فيحرفانها فيقر ذلك في قلبي).. وعن **قتادة** ت ١١٧ موصياً الأحول: (يا أحول، إن الرجل إذا ابتدع بدعة، ينبغي لها أن تذكر حتى تُحذر).

وممن شدّد من أئمة الهدى في التحذير من البدع وأهلها: **أيوب السخثياني** ت ١٣١، وكان قد دُعي إلى غسل ميت، فخرج مع القوم، فلما كُشف عن وجه الميت وعرفه، قال: (أقبلوا قبل صاحبكم فلست أغسله، رأيت يماشي صاحب بدعة).. وقال له مرة رجل من أصحاب الأهواء: أسألك عن كلمة، فولى وهو يقول: (لا؛ ولا نصف كلمة، لا تسألني عن شيء) مرتين، ويشير بأصبعيه.. و**إبراهيم بن ميسرة** ت ١٣٢، قال: (من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام).

و**عطاء الخرساني** ت ١٣٥، قال: (ما يكاد الله أن يأذن لصاحب بدعة بتوبة).. و**عمرو بن قيس الملائي** ت ١٤٦، قال - وبنحوه عن أحمد بن حنبل -: (إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة، فارجه، فإذا رأيت مع أهل البدع فائس منه، فإن الشاب على أول نشوئه).. و**ابن عون** ت ١٥١، قال: (لا يُمكن أحدٌ منكم أذنيه من هوى أبداً).

وعن **الأوزاعي** ت ١٥٧ - وقد قيل له: (إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع) - قال: (هذا رجل يساوي بين الحق والباطل)، وقال: (اتقوا الله معشر المسلمين، واقبلوا نصح الناصحين وعظة الواعظين، واعلموا أن هذا العلم دين فانظروا ما تصنعون، وعمن تأخذون، وبمن تفقدون، ومن على دينكم تأمنون، فإن أهل البدع كلهم مُبطلون، أفأكون آثمون، لا يرعون، ولا ينظرون، ولا يتقون، ولا مع ذلك يؤمنون على تحريف ما تسمعون، ويقولون ما لا يعلمون في سرد ما ينكرون، وتسديد ما يفترون، والله محيط بما يعملون، فكونوا لهم حذرين متهمين، رافضين مُجانبين، فإن علماءكم الأولين ومن صلح من الآخرين، كذلك كانوا يفعلون ويأمرون، واحذروا أن تكونوا على الله مظاهرين، ولدينه هادمين ولعراة

(١) ما يعترى الإنسان من الجنون

(٢) هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار أبو عمرو الهمداني الشعبي، والمشهور بـ الإمام الشعبي ت ١٠٠، وقيل ١٠٣ وقيل ١٠٦ وقي: غير ذلك، تابعي فقيه ومحدث من السلف ولد في خلافة عمر بن الخطاب.

ناقضين موهنين بتوقير المبتدعين والمُخَدِّثين، وأي توقير لهم أو تعظيم أشد من أن تأخذوا عنهم الدين، وتكونوا بهم مقتدين، ولهم مُصدِّقين موادعين مؤلفين، وكفى بذلك مشاركة لهم فيما يعملون".
ومن عجيب ما ورد عن الأوزاعي قوله: (أن إبليس لقي جنوده يشاورهم كيف يأتون بني آدم، حتى قال: لا تينهم من قبل ذنب لا يستغفرون منه، فبث فيهم الأهواء)، فهي إداة باب الشيطان إلى الإنسان، ولذا صح في ذلك قول سفیان الثوري ت ١٦١: (البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، فالمعصية يُتاب منها والبدعة لا يُتاب منها)، وهذا ما أجمع عليه أئمة السلف، وكان مما ورد عنه في ذلك قوله: (ما من ضلالة إلا ولها زينة)، وقال: (لا تخالط صاحب بدعة).

وعن محمد بن النضر الحارثي قوله: (من أصغى سمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم أنه صاحب بدعة، نُزعت منه العصمة، ووُكِّلَ إلى نفسه).. وعن أرطاة بن المنذر ت ١٦٣، فيما رواه عنه عقبة بن علقمة، قال: "كنت عند أرطاة، فقال بعض أهل المجلس: (ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة ويخالطهم، فإذا ذكر أهل البدع قال: دعونا من ذكرهم لا تذكروهم؟)، قال: يقول أرطاة: (هو منهم، لا يلبس عليكم أمره)، قال: فأنكرت ذلك من قول أرطاة، قال: فقدمت على الأوزاعي - وكان كشافاً لهذه الأشياء إذا بلغته - فقال: (صدق أرطاة والقول ما قال، مثل هؤلاء لا يُنهى عن ذكرهم؟!، ومتى يحذروا إذا لم يُشَدَّ بذكرهم؟!)".. وعن مفضل بن مهلهل ت ١٦٧، قال: (لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته، حذرتَه وفررتَ منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنة في بدو مجلسه ثم يدخل عليك بدعته، فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك؟).. والله إنا لنجد الكثير من التهاون في مثل هذا في عصرنا، وتلك هي الفتنة بعينها وقد عاصرناها وعابناها.. وعلاجها: ما قال به الحسن البصري والأوزاعي وأحمد والنخعي وابن المهلهل، وبقية سلفنا الصالح.

وعن مالك بن أنس إمام دار الهجرة ت ١٧٩، قوله: (كلما جاءنا رجل أجدل، تَرَكْنَا ما نزل به جبريل عليه السلام على محمد ﷺ لجدله).. وعن ابن المبارك ت ١٨٢ موصياً: (إياك أن تجالس صاحب بدعة)، وعن عبد الله بن عمر السرخسي قوله: (أكلت عند صاحب بدعة أكلة فبلغ ذلك عبد الله بن المبارك، فقال: والله لا أكلمك ثلاثين يوماً)، وعن ابن المبارك: (لم أر مألماً أمحق من مال صاحب البدعة) (١)، وقوله: (اللهم لا تجعل لصاحب بدعة عندي يدًا فيحبه قلبي)، وقوله: (صاحب البدعة على وجهه الظلمة، وإن أدهن كل يوم ثلاثين مرة).

وممن حذر بشدة من البدع وأهلها: الفضيل ت ١٨٧، فقد أثر عنه قوله كما في حلية الأولياء ٨ / ١٠٤: (إن لله ملائكة يطلبون حلق الذكر، فانظر مع مَنْ يكون مجلسك، لا يكون مع صاحب بدعة، فإن الله تعالى لا ينظر إليهم، وعلامة النفاق أن يقوم الرجل ويقعد مع صاحب بدعة (٢)، وقد أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سنة وهم ينهاون عن أصحاب البدعة)، وقوله: (من جلس مع صاحب بدعة لم يُعط الحكمة)، وقوله: (من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله وأخرج نور الإسلام من قلبه)، وقوله: (صاحب البدعة لا تأمنه على دينك ولا تشاوره في أمرك ولا تجلس إليه، ومن جلس إلى صاحب بدعة أورثه الله العمى) يعني: في قلبه. وكذا قوله: (من أتاه رجل فشاوره فذله على مبتدع، فقد غشَّ الإسلام، احذروا الدخول على أصحاب البدع فإنهم يصدون عن الحق)، وقال: (أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سنة وينهاون عن أصحاب البدع)، وقوله: (لا تجلس مع صاحب بدعة، فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة)، وقوله: (إياك أن تجلس مع مَنْ يُفسد عليك قلبك، ولا تجلس مع صاحب هوى فإني أخاف عليك مقت الله)، وقوله: (أكل عند يهودي ونصراني ولا أكل مع مبتدع، وأحبُّ أن يكون بيني وبين صاحب البدعة حصن من حديد).

(١) وينسحب هذا - بالطبع - على من يبعثرون أموال دولهم في حرب الإسلام والمسلمين شرقاً وغرباً، حتى ما تركوا باباً لخدمة أعداء الإسلام في ذلك إلا سلكوه، وذلك على حساب فقراء المسلمين الذي يتضوعون في بعض دول أفريقيا جوعاً، ويجازفون بأنفسهم في بحار المتوسط للبحث عن لقمة العيش في دول الكفر، وهم مع كل ذلك يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وبكفي أن تعرف أن قطر وحدها أنفقت ما هو أكثر من الستين ملياراً من الدولارات على ما ذكرنا، وأن تركيا خصصت مصانع أسلحتها لنفس الغرض، والله محاسبهم عن كل هذا، وحسبنا الله في قادة هذه الدول ونعم الوكيل.

(٢) أي: يترك مجلس أهل السنة ويجلس مع أهل البدعة.

وقوله كما في شرح السنة للبرهاري: (من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن تبسم في وجه مبتدع فقد استخف بما أنزل الله على محمد، ومن زوج كريمته من مبتدع فقد قطع رحمها، ومن تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع)، وقوله: (لا يرفع لصاحب بدعة إلى الله عمل)، وقوله: (طوبى لمن مات على الإسلام والسنة، فإذا كان كذلك فليكثر من قول: ما شاء الله).

وعن ابن مهدي ت ١٩٨، قال: (لا تجالس أصحاب البدع، إن هؤلاء يفتنون فيما تعجز عنه الملائكة).. وعن يحيى بن أبي كثير ت ٢٠٥، قال: (إذا لقيت صاحب بدعة في طريق، فخذ في طريق آخر). وعن أحمد ت ٢٤١، قال: (الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الجلوس مع أهل الزيغ، فإنهم يلبسون عليك، وهم لا يرجعون، فالسلامة في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم)، وقال - وقد سؤل عن مبتدع يدعو إلى بدعته، يجالسُ؟ - (لا يجالس ولا يكلم، لعله يتوب)، وقال: (أهل البدع لا ينبغي لأحد أن يجالسهم ولا يخاطبهم ولا يأنس بهم)، وقال: (إذا سلم الرجل على المبتدع فهو يحبه)، وقال - كما في طبقات الحنابلة ٢ / ٢٧٤ - (لا غيبة لأصحاب البدع).. بل إنه - رحمه الله - بيّن أن تعرية أصحاب المقالات المخالفة للكتاب والسنة، وتحذير الأمة منهم، من أوجب الواجبات باتفاق المسلمين، وأنه يقدم على نوافل العبادات، وسيأتي نص كلامه عند ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وممن حذر من البدعة وأهلها: الرازيان أبو زرعة ت ٢٦٤ وأبو حاتم ت ٢٧٧، فقد سئلا عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار حجازاً و عراقاً ويمناً، وما يعتقدان في ذلك؟، فكان ضمن ما يعتقدانه: أنهما "يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يُغظان في ذلك أشد التغليظ، ويُنكران وضع الكتب برأي في غير آثار"، قال ابن أبي حاتم: (وبه أقول أنا)، وقال أبو علي بن حبيش المقرئ: (وبه أقول)، وقال أبو المظفر: (وبه أقول) وقال اللالكائي - راوي الخبر - (وبه أقول). والبرهاري ت ٣٢٩، قال في شرح السنة: (إذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره، فإن الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر)، وقال: (إذا رأيت الرجل جالساً مع رجل من أهل الأهواء، فحذره وعرّفه، فإن جلس معه بعدما علم فاتقه، فإنه صاحب هوى).. وابن أبي زئيم ت ٣٩٩، قال في أصول السنة: (ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم، ويخوفون فتنتهم، ويخبرون بخلاقهم، ولا يرون ذلك غيبة لهم ولا طعناً عليهم).

وأبو منصور معمر بن أحمد ت ٤١٨، قال فيما اعتقده النبي ﷺ والصحب وتابعوهم بإحسان في كل مكان وأجمعوا عليه - وقد نقله عنه الأصبهاني في (الحجة) ١ / ٢٤٢ - "أحببت أن أوصي أصحابي وسائر المسلمين بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر من السلف المتقدمين والبقية من المتأخرين فأقول".. وذكر جملة من ذلك، وجمعاً من التابعين وتابعيهم أربى عن الأربعة إماماً.. إلى أن قال: "فاجتمع هؤلاء كلهم على إثبات هذا الفصل من السنة، وهجران أهل البدعة والضلالة، وأن السنة هي اتباع الأثر والحديث والسلامة والتسليم"، وكان يقول: (لا تُمكن أذنك من صاحب هوى).

وابن عبد البر ت ٤٦٣، قال في التمهيد ٦ / ١٢٧: "أجمع العلماء علي أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، إلا أن يخاف من مكالمته وصلته ما يفسد عليه دينه، أو يؤلّد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان كذلك فقد رُخص له مجانبته، ورب صرم جميل خير من مخالطة مؤذية".

وفي بيان ذلك يقول البغوي ت ٥١٦ في (شرح السنة) ١ / ٢٢٤ - وبنحوه العظيم آبادي في (عون المعبود) ١٣ / ١٧٤ والقرطبي في (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) ٦ / ٥٣٤ - "النهى عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشرة، دون ما كان من ذلك في حق الدين، فإن هجر أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا".. ويقول بنفس المصدر ١ / ٢٢٦ بشأن حديث كعب بن مالك: "وفيه دليل على أن هجران أهل البدع على التأبيد.. وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا، مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم".

وها هو ذا أبو المظفر السمعاني ت ٤٨٩، يقول في كتابه (الانتصار لأهل الحديث): "واعلم أنك متى تدبّرت سيرة الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح وجدتهم ينهون عن جدال أهل البدع بأبلغ النهي، ولا يرون ردّ كلامهم بدلائل العقل، وإنما كانوا إذا سمعوا بواحد من أهل البدع أظهروا التبيري منه، ونهوا الناس عن مجالسته ومحاورته والكلام معه، وربما نهوا عن النظر إليه"، ثم ذكر عددًا من الآثار عن السلف في معاملة أهل البدع وهجرهم والتبيري منهم.. إلى أن قال: "فهذا الذي نقلناه: طريقة السلف وما كانوا عليه".

وأقول: إنما "كان السلف ينهون عن المجادلة والمحاورّة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة.. أو كان المناظر معاندًا يظهر له الحق فلا يقبله وهو السوفسطائي.. والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة لمن لا يقوم بواجبها، أو مع لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو كان فيها مفسدة راجحة، وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة، وفي الجملة فإن جنس المناظرة فيها محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل" كذا في درء التعارض ٧/ ١٧٣، ١٧٤.

وممن ذهب من أئمة هذه الأمة إلى هجر المبتدعة: ابن قدامة ت ٦٢٠ في لمعة الاعتقاد: "ومن السنة هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة من الدين بدعة"، وقد نقل عنه ابن مفلح في (الآداب الشرعية) ١/ ٢٣٢، قوله: "كان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم".. والإمام القرطبي ت ٦٧١، قال في (المفهم) ٦/ ٥٣٤ بعد أن ذكر تحريم الهجر فوق ثلاث: "وهذا الهجران الذي ذكرناه هو الذي يكون من غضب لأمر جائز لا تعلق له بالدين، فأما الهجران لأجل المعاصي والبدعة فواجب استصحابه إلى أن يتوب من ذلك، ولا يُختلف في هذا".

وفي تبرير الهجران لأهل البدع، يقول الشاطبي ت ٧٩٠ في (الاعتصام): "إن توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم: إحداهما: التفات الجهال والعامّة إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المبتدع أنّه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم.. والثانية: أنّه إذا وقّر من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء وعلى كل حال، فتحيى البدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه"، وهذا هو.

وعن إجماع الصحابة وتابعيهم في وجوب تعرية أهل البدع - ويدخل فيهم في زماننا: الإخوان والدواعش وشباب الصومال وبوكو حرام وكل من كان على شاكلتهم -: قال ثابت بن العجلان ت ١٤٨: (أدركت أنس بن مالك، وابن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وطاووس، ومجاهد، وابن أبي مليكة، والزهري، ومكحول، والقاسم.. وعدّ ناسًا كثيرة وقال: (كلهم يأمروني بالجماعة، وينهوني عن أصحاب الأهواء).. كما ورد عن أحمد والأوزاعي وابن المبارك، أنهم قالوا في رجل شأنه مجالسة أهل البدع: (ينهى عن مجالستهم، فإن انتهى وإلا ألحق بهم).

وبنحو ذلك صرح الشافعي والفضيل وأحمد والأوزاعي ويحيى والرازيان وابن أبي زئيم ومعمّر وابن عبد البر والبعغوي والسمعاني وابن قدامة فيما سبق أن ذكرناه لهم ونقلناه عنهم.. وبنحوه كذلك صرح الصابوني ت ٤٤٩ في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)، قال حاكياً مذهبهم: "واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد عنهم، والتحذير من مصابحتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله بمجانبتهم ومهاجرتهم"، وقال أيضًا:

"ويغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت على الأذان وقرت في القلوب، ضرت وجرت من الوسوس والخطرات الفاسدة ما جرت، وفيه أنزل الله قوله: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره.. الأنعام/ ٨٦)".. وسيأتي قول الأجرى واللالكائي وابن بطة في ذلك.

تلك إذن هي عقيدة الإسلام ووصايا أئمتة، ومن ورائهما الحِفاظ على أسس الدين وأصوله التي انبنى عليها، والتي أجمع عليها الماضون الأوائل من أئمة السلف ومن تبعهم بإحسان.. ولا غرو فقد كان سلفهم في ذلك: من شهد لهم الرسول بالخيرية من الصحابة الكرام ﷺ، فهذا ابن مسعود، يرد عنه قوله: (من أحب أن يُكرم دينه فليعتزل مجالسة أصحاب الأهواء فإن مجالستهم أُلصق من الجرب)، وقوله: (إياكم وما يُحدث الناس من البدع، فإن الدين لا يذهب من القلوب بمرّة، ولكن الشيطان يُحدث له بدعًا حتى يخرج الإيمان من قلبه، ويوشك أن يدع الناس ما ألزمهم الله من فرضه في الصلاة والصيام والحلال والحرام، فمن أدرك ذلك الزمان فليهرب)، قيل: يا أبا عبد الرحمن: فإلى أين؟ قال: (إلى لا أين، يمكث في مكانه، يهرب بقلبه ودينه لا يجالس أحدًا من أهل البدع).

وذلك ابن عمر يجيئوه من يقول له: (إن فلانا يقرأ عليك السلام، قال: بلَغني أنه قد أحدث، فإن كان أحدث فلا تقرأ عليه السلام)، وذا ابن عباس، يقول: (لا تجالس أهل الأهواء فإن مجالستهم مُمرضةً للقلوب).. وسنأتي على ذكر ما فعله بهم: عمر وعلي وغيرهما، فأين نحن من كل هذا، ومع ما هو معلوم من أن الإجماع حجة؟!.

ولأن التحذير من مفسدات الدين ومتبعات الأهواء والخصومات ومن البدع والمبتدعين أمر واجب، كان التوبيخ وعقد الفصول في هذا نظرًا لأهميته، فللمحدث القدوة شيخ الحرم، الإمام الأجرّي ت ٣٦٠، في آخر كتابه (الشريعة) قوله تحت باب (ذكر هجرة أهل البدع والأهواء): "ينبغي أن يُهجر جميع أهل الأهواء من الخوارج.. وكل من نسبه أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، فلا ينبغي أن يكلم ولا يُسلم عليه ولا يُجالس ولا يصلى خلفه ولا يزوّج ولا يتزوج إليه من عَرَفه، ولا يشاركه ولا يعامله ولا يناظره ولا يجادله، بل يُذله بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها إن أمكنت.. وهذا الذي ذكرته لك، قول من تقدم من أئمة المسلمين، وموافق لسنة رسول الله ﷺ"، ثم جعل يسوق في ذلك من الأدلة والآثار ما به تقام الحجة وما لا عذر بعده لمعتذر.

ثم أعقب ذلك بباب عقده في (عقوبة الإمام والأمير لأهل الأهواء)، وقال فيه ما نصه: "ينبغي لإمام المسلمين ولأمرائه في كل بلد إذا صح عنده مذهب رجل من أهل الأهواء ممن قد أظهره، أن يعاقبه العقوبة الشديدة، فمن استحق منهم القتل قتله، ومن استحق أن يضربه ويحبسه وينكل به فعل به ذلك، ومن استحق أن ينفية نفاه وحذر الناس منه، فإن قال قائل: وما الحجة فيما قلت؟، قيل: إن عمر بن الخطاب جلد (صبيغًا التميمي)، وحرمه عطاءه، وأمر بهجرته، فلم يزل وضيعًا في الناس".

وهذا علي بن أبي طالب فعل نحوًا من ذلك مع ابن الكواء، كما قتل في صحراء الكوفة أحد عشر رجلًا ادَّعوا أنه إلههم، حدَّ لهم في الأرض أخدودًا وحرقتهم بالنار.. وذا عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة في شأن القدريّة: (تستتبيهم، فإن تابوا وإلا فاضرب أعناقهم)، وقد ضرب هشام بن عبد الملك عنق (غيلان) وصلبه بعد أن قطع يده، ولم يزل الأمراء بعدهم في كل زمان يسيرون في أهل الأهواء، إذا صح عندهم ذلك عاقبوه على حسب ما يرون، لا ينكره العلماء.. ثم طفق الأجرّي على إثر ذلك يذكر تفاصيل ما أجمله.

وكان قد عقد في أول كتابه (الشريعة) أبوابًا في: (لزوم الجماعة والنهي عن الفرقة)، وفي: (افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفرق هذه الأمة)، وفي: (ذم الخوارج وسوء مذاهبهم وإباحة قتالهم)، وفي: (قتل علي للخوارج)، وفي: (ثواب من قاتل الخوارج فقتلهم أو قتلوه)، وفي: (فضل القعود في الفتنة ولزوم البيوت والعبادة لله تعالى)، وفي: (الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وسنة الصحابة، وترك البدع، وترك النظر والجدال فيما يخالف الكتاب والسنة وقول الصحابة).. إلخ، وهو في كل ذلك يُفرط في ذكر الأدلة والبراهين بما به تقام الحجة.

وعلى درب الأجرّي سار ابن بطّة ت ٣٨٧ في (الإبانة الكبرى)، فقد أكثر من ذكر هذه الآثار في هجران أهل البدع، إلى أن قال ١/ ٣٢٦- وبنحوه فعل اللالكائي في (شرح أصول السنة) ١/ ٣٨- : (الله الله معشر

المسلمين، لا يحملن أحدًا منكم حُسُن ظنه بنفسه وما عهده من معرفته بصحة مذهبه، على المخاطرة بدينه في مجالسة أهل الأهواء، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم، فجأسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباشطة وخفي المكر حتى صبوا إليهم)، ومما قاله في (الإبانة الصغرى):

"لا تشاور أحدًا من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك ألا تقاربه في جوارك فافعل، ومن السنة: مجانبة كل من اعتقد شيئًا مما ذكرناه - يعني: من البدع - وهجرانه والمقت له، وهجران من والاه ونصره وذنب عنه وصاحبه، وإن كان الفاعل لذلك يُظهر السنة".

فها أنت أيها القارئ الكريم ترى أن أهل العلم لم يكتفوا ببيان أن هجران أهل الأهواء والبدع ومقتهم، من أصول السنة، حتى طفقوا ينبهون على أن من ناصر أهل البدع ووالاهم وذنب عنهم وصاحبهم - وإن كان يظهر السلفية - فإنه يلحق بهم ويأخذ حكمهم، ويعامل معاملتهم في الهجر وغيره، وكان فيما ساقه صاحب الإبانة في ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: "إنما يمشي الرجل ويصاحب، من يُحبّه ومن هو مثله"، مستندًا في ذلك إلى حديث: (الأرواح جنود مجنّدة، ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف)، وقول أبي الدرداء: (من فقه الرجل ممشاه ومدخله ومجلسه).

ويا ليت جماعات السلف تنبهوا لمثل هذا الأمر العقدي، إذن لما وقعت الفتنة فيهم وبهم، ولخلصت - بحق - سلفيتهم من كل دخن، لكنهم للأسف - وأقصد بهم تحديدًا وبمصر: الجماعة الإسلامية وحسان ويعقوب والحويني والزغبى ومن كان على شاكلتهم وانخدع فيهم وبهم - انساقوا وراء جيلهم وسكتوا عن تلاعبهم بدين الله، فكان أن فقدوا مصداقيتهم حتى عند عوام المسلمين.

وعلى نفس درب الأجرى وابن بطة، كانت مسيرة اللالكائي ت ١٨٤ والذي عقد في بداية كتابه: (شرح أصول السنة)، بابًا في: (ما روي عن النبي في الحث على اتباع الجماعة والسواد الأعظم، وذم تكلف الرأي والرغبة عن السنة، والوعيد في مفارقة الجماعة)، وعقب ما أدرجه تحت هذا الباب من نصوص في ذلك هي من الأهمية بمكان.. جاء كلامه في: (سياق ما روي عن النبي في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم، والمكالمة معهم والاستماع إلى أقوالهم المحدثّة وأرائهم الخبيثة)، وذكر في ذلك: النصوص من القرآن والسنة، ثم ذكر من أقوال الصحابة والأئمة الكثير والكثير.

وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨، قال في مجموع الفتاوى ٢٤ / ١٧٤ بعد أن ذكر هجران النبي لكعب وصاحبيه وهجران عمر لصبيغ: "فبهذا وبنحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع الداعين إليها (١) والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستنترًا بمعصيته أو مسرًا لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يُهجر، إذ الهجر نوع من العقوبة، ولهذا كان أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره، لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ولا يجالسونه".. وفي ٢٨ / ٢٣٠، نقل رحمه الله الاتفاق على وجوب التحذير من أهل البدع، وأوضح أن ذلك من الغيبة الجائزة، فقال رحمه الله:

"وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر، في مواضع منها: إذا كان النصح واجبًا في المصالح الخاصة والعمامة، مثل: نقلة الحديث الذين يخلطون أو يكذبون.. ومثل: أئمة البدع من أهل المقالات أو العبارات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد: (الرجل يصوم ويصلي - النافلة - ويعتكف، أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: (إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ وهذا أفضل)، فبيّن أحمد أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم وأنه من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك، واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله

(١) ومما يقضى منه العجب: أمر أولئك الذين لا يكتفون بمخالفة ذلك، حتى سعوا جاهدين لأن يمتثلوا لهم من رقاب أهل السنة وينادون بتولييتهم أمور المسلمين، فكان أن وقعت المصائب والمحن والفتن التي لا يعلم حجم عظمها ومدى خطورتها سوى علام الغيوب

لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فسادُه أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، لأن هؤلاء إذا استولوا لم يُفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون الدين ابتداءً".
ولاين تيمية في نحو ذلك كلام جيد في مجموع الفتاوى ٢٤ / ٢٩٢، ١٥ / ٢٨٦، ودرء التعارض ٧ / ١٧٢، فليراجع فإنه من الأهمية بمكان.. ومن جميل ما نص عليه - رحمه الله - في كتابه (نقض المنطق) ص ١٢، قوله: "الرائد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل الجهاد".

هذا، وممن حذر من البدع وأهلها: ابن القيم ت ٧٥١، قال في (بدائع الفوائد) ٢ / ٢٧٥ وبعد أن ذكر من أنواع المخالطة من مخالطته كالغذاء، ومن مخالطته كالداء، ومن مخالطته كالدواء: "القسم الرابع: من مخالطته الهلاك كله، ومخالطته بمنزلة أكل السم، فإن اتفق لأكله ترياق، وإلا فأحسن الله فيه العزاء، وما أكثر هذا الضرب في الناس، وهم أهل البدع والضلالة، الصائون عن سنة رسول الله، الداعون إلى خلافها، (الذين يصدّون عن سبيل الله ويبيغونها عوجًا.. الأعراف / ٤٥)، فيجعلون البدعة سنة والسنة بدعة، والمعروف منكراً والمنكر معروفاً.. فالحزم كل الحزم التماس مرضاة الله ورسوله بإغضابهم، وألا تشتغل بإعتابهم ولا باستعتابهم، ولا تبالي بدمهم ولا بغضبهم".

وقال في (إغاثة اللهفان) ١ / ١٤٠: "وصى أطباء القلوب بالإعراض عن أهل البدع وألا يُسلم عليهم، ولا يريهم طلاقه وجهه، ولا يلقاهم إلا بالعبوس والإعراض".

وقال في مختصر الصواعق: "مضى الرعيل الأول في ضوء نور النبوة، لم تطفئه عواصف الأهواء، ولم تلتبس به ظلم الأراء، وأوصوا من بعدهم ألا يفارقوا النور الذي اقتبسوه منهم وألا يخرجوا عن طريقهم، فلما كان في أواخر عصرهم حدثت الشيعة والخوارج والقرية والمرجئة، فبعدوا عن النور.. فصاح بهم من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم وتبرئوا منهم، وحذروا من سبيلهم أشد التحذير، وكانوا لا يرون السلام عليهم ولا مجالستهم، وكلامهم فيهم معروف في كتب السنة، وهو أكثر من أن يُذكر هاهنا".. وقال في (مدارج السالكين) ١ / ٣٧٢: "كل بدعة مضلة في الدين، أساسها القول على الله بغير علم، ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها وصاحوا بأهلها في أقطار الأرض، وحذروا فتنهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا في إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد".

والعظيم آبادي ت ١٣١١، قال في (عون المعبود) ١٣ / ١٧٤: "هجرة أهل الأهواء والبدع واجبة على مر الأوقات ما لم يظهر منهم التوبة والرجوع".

وبكل هذا يعلم: وجوب اعتزال جماعة الإخوان لما خالط منهمجهم من البدع والمحدثات التي لا تحصى، والتي أوسعها بحثاً صاحب كتاب (فساد منهج ودعوة حسن البناء وجماعة الإخوان)، وغيره.. وأن تلك هي عقيدة السلف واتفق أهل السنة والجماعة، وعليه جميع من كتب في أمور الاعتقاد.. وأنه يدخل في ذلك: هجر أئمتهم والداعين إلى بدعهم وجماعتهم حتى يعلنوا توبتهم، كما يدخل فيه: عدم القراءة لهم وعدم النظر في كتابات مؤلفيهم، وبخاصة إن كان القارئ مبتدئاً في طلب العلم.. وكفانا ما جرى من ورائهم من كوارث وطامات، والسعيد من وعظ بغيره، والجاهل من أتبع نفسه هواها.

وبكله كذلك يُعلم: أن هجران أهل البدع ومنابذتهم، هو من: دعائم الإسلام وأسس الإيمان وشرائط الدين وأصول السنة، وهو يعني: الحفاظ على الكتاب والسنة غضين طريبين، بل لا أبالغ لو قلت: إن هجرانهم من أعظم أصول الإيمان التي تحفظ على المسلم دينه وعقيدته، وتقيه شر مهالك البدع والضلالات، فلقد وصلت خطورة أمرهم لدى سلفنا الصالح لحدّ أن قال أحدهم وهو: أحمد بن سنان ت ٢٥٩: (إذا جاور الرجل صاحب بدعة، أرى أن يبيع داره إن أمكنه وليتحول، وإلا أهلك ولده وجيرانه).

وكيف لا وقد أوضح الله هذا الأصل في كتابه حيث قال: (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إن مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً.. النساء / ١٤٠)، وقال: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى

يخوضوا في حديث غيره وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين.. (الأنعام/ ٦٨)، يقول الإمام الطبري ت ٣١٠ في تفسير آية الأنعام:

"في هذه الآية: الدلالة الواضحة على النهي عن مجالسة أهل الباطل من كل نوع من المبتدعة والفسقة عند خوضهم في باطلهم" .. ويقول القفطي المعروف بابن الحاج ت ٦٤٦: "بيّن سبحانه بقوله: (وقد نزل عليكم في الكتاب.. الآية)، ما كان أمرهم به في السورة المكية: (فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين)، ثم بين في هذه السورة المدنية أن مجالسة من هذه صفته لحوق به في اعتقاده".
كما أوضحت السنة وفعل النبي، فقد هجر ﷺ من تخلفوا عنه في غزوة تبوك وسماهم وأمر الصحابة أن يهجروهم، كما أشار عليه السلام بمن اتهمه بالظلم، وهو: (ذو الخويصرة)، وأوضح ما يحدث من شأن من سيكون على شاكلته في مستقبل الزمان.. وأيضاً من قال ﷺ بشأنه: (بئس أخو العشيرة) وكان معلوماً لدى مخاطبيه بأبي هو وأمي.

ثم كان ما كان من فعل الصحابة مما ذكرنا - من: جلد عمر لصبيغ، ومن فعل عليّ بابن الكواء، وفعل ابن عمر وغيرهما - ومما لم نذكر وهو كثير، وكان فيه ذكر أسماء من هجروهم.. وكذا جاء عن مالك إمام دار الهجرة قوله لرجل سأله عن القرآن، فقال: (لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعن الله عمرًا فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام)، وقد سبق أن ذكرنا ما كان من شأن عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك.. والكلام في ذلك يطول ويراجع فيه كتاب: (إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء) للظفيري فإنه مهم في بابه، وكذا (رياض الصالحين) للنووي، (باب في بيان ما يباح من الغيبة)، فقد ذكر منها: "إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع يأخذ منه العلم، وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة - أقول: هذا بشأن المتفقه، فما بالك بالعامي والمقلد؟ - ومنها: أن يكون مجاهرًا بفسقه أو ببدعته"، وحسبنا ما ورد عن شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٨ / ٢٣٣ وسبق ذكره، من أنه "لابد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم".

على أن ما تركناه - رغم هذه التوسعة - يساوي أضعاف أضعاف ما ذكرنا، وإنما قصدنا من ذلك: الرد على من ينكر على من يفعل فعل الصحابة وتابعيهم بإحسان، وينفذ ما أمر به الكتاب والسنة وما به انعقد الإجماع من ذكر أسماء من أمعنوا في بدعهم، حتى يحذرهم الناس.. وبيان أن هذا من الورع الكاذب، وما يكون ذلك وكم يساوي بجوار ما أفسدوه من الدين، وما أضاعوه من شباب المسلمين، وما أحدثوه - في دول بأكملها - من فتن وقتل وتدمير؟!.. وأيضًا: بيان أن خطر الخوارج - بقرونهم الممتدة إلى يوم القيامة - عظيم، ففضلاً عن أنهم أحد أربعة فرق كان عليهم التعويل في هدم الإسلام وأن هجرانهم أصل من أصول الدين، فإنه يجب التصدي لهم وعدم إعطائهم الفرصة لعقد المصالحات معهم أو لرجوعهم مرة أخرى قدر الطاقة، إذ ذاك هو واجب على كل من يريد الحفاظ على صفاء الإسلام وحماية بيضته، وأنه بقدر التهاون والتساهل والتقصير في هذا الجانب بقدر ما يكون التفريط في دين الله وإعطائهم قبلة الحياة لكي يعيدوا سيرتهم مرة أخرى، وهل نجت بلادنا إلا بالتصدي لهم وإن بقي عليها أن تواجههم فكرياً؟!..
وأعلم - يقيناً - أن ما أطرحه لن يعجب الكثيرين، لكن هذا دين الله وتلك هي عقيدة أفهم الناس له، وحسبي أنني بلغت وأندرت ونصحت بما تيقنت أنه الحق وطريق سلفنا عليهم الرضوان، وحسبي كذلك قول شاعرنا: (وقد زادني حباً لنفسي أنني * بغيض إلى كل امرئ غير طائل).

&&&&&&&&

المبحث الثاني

ثاني ما يستنبط مما سبق من عقيدة أهل السنة، تجاه أهل البدع - بعد هجرانهم :-

(الأصح لهم بيعة ولا تنعقد لهم إمامة)

على أن ما سبق سوجه عن أئمة السلف وجماعة أهل السنة، يقضي - بعد تصريحاتهم بهجران أهل البدع - بالأصح لهم بيعة ولا تنعقد لهم إمامة، وذلك - وتنظيرًا بجماعة الإخوان - للأسباب التي ذكرناها آنفًا، وعلى رأس هذه الأسباب أنه وعلى مذهبهم، يكون هنالك إمامان لهما بيعة في أعناق المسلمين.

أحدهما: بيعة علنية ومعلومة، تكون لصاحب الشوكة ولمن بيده السلطان الذي يقدّر به على سياسة الناس، وتلك هي: المشروعة في إمارات المسلمين، والموجبة للسمع والطاعة للإمام، والتي أقرّها النبي وجاءت بها أحاديثه ﷺ، وأجمع على صحتها أهل السنة.. وقد عبر عنها شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله في (منهاج السنة) ١/ ١١٥: "النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً". وقوله بنفس المصدر ١/ ٥٢٧:

"بل الإمامة عند أهل السنة تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها(١).. ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافق أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إمامًا، ولهذا قال أئمة السلف: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الولاية، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامة ملك وسلطان".

وثانيهما: تحصل في الخفاء كما في بيعة (جماعة الإخوان) وما كان على ساكنتها، وهي باطلة لإخلالها بالشروط والضوابط السالفة الذكر، ونصها - كما في كتاب (قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان وشعبها) ص ٧-: "أعاهد الله العلي العظيم، على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين، والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها، والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكروه، وأقسم بالله العظيم على ذلك، وأباعد عليه، والله على ما أقول وكيل"، أو نحوًا من ذلك.

وهي - من لفظها ومعناها، وعلى حد قول مفتي مصر د. شوقي علام في محاضرة له بـ (مكتبة الإسكندرية) في ٢١ ديسمبر ٢٠١٩ - : "بيعة على المصحف والسلاح للمرشد والجماعة، وليست طاعة لله ولا لرسوله ﷺ، وبها ومن خلالها تكونت التنظيمات السرية الخاصة، وبدأت في تصفية كل من يختلف مع هذه الجماعة الإرهابية، أو يعارض ممارستها أو رؤيتها التي باتت تتنافر مع الأديان السماوية والأخلاق الإنسانية بشكل واضح".

وتلك هي النتيجة الحتمية لما فاه به المؤسس والمرشد الأول لجماعة الإخوان (حسن البنا)، وجاء على لسانه بعد مضي عشر سنوات من عمر الجماعة، أعني: سنة (١٩٣٨)، تلك السنة التي عقدت فيها الجماعة مؤتمرها الخامس، حيث صرح حسن البنا بوضوح وجرأة وصراحة - وهو ينقل جماعته من مرحلة التكوين، إلى مرحلة الصدام مع العالم تحت دعوى السيطرة عليه بدعوى (أستاذية العالم) - : بأنه "في الوقت الذي يكون فيه منكم مَعشَر الإخوان المسلمين، ثلاثمائة كتيبة، قد جَهَّزَتْ كُلُّ منها نفسها روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجاج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل جبار عنيد، وإني فاعل إن شاء الله".

(١) يعني: لكونهم محسوبين على أهل السنة، حتى ولو كانوا ظالمين - لأنفسهم، أو لغيرهم لحديث: (وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك) - أو مقتصدتين، وأنهم كما أثبتت الأحداث والوقائع، المؤتمنون والحريصون على حماية دور الإسلام وأهلها، والأدرى بما يحيق بالبلاد من أخطار، والأقدر على فهم سياسات أعداء الإسلام ومكائدهم

يقول فضيلة المفتي في محاضراته المشار إليها آنفاً - وهو يستعرض أسباب وعوامل انهيار وفشل مشروع الإسلام السياسي كيف بدأ وكيف انهيار وكيف بات كابوساً يزعج العالم، مبيئاً أنه قام على أسس واهية، ومفاهيم خاطئة، وتصورات باطلة، وأن ما بني على باطل فهو باطل - يقول: "إن العلم والمعرفة يشتمل أشكاليهما النظرية والتجريبية، هما: ما يتميز به الإنسان عن سائر جنس الحيوان، وهما أيضاً أهم ما تتفاضل به الأمم والشعوب بعضها على بعض.. وإن الأساس الأول الذي قام عليه هذا مشروع (التأسلم السياسي)، وهو: (وجوب العمل لإحياء مشروع الخلافة الإسلامية)، لم يستندوا فيه إلى أي دليل شرعي ولا حتى أساس واقعي على هذا الوجوب، والوجوب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل ولا يوجد دليل، بل أن الدليل جاء على خلاف ما ادعاه حسن البناء وجماعة الإخوان.

فهذا حديث رسول الله ﷺ الذي يتناول شأن الفتن، وخلو الزمان عن خليفة - والكلام لا يزال لفضيلة المفتي - لم يأمرنا فيه أن نسعى إلى إقامتها، ففي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن حذيفة رضي الله عنه: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي أَنْ أُدْرِكُنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: (تَلَزِمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ)، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: (فَاعْتَزَلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ).. وفي الحديث النبوي الشريف إشارة واضحة لوجود فرق وجماعات مُدْعِيَةٌ باطلة تثير الفتن، وقد أمرنا رسول الله ﷺ باعتزال تلك الفرق جميعاً"، وهذا كله هو مضمون ما سبق أن فصلنا فيه القول بالدليل في الباب الأول.

هذا، وقد لفت فضيلة المفتي إلى: "أن أول أسباب فشل هذا المشروع - مشروع التأسلم السياسي - وهو في مهده، هو: الأساس الواهي الذي قامت عليه تلك الجماعة، والذي لا يمت إلى الشرع الحنيف بصلة، وهذا الكلام ينسحب بالضرورة على كافة هذه الجماعات الكثيرة المتسربة أو المنشقة عن الجماعة الأم؛ أي: جماعة الإخوان.. فمن حيث الممارسة الفعلية على أرض الواقع، بدأت الجماعة منذ نشأتها في عام (١٩٢٨) متظاهرة بالدعوة إلى الله والعمل من أجل إصلاح المجتمع والاهتمام بالتربية والمحافظة على شعائر الإسلام، وهي مرحلة ما يعرف بالتكوين"، ثم كان ما كان مما سبق ذكره وأسفر عنه المؤتمر الخامس للجماعة.

وأوضح المفتي أن معالم منهج الإخوان الصدامي الاستعلائي في هذه الكلمات القليلة العدد الجسيمة الخطر، التي فاه بها حسن البناء في هذا المؤتمر، هي: التي أدخلت مصر والأمة العربية والعالم بعد ذلك في دوامات من العنف، لا زلنا نعاني منها حتى الآن، وصدق الرسول الكريم ﷺ الذي قال في الحديث الصحيح الذي رواه ابن ماجه عن المنذر بن جريير، عَنْ أَبِيهِ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَمِلَ بِهَا، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا».

وأضاف مفتي الجمهورية أن حسن البناء أسس لنظرية الأستاذية والاستعلاء على العالم، والتي تناقض المبدأ القرآني الذي ذكره الله في القرآن الكريم بقوله: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا أَنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَأَكُمُ اللَّهُ أَنْتَأَكُمُ اللَّهُ عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا فِي وَضْعِ الْحَرْبِ الَّتِي شَرَعْتُ لِلدَّفَاعِ عَنِ النَّفْسِ وَلَيْسَ لِفِرْضِ الدِّينِ أَوْ احْتِلَالِ الشُّعُوبِ، قَالَ تَعَالَى: (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.. آل عمران/ ١٣٩)، وهذا مجرد تشجيع لتثبيت أقدام المؤمنين في معركة الدفاع عن النفس، وليس مبدأ عاماً يؤسس لاستعلاء المسلمين على غير المسلمين كما هو مبدأ هذه الجماعات.

وأكد المفتي أن جماعة الإخوان أحييت مفاهيم وأفكار جماعات الخوارج الأوائل؛ ولكن بشكل أكثر تعقيداً وأخطر تركيباً، حيث استفاد البناء من كل خبرات الجماعات السرية الباطنية التي سبقته، إضافة إلى التوجهات الفكرية السرية التي عاصرتها كالماسونية والنازية، ومزج هذه المركبات جميعاً في معتقدات وأفكار التنظيم الخاص الذي كان يقتل بلا هوادة ولا رحمة، فاغتالوا القاضي أحمد الخازندار في عام (١٩٤٨)، ثم تلا ذلك اغتيال محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء آنذاك، ثم في عام (١٩٤٩) كانت هناك

محاولة اغتيال فاشلة لإبراهيم عبد الهادي باشا، وهذا بخلاف حوادث التفجير والتخريب التي قامت بها الجماعة في هذا الوقت (١)، وبذلك يتضح عاملٌ آخر من عوامل فشل هذا المشروع السياسي المدمر، وهو تعارضه مع كل القيم والأخلاق التي دعت إليها الأديان والأعراف والأخلاق والقيم الإنسانية، فلا غرو أن نرى تلك الدموية متدثرةً بدثارٍ من الشعارات الزائفة والدعاوى الباطلة، وجميعها باسم الإسلام الذي هو منها براء.

وأضاف مفتى الديار المصرية أن هذه المرحلة، نستطيع أن نطلق عليها مرحلة حسن البناء، ثم تأتي المرحلة الفكرية الثانية (مرحلة الخمسينيات والستينيات) وهي المرحلة القطبية، التي أسس فيها سيد قطب لمفاهيم أخرى انطلقت من قيم البناء التي تنبثق من مبدأ الاستعلاء وأستنادية العالم ثم الصدام ثم التمكين، وتأثرت رؤى قطب بالصحفي الباكستاني أبى الأعلى المودودي، وبعض أفكار الخوارج، وأخرج أفكاراً جديدة أكثر عنفاً وحدةً ودمويةً.

وأشار إلى أن سيد قطب في كتابيه: (الظلال) و(معالم في الطريق) أصل لفكرة جاهلية المجتمع، وهي لا تعنى إلا الحكم على المجتمعات بالكفر واليوار، فهو لا يعترف بإسلام الأمة، وإن كانت تقيم الشعائر وتؤدي الفرائض ما لم تؤمن برويته الخاصة للإسلام، يقول في ظلال القرآن: "وحين تحول (الدين) إلى وصايا على المنابر وإلى شعائر في المساجد وتخلي عن نظام الحياة.. لم يعد لحقيقة الدين وجود في الحياة! ولا بد من جزاء للمؤمنين من الله، الذي يتعاملون معه وحده يشجع ويقوى على النهوض بتكاليف القومة".

وأوضح فضيلته أن كلام قطب هو كلام صريح في تكفير المجتمعات والحكم عليها جميعاً بالجاهلية حيث يقول في الظلال أيضاً: "وبهذا المقياس الأساسي يتضح أن وجه الأرض اليوم تغمره الجاهلية، وأن حياة البشرية اليوم تحكمها الجاهلية، وأن الإسلام اليوم متوقف عن (الوجود) مجرد الوجود! وأن الدعاة إليه اليوم يستهدفون ما كان يستهدفه رسول الله تماماً ويواجهون ما كان يواجهه ﷺ".

وأشار فضيلة المفتى إلى أن جماعات الإسلام السياسي توزع الأدوار المختلفة فيما بينها، فجماعةٌ لنشر المفاهيم الجامدة المتشددة واختصار الإسلام في مظاهر بعينها وإعلاء قيمة المظهر على الجوهر، وجماعةٌ أخرى تتبنى العنف ومبدأ تغيير المنكر ولو بالقوة ولو بالقتل، وجماعة تمارس العمل السياسي الحزبي عن طريق الترشح للانتخابات ودخول البرلمان ولا غرض لها إلا مناهضة الدولة قبل العمل السياسي الديمقراطي الحر.

وأضاف مفتى الجمهورية أن "هذا السجال ظل على هذه الوتيرة إلى أن جاءت أحداث ثورة يناير ٢٠١١م، ودخلنا في منعطف فكري خطير، حيث كشفت هذه الجماعات عن وجهها القبيح وسقطت الأفتعة وذابت الفوارق، ومورست أقوى أساليب الإرهاب الفكري من كل تيار سياسي لا يحمل لقب الإسلام". وقال فضيلته: "علنا جميعاً نتذكر فتوى التكفير وغزوات الصناديق التي شابت هذه المرحلة، ونتيجة للابتزاز العاطفي والضغط الفكري استطاع قادة هذا المشروع المتأسلم أن يصعدوا إلى سدة الحكم، حكم مصر الحضارة والتاريخ والفنون والأزهر والكنيسة والحركات الوطنية العريقة والأصيلة، والتراكم الفكري والزخم الحضاري، ولم يستطع أصحاب هذا المشروع وقد أصبحوا في سدة الحكم فعلاً أن يغالبوا شهوة أسلوب الجماعة التي هي في وجدانهم فوق الدولة وفوق المؤسسات وفوق كل شيء، لم يستطع هؤلاء أن يذوبوا في نسيج مصر وشعبها وحضارتها، وأرادوا أن يُذيبوا مصر بكل ما تحمله من ثقل وتنوع في جسد الجماعة، لم يكن هذا بداية الفشل، ولم تكن تجارب تيار الإسلام السياسي إلا سلاسل متتالية من الفشل، لأنه مشروع حمل اسم الإسلام ولم يحمل قيم الإسلام، ولم يتخلق بأخلاق الإسلام، ولم يتأدب بأداب الإسلام، ولم يعتبر التنوع ولا الخلاف، ولم يدرك معنى الدولة الحديثة ولا مكوناتها ولا نظريات الحكم فيها، ولم يعرف معنى المؤسسية ولا الولاء للوطن.

(١) وسياً بالتفصيل ذكر هذا السجل الحافل بهذه الجرائم التي يندى لها الجبين

لم يعرف هذا التيار إلا الجماعة والمرشد والسمع والطاعة، فأبقت كرامة المصريين الشرفاء أن تنحدر مصر إلى هذا المنحدر، وأن تسقط هذا السقوط، وهذا دليل على سلامة ونقاء وعظمة الشعب المصري الذي تتراكم في جيناته الوراثة معارف حضارات ومعالم تاريخ وصحوة ضمير، جعلته يعلن عن نهاية هذا المشروع".

واختتم المفتي محاضرتة بقوله: "لقد سقط مشروع الإسلام السياسي، ولم يسقط الإسلام، سقط مشروع الإسلام السياسي وجميع شعائر الإسلام متجذرة في قلوب المسلمين محترمة مصونة من إخواننا المسيحيين، ونحن جميعاً نقف مع وطننا مصر بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهو يقود مصر إلى التقدم والتطور والحضارة والتنمية، إلى مستقبل مشرق يحمل الخير والرخاء للأجيال القادمة". وأضاف: "إن مشروع الإسلام السياسي، فشل قبل أن يبدأ لأنه لم يُؤسَّس على أسس متينة من المبادئ الإسلامية ولا القيم الأخلاقية، ولا المعارف العلمية، بل إنه أُسَّس من بدايته على أوهام وشعارات أثبتت الأيام والتجارب، أنها خاوية من الفكر الصحيح والعلم المستقيم معاً" إ.هـ.

وإذا ما تطرقنا للحديث عن منظور الشرع عن هذه البيعات الإخوانية، فإنك لا تراها إلا كما جاء في قوله ﷺ فيما رواه الشيخان: (ستكون خلفاء فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟، قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم).. وفي شرحه للحديث يقول ابن حجر في الفتح ٦ / ٥٧٤: "قوله: (فوا) فعل أمر بالوفاء، والمعنى: أنه إذا بويع الخليفة (١) بعد خليفة - وكذا هو الحال في الإمامة الصغرى بالقياس - فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة.. قال النووي: سواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول أم لا، سواء كانوا في بلد واحد أم أكثر، هذا هو الصواب الذي عليه الجمهور.. وقال القرطبي: في هذا الحديث: حُكم ببيعة الأول وأنه يجب الوفاء بها، وسكت عنبيعة الثاني وقد نُص عليه في حديث مسلم: (فاضربوا عنق الآخر)"، وفي رواية له من طريق عرفة: (من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان)، وفي أخرى: (فاقتلوه)، وفي أخرى عن طريق أبي سعيد: (إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما) (٢).

ويقول ابن كثير في تفسيره لآية (إني جاعل في الأرض خليفة.. البقرة / ٣٠): "فأما نصب إمامين في الأرض أو أكثر، فلا يجوز، لقوله عليه السلام كما في حديث مسلم: (مَنْ جاءكم وأمركم جميع يريد أن يفرق بينكم، فاقتلوه كائناً من كان)، وهذا قول الجمهور، وقد حكا الإجماع على ذلك غير واحد، منهم إمام الحرمين إ.هـ.. ومن المعاصرين نقراً للشيخ صالح الفوزان فتواه بعدم جواز ذلك، وفيها: "البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين، وهذه البيعات المتعددة مبتدعة، وهي من إفرازات الاختلاف، والواجب على المسلمين الذين هم في بلد واحد وفي مملكة واحدة، أن تكون بيعتهم واحدة لإمام واحد، ولا يجوز المبيعات المتعددة" إ.هـ من المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان ٣٦٧/١.

ما يعني بالضرورة أن ما تفعله جماعة الإخوان من أخذبيعة لمرشديهم وعقد إمامة لغير ممكن، هو ضرب من الهذيان، ومما يدل على هذيانه: حديث حذيفة في سؤاله عن الخير والشر واعتزال تلك الفرق.. ويدل على هذيانه أيضاً: أحاديث السمع والطاعة للإمام المسلم المُمكّن والصبر عليه وما أكثرها، ونذكر منها حديث مسلم: (ألا من وُلِّي عليه وال، فرأه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره الذي يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة)، وحديثه (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم)، وحديث الشيخين: (أدوا إليهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عن الذي لكم)، وفي رواية: (أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما

(١) الذي تحققت فيه وله الشروط السالفة الذكر والمنضبطة بضوابط الشرع.

(٢) وسبحان الله!.. لما لم يستطع أحد ولا حتى القضاء فعل ذلك مع صاحبنا، قتله الله وأراح منه البلاد والعباد.. والغريب في الأمر أن أتباعه راحوا ولا يزالون يلقفون التهم لولي الأمر بأنه الذي دبر لقتله، والأغرب أن أتباعه كانوا يطالبون بإرجاعه من محبسه لتولي السلطة مرة أخرى، على الرغم من كم الاتهامات التي وجهت له: بالخيانة العظمى، والتجسس والعمالة لصالح دول معادية، وإفشاء أسرار الدولة والجيش، والهروب من السجن، والإفراج عن المئات من الإرهابيين منهم عناصر من حماس وحزب الله وبعضهم محكوم عليهم بالإعدام، والاتصال بزعم القاعدة حوالي خمس مرات، واعتقال النائب العام، وكلها تهمة عقوبة كل واحدة منها الإعدام.

استرعاهم)، وفي أخرى: (أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم) وحقهم: طاعتهم في غير معصية، وما روياه من حديث ابن عباس وفيه: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته جاهلية)، وفي رواية لمسلم عنه: (من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية)، إذ بهذا يُجمع بين النصوص كما يجمع بين أقوال أئمة العلم فلا يتضارب بعضها مع بعض ولا يتعارض.

ونحن بدورنا لو طبقنا هذه الأحاديث وما أجمع عليه علماء الأمة، على نظرية حسن البناء وفي ضوء ما خطته جماعة الإخوان لنفسها وللأمة، فليس أمامنا إلا واحدٌ من خيارين:

= أن تقي جماعة الإخوان ببيعة إمامهم المرشد، وتكفر وتقتل جماهير الشعب المصري مثلاً وهم ما يربو عن المائة مليوناً، لكونه - أعني: الشعب - خارجاً عن جماعة المسلمين (الإخوان)، ولبيعته رئيساً آخر غير مرشدهم، على الرغم من كونه منتخباً رئيساً للبلاد وحائزاً على أغلبية شعب مسلم.. وهذا ما يعتقدونه بالفعل، وجاء على السنة بعض قاداتهم ومنظرّيتهم.

= أو تدق عنق المرشد في ميدان عام، وتحرّاب جماعة التي تُقدّر على أقصى تقدير بربع مليون، باعتبارهم بغاة يشقون عصا الطاعة ويصنعون من أنفسهم دولة داخل الدولة، سواء ببيع له بعد تنصيب صاحب الشوكة أو قبلها، وعلى هذا فقس في سائر بلاد المسلمين.

وإنما أحدث هذه الإشكالية: الخلل الفكري في بيعات الإخوان التي لا حكم لها في الإسلام سوى: (البطلان)، إن كانوا يعقلون ويريدون أن يعملوا بصحيح هذا الدين.. وإلا، فهم في نظر الشرع - إن لم يفعلوا ذلك ويرجعوا عن هذه المعتقدات الفاسدة -: خوارج وأصحاب بدعة، لا يُجالسون ولا يُسمع لأنمتهم ولا لمنظرّيتهم ولا تُقرأ كتبهم، وفي أمثالهم قال أحمد - وقد سُئل عن كان هذا حاله فكلح وجهه -: "إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب".

وقد سبق أن ذكرنا في الباب الأول كلام أئمة العلم القاضي بأن بيعات هؤلاء وأمثالهم باطلة، وأن "حكمهم - على حد قول ابن حجر - حكم البغاة فلا عبرة بهم".. بل جاء التصريح بذلك في فتوى الإمام مالك، فقد أفتى بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤٧/٢: "لا تجوز شهادة القدري الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقال عياض بنفس المصدر: "سئل مالك عن أهل القدر أنكف عن كلامهم؟، قال: (نعم؛ إذا كان عارفاً بما هو عليه)، وفي رواية أخرى قال: (لا يُصلى خلفهم ولا يقبل عنهم الحديث وإن وافيتهم في ثغر فأخرجوهم منه)!".. هـ.

وذلك لما سبق من أدلة، ولما جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - السالف الذكر، وأيضاً بالقياس على بطلان أن تكون الخلافة فيهم أو في غير قريش، كون كل ذلك مخالف لشرعة الله ولصريح السنة.. وهذا - بالطبع - حكم شرعي ثابت، يقضي بأن من طلب منهم الإمامة الكبرى أو الصغرى وسعى إليها في أي زمان ومكان، حكمه حكمهم إلى آخر الدنيا.

لقد كان فضيلة الشيخ محمد الغزالي - وقت أن كان رأساً من رءوس جماعة الإخوان، وعضواً في الهيئة التأسيسية للجماعة، وعضواً في مكتب الإرشاد أيام الأستاذ حسن الهضيبي، وأثنى على البناء كثيراً - أقول: كان الغزالي محقاً وصادقاً مع نفسه، حين انشق عن هذه الجماعة المارقة، وحين جعل يصحح هذا العوج في مفهوم البيعة لدى جماعة الإخوان فراح يقول في كتابه (من معالم الحق في كفاحننا الإسلامي الحديث):

"إن الذين يحسبون أنفسهم (جماعة المسلمين)، يرون مخالفة قائدهم ضرباً من مخالفة الله ورسوله، وطريقاً ممهدة إلى النار وبئس القرار"، واستطرد - رحمه الله - يقول:

"إلا أنني عز علي أن يلعب بالإسلام وأبنائه بهذه الطريقة السمجة، وأن تتجدد سياسة الخوارج مرة أخرى، فيلعن أهل الإيمان ويترك أهل الطغيان، وبم؟، باسم أن القائد وبطانته هم وحدهم (أولو الأمر)، وأن لهم حق السمع والطاعة، وأن الخارج عليهم يصدق فيه قول رسول الله ﷺ: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه

فليصبر، فإنه ليس بفارق الجماعة شبرًا فيموت، إلا مات ميتة جاهلية)، وقوله: (من خلع يداً من طاعة، لقي الله لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وهذه الأحاديث وأمثالها وردت في منع الفتوق الجسيمة التي يحدثها الشاغبون على الدولة، الخارجون على الحكام"، يقول:

"بيد أن تعليم هذا الجنون، كان أسلوباً تربيبيةً وتجميع عند بعض الناس، أن يقال: إن الولاء للقيادة يكفرُ السيئات وأن الخروج على الجماعة يمحق الفضائل، أي إسلام هذا؟!، ومن من علماء الأولين والآخرين أفتى بهذا اللغو؟، وكيف تُلبسون الدين هذا الزي المنكر؟!، وهيهات! فقد تغلغل هذا الضلال في نفوس الناشئة حتى سأل بعضهم: هل يظن المسلم نفسه مسلماً بعدما خرج من صفوف الجماعة؟، ولنفرض أن رئيس الجماعة هو (أمير المؤمنين) وأن له حقوق (ال خليفة الأعظم)، فهل هذا يؤتية على أتباعه حق الطاعة العمياء؟!؛ لقد كان الراسخون في العلم يدعون إلى الله ويتجردون للدعوة، فكان الناس يرون طاعتهم من طاعة الله لأنهم تلقوا دروس معرفته عنهم، ثم جاء الراسخون في الجهل يطلبون حقوق القيادة، ويتحدثون عن قانون (السمع والطاعة)، ولست أعثف دعياً من هؤلاء على مزاعمه ومطالبه، فالأمر كما قيل: (بعض الناس طغاة لأننا نركع لهم)".

لقد رفض الشيخ الغزالي الركوع لطغيان الجماعة، فعاش عزيزاً ألبياً، وأكرم الله مرقدته الأخير بأن جعل مثواه في البقيع بمدينة رسول الله، بجوار أشرف الخلق وأكرمهم على المولى سبحانه، وهذا كلام رجل كان منهم في الصفوف الأولى ثم تبرأ من أفعالهم براءة المسلم من أفعال الكفار إبه من تعليق مجلة الأزهر - ص ٦٤٤ من عددها الصادر في ربيع الأول/ ١٤٣٦ الموافق يناير/ ٢٠١٥ - على كلام الغزالي.. وإنها والله لكلمة حق عند جماعة جائزة.. وإلى الله وحده المشتكى.. وإنا لله وإنا إليه راجعون

المبحث الثالث

ثالث ما يُستكنه من لزوم معتقد السلف: ملازمة جماعة المسلمين وإمامهم، وصحة مبايعته وإن جار وظلم

ويكمن ثالث ما يستكنه مما سبق ذكره من عقيدة أهل السنة تجاه أهل البدع - بعد (هجرانهم؛ وعدم صحة بيعاتهم وإمامتهم.. وبمفهوم المخالفة)-: ملازمة جماعة المسلمين وإمامهم، وصحة مبايعته وإن جار وظلم

وإنه ليحلو لكثير - ربما عن جهل - أن ينازع الله حكمه وحكمته في إتيانه الملك من يشاء، ويؤديه ذلك لأن ينكأ في جراح الماضي ويطعن في ولاية من أراده الله أزلأ من عباده الموحدين، وقد أعطي هذا الأمر الفرصة للروبيضة والمتعصبة - ولا يزال - لأن يعبثوا بأمن البلاد والعباد تحت ذرائع شتى.. ونقول:

إن من جملة عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بأن الله تعالى هو وحده الذي بيده الملك يؤتية من يشاء وينزعه عن من يشاء، وأنه سبحانه يهيئ لكل شيء أسبابه، وهو في كل ذلك لا يريد لعباده إلا الخير والابتلاء، عرفنا الحكمة من وراء ذلك أم لم نعرفها.. وما على المؤمن الحق حيال ذلك إلا الصبر والسمع والطاعة في غير معصية، ما دام ولي الأمر المعلوم صاحب الشوكة المحسوب على أهل السنة:

مُصلحاً ومحققاً لمقصود قول الله تعالى: (إني حفيظ عليكم.. يوسف/ ٥٥) وقوله: (إن خير من استأجرت القوي الأمين.. القصص/ ٢٦)، فتكون "له القدرة على عمل مقصود الولاية"، غير حريص على طلبها للحديث المتفق عليه: (إنا والله لا نُؤلي هذا العمل أحداً سألته أو حرص عليه)(١)، مؤمناً بما تقضي به

(١) ويعلل ابن حجر لذلك فيقول في الفتح ١٣/ ١٣٥ نقلاً عن المهلب: "الحرص على الولاية، هو: السبب في اقتتال الناس عليها، حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج، وعظم الفساد في الأرض بذلك، ووجه الندم - على طلبها يعني الوارد في قوله عليه السلام: (وتكون ندامة يوم القيامة) - : أنه قد يقتل أو يعزل أو يموت، فيندم على الدخول فيها، لأنه يُطالب بالتبعات التي ارتكبها، وقد فاتته ما حرص عليه بمفارقتة"،

شرعية بلاده الدستورية من تداول للسلطة أو حفاظاً على ولاية العهد، ومن مراعاة لمصالح بني وطنه غير منحاز لفئة منهم دون أخرى، باراً بما أقسم وعاهد عليه الله أمام شعبه فيما يعرف باليمين الدستورية، مؤتمناً على مقدرات شعبه وسلامته ووطنه، عليماً بما يحاك ضدهما.. وما دام متجرداً في فهمه للإسلام محافظاً على ثوابته غير محرّف لأحكامه، ولا حاصراً إياه على قناعاته الشخصية يوالي ويعادي عليها، ولا بان معتقده على منازعة الأمر أهله وعلى الحكم على ديار الإسلام بالجاهلية، ولا مكفر لجماعة المسلمين ولا مستحلّ لدمائهم، ولا مرتكباً كفراً بواحاً أوضح معالمه وفصل ضوابطه: أئمة أهل السنة من نحو ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٠ وابن عثيمين في شرح (رياض الصالين) ٢ / ٤٢١.

ذلك أن تولية أي حاكم ليست شيئاً على بياض، وإنما هي علاقة بين الحاكم والمحكوم وعقد اجتماعي، ينظمهما دساتير البلاد بما لا يخالف شرع الله وبما يواكب مستجدات عصرنا ويكون بمقدورهم فعله، كون الأمور التكليفية مبتناة دائماً على الاستطاعة، وكل كلام لنا عن حكام المسلمين ينصب على من تحققت فيه هذه الضوابط، وإلا فكلُّ بعد ذلك حكمه.

ومن جملة ما يجب على المؤمن الحق اعتقاده، أن يقر بما أجمع عليه أهل السنة والجماعة من مشروعية الإمامة عن طريق الغلبة (١)، إذ الغلبة: واحدة من طرق استحقاق الإمامة في معتقد سلف الأمة، فهي؛ أو الاستخلاف؛ أو البيعة بطريق التراضي أيّ ما كانت الوسيلة المحققة لذلك والموصلة إليه، تمثل طرق ولايات المسلمين وتنصيب الحاكم الذي "لا يحل لمسلم أن يبيت ولا يراه إماماً، أو يموت وليس في عنقه بيعة له برّاً كان أو فاجراً"، وتلك عبارة أحمد في (أصول السنة)، وهو معتقد سلف الأمة وعليه إجماع أئمتها، وهو مراد قوله ﷺ من حديث معاوية بمسند أحمد ٤ / ٩٦: (من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية).. وعليه فالطعن في أيّ من هذه الطرق الشرعية للإمامة: طعن في السنة، وخروج على الإجماع، وقدح في مصادر التشريع في الإسلام.

وما ذكرنا هنا يستوي فيه الإمامة العظمى والصغرى كون كليهما محققاً لمقاصد تنظيم شمل المسلمين وحقق دمائهم وتسكين دهمائهم وعقد رايات الجهاد لحماية بيبضتهم ومحاربة عدوهم، يقول ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٣٤ إبان شرحه لحديث: (إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرزعة وبئست الفاطمة): "قوله: (على الإمارة)، يدخل فيها الإمارة العظمى وهي الخلافة، والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد!.. وفيه (٢): النهي عن حرص على الإمارة أو الاستماتة في طلبها ما لم يُدع إليها ويتحقق له شروطها.

وقد سبق بيان أن الإمامة الكبرى وهي: (الخلافة) لا تكون إلا (في قریش) على ما ورد في النصوص وانعقد عليه إجماع أهل السنة (٣)، وأنها لن تعود إلا على يد مهدي أهل السنة كما أخبر ﷺ .. وعليه فليس

وفي الحديث المتفق عليه: (لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها)؛ فهل ما يجري في واقعنا من قبل جماعة الإخوان إلا مصداقاً لذلك؟، وهل ذلك إلا من علامات النبوة ودلائلها؟.

(١) على التسليم واقتراض أن ما جرى بمصرنا الغالية كان انقلاباً، ولم يكن نتيجة رفض شعبي تمثل في تظاهرات عمت جميع البلاد منها: (أكثر من ٣٠ مليوناً) بميدان التحرير ومحيطه فقط.. ولا نتيجة جمع توقيعات من تمرد لـ (أكثر من ٢٢ مليوناً)، ولا عقب مهلة قدرت بأسبوع ثم ٤٨ ساعة لإعطاء الفرصة الكافية للاصطفاف الوطني وتلبية مطالب الشعب واحتواء الموقف المتأزم بعيداً عن التدخل العسكري، ولا عقب اجتماع تشاوري ضم رموز الدولة وممثلين عن جميع طوائف الشعب بما يمثل جماعة أهل الحلّ العقد، ولا تم عقبه تسليم السلطة لأعلى منصب في المؤسسة القضائية لمدة عام بأكمله، ولا جرت على إثر ذلك انتخابات تلو أخرى.

ولا كان نتيجة ظلم وقهر وتكفير جماعة الإخوان لجموع الشعب المصري.. ولا كان نتيجة استحواذها - بالمخالفة لما جاء بالدستور الذي وضعه - على كل مفاصل الدولة، ونكوصها عن مبدأ المشاركة لا المغالبة، واستعانتها بقوى الغرب.. ولا نتيجة خيانتها بتسريبها أسرار الدولة والجيش لمصالح الأعداء، وتنفيذها مخطط وزير خارجية أمريكا (كوندوليزا رايس) في تفكيك الجيش المصري وإفشاء أسرارها وإحداث الفوضى الخلاقة وإنفاذ مشروع الشرق الأوسط الجديد لمصالح أمريكا وإسرائيل ونظير إيصال الإخوان لسدة الحكم في مصر.. ولا.. ولا.. والقول بغير هذا وتصوير الوضع على سواه، مغالطة وتدليس وتغييب لواقع ما جرى بمصر وعلى سبيل المثال.

(٢) أيضاً ما في سابقه من حديث: (إنا والله لا نعطي هذا الأمر أحداً سأله أو حرص عليه)

(٣) وقد علق النووي في شرح مسلم ١٥٨ / ١٢ مجلد ٦ بعد ذكره جملة من الأحاديث المخبرة أنها في قریش، فقال - وبنحوه ابن حجر في باب (الأمرأ في قریش) ١٣ / ١٢٧ وما بعدها - "هذه الأحاديث وأشباهاها، دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقریش، لا يجوز عقدها لأحد من

الأمر على غير ما أخبر به بأبي هو وأمي كما "قالت الخوارج وطائفة من المعتزلة"، ولا كما يظن البعض في زماننا ويسعى بفهمه السقيم الساذج في محاولة لاستعادتها بعد سقوطها في العقد الثالث من القرن الماضي، وذلك أيضًا لحديث:

(تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون ملكًا عاضًا، فتكون ما شاء الله لها أن تكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون ملكًا جبرية، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة) ثم سكت.

وواجب الوقت وحتمية توحيد الصف وجمع كلمة الأمة، يفرض علينا ويستلزم:

- أ- التذكير بأن أمر الخلافة حصريًا في قريش قبل وبعد شغور الزمان منها، وأن استعادتها إنما يكون - على ما نطقت به الأحاديث ونصوص أئمة أهل السنة - على يد مهدي أهل السنة.
- ب- والتفرغ - من ثم، وهذا هو الأهم- لدعوة الناس وجمعهم على صحيح الدين والاعتقاد، وحثهم على إصلاح القلوب وعلى مكارم الأخلاق ونبذ مساوئها.

١- إجماع فقهاء المذاهب على شرعية إمامة المتغلب:

ويقتضي المقام: التركيز على إمامة المتغلب على اعتبار أن (جماعة الإخوان) لا تكف عن التفكير في السلطة واعتلاء كرسي الحكم في عالمنا العربي والإسلامي تمهيدًا لإعادة خلافتهم المزعومة، فما أن تظهر على حقيقتها حتى تخرج عليهم الشعوب المسلمة التي عادة ما تستنجد وتنحاز إليها جيشها وقوى الأمن بها، تخلصًا من عنت وظلم هذه الجماعة المارقة التي دائمًا وعادة ما تنازع الأمر أهله، كون منهجها قائم على ذلك.

وفي شأن انعقاد الإمامة العظمى وكذا الصغرى من باب أولى (١) للمتغلب يقول السعد التفتازاني الحنفي ت ٧٩٢ في شرحه لمقاصد الطالبين ٢ / ٢٧٢ عند تعداده لطرق انعقاد الإمامة: "والثالث: القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام وتصدى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة واستخلاف، وقهر الناس بشوكته، انعقدت الخلافة له، وكذا لو كان فاسقًا أو جاهلًا على الأظهر"، ويقول ابن عابدين إمام الحنفية في عصره ت ١٨٣٦ في حاشيته (رد المحتار على الدر المختار) ٤ / ٢٦٣ ما نصه: "يصير إمامًا: بالتغلب، ونفاذ الحكم والقهر بدون مبايعة أو استخلاف".

وقد نُسب هذا القول إلى مذهب مالك كما نُقل عن تلميذه يحيى بن يحيى في الاعتصام للشاطبي ٢ / ٣٦٣، وعبر عنه أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني - المعروف بـ (مالك الصغير) ت ٣٨٦ في رسالته (مقدمة ابن أبي زيد القيرواني) - بقوله: "والسمع والطاعة لأئمة المسلمين وكل من ولي أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة واشتدت وطأته من بر أو فاجر، فلا يُخرج عليه، جار أو عدل".

ويقول الإمام الشافعي كما في (آداب الشافعي) لابن أبي حاتم و(مناقب الشافعي) للبيهقي ١ / ٤٤٩: "كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه، فهو خليفة"، وقال أبو حامد الإسفراييني الشافعي في (كتاب الجنایات) نقلًا عن (شرح إحقاق الحق) للمرعشي ٢ / ٣١٧: "وتتعد

غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذاك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرّض بخلاف من غيرهم فهو محجوج عليه بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم وبالأحاديث الصحيحة، قال القاضي عياض: (اشتراط كونه قرشيًا: هو مذهب العلماء كافة)، قال: (وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قول يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار)، قال: (ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش).. وعن استعادتها مرة أخرى وأنها تكون في مهدي أهل السنة يقول عليه السلام كما في صحيح مسلم: (يكون في آخر الزمان خليفة يُقسّم المال - وفي رواية: يكون في آخر أمّتي خليفة يحثي المال حثيًا - ولا يعدّه)، ويقول: (لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوّّل الله ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطًا كما ملئت ظلماً وجورًا).

(١) وهي ما تهمنا هنا بالأساس

الإمامة.. بالقهر والاستيلاء، ولو كان فاسقًا أو جاهلًا"، ونصَّ الإمام النووي في روضة الطالبين ٢٦٧ / ٧ على: أنه "إذا.. تصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعة، وقهر الناس بشوكته وجنوده، انعقدت خلافته لينتظم شمل المسلمين، فإن لم يكن جامعًا للشرائط بأن كان فاسقًا أو جاهلًا، فوجهان: أصحهما انعقادها، لما ذكرناه" إ.هـ.

ويقول الإمام أحمد في (أصول السنة) ص ٦٤ (١): "والسمع والطاعة للأئمة.. ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إمامًا برًا كان أو فاجرًا"، وفي رواية أبي الحرث عنه بنفس المصدر بحق من يطلب الملك فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم: "تكون الجمعة مع من غلب"، واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرّة وقد اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان، وقال: (نحن مع من غلب) وكان قد امتنع عن مبايعة ابن الزبير رغم ما عُرف عنه من تقواه وورعه، وفي رواية عبدوس العطار قال أحمد: إن من أصول السنة "السمع والطاعة للأئمة.. ولمن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة البر والفاجر، لا يُترك.. ومن خرج على إمام المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه، مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق" (٢).

وفي لمعة الاعتقاد لإمام الحنابلة في عصره ابن قدامة المقدسي صاحب المغني ت ٦٢٠ ما نصه: "ومن السنة السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمراء المؤمنين، برهم وفاجرهم، ما لم يأمرُوا بمعصية الله.. ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به، أو غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، وجبت طاعته وحرمت مخالفته والخروج عليه وشق عصا المسلمين".

وفي المغني له ٥٢٦ / ٨: "ولو خرج رجل على الإمام فقهره، وغلب الناس بسيفه حتى أقروا له وأذعنوا بطاعته وبايعوه، صار إمامًا يحرم قتاله والخروج عليه، فإن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعًا وكرهًا، فصار إمامًا يحرم الخروج عليه، وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم".

وعبارته في الكافي ١٤٦ / ٤ نصها: "من ثبتت إمامته، حرم الخروج عليه وقتاله، سواء ثبتت بإجماع المسلمين عليه، كإمامة أبي بكر الصديق أو بعهد الإمام الذي قبله إليه، كعهد أبي بكر إلى عمر أو بقهره الناس حتى أذعنوا له ودعوه إمامًا، كعبد الملك بن مروان" .. ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ١ / ٥٢٨: "والقدرة على سياسة الناس: إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فمتى صار قادرًا على سياستهم إما بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مطاع إذا أمر بطاعة الله".

٢- إجماع أهل الحديث وكتب الاعتقاد على شرعية إمامة المتغلب:

وما أجمع عليه فقهاء المذاهب، قال به أصحاب الحديث وكتب الاعتقاد، فجميعهم على شرعية ومشروعية إمامة المتغلب والسير معه مسيرة من بويع له أو استُخلف، وعلى عدّ من خالف ذلك من الخوارج والبغاة (٣)، ففي معتقد علي بن المديني ت ٢٣٤ أحد كبار شيوخ البخاري:

(١) وينظر ذلك في (الأحكام السلطانية) لأبي يعلى الفراء ص ٢٣ و(طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى ١ / ٢٤١ و(شرح السنة) للبربهاري ص ١٢، ١٣

(٢) ينظر شرح أصول السنة للإلكاني ١ / ١٥٢، ١٥٣ وجمهرة عقائد أئمة السلف ص ١٨٥
(٣) وقد مر، وسيأتي ذكر المزيد في الرد على شبهات من خرج على هذا الإجماع وأتبع غير سبيل المؤمنين.. وينظر فيما هو على رأس هذه الشبهات، وأعني به شبهة الحاكمية: كتاب (الحاكمية والسياسة الشرعية عند شيوخ جماعة أنصار السنة المحمدية) لعادل السيد، ففي فصل عقده ص ٤٧٧ تحت عنوان (لم يخالف في تفسير هذه الآيات - {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} {الفاشقون} {الظالمون} - إلا

"والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة البر والفاجر، لا يُترك.. ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد اجتمع عليه الناس فأقروا له بالخلافة.. برضا كانت أو بغلبة، فهو شاق عليه العصا، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة(١)!" إ.هـ

وللبخاري ت ٢٥٦ في صحيحه ٧٢٠٣ - وبنحوه ٧٢٠٥ - من طريق عبد الله بن دينار قال: شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك، قال: "كُتِبَ: إني أقرُّ بالسمع، والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعتُ، وإن بنيي قد أقرُّوا بمثل ذلك"، وللنووي في شرح أثر مماثل لابن عمر بمسلم ١٢ / ٢٣٤، قوله: "فيه دليل لوجوب طاعة المتولين للإمامة بالقهر من غير إجماع ولا عهد"، وله في شرح مسلم ٢ / ٤٤٥: "وأما من قهر الناس لشوكته وقوة بأسه وأعوانه، واستولى عليهم وانتصب إمامًا، فإن أحكامه تنفذ وتجب طاعته وتحرم مخالفته في غير معصية، عبدًا كان أو حرًا أو فاسقًا بشرط أن يكون مسلمًا".

وفي معتقد أبي زرعة ت ٢٦٤ وأبي حاتم ت ٢٧٧ وجماعة السلف فيما حكاه عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: "سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركنا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنا، فكان من مذاهبهم: (ولا تكفر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل أسرارهم إلى الله عز وجل، ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا ولا ننزع يدا من طاعة، وننزع السنة والجماعة ونتجنب الشذوذ والخلاف والفرقة)(٢)!" إ.هـ

وللإمام الطحاوي ت ٣٢١ في عقيدته التي تلقفتها الأمة بالقبول ص ٣٢٣، قوله: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمرنا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة"، إلى أن قال: "فهذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن براء إلى الله من كل من خالف، ونسأل الله أن يعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الردية" .. وتعليقًا على ذلك يقول بعض شارحي الطحاوية ص ٣٢٢ في معنى وعلة قوله (ولا ندعو عليهم) - على نحو ما يجري كثيرًا من المبتدعة الآن دون ما مبالاة -:

"إن هذا، خروج معنوي مثل الخروج عليهم بالصلاح، وكونه دعا عليهم لأنه لا يرى ولايتهم، فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيت أحدًا يدعو على ولاة الأمور فاعلم أنه ضال في عقيدته وليس على منهج السلف، وبعض الناس قد يتخذ هذا من باب الغيرة والغضب لله عز وجل، لكنها غيرة وغضب في غير محلها لأنهم إذا زالوا حصلت المفساد، قال الفضيل ويحكي ذلك عن الإمام أحمد أيضًا: (لو أني أعلم أن لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان)، والإمام

(الخوارج) ساق بحق حكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة والجماعة: قول ابن تيمية في منهاج السنة ٥ / ١٣١: "هذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاة الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله" يعني: من غير جحود-- وقول أبي مظفر السمعاني في تفسيره للآية: "واعلم أن الخوارج يستدلون بهذه الآية ويقولون: من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر؛ وأهل السنة قالوا: لا يكفر بترك الحكم" يعني كما هو مفاد كلامه: إلا ردا؛ أو جحدا؛ أو بكل ما أنزل الله"-- وقول الجصاص في كتابه أحكام القرآن ٢ / ٥٣٤: "وقد تأولت الخوارج هذه الآية على تكفير من ترك الحكم بما أنزل الله من غير جحود"-- وقول أبي حيان في تفسيرها: "واحتجت الخوارج بهذه الآية-- وقالوا: هي نص في كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر"-- وقول القرطبي صاحب المفهم شرح مسلم: "يحتج بظاهرها من يكفر بالذنوب وهم الخوارج؛ ولا حجة لهم فيه؛ لأن هذه الآيات نزلت في اليهود المحرفين كلام الله تعالى"، ومن قبل ذلك وفي تفسيره للآية ينقل القرطبي المفسر وغيره عن ابن عباس ومجاهد قولهما: "ومن لم يحكم بما أنزل الله ردا للقرآن وجحدا لقول الرسول عليه السلام، فهو كافر"، وعن ابن مسعود والحسن قولهما: "أي: معتقدا ذلك ومستحلا له" [وينظر إلى جانب ذلك صفحات ٤٣٥، ٤٨٠، ٤٩٢، وما بعدها].

الأمر الذي يعني: أن كلمة كافر التي يفوه بها أولئك المتعالمون والسروريون وجماعة الإخوان وأذنابهم، وكل المتسرعين باتهام حكام المسلمين بالكفر، من شأنها أن تعود عليهم هم بالكفر، للحديث المتفق عليه: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)، وأن تجعلهم كذلك في عداد الخوارج للآثار السالفة الذكر.

(١) من شرح اعتقاد أهل السنة ١ / ١٥٨

(٢) من شرح أصول السنة للإلكاني ١ / ١٦٦

أحمد صبر على المحنة ولم يثبت عنه أنه دعا عليهم أو تكلم فيهم، بل صبر وكانت العاقبة له - وقد حكا عنه ابن كثير في البداية والنهاية ١٠ / ٣٣٧ قوله مخاطبًا الحاكم العباسي: (وإني لأرى طاعة أمير المؤمنين: في السر والعلانية، وفي العسر واليسر، ومنشطي ومكرهي، وأوثره عليّ وإني لأدعو له بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار) - هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وعليه فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافًا عن عقيدة أهل السنة والجماعة.. ذلك أن صلاحهم صلاح للمسلمين، وهدايتهم هداية للمسلمين، ونفعهم يتعدى لغيرهم، فأنت إن دعوت لهم دعوت للمسلمين" إله من كلام الفوزان والألباني.

ومما قاله أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ وهو يحكي جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة في مقالات الإسلاميين ص ٢٩٥: "ويرون العيد والجمعة خلف كل بر وفاجر.. ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة".

ومما ذكره البربهاري ت ٣٢٩ في كتابه (شرح السنة) ص ٣٩: "والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام، ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي، قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار، وميته مية جاهلية"، قال: "ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن جار، وذلك لقوله ﷺ كما في البخاري ومسلم: (اصبر، وإن كان عبدًا حبشيًا)، وقوله للأنصار: (اصبروا حتى تلقوني على الحوض)، وليس في السنة قتال السلطان، فإن فيه فساد الدنيا والدين"، قال: "ويحل قتال الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أموالهم وأنفسهم" .. ومما قاله معتقدًا إياه:

"واعلم أن جور السلطان لا ينقض فريضة من فرائض الله التي افترضها على لسان نبيه ﷺ، جوره على نفسه وتطوعك وبرك معه تام إن شاء الله، يعني: الجماعة والجمعة والجهاد معهم، وكل شيء من الطاعات فشاركهم فيه فلك نيتك، وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا سمعت الرجل يدعو له بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة، يقول الفضيل: (لو كان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في سلطان)، قيل له: يا أبا علي فسر لنا هذه، قال: (إذا جعلتها في نفسي لم تعدني وإذا جعلتها في السلطان صلح فصلح بصلاحه العباد والبلاد)، فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن جاروا وظلموا، لأن جورهم وظلمهم على أنفسهم وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين" .. ثم قال ص ٨٠ عن أحد الأهواء الأربعة التي تشعبت منها الاثنان والسبعون فرقة النارية: "ومن قال: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا له بالصلاح: فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره".

وفي كتاب (الشرعية) ص ٤٠ وتحت عنوان (باب في السمع والطاعة لمن ولي أمر المسلمين والصبر عليهم وإن جاروا وترك الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة)، يسوق الأجرى ت ٣٦٠ في ذلك جملة من الأحاديث، وقبلها مباشرة يتكلم عن الخوارج ويختتم كلامه فيهم بقوله: "قد ذكرت من التحذير من مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله تعالى عن مذهب الخوارج ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة وحيف الأمراء ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله كشف الظلم عنهم وعن المسلمين، ودعا للوالة بالصلاح وحج معهم وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى معهم الجمعة والعيدين، فإن أمروا بطاعة فأمكنه أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروا بمعصية لم يطعمهم، وإذا دارت الفتنة بينهم لزم بيته وكف لسانه ويده ولم يهؤ ما هم فيهم ولم يُعن على فتنة، فمن كان هذا وصفه: كان على الطريق المستقيم إن شاء الله" إله.

وكذلك فعل اللالكائي (ت ٤١٨) في شرحه لـ (أصول اعتقاد أهل السنة) ٢ / ١٠٤٣، غير أنه بدأ بالحديث عن طاعة الأئمة وثنى بـ (ما روي عن النبي ﷺ في الخوارج)، وكان قد ذكر بنفس المصدر ١ / ١٦٤ حكاية عن معتقد الإمام البخاري ت ٢٥٨ فيما لقي وتوافر عليه أكثر من ألف رجل من أهل العلم بالحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر: "وأن لا ننازع الأمر أهله، ولا نرى السيف على

أمة محمد ﷺ ، قال الفضيل: (لو كانت لي دعوة مستجابة، لم أجعلها إلا في إمام، لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد)".

ومما قرره الحافظ أبو بكر الإسماعيلي ت ٣٧١ في كتابه (اعتقاد أئمة أهل الحديث) ص ٧٥ قوله: "ويرون الصلاة خلف كل مسلم برًا كان أو فاجرًا، فإن الله فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضًا مطلقًا مع علمه تعالى بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتًا دون وقت، ولا أمرًا بالنداء للجمعة دون أمر". .. ومما جاء في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) ص ١٠٠ لأبي عثمان إسماعيل الصابوني ت ٤٤٩: "ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم برًا كان أو فاجرًا، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورًا فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبسط العدل في الرعية، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والخياف، ويرون قتال الفئة الباغية حتى ترجع إلى طاعة الإمام العدل".

كما ذكر ابن تيمية في الواسطية ص ٤٧٩ منهج أهل السنة، وأنهم "يرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء، أبرارًا كانوا أو فجارًا.. ويأمرون بالصبر على البلاء والشكر عند الرخاء والرضا بمرّ القضاء.. وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي والاستطالة بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وكل ما يقولونه ويفعلونه من هذا وغيره، فإنما هم متبعون للكتاب والسنة".

ومن قبله بوب أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني قوام السنة ت ٥٣٥ في كتاب (الحجة في بيان المحجة) ٢/ ٢٨٢، ٤١٨، ٤٣٥، ٤٣٨، ٥١٣ لطاعة أولي الأمر من حكام المسلمين، وجعل ذلك تحت عناوين: (ما أجمع عليه السلف)، و(منع الخروج على أولي الأمر)، و(النهي عن سب الأمراء والولادة وعصيانهم)، و(توقير الأمراء)، و(اعتقاد أهل السنة ومذهبهم)، وذكر الكثير من عبارات أئمة السلف في وجوب الطاعة والكثير من الأحاديث التي تحت على ذلك من نحو قوله عليه السلام: (عليك بالطاعة في منشطك ومكروهك ويسرك وعسرك وأثرة عليك) يعني: وإن لم يصلحك حقك منهم، ومن الآثار قول عبادة بن الصامت لجنادة: (عليك بالسمع والطاعة في يسرك وعسرك ومنشطك ومكروهك وأثرة عليك، ولا تنزع الأمر أهله إلا أن يأمرك بمعصية الله بواحا)، كما نقل ٢/ ٢٨٢ عن علماء السلف قولهم: "ونشهد أن معاوية ﷺ من أهل الجنة، ونسمع ونطيع للولادة ما داموا يصلون، ونجاهد معهم ولا نخرج عليهم ولا نطيع أحدًا في معصية الله"، وأوضح أن ذلك كله من السنة، فقال بنفس المصدر ١/ ٢٥٢: إن "من السنة الانقياد للأمراء والسلاطين بأن لا نخرج عليهم بالسيف وإن جاروا، وإن يسمعوا له وإن يطيعوا وإن كان عبدًا حبشيًا أجدع، ومن السنة الحج معهم والجهاد معهم، وصلاة الجمعة والعيدين خلف كل بر وفاجر"!. هـ.

وكان ابن أبي العز ت ٧٩٢ قد ساق في شرح ما سبق أن ذكرناه للطحاوي، قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. النساء/ ٥٩)، وحديث البخاري (٢٩٥٧) ومسلم (١٨٣٥): (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني).. كما ساق حديث أبي ذر، الذي يقول فيه: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا حبشيًا مجدع الأطراف) كذا بمسلم (١٨٣٧) وهي عند البخاري (٦٩٣) بلفظ: (ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة).

وفي الصحيحين أيضًا - البخاري (٧١٤٤) ومسلم (١٨٣٩) - يقول ﷺ : (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة).. ومما استدلل به ابن أبي العز قوله ﷺ لحذيفة كما في الصحيحين بعد أن ذكر فرق الزيغ والضلال: (تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم)، وقوله في الصحيحين من حديث ابن عباس: (من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات فميتته ميتة جاهلية)، وهي كما في صحيح سنن أبي داود (٤٧٥٨)، بلفظ: (فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه).. إلى آخر ما ذكره من أدلة، أعقبها - رحمه الله - بقوله ص ٣٢٤، ٣٢٥:

"فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمرُوا بمعصية.. وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل".

ومما نظمته العلامة السفاريني ت ١١٨٨ في معتقده:

(ونصبه بالنص والإجماع * وقهره فحل عن الخداع)

مشيرًا إلى طرق ولايات المسلمين وأن منها القهر، وهذا "يعني: لو خرج رجل {مسلم غير مبتدع بدعة مكفرة} واستولى على الحكم، وجب على الناس أن يدينوا له حتى إن كان قهراً بلا رضاً منهم، لأنه استولى على السلطة، ووجه ذلك - والكلام هنا للشيخ ابن عثيمين في شرحه على السفارينية ص ٤٩٩ - أنه لو نوزع هذا الذي وصل إلى سدّة الحكم، لحصل بذلك شر كثير.. وإذا قلنا: إن الخلافة تثبت بواحد من هذه الطرق الثلاث، فيعني - والكلام لا يزال للشيخ ابن عثيمين - أنه لا يجوز الخروج على من كان إماماً بواحد منها أبداً، وقوله: (فحل عن الخداع): يعني: لا تخادع ولا تخن، فإنه إذا ثبتت الإمامة بواحدة من هذه الطرق فالإمامة ثابتة" إ.هـ

٣- حكاية الإجماع على (شرعية) ووجوب طاعة إمامة المتغلب:

بل إن هناك من العلماء من نقل الإجماع على وجوب انعقاد الإمامة للمتغلب.. وفي شأن ذلك يقول ابن بطال ت ٤٤٩ في شرحه لصح البخاري ١/ ١١٦: "وأهل السنة مجمعون على أن المتغلب يقوم مقام الإمام العدل في إقامة الحدود وجهاد العدو وإقامة الجمعات والأعياد"، وقال بنفس المصدر ١٩ / ٧: "والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب، طاعته لازمة ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، ألا ترى قوله ﷺ: (سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها)، فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق ويستأثرون بها ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور"، ولفظ ابن حجر في فتح الباري ١٣ / ٩: "قد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء" .. فما بالك لو كان مجيئه برضا الشعب وبمحض اختياره؟! وهذا ما حدث، ولكن القوم ينكرون ذلك ويجحدونه ويكذبونه.

كما ساقه من قبل ونص عليه صراحة: إمام المذهب أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ في (رسالته إلى أهل الثغر) ص ٢٩٦، قائلاً في الإجماع الخامس والأربعين: "وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضاً أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جارٍ أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو ويحج معهم البيت، وتُدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويصلى خلفهم الجمع والأعياد"، وقد جاء سوجه إجماع أهل السنة والجماعة هنا رداً على ما جنحت إليه فرق المعتزلة والخوارج، فهم من قالوا بالخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وقد تبعتهما في زماننا جماعة الإخوان وجماعات التكفير، ذلك أن من أصول المعتزلة الخمسة: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ومن أقوالهم وأفعالهم يظهر أنهم إنما أرادوا بذلك الخروج على الأئمة وقتالهم، فكان رد الأشعري على النحو الذي ذكرنا، كما كان النص منه على كلامهم والرد عليهم في مقالات الإسلاميين ص ٢٧٨، ٢٩٥، وفيها عن جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة:

"ويرون العيد والجمعة خلف كل بر وفاجر.. ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة" .. وكذا ص ٤٥١ وفيها عنهم: "إن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه"، وكان مما قاله الأشعري في كتاب الإبانة ص ٥٣: "ومن ديننا أن نصلي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل بر

وفاجر، كما روي أن عبد الله بن عمر كان يصلي خلف الحجاج.. ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بإنكار الخروج عليهم بالسيف، وندين بترك القتال في الفتنة".

ونذكر من أقوال المعاصرين في وجوب طاعة الإمام المتغلب بالإجماع، قول د. وهبة الزحيلي في (الفقه الإسلامي وأدلته) ٢٩٠ / ٨ ط. دار الفكر: "ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم أن الإمامة تنعقد بالتغلب والقهر، إذ يصير المتغلب إماماً دون مبايعة واستخلاف من الإمام السابق".

فأهل السنة والجماعة أوجبوا السمع والطاعة لولاة الأمور ولم يفرقوا بين من جاء منهم بطريق المغالبة ومن جاء بغيره، كما أنهم لم يشترطوا للحاكم المتغلب سوى القهر والقدرة على سياسة الناس وكونه معلوماً لديهم وموافقة أهل الشوكة الذي يمثله في أيامنا - إلى جانب رموز الأزهر - (المؤسسات العسكرية والأمنية والمخابراتية) كونها الأدرى بما يحيق بالبلاد من أخطار والأقدر على فهم سياسات أعداء الإسلام. بينا جماعة الإخوان - أملاً في أن تدول إليهم الدولة مرة أخرى، مع مخالفتهم في حرصهم وتكالبهم وانكبابهم على السلطة، لنصوص السنة الصريحة كما في قوله عليه السلام لابن سمرة: (لا تسأل الإمارة، فإنك إن.. أعطيتها عن مسألة وكلت إليها)، وقوله في المتفق عليه أيضاً: (إنا والله لا نُؤلي هذا العمل أحداً سألته أو أحداً حرص عليه) - يتعسفون ويشترطون شروطاً عجيبة، فتارة يشترطون خلو المنصب بالموت على ما توهموه من بعض عبارات أهل العلم على الرغم من أن هذا الشرط لا أثر ولا وزن له في مناط الحكم، وتارة يشترطون لذلك عدم وجود بديل منتخب، وتارة ثالثة يشترطون إجماع (أهل الحل والعقد) الذين لا وجود لهم أصلاً اللهم إلا ممن وافقهم من معتنقي فكر الخوارج، ورابعةً ألا يكون ذلك عن طريق الإكراه واغتصاب السلطة على ما يزعمون، وهذه - لمن وقف على حقيقة الأمر - دعوى كاذبة، وخامسة اجتماع شروط إمامة غير المتغلب لجعلها للمتغلب، وسادسة يشترطون السلمية والزعم بأن ما وقع مع صاحبهم بمصر لم يراع فيه تطور الفقه السياسي.. إلخ.. وهم في كل هذا يأملون ولا يزالون في رجوع الأمر إلى مما كان عليه، ويتجاهلون تماماً الوضع الحالي المُعاش وأنه لا ولاية لمتهم بالخيانة العظمى ولا لمسجون لا يملك من أمر نفسه شيئاً (١).

وفي بيان الصواب فيما سبق والوجه فيه، نكرر ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ١ / ١١٥، قال: "النبى ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً"، وفيه ١ / ٥٢٧: "بل الإمامة عندهم - يعني: أهل السنة - تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماماً حتى يوافق أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماماً، ولهذا قال أئمة السلف: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الولاية، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامة مُلك وسلطان".

ثم يقول بعدها: "فكون الرجل أميراً وقاضياً وواليًا وغير ذلك: من الأمور التي مبناهما على القدرة والسلطان، متى حصل ما يحصل به من القدرة والسلطان حصلت وإلا فلا؛ إذ المقصود بها عمل أعمال لا تحصل إلا بقدرة، فمتى حصلت القدرة التي بها يمكن تلك الأعمال، كانت حاصلة وإلا فلا، وهذا مثل كون الرجل راعياً للماشية، متى سلمت إليه بحيث يقدر أن يرعاها، كان راعياً لها وإلا فلا، فلا عمل إلا بقدرة عليه، فمن لم يحصل له القدرة على العمل لم يكن عاملاً، والقدرة على سياسة الناس إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فمتى صار قادراً على سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مطاع، إذا أمر بطاعة الله".

(١) وقع هذا بالفعل قبل هلاكه وإراحة البلاد والعباد منه ومن جماعته

ومن كلامه في منهاج السنة أيضاً ٣ / ٣٩١: "فإن الحكم إذا ولاه ذو الشوكة، لا يمكن عزله إلا بفتنة، ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه، لم يجز الإتيان بأعظم الفسادين لدفع أذناهما.. ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة، لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا تدفع أعظم المفسدتين بالتزام أذناهما، ولعله لا يكاد تُعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته".

وقال بنفس المصدر ١ / ٥٥٦: "والإمام والخليفة: ذو السلطان الموجود الذي له القدرة على عمل مقصود الولاية، كما أن إمام الصلاة هو الذي يصلي بالناس وهم يأتون به، ليس إمام الصلاة من يستحق أن يكون إماماً وهو لا يصلي بأحد وينبغي أن يكون إماماً.. والفرق بين الإمام وبين من ينبغي أن يكون هو الإمام، لا يخفى إلا على الطغام"، ثم قال بعدها: "وهو ﷺ قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتنبئ أن الإمام الذي يطاع هو من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالماً"، قال: "وأمر ﷺ بالصبر على ما يكره من الأمير، لم يخص بذلك سلطاناً معيناً ولا أميراً معيناً ولا جماعة معينة".

وإنما ندفع وندمغ بكل هذه النصوص، في وجه من لا يكفون ليل نهار في أبواقهم وقنواتهم العميلة المأجورة، وعلى ألسنتهم وألسنة شيوخهم الحداد، عن الطعن على من أراده الله أزلاً ليكون ولياً لأمرنا، وذلك بدل أن يكونوا عوناً له في خدمة بلادهم وأهلهم وبدل أن يدعوا له بالصلاح والهداية على ما تقضي عقيدة أهل السنة والجماعة، لنقيم عليهم حجة الله البالغة.. فاللهم هل بلغنا؟، اللهم فاشهد..

&&&&&

الفصل الثاني

(مبايعة المعلوم صاحب الشوكة المحسوب على أهل السنة.. شبهات وردود)

المبحث الأول

الحقوق الضائعة لأصحاب الولايات الصغرى

هذا، وقد سألني بعض طلاب العلم أن أزيد الأمر وضوحاً في قضية (مبايعة من كان محسوباً على أهل السنة من أصحاب الشوكة ذوي القدرة والسلطان).. إزالةً لشبهاتهم، وإشارةً للضوابط الشرعية التي تحكم هذه المبايعة، ومحاولةً لوضع تصور مُستلهم من كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ بفهم سلفنا الصالح، يُبصر أمة الإسلام وينقذها مما هي فيه الآن.

وأقول في ردٍّ من يقع فيمن كان محسوباً من حكام المسلمين على أهل السنة والجماعة، ويتهمهم بأنواع: (الظلم أو الكفر أو الفسق) كذا دون ما بينه، لئيسنى له بعدُ: الحكم عليهم بالأكبر منها، تمهيداً للخروج عليهم والخوض في أعراضهم والدعاء عليهم.. بدل إحسان الظن بهم ونصحهم والدعاء لهم.. أقول: **إن فاعل ذلك يُردُّ عليه من سبعة عشر وجهًا:**

أولها: أن النهي عن الظلم واتهام الغير بالكفر والفسق، الأصل فيه أن يكون شاملاً للحاكم والمحكوم.. فلا يجوز أن يقع من أيٍّ منهما شيء من هذا، ذلك أن (الظلم -وما تمخض عنه، أيًا ما كان مصدره وكما جاء في الحديث المتفق عليه- ظلمات يوم القيامة)، وفي الحديث القدسي: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا).. والخطاب موجه -كما ترى- للجميع دون ما استثناء، فعلى نحو ما جاء النهي فيه عن ظلم الحاكم لرعيته، جاء متوجهاً كذلك لأحد الرعية لئلا يقع منهم هم الآخرين -ربما دون أن يدروا- ظلم لولي الأمر بغيبة أو بسب أو طعن في دينه أو حكم عليه بأنه كذا وكذا، فإن هذا من الظلم البين.

والأولى: أن يجتهد كلُّ على نفسه فلا يظلمها بما ذكرنا أو بغيره، فإن (سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر) كما في الصحيح.. وأن يعتقد كلُّ بأنه محاسبٌ على ذلك، وإلا فمن أين جاء تخصيص النهي عن الظلم لحكام المسلمين دون رعاياهم؟.. والحق أنه ما أوقع جماعة الإخوان وجماعات التكفير في هذا (١)، إلا غياب هذا الأصل وسعيًا وراء خلافتهم المزعومة.

ثانيها: أن من الظلم البين أن نُحمّل ولي الأمر كل ظلم وكل تعذيب يقع من جهات الأمن على آحاد الناس، فلربما كان متبرئاً من ذلك أو على غير علم به، ويكفينا إعلانه عدم رضاه عن إيقاع جنده الظلم على من لا يستحقه.. وعلى افتراض وقوعه منه أو من شُرطته، فقد أمرنا النبي ﷺ بالصبر على جورهم وظلمهم، ففي الحديث (٢): (تسمع وتطيع للأمر وإن جلد ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع)، وحسابه بعد ذلك على الله، ولنا في الإمام أحمد ناصر السنة وقامع البدعة المثل الأعلى.

وإذا ساغ لنا أن نعترض على ظلم ولاية الأمور، فأولى بالاعتراض عليه: النظر إلى الأسباب المفضية إلى ذلك، ممن يثبت تورطه واعتزازه على الإخلال بالأمن العام، والتدبير بالتفجير والتفخيخ وقتل المسلمين معصومي الدم وبخاصة حماة الأوطان من أفراد الشرطة والجيش.. على أن هؤلاء الخوارج القتلة هم:

(١) وذلك بينٌ وظاهر على فلتات ألسنتهم وعلى فضائياتهم، سواء من خلال قنوات الجزيرة وغيرها من قنوات الفتنة، أو من خلال شبكات ومنصات التواصل الاجتماعي، حتى وصل الأمر لدى البعض إلى اتهام بالكفر، وهذا بلا شك إثم عظيم، وحسبنا منه قوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)، والغريب أن ولي الأمر بمصر -على سبيل المثال- لا يزيد في رد كل هذا عن قوله لكل هؤلاء الذين يتهمونه بالكفر ويسخرون قنواتهم لظلمهم (أهل الشر)، فمن الباغي والظالم إذن؟!!

(٢) وسياقي تخريجه وشرحه

ما بين منفذين لتكاليف جاءتهم من بشر يخطئون أكثر مما يصيبون، وقد قاموا بها على أحسن وجه في ارتكاب كبائر المعاصي وفظائعها، بالمخالفة لما جاء في الصحيح: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) (إنما الطاعة في المعروف) وقصة ذلك معروفة عن أولئك النفر الذين بعثهم النبي ﷺ على سرية فأمرهم أميرهم أن يجمعوا حطبًا ويضرموا فيها النار ويلقوا بأنفسهم فيها.. وما بين منتظرين لها ليقوموا عقب صدورها بإنفاذ مسأخط الله تبعًا للأوامر التي سيتلقونها من ساداتهم وكبرائهم، وما بدّلوا عن سماع من يأمرهم بمعاصي الله تبديلاً، فلا آية تردّهم، ولا حديث يردّهم، ولا إجماع يُرجعهم عما هم فيه من غي؟! وما عسى أي إنسان يتولى زمام الأمور أن يفعل، والأمر أمامه معقدة ومُلبِسة، ومن يتقربون إلى الله بمسأخطه من خوارج العصر ومحدثي البدع لا يقعون تحت حصر، وما أكثر من يقوم بايوائهم والتستر عليهم على الرغم من حديث: (لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً) (١)، ومن قول ابن تيمية في شرحه - كما في المجموع ٤ / ١ : ٧-: "ومن آوى محاربا أو سارقاً أو قاتلاً، ونحوهم ممن وجب عليه حدٌ أو حقٌ لله تعالى أو لآدمي، ومنعه أن يستوفى منه الواجب بلا عدوان، فهو شريكه في الجرم، وقد لعنه الله ورسوله"، وساق الحديث.. ناهيك عن كتائب مروجي الفتن والشائعات مما لا يقعون أيضاً تحت حصر!.

ثالثها: كما أنه من الظلم البين: أن نسمح لأنفسنا أن نسمع في ولاة أمورنا كل شائعة وافتراء وكذب وبهتان، وبخاصة أننا في زمن (السنوات الخداعات) التي أخبر النبي ﷺ بأن فيها: (يَكْذِبُ الصَّادِقُ وَيُصَدِّقُ الكاذِبُ، ويؤتمن الخائن ويؤخون الأمين، وينطق الروبيضة)، وشواهد ذلك واضحة للعيان في: الصدّ عن سماع كل وطني أو عالم ينصح لهم ولعمامة الناس أو يحذر من أخطائهم، والعكس: التزيين للباطل وسماع كل كذاب أفاك أثيم صاحب شهادة زور.. فالخيانة وكذلك "الكذب - على حد قول الشيخ محمد الغزالي (٢) - رذيلة محضّة، تنبئ عن تغلغل الفساد في نفس صاحبها، وعن سلوك يُنشئ الشر إنشأً، ويندفع إلى الإثم من غير ضرورة مزعجة أو طبيعة قاهرة.. على أنه لا عذر البتة لمن يتخذون الكذب خُلُقًا ويعيشون به على خديعة الناس، ففي الحديث وهو بمسند أحمد: (يُطِيع المؤمن على الخلال كلها، إلا الخيانة والكذب)، وقد سئل ﷺ: أيكون المؤمن جباناً؟، قال: (نعم)، قيل له: أيكون بخيلاً؟، قال: (نعم)، قيل له: أيكون كذاباً؟، قال: (لا)".

وفي مقارنة بين حال سلفنا وبين مُدّعي التدين والفاهمينه بطريق الخطأ، يوضح الغزالي أن البون بينهما شاسع، "فلقد كان سلفنا الصالح يتلاقون على الفضائل ويتعارفون بها، فإذا أساء أحدهم وحاول أن ينفرد بمسلك خاطئ، بدا بعمله هذا كالأجرب بين الأصحاء، فلا يطيب له مُقام حتى يبرأ من علته، وكانت المعالم الأولى للسلف: صدق الحديث، ودقة الأداء، وضبط الكلام، أما الكذب والإخلاف، والتدليس والافتراء، فهي: أمارات النفاق، وانقطاع الصلة بالدين، أو هي اتصال بالدين على أسلوب المُدلسين والمفتريين، أو على أسلوب الكذابين في مخالفة الواقع"

وهنا يشير -رحمه الله- إلى أن الشارع الحكيم قد "أحصى مزالق الكذب وأوضح سوء عُقباها، حتى لا يبقى لأحد منفذ إلى الشرود عن الحقيقة أو الاستهانة بتقريرها"، وأنه "كلما اتّسع نطاق الضرر إثر كذبية يشيعها أفاك جريء، كان الوزر عند الله أعظم.. لقوله ﷺ - كما في صحيح البخاري -: (رأيت الليلة رجلين أتيا، فقالا لي: الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ، يكذب الكذب فتُحمَلُ عنه حتى تبلغ الآفاق، فيُصنع به هكذا إلى يوم القيامة)".

(١) والمحدث: يُروى بكسر الدال وفتحها، فمعنى الكسر: من نصر جانباً أو آواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، والفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة وأقر فاعلها ولم ينكر عليه فقد آواه!.. هـ من (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير (٣٥١/١) بتصرف
(٢) في كتابه (خلق المسلم) ص ٣٧ وما بعدها

والذنب بالطبع لاحق لمن يشارك في هذا بسماع أو بترداد، وذلك قوله ﷺ فيما رواه مسلم وهو في صحيح الجامع (٤٤٨٢) والسلسلة الصحيحة (٢٠٢٥): (كفى بالمرء كذباً -وفي رواية: إثمًا- أن يُحَدِّثَ بكل ما سَمِعَ)، قَالَ النَّوَوِيُّ: "فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب فإذا حدَّث بكل ما سمع فقد كذب، لإخباره بما لم يكن، والكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يُشترط فيه التعمُّد" إ.هـ.. وفي الصحيحة أيضًا (٨٦٦) قال ﷺ: (بئس مطية الرجل: زعموا)، قال العظيم آبادي: "المطية بمعنى المركوب، والزعم قريب من الظن، ومعنى الحديث: أسوأ عادة للرجل أن يتخذ لفظ (زعموا) (١) مركبًا إلى مقاصده، فيُخبر عن أمر تقليدًا من غير تثبت، فيخطئ ويُجرَّب عليه الكذب" قاله المناوي، ومعاصرونا - سبحان الله وعبادًا به- لا يفوهون بما يكذبون به على الناس زعمًا بل جزمًا، إذ يتضح أن ما قالوه وافتروا فيه الكذب، هو: مجرد دعاوى وأضاليل وبهتان، فهم أسوأ حالًا ممن جاء ذكرهم بالحديث.

ولأجل ذلك حرص سلفنا الصالح على التثبت والحذر من الإشاعات: قال عمر رضي الله عنه: (إياكم والفتن فإن وقع اللسان فيها مثل وقع السيف)، ولقد سطر التاريخ خطر الإشاعة إذا دبت في الأمة وإليك أمثلة من ذلك:

(١) لما هاجر الصحابة من مكة إلى الحبشة وكانوا في أمان، أُشيع أن كفار قريش في مكة أسلموا، فخرج بعض الصحابة من الحبشة، وتكبدوا عناء الطريق حتى وصلوا إلى مكة، ووجدوا الخبر غير صحيح ولاقوا من صنديد قريش التعذيب، وكل ذلك بسبب الإشاعة.

(٢) في غزوة أحد لما قُتل مصعب بن عمير أُشيع أن الرسول ﷺ قُتل، فانكفأ جيش الإسلام بسبب الإشاعة، فبعضهم هرب إلى المدينة وبعضهم ترك القتال، ثم كان ما كان من أمر هزيمة جيش المسلمين.

(٣) إشاعة حادثة الإفك التي اتهمت فيها عائشة البريئة الطاهرة بالفاحشة، وكيف تزلزلت أركان بيت النبوة وبيوتات النبي، ناهيك عما حصل له ﷺ والمسلمين معه من تجرع لألوان البلاء والإيذاء، وكان ذلك بسبب إشاعة.

كذا بما يوجب على المرء ضرورة التثبت مما يسمع والحذر من سماع الأفاكين، أو على الأقل أن يسمع ممن افترى عليهم كما يسمع عنهم، ففي الحديث عن نصدقهم ويخيل علينا كلامهم وهم أكذب خلق الله، يقول ﷺ: (رُبَّ أحدكم ألحن بحجته من أخيه، فأقضي له بما أسمع فأقتطع له قطعة من النار)، وفي الحديث الآخر، يقول ﷺ لعلي وقد بعثه لليمن قاضيًا: (لا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء)، وفي أثر لعمر وقد أتاه رجل قد فقأت عينه فقال له عمر: (تَحْضُرْ خَصْمَكَ.. فلعلك قد فقأت عينيه)، فحضر خصمه قد فقأت بالفعل عيناه معًا، قالوا: ولا يُعلم لعمر في ذلك مخالف من الصحابة.. وفي خبر لمعاذ (٢) عن تحري الصدق وقبول الحق والبحث عنهما: (اقبلوا الحق من كل من جاء به وإن كان كافرًا -أو قال: فاجرًا- واحذروا زيغة الحكيم)، قالوا: كيف نعلم أن مع الكافر حقًا؟، قال: (إنَّ على الحق نورًا).

وفي القرآن من كلام ربنا: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين.. الحجرات / ٦)، وفي قراءة (فتثبتوا)، ومعلوم في سبب نزولها: أن النبي ﷺ بعث الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى بني المصطلق ليأخذ منهم الصدقات، وأنه لما أتاهم الخبر فرحوا، وخرجوا ليلتقوا رسول رسول الله ﷺ، وأنه لما حدَّث الوليد أنهم خرجوا يتلقونه، خاف بعد أن ظن فيهم ظن السوء، فرجع إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله: إن بني المصطلق قد منعوا الصدقة، فغضب الرسول من ذلك غضبًا شديدًا، فبينما هو يُحدِّث نفسه أن يغزوهم إذ أتاه الوفد، فقالوا: يا رسول الله! إنا حدَّثنا أن رسولك رجع من نصف الطريق، وإنا خشينا أن يكون إنما رده كتابٌ جاءه منك لغضب غضبته علينا، وإنا

(١) وهي في معنى: يقولون أن الأمر كذا كان كذا، وأنه حدث كذا وسيحدث كذا.. ويكون الأمر على خلاف قولهم.
(٢) رواه أبو داود في سننه وأورده ابن تيمية في آخر (الفتوى الحموية).

نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله!، وأن رسول الله استعذبهم وهم بهم.. فأُنزل الله عذرهم في كتابه (١).

على أن أكاذيب الإخوان وافتراءاتهم والعمل على ترويجها ونشرها، إنما تكون عادة وتنطلق دائماً باسم الإسلام ولأجله، وتلك مصيبة المصائب.. وإذا كان الكذب في عمومه ذنب شنيع وقبح شديد، فإن "الكذب على دين الله أشنع وأقبح.. وأول ذلك نسبة شيء إلى الله أو إلى رسوله لم يقله، وهذا الضرب من الافتراء فاحش في حقيقته، وخيم في نتيجته".. وسماعه وترويجه أشد فحشاً وأكثر جرماً وأعظم فرية وأكبر إثماً، فضلاً عن أنه: من سمات اليهود الذين قال الله عنهم: (سمّاعون للكذب)، فيه يصدق قول النبي ﷺ كما في البخاري: (إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

ويدخل في نطاق هذا الافتراء - يقول الشيخ محمد الغزالي أحد من لم ينطّل عليهم حيل جماعة الإخوان وأكاذيبهم فما كان منه إلا أن فارقهم وهجرهم وخاصمهم في الله:- "سائر ما ابتدعه الجهال وأقحموه في دين الله من محدثات لا أصل لها عدّها العوام (٢) ديناً، وما هي بدين، ولكنها لهو ولعب، وقد نبه النبي ﷺ أمته إلى مصادر هذه البدع المنكرة، وحذر من الانقياد إلى تيارها، ومسك المسلمين بأي كتابهم وسنة سلفهم، قال: (يكون في آخر أمتي أناس دجالون كذابون، يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم)".. وعليه فإن المأمور به شرعاً ألا نأخذ عن أولئك ما يتعارض مع صحيح الدين، بل ولا نسمع لهم البتة لما أضحاه فيما سبق.

رابعها: أن إطلاق (الظلم) ووضعه في غير مفهومه الصحيح وضوابطه الشرعية، طريق المعتزلة والخوارج وفيه تشبه بهما، ذلك أن النهي عن الظلم باعتباره منكرًا وكذا الأمر بالمعروف، قد جعلته المعتزلة واحداً من أصولهم الخمسة، وهي بنظرهم: (التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وأساغوا تحت الأخير: الخروج على حكام المسلمين، وقد تبعوا أو تبعهم في ذلك: الخوارج في كل عصر، يقول الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ص ٢٧٨: "وأجمعت المعتزلة إلا الأصم، على: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف؛ كيف قدرُوا على ذلك"، يعني: دون تخويل ذلك للسلطان، على ما تقضي به عقيدة أهل السنة لئلا يترتب عليه منكر أشد.. ويقول ص ١٢٥ في حكاية مذهب الخوارج:

"وأما السيف، فإن الخوارج تقول به وتراه، إلا أن الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور ومنعهم من أن يكونوا أئمة، بأي شيء قدرُوا عليه بالسيف أو بغير السيف"، ويقول بنفس الصفحة: "والخوارج بأسرها.. يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم، إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك، ولا يرون إمارة الجائر"، يعني: عكس ما عليه أهل السنة والجماعة تماماً.. وجماعة الإخوان في كل هذا، مع فرقة الخوارج يرون رأيهم ويعتقدون معتقدهم.

وهذا كله بالطبع يخالف عقيدة أهل السنة -التي نحن مطالبون بها دون سواها- فهم يرون: النهي عن المنكر من فروض الكفاية، ويكون باليد في محل الاستطاعة، أي: الرجل في بيته وفيما تحت يده، وأما ما عدا ذلك فهو حق ولي الأمر فقط، وليس من حق أحاد الرعية حتى مع القدرة والإمكان، لما يترتب على ذلك -عادة أو غالباً- من وجود منكر أشد، وجلب كلِّ للأعوان، وتحقق الفتنة.. كما لا يرون الخلافة إلا في قريش دون سواها.. ولا يرون الخروج على الإمام الجائر حال توليه أمر المسلمين، ويرون السمع والطاعة له في غير معصية، ويدينون الله بالصبر عليه والنصح والدعاء له لا عليه.

يقول الأشعري بنفس المصدر ص ٢٩٠: ٢٩٧ تحت عنوان: (هذه حكاية جملة أصحاب الحديث وأهل السنة): "ويرون الجمعة والجماعة خلف كل بر وفاجر.. ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وألا

(١) انظر السلسلة الصحيحة (٣٠٨٥)

(٢) أقول: بل والخواص

يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة.. ويرون مجانبة كل داع إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار والنظر في الفقه، مع التواضع والاستكانة وحسن الخلق وبذل المعروف وكف الأذى، وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقد المأكل والمشرب" .. إلى أن ختم كلامه بقوله: "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب" .. وكذا ص ٤٥١ بنفس المصدر وفيها عن أهل السنة:

"أن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً، وأنكروا الخروج على السلطان، ولم يروه"، كما نقل عنهم الخلاف في إنكار المنكر، "فقال قائلون: (تغيّر بقلبك، فإن أمكنك فبلسانك، فإن أمكنك فبيدك، وأما السيف فلا يجوز)، وقال قائلون: (يجوز تغيير ذلك باللسان والقلب، وأما اليد فلا)"، فأجمعهم -كما ترى- على عدم تغيير المنكر أياً كان بالسيف.

وكذا كان ردُّ الأشعري عليهم في كتابه (الإبانة في أصول الديانة) ص ٥٣، حيث قال: "ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بانكار الخروج عليهم بالسيف، وندين بترك القتال في الفتنة" .. كما ذكر إجماع الصحابة والتابعين وأئمة السلف على ذلك فيما ساقه في (رسالته إلى أهل الثغر) ص ٢٩٦ قائلاً في الإجماع ٤٥٥:

"وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضا أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جارٍ أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو"، وقد جاء سوقه إجماع أهل السنة والجماعة ردّاً على ما جنحت إليه فرق المعتزلة والخوارج.. كما سبق بالتفصيل ذكر إجماع الأئمة الأربعة ومتبعيهم بإحسان من أئمة العلم على: (وجوب السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين وعدم الخروج عليهم) وعلى: (تحريم القتال في الفتنة)، فليراجع.

خامسها: أن اتهام حكام المسلمين بالظلم والكفر والفسق، شنشنة نعرفها عن جماعة الإخوان بمعتقددها البنائي القطبي الخارجي التكفيري، المعروف بمنازعة الأمر أهله، وتكفير من لا ينضوي تحت لوائهم من حكام المسلمين، دون ما مستند من شريعة عقيدة، وقد ظلت في غيها حتى أذهب الله عنها السلطان بـ (مصر وتونس والسودان)، ونزع من يدها الملك في فترات وجيزة، جرّاء تلاعبهم بالإسلام، وغيّرتة تعالى على دينه وأحكام شريعته، وينظر في رد مقولاتهم الأئمة ومخالفة جهادهم ضد حكام المسلمين للشرع، كتابنا: (إماطة اللثام) ص ٣٤٣، ٤٣١، ٤٤٨ وما بعدها.

ولك (١) أن تنظر في رد معتقداتهم: معتقدات أئمة السلف -الثوري وأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري وشيخه علي بن المديني، وفقهاء المذاهب: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وكذا الطحاوي والأجري واللالكائي والصابوني والأصبهاني وابن قدامة فيما سبق، كيما تدرك الفرق بين هؤلاء في الصبر على الحكام الظلمة وتحريم الخروج عليهم وعدم القتال في الفتنة، وبين ما عليه أهل البدع والأهواء الذين نهيينا حتى عن مجالستهم، فضلاً عن سماعهم والانخراط في صفوفهم، وبخاصة فرق الخوارج المعاصرة المتمثلة في: جماعة الإخوان وكل من تفرع منها أو خرج من تحت عباءتها!.

سادسها: أن الحكم على الآخرين أمر نسبي يشتبه على كثيرين حتى من أهل العلم، فما يراه البعض ظلماً، قد يراه آخرون ويموجب الشرع: منتهى وقمة العدل، والمهم في ذلك هو التجرد والإنصاف والتحاكم إلى الآية والحديث وما كان عليه سلف الأمة.. فمثلاً تجد من يتهم ولي أمرنا وجيشه بأنه انقلب على سيده وخرج على ولي أمره، وأن ذلك نهاية الظلم، بينما يراه آخرون قمة العدل، أن خلصوا البلاد والعباد من حكم خارجي بامتياز وموالٍ لإسرائيل والغربمركي وأيضاً للشريعة الروافض، وأنه كاد أن يجلب على مصرنا الخراب والدمار لولا أن الله قيض لها من يستلها من وحلهم وينتشلها من براثنهم، وأن ذلك كان بإرادة شعبية

(١) والخطاب هنا موجه للشباب عمومًا، وشباب الجامعات على جهة الخصوص الذين تستهدفهم جماعة الإخوان بالأساس كي تبتث سمومها في عقولهم وهم خالوا الذهن، فينظلي عليهم شبههم والأعيهم

منقطة النظير، فضلاً عن أن إمامة المتغلب أحد طرق الولاية المشروعة على افتراض أن ما حدث كان انقلاباً عسكرياً (١)، وفي المبحث الفائت ما يدل على شرعية إمامة المتغلب من فعل الصحابة والتابعين. كما تجد من بيننا من يرى مجرد ضحك ولي أمرنا، وكذا قوله: (إنه لم يكن في ثلاثه إلا الماء طوال عشرة أعوام)، تدليس وكذب بيّن ومادة للسخرية، بينما يراه آخرون دليلاً على زهده وصبره وإخلاصه وتقشفه وصدقه، وبخاصة مع شهادة خصومه بأنه: "إنسان ملتزم، متدين، صوام، قوام، ومصلي" (٢) وأنا لم نجرب عليه كذباً قط.. وعلى هذا فقس.. ثم هو بعد ليس ملكاً ولا نبياً معصوماً، بل إنه بشر مثلنا يضحك كما يضحك الناس، وتصدر عنه معاصي كما يحدث مع سائر الخلق، وقد أمرنا مع ذلك أن نمثل له في الطاعة دون المعصية.. على أن الخوض في أعراض أولياء أمور المسلمين مخالف لمعتقد سلفنا الصالح، ولا ولن ينتهي طالما وجد على وجه الأرض خارجي أو موالي له.

وغيره ممن يتكلم عن أولياء أمور المسلمين أن يفترض فيهم: أن يكونوا مبرئين من كل عيب، أو هكذا يجب أن يكونوا.. فكيف ونبينا ﷺ يقرر أن كل ابن آدم خطاء وخير الخطاءين التوابون؟! ثم إنه جل وعلا قسم أمة محمد إلى: (ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات بإذن الله) (٣)، وجعلهم جميعاً -عدا من أشرك أو تلبس بكفر أو أتى ببدعة كفرية ومات على ذلك بعد أن أقيمت عليه الحجة بضوابطها- عباده الذين اصطفى وأورثهم الكتاب، فهو تعالى يغفر لمسيئهم ويقبل توبة التائبين منهم، ويُسِّعُ نبيه لغفران كبائرهم.

سابعها: أن نقض الحكم بما أنزل الله أو بعضه، قَدْرٌ محتوم، أخبر عنه الصادق المصدوق ﷺ بقوله: (لَتُنْقَضَنَّ عرى الإسلام عروة عروة، فكما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، وأولهن نقضا الحكم، وآخرهن الصلاة) (٤)، ومعناه ظاهر، وهو أن الإسلام كلما اشتدت غربته كثر المخالفون له والناقضون لعراه (٥)، وأعانوا عليه أعداءه.. كما في قوله ﷺ فيما أخرجه مسلم في صحيحه: (بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ؛ فطوبى للغرباء).. قال المناوي ت ١٠٣١: "وقد كثر ذلك في زماننا، حتى في القضية الواحدة تنقض وتبرم مرات بقدر الدراهم، وكذلك تبعاً للأهواء لضعف الإيمان في النفوس"، إلى أن قال: "وعلى كل، فهذا آخر الزمان، وعرى الإسلام تُنقض يوماً بعد يوم شيئاً فشيئاً، فالله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل..." يقول هذا منذ ما يربو عن الأربعمئة عام، فما يكون عليه الحال في زماننا؟!.

(١) فقد كان انقلاباً لصالح الشعب، ولئلا تلقى مصر نفس مصير (سوريا) التي لم ينضبطوا بالخروج فيها على حاكمها النصيري بالشرع كما سيأتي، (واليمن) التي نازعوا فيها (عبد الله صالح) الحكم، واضطروه لأن يستعين بالحوثيين الذين كانت نهايته بعد على أيديهم، فكان ما كان مما يندى له الجبين.

(٢) وقد جاء ذلك على لسان (عمرو دراج) أحد أعضاء مكتب الإرشاد وأمين عام حزب الحرية والعدالة بالجيزة ووزير التخطيط والتعاون الدولي بوزارة هشام قنديل.. (وخيرت الشاطر) وذلك فيما نقلته عنه زوجته.. كما جاء على لسان (د.مرسي) قوله: "السيسي رجل محترف، مهني، وطني، ومحترم، ولديه عقلية هندسية ماهرة".. وجاء أيضاً على لسان (أبي إسحاق الحويني) قوله: "التقينا مع الفريق عبد الفتاح السيسي، واتكلمنا في أوضاع البلد، ولمست منه بعد هذا اللقاء أنه رجل متدين"، وينظر ذلك وغيره، كتاب: (اجتماع المعقول والمنقول على إهدار بيان التنظيم الدولي للإخوان باسطنبول) هامش ص ١١٨، ١١٩ للشيخ عادل السيد، وهو كتاب من الأهمية بمكان، وأنصح بقراءته]

(٣) خلافاً لتقسيم البناء في بداية مجموعة رسائله، فقد قسم الناس حسب هواه وتجاه دعوته إلى: "مؤمن بدعوته، وهذا: يشبه المؤمنين السابقين الأولين ممن شرح الله صدورهم لهديته.. ومتردد: شأنه كذلك شأن المترددين من أتباع الرسل.. ونفعي: إن كشف الله الغشاوة عن قلبه وأزاح كابوس الطمع عن فؤاده، سينضم إلى كنيئة الله، وكذلك كان شأن قوم من أشباهه حين أبوا مبايعة رسول الله.. ومتحامل، وهو: الذي يأبى إلا أن يلج في غروره، وهذا حاله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء.. القصص/ ٥٦)، و(اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)"، انتهى كلامه، وهو كما ترى موالاة ومعاداة على شخصه وعلى جماعته، لا على الإسلام، وتلك إحدى علامات أهل البدعة كما ذكر ابن القيم في مختصر الصواعق المرسله، وإنها لإحدى الكبر.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير، وابن حبان في صحيحه بإسناد جيد عن أبي أمامة الباهلي.. كما قال الهيثمي عنه في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب.. وقوله: (لتنقضن)، أي: تنحل وتنفك عنه، (عرى الإسلام عروة عروة)، أي: تنحل متتابعة واحدة تلو الأخرى؛ والمعنى: أن الناس لا يتركون الإسلام مرة واحدة، ولكن شيئاً فشيئاً، وذلك بأن يُهملوا بعض أركانها، ثم بعضاً آخر، حتى لا يبقى منه شيء؛ (فأولهن نقضاً: الحكم)، أي: ترك الحكم بشرع الله تعالى، واستبدال أحكام وضعية من حكم الإنسان بالأحكام الشرعية التي وضعها الله.

(٥) يعني بذلك: فرائضه وأوامره.. وسبحان الله! تجد هؤلاء الناقضين لعراه والمعيين عليه أعداءه من خوارج العصر، هم: من يرفعون شعار الحاكمية، وما ذاك إلا لإفلاسهم ونكوصهم عما يجب فعله من التشبث بالذي يليه، والأغرب أنه عندما واتتهم الفرصة وجاءهم ما يحتجون به لحكم مصر، لم نر منهم شيئاً يذكر لخدمة الإسلام، ولا دلالة لهذا برأيي سوى المتاجرة بدين الله

ولا يعني منطوق الحديث بحال: أن نحتج بالقدر أو أن نستسلم له بخذلان، وإنما يعني: أن نعيش واقعنا، وألا نقف مكتوفي الأيدي عند هذا الأمر، وأن نتشبت بما هو في مقدورنا فعله من بقية الفرائض والأوامر قدر الطاقة، ذلك أن كل أمور الإسلام كما قرر علماء الأصول مبتناة على الاستطاعة.. كما أنها دعوة توجب على كل علماء أهل السنة أن يضاعفوا الجهد في بذل الوقت والطاقة في الدعوة لدين الله ولصحيح المعتقد، وأن يكونوا في ذلك رسل سلام ودعاة إصلاح لأنفسهم ولمن حولهم، إذ تلك مسئولية الجميع حكامًا كانوا أو محكومين، وما أضع هذا الواجب، سوى:

وضع الأمر كله على عاتق الحاكم وحده (١)، وانشغال أهل الدعوة -المكلفين بالنصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم- بدهاليز السياسة، فلا هم حصلوا سياسة، ولا هم حافظوا على الدين وعملوا به ودعوا الناس إليه، ولا هم كانوا سببًا في دعوة وهداية غيرهم إليه، ولا هم أسكنوا الدهماء والروبيضة، ولا هم هيئوا المناخ لأحكام الله تعالى المغيبة وأعانوا الحكام على إنفاذ ما غيَّب منها، بل تسمع منهم من ينادي بتأجيلها كما فعل التلمساني أيام السادات، وتسمع من يغالط نفسه ويدعي أنها بأكملها مطبقة كبعض علماء الأزهر، بل تسمع حتى ممن تولي زمام الأمور من يقول -وهو ديمرسي أيام أن مكَّن الله له ولجماعته-: "إن الشريعة مطبقة في مصر (أوردي)، وأن قطع يد السارق وإقامة حد الزنا إلى غير ذلك ليس من الشريعة وإنما هي مجرد أحكام فقهية، ولا أمانع من أن يكون رئيس الدولة نصراني، وأن الخلاف بيننا وبينهم خلاف ديناميكي، لا. لا. مفيش خلاف فيما بيننا وبينهم".

فانظر كيف أننا الذين نحول دون تطبيقها، ولا أدري لماذا لا نحاسب هؤلاء الذين وقفوا حجر عثرة أمام تطبيق شرع الله والحكم بما أنزل، قبل أن نُنجى باللائمة على ولاية الأمور؟ وما ذنب ولاية الأمور فيما يقوله هؤلاء ويناقضون به أنفسهم؟! وماذا عسى أن يفعل الولاية؛ والمتحمسون لشرع الله - مزايده وتجارة - هم من يعطلون العمل لدين الله بأقوالهم المتناقضة وبفعالهم المثيرة، ثم بشغبيهم وبتهييجهم الروبيضة والدهماء، واستعدادهم الشعوب على حكامها؟!

ثامنها: ثم إن خير الناس من انشغل بعيوب نفسه عن عيوب غيره كما جاءت بذلك الآثار، كما أنا لم نؤمر بأن نُنقَّب عن عيوب ولا قلوب الخلق أو نتتبع عوراتهم، فضلًا عن أن ننقَّب على عيوب وقلوب أولياء أمورنا أو نتتبع عوراتهم، حتى ننال منهم وننتقص من أقدارهم، بل العكس هو ما كان عليه أهل السنة وسلف الأمة.. فإن من الحقوق الضائعة لأصحاب الولايات الصغرى: ما عنون له أئمة العلم وأصحاب الحديث في الأمر باحترامهم وحقهم في السمع والطاعة، والنهي عن كل ما يفضي إلى التفريط في توقيرهم.. وقد جاء التأكيد على توقير الأمراء واحترامهم من طريقتين:

توقير أصحاب الولايات واحترامهم ومبايعتهم وطاعتهم في غير معصية .. مطلب شرعي

الأول: الأمر بذلك والتأكيد عليه.

الثاني: النهي عن كل ما يفضي إلى التفريط في توقيرهم واحترامهم من سبهم وانتقاصهم والتأليب عليهم ونحو ذلك.

فمن الطريق الأول: ما بَوَّب له الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) حيث قال: (باب في ذكر فضل تعزيز الأمير -أي نصرته- وتوقيره)، ثم ساق بسنده عن معاذ قول النبي ﷺ: (خمس مَن فَعَلَ واحدة منهن كان ضامنًا على الله عز وجل: من عاد مريضًا، أو خرج مع جنازة، أو خرج غازيًا، أو دخل على إمامه يريد تعزيزه وتوقيره، أو قعد في بيته فسلم الناس منه وسلم من الناس) (٢).

(١) فأضحى حكمانا المحسوبين على جماعة أهل السنة، كما قيل: (ألقاه في اليم مكتوفًا وقال له: * إياك إياك أن تبتل بالماء) (٢) وقد أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٢٤١، والألباني في (ظلال الجنة في تخريج السنة) ٢/ ٤٩٠، ٤٩١.

وبسنده أيضاً عن أبي بكرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (السلطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهانه أهانه) (١).. وبنحو من ذلك فعل الإمام أبو القاسم الأصبهاني في كتابه (الحجة) ٢/ ٤٠٩: حيث عقد (فصلاً في فضل توقير الأمير)، وساق حديث معاذ السابق وحديث أبي ذر الآتي.. والتبريزي، حيث عنون في كتابه (النصيحة) ص ٨٩: لـ (باب ذكر النصيحة للأمرء، وإكرام محلهم، وتوقير رُتبهم وتعظيم منزلتهم) وساق في ذلك الآثار.

ومن الطريق الثاني: ما بَوَّبَ له الأصبهاني في (الحجة) بقوله: (فصل في النهي عن سب الأمرء والولادة وعصيانهم).. ومن قبل ما عُنُون له ابن أبي عاصم بقوله: (باب ما ذُكر عن النبي ﷺ من أمره بإكرام السلطان، وزجره عن إهانتة)، وقد ساق فيه بسنده أثر أبي بكرة الفائت وحديث أبي ذر الذي فيه قوله ﷺ من وجه صحيح: (سيكون بعدي سلطان فأعزُّوه، من التمس ذلك ثغر ثغرة في الإسلام، ولم يقبل الله منه توبة حتى يعيدها كما كانت)، وفي رواية: (سيكون بعدي سلطان، فمن أراد ذلك، ثَغَرَ في الإسلام ثَغْرَهُ، وليست له توبة إلا أن يسُدَّها، وليس يسدها إلى يوم القيامة).

ومن ذلك: أن نفرًا من أصحاب رسول الله -وفيههم شداد بن أوس- قالوا: إن رسول الله قال: (إن الرجل ليعمل بكذا وكذا من الخير، وإنه لمنافق)، قالوا: وكيف يكون منافقًا وهو مؤمن؟! قال: (يلعن أئمنه ويطعن عليهم) (٢).. وقوله ﷺ: (إذا كان عليكم أمرء يأمرونكم بالصلاة والزكاة والجهاد، فقد حرّم الله عليكم سبَّهم، وحلَّ لكم الصلاة خلفهم) (٣).. ومنه ما ورد عن أبي الدرداء من قوله: (إن أول نفاق المرء طعنه في إمامه) (٤).. وقوله فيما أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٢/ ٤٨٨: (إياكم ولعن الولاة، فإن لعنهم الحالقة، وبغضهم العاقرة)، قيل: يا أبا الدرداء! فكيف نصنع إذا رأينا منهم ما لا نحب؟! قال: (اصبروا، فإن الله إذا رأى ذلك منهم حبسهم عنكم بالموت).. وما ورد عن معاذ بن جبل قال: (الأمير من أمر الله، فمن طعن في الأمير، فإنما يطعن في أمر الله) (٥).

ومنه ما ورد عن أنس بن مالك، قال: نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: (لا تسبوا أمرءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب) (٦)، وفي هذا الأثر اتفاق أكابر الصحابة وإجماعهم على تحريم الوقوع في الأمرء بالسب والطعن.. يقول ابن القيم في إعلام الموقعين ٣/ ٤: "الإنكار على الملوك: أساس كل شر وفتنة، إلى آخر الدهر".

ومما ورد في النهي عن سب الأمرء والحكام أيضاً: ما جاء عن طاووس، قال: ذُكرت الأمرء عند ابن عباس، فتناول رجل منهم حتى ما أرى في البيت أطول منه، فسمعت ابن عباس يقول: (لا تجعل نفسك فتنة للقوم الظالمين)، فتناصر حتى ما أرى أقصر منه (٧).. وما ورد عن أبي إدريس الخولاني، قال -وبنحوه عن أبي مجلز-: (إياكم والطعن على الأئمة، فإن الطعن عليهم هي الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر، ألا إن الطاعنين هم الخائبون وشرار الأشرار) (٨).. وما ورد عن عبد الله بن عكيم، قال عن الحجاج -فيما أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ١٢/ ٤٧-: (لا أعين على خليفة أبداً بعد عثمان)، فقيل له: يا أبا معبد، أو أعنت على دمه؟ فقال: (إني أعدُّ ذكر مساويه عوناً على دمه)، ونظيره ما جاء عن الزبيرقان، قال: كنت عند شقيق بن سلمة، فجعلت أسب الحجاج وأذكر مساويه، فقال -والكلام لنا أيضاً-: لا تسبَّه، فما يدريك لعله قال: اللهم اغفر لي فغفر له).. والحجاج من هو ظلمًا وجورًا؟.

(١) حسنه الألباني في الصحيحة ٥/ ٣٧٦ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٢١٥: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات!..هـ

(٢) رجاله ثقات سوى محمد بن أبي قيس، ولعله من المجاهيل

(٣) قال الهيثمي في المجمع ٥/ ٢٢١: "وفيه مجاعة بن الزبير العتكي، وثقه أحمد وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات"، وقال ابن عدي: "هو ممن يُحتمل ويكتب حديثه"

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٧/ ٤٨، وابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٨٧

(٥) أخرجه أبو عمرو الداني في (السنن الواردة في الفتن) ١/ ٤٠٤

(٦) إسناده جيد ورجالهم كلهم ثقات

(٧) أورده له ابن أبي شيبه في مصنفه ١٥/ ٧٥، ١١/ ١٣٧، ١٣٨

(٨) ينظر كتاب (الأموال) لابن زنجويه ١/ ٨٠

كما أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب: (الصمت وآداب اللسان)، وغيره عن زائدة بن قدامة، قال: قلت لمنصور بن المعتمر: إذا كنت صائماً أنال من السلطان؟ قال: (لا)، قلت: فأنال من أصحاب الأهواء؟ قال: (نعم).. ولأبي إسحاق السبّعي قوله: (ما سب قوم أميرهم إلا حُرّموا خيره)، وفي لفظ لمعروف: (من لعن إمامه حُرّم عدله).. وفي (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) لابن الجوزي ٦ / ٢٩٩، قوله يوم أن كان والياً يخطب في أهل مكة: "إني والله ما أوتيت بأحد يطعن على إمامه، إلا صلبته في الحرم". وفي الخبر عن سهل النُسَري: "لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين: أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين: أفسدوا دنياهم وأخراهم"، وهذا بحق ما نلمسه.. وأدلة العقل تقضي بأن سباب الحكام، يوغر صدورهم وينافي النصيح لهم (١)، وقد أورد البخاري في معتقده وهو بـ (شرح أصول السنة) للالكائي ١ / ١٦٤ قوله ﷺ: (ثلاث لا يَغُلُّ عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين).

فالواجب إذن على صاحب العقيدة الصحيحة وكل من وقف على هذه النصوص، ألا يفترض في ولاة الأمور العصمة، وأن يكفَّ هو عن كل ما يشينهم، فهذا حقهم علينا معاشر المسلمين أهل السنة، وأن يعود إلى فطرته ويترك ما عوّدتنا عليه منذ عقود طويلة ومنذ نشأتها: (جماعة الإخوان الخارجية وجماعات التكفير الخارجية من تحت عباءتها) من: كيد وإهانة لحكامنا.. كما أن من حقهم علينا أن نزر كل من سمعناه يقع فيهم، حسبة لله ونصحاً، فإن هذا هو فعل أهل العلم والدين، يَكْفُون ألسنتهم عن الولاية، ويأمرون الناس بالكف عن الوقوع فيهم، لأن العلم الذي حملوه دلهم على ذلك وأرشدهم إليه، وما علينا إلا أن نقف حيث وقف القوم، فهم خير الناس بشهادة سيد الناس ﷺ، عن علم وقفوا، وببصر نافذ كُفُوا، فما دونهم مقصر وما فوقهم مُحَسَّر (٢)، وعليه فمن خالف هذا المنهج السلفي واتبع هواه فلا ريب أن قلبه ملئ بالغل، وواقع تحت طائلة حديث البخاري الذي فيه قوله صلى الله عليه وسلم: (ثلاث لا يَغُلُّ عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم).

هذا، وقد ذكر العلامة ابن جماعة في كتابه (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام) ص ٦٤، أن من حقوق ولاة الأمر: "بذل الطاعة له ظاهراً وباطناً في كل ما يأمر به أو ينهى عنه إلا أن يكون معصية، وبذل النصيح له سرّاً وعلانية، وأن يعرف له عظيم حقه وما يجب من تعظيم قدره، فيُعامل بما يجب له من الاحترام والإكرام، وما جعل الله له من الإعظام، ولذلك كان العلماء الأعلام من أئمة الإسلام يعظمون حرمتهم ويُلَبُّون دعوتهم مع زهدهم وورعهم وعدم الطمع فيما لديهم، وأما يفعل به بعض المنتسبين إلى الزهد من قلة الأدب معهم فليس من السنة في شيء.

ومن حقه كذلك: تحذيره من عدو يقصده بسوء وحاسد يرومه بأذى أو خارجي يُخاف عليه منه، وإعانتة على ما تحمّله من أعباء الأمة ومساعدته على ذلك بقدر المُكْنَة، وردّ القلوب النافرة عنه إليه، وجمع محبة الناس عليه لما في ذلك من مصالح الأمة وانتظام أمور الملة، والذبّ عنه بالقول والفعل وبالمال والنفس والأهل في الظاهر والباطن والسر والعلانية"، يقول: "وإذا وَقَّت الرعية بهذه الحقوق الواجبة وأحسنَت القيام بمجامعها، صَفَّت القلوب وأخلصت، واجتمعت الكلمة وانتصرت" (٣).

الأمر الذي يستلزم اجتهاد الدعاة والزهاد والعلماء العاملين بغرض حثهم على إصلاح الدنيا بالدين، كما يتطلب مضاعفة جهدهم بقصد: نصحهم ودعوتهم إلى نصررة الإسلام والمسلمين، وإقامة الحق والعدل، وهذا

(١) وكنا ننتظر من علماء عصرنا ممن اشتهروا وعايِنوا الأحداث وكانوا شهوداً عليها من أمثال: الحويني ويعقوب وحسان، أن يكونوا عوناً لحكام المسلمين على الحق، بدل أن يقفن بسببهم آلاف الشباب، وينضم المئات منهم إلى صفوف داعش وغيرها فيبوءوا باثمهم، لكن أتى: وهم من كانوا يقفون في تظاهراتهم ويدعونهم بالنصر ويقولون لهم: (نمنا من دمكم)، بدل أن يُسكنوا الدهماء ويطفئوا نار الفتنة!.

(٢) من حسير، أي: كليل ضعيف قصير النظر.

(٣) والحق أن الكلام في هذا يطول، وينظر في شأنه كتاب (معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة) للدكتور عبد السلام العبد الكريم ص ٤١، ٤٧، ٨٤، ١٣٣، ١٤٥ وما بعدها.

من حقهم علينا، فإنما النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم كما جاء في الحديث.. أما أن نطالب ولاة أمورنا بحقوقنا نحوهم، وننسى أو نتغافل عن حقوقهم علينا، فليس ذلك من النَّصَف بل هو الإجحاف بعينه.

على أن أكثر الناس إنما يقعون في أمرائهم بالسب ويعصونهم بسبب الدنيا وقلة الراتب وشطف العيش وما شابه من حظوظ الدنيا، إن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذاهم يسخطون، ومن هذا حاله فإن جرمه أشد، ذلك أن طاعة ولاة الأمور في المعروف إنما تكون من باب الطاعة لله ورسوله، والتقرب بذلك إلى الله، فهي من ثم واجب شرعي، والجزاء عليه يظهر في نحو ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة الذي فيه قوله ﷺ :

(ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم) .. وذكر منها: (ورجل بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها وفى وإن لم يعطها منها لم يف).. قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٦ / ٣٥، ١٧: "طاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر لله، فأجره على الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعه عصاهم، فما له في الآخرة من خلاق".

المبحث الثاني: من أعظم التجنى على ولاة أمورنا:

اتهمهم بالأكبر من أنواع الظلم والكفر دون ما تقيد بما نوه إليه أئمة السلف من ضوابط شرعية

هذا، ويأتي ضمن ما يجب مراعاته من حقوق أصحاب الولايات الصغرى: تجنب الجراءة عليهم، وعدم اتهامهم بالأكبر من أنواع الظلم والكفر، وعدم مراعاة ما أورده أئمة أهل العلم في كيفية التعامل معهم.. وإنه من الغريب، والغريب حقًا؛ أن نجد الشيعة -وقد دالت لهم دولة متّلت قوة لا يستهان بها- يحترمون أئمتهم وولاية أمورهم ويوقرونها بأعظم ما يكون التوقير على الرغم من ضلالهم، ونجد خوارج العصر كذلك.. بينا نجد أن أكثر أهل السنة -وبخاصة من يحملون لواء الدعوة- ليس عندهم من ذلك من مثقال ذرة.

وأقول: إن الجواب المتمثل في القول بمخالفة ذلك لما كان عليه سلفنا الصالح، لا يُجدي نفعًا ولا يُجتنى من ورائه أية ثمرة ولا يصبح له أية قيمة، إلا إذا كان مصدرنا الذي نتحاكم إليه: الآية والحديث وفهم ما كان عليه أئمة السنة فيما مضى، وأن يكون شعارنا التمسك بما ذكرناه لهم والتجرّد له والعصّ عليه بالنواجذ، والحرص على معرفة حقيقة الأمر بعيدًا عن التعصب والهوى والعناد والوقوع تحت تأثير الآلة الإعلامية الجهنمية الجبارة لهؤلاء وأولئك -أقصد: الشيعة والخوارج ممن يجيدون الشغب على الطائفة المنصورة، وقد سلطهما علينا أعداء الإسلام ومن يعرفون من أين تؤكل الكتف- وإلا يصبح الكلام في هذا ضربًا من العبث.

وقد حسم الإمام الطبري الخلاف الذي دب بين مفسري أهل السنة في المراد بأولى الأمر في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم.. النساء/ ٥٩) هل هم العلماء أم الولاة؟، فنذكر أن "أولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة وللمسلمين مصلحة"، وقد علل لذلك بقوله: "إنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل" .. وبالطبع فإن هذا بحق الأئمة العدول، مطلقٌ قيّد بما ثبت في السنة من أن الطاعة إنما تكون في غير معصية.. ومن هنا فقد تسنى للطبري لأن يقول: "فإن على من أمره -من الأئمة- بذلك: طاعتهم".

عاشرها: ومما يُردُّ به على من يستجرون على تكفير حكام المسلمين: أنه لا بد من الوضع في الاعتبار ما قاله أئمة العلم استنباطاً من أدلة القرآن والسنة، من أن: (الظلم ظلمات، والكفر كفرين، والفسق فسقين، أكبر وأصغر)، وأنه من الإجحاف أن نحكم على كل ما يصدر عن أولياء الأمور بأنه اقترف الأكبر منها، فنُصدر أحكامنا لنجعلها على هوى الخوارج، فنقع في التكفير الذي يحار ويرتد إلينا ما لم يكن حكام المسلمين أهلاً له.. علماً أن تقسيمات السلف السالفة الذكر للظلم والكفر والفسق، لم تصدر عن هوى، وإنما دللوا عليها بالنصوص القاطعة الحاسمة.

فقد عنون الإمام البخاري لكثير من ذلك بأبوابٍ -حبذا لو تُقرأ-: "كفران العشيرة وكفر دون كفر"، "المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقول النبي ﷺ: (إنك امرؤ فيك جاهلية)"، "ظلم دون ظلم".. يقول إمام شراح الحديث، الحافظ ابن حجر في الفتح ١/ ١٠٥ -وبنحوه ١٠٦-: إن "مراد المصنف -البخاري- أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً، كذلك المعاصي تسمى كفرًا، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة"، كما نص بعدها على أن "أنواع الظلم متغايرة وأن بعضها أخفُّ من بعض"، وأن له "مراتب متفاوتة".. وكذلك هو الفسق، وقد نص عليه في الفتح ١٣ / ٧٧، وذلك إبان تناوله لحديث: (إن من أعظم الغدر أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله ورسوله، ثم ينكث بيعته)، قال:

"وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق"، يعني: غير المخرج من الملة، لكونه معصية يُتاب منها، فهي من جنس معصية آدم التي أخبر عنها سبحانه بقوله: (وعصى آدم ربه فغوى.. طه/ ١٢١).. خلافاً لما قاله تعالى بحق إبليس اللعين عندما سجد الملائكة امتثالاً للأمر، فأبى: (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه.. الكهف/ ٥٠)، وما قاله بحق فرعون: (فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذًا وبيلًا.. المزمّل/ ١٦)، فإنهما فسقٌ ومعصيةٌ إباء، أخذاهما في النار.

وقد أوضح إمام المفسرين ابن جرير الطبري أن كفر من لم يحكم بما أنزل -إن سلّمنا بعمومه بحق اليهود والمسلمين- قاصر على الجحود والاستحلال، يقول رحمه الله بعد أن ساق الأقوال في ذلك: "وأولى الأقوال عندي بالصواب: قول من قال: إن هذه الآيات نزلت في كفار أهل الكتاب، لأن ما قبلها وما بعدها جاء في سياق الخبر عنهم، فكونها خبراً عنهم أولى، فإن قال القائل: فإن الله قد عمّ بالخبر جميع من لم يحكم بما أنزل الله؛ فكيف جعلته خاصاً؟، قيل: إن الله عمّ بالخبر ذلك، عن قوم كانوا يحكم الله جاحدين.. وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به، هو بالله كافر كما قال ابن عباس، لأن جحوده حكم الله بعد علمه، نظير جحود نبوة نبيه بعد علمه أنه نبي"!. هـ بتصرف.. فانظر كيف أوقف الأمر على الجحود والاستحلال، وهما - كما ترى - أمران قلبيان يصعب الاطلاع عليهما، فكان من الورع ترك إطلاق الحكم خشية الانزلاق في هوة التكفير والقول بقول الخوارج؟.

ثم إنه بكلامه هذا، يصدق على من لم يصل الأمر عند الحكام المحسوبين على أهل السنة، للجحود والاستحلال:

روايات ابن عباس في قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. المائدة/ ٤٤): "ليس بالكفر الذي يذهبون إليه".. وفي لفظ -وبنحوه عن عطاء-: "كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق"، وفي لفظ: "كفر لا ينقل عن الملة"، وفي آخر -وبنحوهما عن ابن طاووس-: "هو به كفر، وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله".. وفي لفظ رواه عنه ابن الجوزي في زاد المسير ٢ / ٣٦٧: "من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق".

وكذا قول أحمد فيما رواه عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٧ / ٢٥٤: "كفر لا ينقل من الملة، مثل الإيمان ببعضه دون بعض، حتى يجيء من ذلك أمر لا يُختلف فيه".. وقول ابن تيمية نفسه في منهاج السنة ٥ / ١٣١: "وهذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاية الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله، يعني: من

غير جحود" إ.هـ، وقوله في مجموع الفتاوى ٣ / ٢٦٧: "هي للمستحل للحكم بغير ما أنزل الله" (١).. وبقول أحمد وعطاء وابن طاووس: أجاب أبو داود في سؤالاته ص ٢٠٩، وقال البغوي والآلوسي وغيرهما من أصحاب التفاسير.

وأيضاً قول علي بن الحسين في الآيات الثلاث: "كفر ليس ككفر الشرك، وفسق ليس كفسق الشرك، وظلم ليس كظلم الشرك".. وقول مجاهد فيها: "من ترك الحكم بما أنزل الله ردّاً لكتاب الله، فهو كافر ظالم فاسق".. وقول عكرمة: "ومن لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق".

وكذا قول الأجرى في (الشريعة) ص ٣١، وذلك فيما يشبه تماماً ما يجري في زماننا: "ومما يتبع الحرورية من المتشابه: قول الله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. المائدة/ ٤٤)، ويقرءون معها: (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون.. الأنعام/ ١)، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه فقد أشرك، فهؤلاء الأئمة مشركون، فيخرجون فيفعلون ما رأيت لأنهم يتأولون هذه الآية"، ثم أردف يقول: "فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام، عدلاً كان الإمام أو جائراً، فخرج وجمع جماعة وسل سيفه واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغتر بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صيامه، ولا بحسن ألفاظه في العلم إذا كان مذهبه مذهب الخوارج، وقد روي عن رسول الله ﷺ فيما قلته أخباراً لا يدفعها كثير من علماء المسلمين، بل لعله لا يختلف في العلم بها جميع أئمة المسلمين" إ.هـ.

وقول ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ١٦: "وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين، واحتجوا من كتاب الله بآيات ليست على ظاهرها مقر قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. المائدة/ ٤٤)" إ.هـ.

وقول الخازن في تفسيره ١ / ٣١٠: "قال جماعة من المفسرين: إن الآيات الثلاث نزلت في الكفار ومن غير حكم الله من اليهود، لأن المسلم وإن ارتكب كبيرة لا يقال: إنه كافر، وهذا قول ابن عباس وقتادة والضحاك، ويدل على صحة هذا القول ما روي عن البراء بن عازب"، وقد أخرجه أبو المظفر السمعاني في تفسيره ٢ / ٤٢، قال: "قال البراء -وهو قول الحسن-: (الآية في المشركين)، وقال ابن عباس: (الآية في المسلمين وأراد به كفر دون كفر)، واعلم أن الخوارج يستدلون بهذه الآية ويقولون: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر)، وأهل السنة قالوا: (لا يكفر بترك الحكم وللآية تأويلان: أحدهما: معناه ومن لم يحكم بما أنزل الله ردّاً وجحداً، فأولئك هم الكافرون.

والثاني: معناه ومن لم يحكم بكل ما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، والكافر هو الذي يترك الحكم بكل ما أنزل الله، دون المسلم" (٢).

ويقول الجصاص في أحكام القرآن ٢ / ٥٣٤: "وقد تأولت الخوارج هذه الآية على تكفير من ترك الحكم بما أنزل الله من غير جحود".. ويقول أبو حيان في البحر المحيط ٣ / ٤٩٣: "واحتجت الخوارج بهذه الآية على أن كل من عصى الله تعالى فهو كافر، وقالوا: هي نص في كل من حكم بغير ما أنزل الله، فهو كافر".

(١) ولتلميذه ابن القيم كلام جيد ذكره في كتاب (الصلاة)، وفيه قال - مفرقاً بين كفر العمل وكفر الجحود والعناد -: "الحاكم بغير ما أنزل الله كافر وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله ﷺ، ولكن هو: (كفر عمل لا كفر اعتقاد)، وقد نفى رسول الله الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفى اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد".. إلى أن قال: "وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله، وبالإسلام والكفر ولوازمهما، فلا تتلقى هذه المسائل إلا عنهم، فإن المتأخرين لم يفهموا مرادهم فانقسموا فريقين:

فريقاً أخرجوا من الملة بالكبائر وقضوا على أصحابها بالخلود في النار - يقصد بهم الخوارج - وفريقاً جعلوهم مؤمنين كاملي الإيمان - يقصد: المرجنة - فهؤلاء غلوا وهؤلاء جفوا، وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى والقول الوسط الذي هو في المذاهب كالإسلام في الملل، فهناك كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك، وفسوق دون فسوق، وظلم دون ظلم"، وهذا ما عليه سائر من ألفوا في الاعتقاد على نحو ما فصلنا القول في ذلك

(٢) تنبه لهذا جيداً واحفظه، فإن عامة ضلال الشباب: بالغفلة عنه

كذا بما محصله أن من لم يحكم بكل ما أنزل الله كما فعل جينكزخان والمشركون، أو كان جاحداً له وهو يعلم أن الله أنزله كما فعلت اليهود، فهو كافر، ومن لم يحكم به ميلاً إلى الهوى من غير جحود فهو ظالم فاسق، ذلك أن المسلم لا يكفر إلا بيقين ما أدخله في الإسلام.

وفي زاد المسير لابن الجوزي ٢ / ٣٦٦: **"وفصل الخطاب: أن من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً له وهو يعلم أن الله أنزله كما فعلت اليهود، فهو كافر، ومن لم يحكم به ميلاً إلى الهوى من غير جحود فهو ظالم فاسق"**، ثم ساق في ذلك قول ابن عباس: **"من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق"**.

وقال البيضاوي في تفسيره ١ / ٤٦٨ - وبنحوه أبو السعود ٢ / ٦٤، والنسفي ٢ / ٢٨٥: **"(ومن لم يحكم بما أنزل الله) مستهيناً به منكرًا له (فأولئك هم الكافرون)، لاستهانتهم به وتمردهم بأن حَكَمُوا بغيره، ولذلك وصفهم بقوله: (الكافرون)، و(الظالمون)، و(الفاسقون)، فكفرهم لإنكاره، وظلمهم بالحكم على خلافه، وفسقهم بالخروج عنه"**.

وكان الفخر الرازي قد نص في تفسيره الكبير ٦ / ٣٣: **على أن "الخوارج قد احتجوا بهذه الآية وقالوا: إنها نص في أن كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر، وكل من أذنب فقد حكم بغير ما أنزل الله، فوجب أن يكون كافرًا"**، ثم ساق قول عكرمة: **"قوله: (ومن لم يحكم بما أنزل الله)، (إنما يتناول من أنكر بقلبه وجد بلسانه)، أما من عرف بقلبه كونه حكم الله وأقر بلسانه إلا أنه أتى بما يضاده، فهو تارك له فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية، وهذا هو الجواب الصحيح والله أعلم"**.

وفي تفسيره لقوله تعالى: **(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)** ساق الحافظ ابن كثير قول السُّدِّي: **"ومن لم يحكم بما أنزل الله فتركه عمداً وهو يعلم"**، وقول ابن عباس: **"من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به فهو ظالم فاسق"**، وقوله: **"ليس بالكفر الذي تذهبون إليه"**، وقول ابن طاووس: **"ليس كمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله"**، وقول عطاء: **"كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق"**، وقوله: **"ليس بكفر ينقل عن الملة"**.. ثم علل هو كفر من لم يحكم بما أنزل الله: **بـ "أنهم جحدوا حكم الله قصداً منهم وعناداً وعمداً، وقال هاهنا: (فأولئك هم الظالمون)، لأنهم لم ينصفوا المظلوم وظلموا وتعدوا"**(١).

هذا، وقد قال القاسمي في محاسن التأويل ٦ / ١٩٩٨: **"كفر الحاكم بغير ما أنزل الله بقيد الاستهانة والجحود له: هو الذي نحاه كثيرون، وآثروه عن عكرمة وابن عباس" .. وقال ابن جزي في تفسيره ص ١٥٥: "هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من اليهود والمسلمين وغيرهم، إلا أن الكفر في حق المسلمين كفر معصية لا يخرجهم عن الإيمان"**.

وقال القرطبي في الجامع أحكام القرآن ٦ / ١٩١: **"قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. المائدة/ ٤٤)، يحتج بظاهره من يكفر بالذنوب وهم الخوارج، ولا حجة لهم فيه"**، وكان قد نقل عن القشيري قوله: **"ومذهب الخوارج: أن من ارتشى وحكم بغير حكم الله فهو كافر"**، وقال القرطبي - وبنحوه للواحد في الوسيط ٢ / ١٩٠: **"فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة، وقيل فيه إضمار، أي: ومن لم يحكم بما أنزل الله ردًا للقرآن وجحدًا لقول الرسول فهو كافر، قال ابن عباس ومجاهد: فالآية عامة على هذا، وقال ابن مسعود والحسن: هي عامة في المسلمين واليهود والكفار، أي: معتقداً ذلك ومستحلاً له .. وقيل: ومن لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر، فأما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية، والصحيح الأول"**، أي قول من قال برد القرآن وجحد ما قاله الرسول.

(١) فانظر يارعاك الله كيف يدلس خوارج العصر - وهم كثر - على هذا الإمام الحافظ، ويفعلون معه فعل اليهود فيخبثون عنه كل هذا، ولا يُظهرون له إلا كلاماً قاله بحق أهل الجاهلية وبحق التتار وقوانين جينكزخان التي هي بعيدة كل البعد عن دين الله كما أوضح فضيلة د. ناجح فيما سبق أن ذكرناه له ونقلناه عنه .. وكذلك فعلوا في التعامل من نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أئمة أهل السنة خلفاً وسلفاً كما سيتبين لنا، ولك أن تتخيل كم أراقوا بسبب ذلك من الدماء المعصومة! .. فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وللشنقيطي في أضواء البيان ٢ / ١٠٤ قوله في تفسير آية المائدة: "إن الكفر والظلم والفسق، كل واحد منها ربما أطلق في الشرع مراداً به المعصية تارة والكفر المخرج من الملة أخرى، فمن لم يحكم بما أنزل الله معارضة للرسول وإبطالاً لأحكام الله فظلمه وفسقه وكفره كلها كفر مخرج من الملة، ومن لم يحكم بما أنزل الله معتقداً أنه مرتكب حراماً، فاعل قبيحاً، فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج من الملة" (١).. هذه كلمة أهل التفسير سلفاً وخلفاً.

أما أهل الحديث وشراحه، فقد أوضح ابن حجر في شرح ذلك -بالجزء الأول من فتح الباري ص ١٠٤ وما بعدها- أن قول المصنف -الإمام البخاري-: "كفر دون كفر": هو أثر رُوِي عن الإمام أحمد ومن قبله ابن عباس، للإشارة إلى أن الكفر قد يطلق على بعض المعاصي، وأن "محصل الترجمة: أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها (الكفر) مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحود، أراد أن يبين أنه كفر لا يُخرج من الملة، خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنب".

كما أوضح رحمه الله أن المصنف إنما ساق فيما بعد قول الصحابة: (أينا لم يظلم نفسه؟)، لما نزل (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم.. الأنعام / ٨٢).. فأُنزل الله: (إن الشرك لظلم عظيم.. لقمان / ١٣)، ليبين أن "أنواع الظلم متغايرة وبعضها أخف من بعض.. وأن للظلم مراتب متفاوتة"، وأن الظلم الذي لا يخلو صحابي - فضلاً عن مسلم- عن اقتراه، ليس هو المراد في آية لقمان فإنه الذي يُخشى منه بحق؛ ومن ثم كانت هي المفصلة لما أجمل في آية الأنعام.. وعليه فإطلاق الكفر على حكام المسلمين بغير الشرك أو الكفر البواح، هو: من الظلم النبئ كما سبق وسيأتي بيانه.. على أن ما قاله ابن حجر يمثل كلمة شراح الحديث، إذ لم يشذ عن القول به أحد منهم، باستثناء من رجح نزول آيات المائدة في معشر يهود فحسب، ولم يقل بالتعميم باعتبار أن المسلم لا يقال له: (كافر).

حادي عشر: أن هنالك في شرع الله ما يعرف بـ (العذر بالجهل)، ذلك أن من شروط الإيمان عند أهل السنة والجماعة: وجود العلم والمعرفة.. وعليه فمن أنكر أمراً من أمور الشرع جاهلاً به، ولم يتلغّه ما يوجب العلم بما جهله، بأن نشأ في بلدٍ انقلبت فيها موازين الشرع فصار الشرك فيه هو التوحيد، والبدعة فيه هي السنة، وكثر فيه الانحراف وزُيّن فيه الباطل والكفر.. أو أنه وقع في العمل أو القول المُكفّر وهو غير قاصد له، أو أكره عليه، أو تأوله، أو كان المُكفّر من المسائل الخفية التي لا يطلع عليها إلا العلماء، أو لم يسمع بتلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئاً، أو كان عنده بعض الشبه التي يظنها أدلة، أو كان بحيث لا يستطيع فهم الحجة الشرعية على وجهها.. فكل هذه موانع تحول دون الحكم على الشخص بالشرك أو الكفر -حاكماً كان أو محكوماً- حتى لو وقع في مظهر من مظاهرهما حتى تقام عليه الحجة، ومن أهلها: أعني: (من أمير مطاعٍ أو عالمٍ مُهاب) (٢).

ذلك لأن الجهل ببعض الأمور العقدية قد وقع في عهد النبي ﷺ مع بعض الصحابة ؓ ومع ذلك لم يكفرهم ﷺ، كأولئك الصحابة الذين قالوا للنبي -وهو خارج لغزوة حنين وقد مروا بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط) (يعلقون عليها أسلحتهم-: (اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط) فقال ﷺ: "سبحان الله، هذا كما

(١) على أن باقي المفسرين سلفاً وخلفاً لم يخرجوا عما سقناه لأكثرهم.. وينظر المزيد من أقولهم التي هي كما ترى بعيدة عن تأويلات الخوارج، كتاب: (الحاكمية والسياسة الشرعية) لفضيلة الشيخ عادل السيد ص ٤٥٩، ٤٧٧ وما بعدهما.

(٢) وإنما تكمن المصيبة الكبرى في علماء السلاطين الذين يبدلون شرع الله ويزينون ذلك لحكامهم ويجعلون من ظهورهم جسوراً يعبر الناس منها إلى الجنة وتخلد بهم هم إلى النار، فأولئك هم من عناهم الله بقوله: (إن الذين يكتُمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترُونَ به ثمناً قليلاً أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم.. الآيات من سورة البقرة / ١٧٤: ١٧٦)، وقوله: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حرام وهذا حلال لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون. متاع قليل ولهم عذاب أليم.. النحل / ١١٦، ١١٧)، ومن نماذج هؤلاء: من يحللون الربا بذرائع شتى، ومن يجرمون ختان الإناث ويجرمونه، ومن يجرمون النقاب ويستهنون به.. إلخ، فهؤلاء هم من يبدلون الدين، وهم بهذا على خطر عظيم، وينظر في شأن تبديل الأحكام كتاب (الحاكمية) للشيخ عادل السيد ص ٤٧٦

قال قوم موسى: (اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة.. الحديث)(١).." وكهذا الذي أخطأ من شدة الفرح فقال: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك).. وكالذي شك في قدرة الله واعتقد أنه لا يعاد، فجعل يوصي من حوله قائلاً: (إذا أنا مُت فأحرقوني ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قَدَرَ اللهُ علي لِيُعَذِّبني عذابًا ما عَذِبَه أَحَدًا مِنَ العالمين)، ففعلوا به ذلك، فقال الله له: (ما حملك على ما فعلت؟)؛ قال: (خشيتك): فغفر له. فكل هذه أقوال وأعمال كفرية لم يكفر بها أصحابها لجهلهم.. ونظير ذلك ما جاء في حديث مسلم الذي فيه: (والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة -يعني: أمة الدعوة- يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار)، فعذرهم ﷺ وعلق الجزاء على السماع به وعنه بأبي هو وأمي.

ومن ذا الذي يخفى عليه أدلة القرآن في عدم مؤاخذه الله عباده حتى يقيم عليهم حجته البالغة، على ما أفاده قوله تعالى: (رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.. النساء/ ١٦٥)، وقوله: (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين . أو تقولوا لو أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة . الأنعام/ ١٥٥ - ١٥٧)، وقوله: (وما كان الله ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون.. التوبة/ ١١٥)، وقوله: (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء.. إبراهيم/ ٤)، وقوله: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً.. الإسراء/ ١٥)، وقوله: (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولاً يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون.. القصص/ ٥٩)، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الحجة الرسالية لا تقوم إلا بعد العلم والبيان؟!.

وأدلة العقل تقضي: بأنه "لولا العذر بالجهل: لم يكن للرسول فائدة، ولكان الناس يُلزمون بمقتضى الفطرة، ولا حاجة لإرسال الرسل"!.. وعلى ذلك كان اتفاق وإجماع أئمة العلم.. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتاوى ٣ / ٢٢٩): "إني دائماً -ومن جالسني يعلم ذلك مني- من أعظم الناس نهياً عن أن يُنسبَ معيّن إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وإني أقرر أن الله تعالى قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعمُّ الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا بمعصية" إلى أن قال: "وكنتم أبين أن ما نُقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا: فهو أيضاً حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين".

وكان قد ذكر في مجموع الفتاوى ٣ / ٢٦٧ في آية: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. المائدة/ ٤٤) ما نصه: "هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله"، وأوضح بعدها ٣ / ٢٨٦ أن "الشرع المبدل: هو الكذب على الله ورسوله(٢).. فمن قال: (إن هذا شرع الله -يعني: ولم يكن كذلك- فقد كفر بلا نزاع)، وكان كمن قال: (إن الميتة والدم حلال)".. كما ذكر -رحمه الله- في منهاج السنة ٥ / ١٣١ ما نصه: "وهذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاية الأمر الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، يعني: من غير جحود"، فأوقف -رحمه الله- الأمر على (الاستحلال) ثم إنه فسر (التبديل) بأنه الافتئات على الله بقول ما لم يقله والزعم بأنه حكمه، وهو ما لا يتفق البتة مع ما يدعيه الخوارج.. هذا هو ابن تيمية الذي يكيلون له التهم ويقول عنه العلمانيون وجهلة المشايخ وطلاب العلم، ما قاله مالك في الخمر.

(١) وقد أخرجه أحمد والترمذي وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني

(٢) يعني: أن يحكم المرء في شيء بغير ما أنزل الله، ثم يدعي كذباً وزوراً أن هذا الحكم هو حكم الله.. فانظر كيف فسر خوارج العصر (التبديل) أو (الاستبدال) بما يوافق هواهم، كي يتسنى لهم الخروج على حكام المسلمين.

هذا، ومما نقله الحافظ ابن حجر في الفتح ١٢ / ٣٠٠ عن أبي حامد الغزالي قوله في كتاب (التفرقة بين الإيمان والزندقة): "والذي ينبغي الاحتراز منه: التكفير ما وُجد إليه سبيلاً؛ فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد" (١). كذا بما يعني ويؤكد: أنه لا يجوز الحكم على أحد بتكفير أو تفسيق، إلا بعد استيفاء شروط التكفير أو التفسيق، وانتفاء موانعه.. وأن العذر بالجهل أمر عقدي، يأتي ضمن أمور أخرى قعد لها أهل السنة: لتجنب الحكم بالكفر أو الفسوق، ولبيان أن (الجهل بأمر الدين والاعتقاد) عذر شرعي يحول دون الحكم على ما نراه من مظاهر الكفر إن وُجدت في الحاكم أو المحكوم على حد سواء- بكفر مرتكبها.

ويجب على كل مسلم وبخاصة طلاب العلم، أن يقرئوا حول هذا الموضوع، ليحتاطوا لأنفسهم قبل أن تقودهم تلك الأنفس الأمارة بالسوء، أو أعوان الضلالة والسوء؛ إلى سلوك مسلك الخوارج، أو الوقوع في هوة التكفير بغير ضوابط الشرع وتحقق الشروط وانتفاء الموانع.. ذلك أن المسلم الذي ثبت إسلامه بيقين، لا يزول عنه بمجرد الشبهة، بل لا يزول عنه إلا بيقين، وتحقق قيام الحجة الرسالية عليه ممن هو أهل لها، بحيث ينقطع عذره بها.

ثاني عشر: أنه لا يجوز أن يفوتنا ما ذكره أئمة العلم -وهم لم يروا الخروج بمجرد الفسق أو الظلم وقد أجمعوا على ذلك بعد اختلاف- من أن من شروط الخروج: (إتيان الكفر البواح)، كما جاء في حديث: (إلا أن تروا كفراً بواحاً لكم فيه من الله برهان)، وقد بسطنا القول في هذا بكتابتنا: (إمارة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته، من: عقائد وأحكام) (٢) -وعلى السنة أئمة السنة وعلى رأسهم: الإمام النووي ١٢ / ١٧٦ مجلد ٦، والحافظ ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٠، وابن عثيمين في شرح رياض الصالحين ٢ / ٤٢١ - ٤٢٣ وغيرهم- فليراجع كل هذا فإنه من الأهمية بمكان

ثالث عشر: أنه وتأسيساً على ما سبق؛ يأتي السؤال: من نحن حتى نُصدِرَ أحكاماً على هذا أو ذاك بالكفر أو الفسق؟! فما نحن بقضاة ولا حتى مجتهدين حتى نسمح لأنفسنا بالخوض في إصدار الأحكام على خلق الله بما يخرجهم عن دينهم ويعود علينا بالخسران المبين، وما أهدنا إلا طويلاً علم يجب أن يعرف قدر نفسه ومقدارها، وأن يتخلق بأخلاق الإسلام ويتأدب بأداب النبي عليه السلام، وأن يوجه اهتمامه لحفظ القرآن وتحصيل أدوات العلم وإصلاح نفسه وتعلم أمور دينه وتصحيح عقيدته، والعمل بذلك، ثم بدعوة الآخرين إليه، والصبر على تبليغه، حتى ينجو بنفسه من فتن الدنيا وعذاب الآخرة، فذلك هو الجهاد بحق كما نص على ذلك ابن القيم في (زاد المعاد)، وهو مدعاة لمعرفة قدرنا وتحجيم دورنا ليقصر على معرفة الحق ورحمة الخلق، وهذا هو دأب وشعار أهل السنة والجماعة: (يعرفون الحق ويرحمون الخلق).

رابع عشر: أن أسلافنا من الصحابة والتابعين صبروا -عملياً- على فسق أمثال: (الوليد بن عقبة بن أبي معيط) الذي كان يشرب الخمر بالمخالفة لما أنزل الله، وقال يوماً للمؤمنين بعد أن صلى بهم الصبح أربعاً: (أزيدكم؟)، وقد كان يصلي خلفه الصحابي الجليل ابن مسعود.. وظلم (الحجاج) رغم ما أحدثه من قتلٍ للآلاف من المسلمين بلغ كما قيل ١٢٠ ألف، منهم أناس من صغار الصحابة وخيرة التابعين كعبد الله بن الزبير وسعيد بن جبير، وما سمعنا أحداً يكفره، بل كان الصحابي: (ابن عمر) و(أنس بن مالك) يصليان خلفه كما جاء ذلك في شرح ابن أبي العز على الطحاوية، وكانوا يتناهون عن سبه كما مر بنا.. وهذا (أحمد بن حنبل)؛ على الرغم مما وقع عليه من تعذيب، إلا أنه كان ينهى عن الخروج على المأمون الذي كان يقول بخلق القرآن.

فمن نحن بإزاء هؤلاء الصحابة والتابعين؟! وأين نحن منهم؟!، وهل نحن أفضل حالاً أو أعظم تدنياً أو أكثر غيرة على الإسلام منهم؟!، وهل ما فعلوه وتذرعوا به من جلدٍ إلا لا اعتقادهم أن صبرهم على ما لاقوه:

(١) فليقله الإخوان وجماعات التضليل والتكفير دين الله على الحقيقة، لا على فهمهم هم وتصوراتهم المزيفة له.
(٢) ص ٧٦، ٣٠٦ وما بعدهما.. طبع ونشر: مكتبة (ابن عباس) خلف الجامع الأزهر

عقيدةً ودين؟!؛ وإلا عملاً بقوله عليه السلام: (وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك)، وقوله لحذيفة عند حلول مثل هذا بالمسلمين: (الزم جماعة المسلمين وإمامهم)، و(اعتزل تلك الفرق ولو أن تعضَّ على أصل شجرة)؟!.

خامس عشر: أن النبي ﷺ قد كفانا وأراحنا من عناء التنقيب عن نوايا حكامنا من المسلمين، وأخبرنا بما يجب علينا حيالهم، وذكر لنا -في طاعتهم ما لم يأتوا بكفر بواح لنا فيه من الله برهان وبالشروط السالف ذكرها- أحاديث تفوق الحصر، عقد أئمة الحديث عليها أبواباً بأكملها، ففي مسلم ١٢ / ١٨٥ مجلد ٦ بشرح النووي -وينحوه البخاري ١٣ / ١١٩ من الفتح، وكلُّ أئمة الحديث بلا استثناء:-

(باب: الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستثنائهم)، وأدرج تحته حديث: (إنكم ستلقون بعدي أثره، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض).. و(باب في: طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق)، وأدرج تحته حديث: (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم)، جواباً عن سؤال كُرر: (أرأيت يا رسول الله إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعون حقنا، فما تأمرنا؟!).. و(باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة)، وساق فيه أحاديث جمة منها حديث حذيفة، وحديث: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية)، وحديث: (من قُتل تحت راية عمية يغضب للعصبة ويقاتل للعصبة فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي يضرب برها وفاجرها، لا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدها فليس مني)(١).

وكان قبل ذلك قد ذكر حديث أبي هريرة وفيه: (أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استترعاهم)، وحديث ابن مسعود وفيه: (إنها ستكون بعدي أثره وأمورٌ تنكرونها)، قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟! قال: (تؤدون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم).. ألا لا وسَّع الله على من لم يسعه فعل الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، ومن لم يسعه -من قبل ومن بعد- أحاديثه بأبي هو وأمي.

سادس عشر: وجوب أن ندرك: أن بلدنا وولي أمرنا، بل وأهلينا وكلنا وشعبنا وكلَّ الشعوب العربية والإسلامية مستهدفون، يتربصُ بجميعنا أعداء الإسلام: اليهود وأمريكا والغرب الذين تكالبوا علينا وتداعوا كما تداعى الأكلة على قصعتها، ومن أمامهم وخلفهم: أذبابهم من سائر جماعات التكفير وعلى رأسهم جماعة الإخوان الذين يستغلون أية فرصة للتنكيل والتشنيع بكل من ذكرنا، إيثاراً لطريق الخوارج على طريق أهل السنة والجماعة، وبكآء على ملكهم الذي انتزعه الله منه وخلافتهم الموهومة، بل إنهم لينفقون المليارات من الدولارات في استعداد العدو والاستعانة به والاستقواء به في إشاعة الفوضى والخراب والدمار في كل ديار المسلمين(٢)، للوصول إلى نتيجة محددة، ألا وهي: تكفير خلق الله من عباده الموحدين لحدِّ وصل إلى أن يكفر البعض منهم أباه وأمه وطوب الأرض.

وأن ندرك أيضاً أن من أوجب الواجبات وأعظم المقاصد في شريعتنا: أن نذب ونجاهد بكل سبيل، أولئك المخربين من الخوارج دفاعاً عن أنفسنا وأهلنا وشعبونا وديارنا المسلمة، وألا نجعلها نهباً لأعدائنا ومن يوالونهم من شياطين الأنس، فذاك هو الجهاد بحق في شرعة الله، وقد رأينا ديار المسلمين من حولنا كيف

(١) وجماعات التكفير وعلى رأسها جماعة الإخوان بتكفيرهم لمن لا يتبعهم، وباعتبارهم أنفسهم جماعة المسلمين، وأيضاً ببيعاتهم الباطنية لأئمة غير ممكنين ولا ذوي شوكة.. تستهين بكل هذه الأحاديث بحق حكام المسلمين من أصحاب القدرة والسلطان المعدودين على أهل السنة والجماعة، ويضربون بهذه الأحاديث وبكلام أئمة العلم في المراد منها، عرض الحائط.. ومن ثم فقد حق عليهم قول النبي الأكرم ﷺ: (يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم)، وقوله: (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، وقوله: (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد)، وقوله: (من مات وليس في عنقه بيعة -يعني: لمن مرَّ ذكرهم من الأئمة المعلومين ذوي الشوكة المحسوبين على جماعة أهل السنة وفق ما أجمع عليه سلف الأمة- مات ميتة جاهلية)، وقوله عن قتلهم: (شر قتلى تحت أديم السماء).. ومن قبل ذلك، قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم.. النور/٦٣)

(٢) وأخص بالذكر تلك الدولية المسماة قطر.. وذلك بدل أن يتوجهوا بها إلى فقراء المسلمين الذي يتضوعون جوعاً في بلاد أفريقيا، ويضطرهم ذلك في البحث عن لقمة العيش للسفر لبلاد أوروبا، فمنهم من يفتن في دينه ومنهم من يموت أثناء سفره.. ومنهم.. ومنهم.. ومنهم

تسقط بعد أن تسلط عليها هؤلاء جميعًا فأصبح بعضها -بعد أن تهدم على ساكنيه- أثرًا بعد عين، وتشرذم منها من أبناء المسلمين من تشرّد، وقتل من قتل، وعذب من عذب (١)، ونسأل الله السلامة

سابع عشر: أن مما يجب أن نعيه: أن حرب أهل السنة في زماننا مع خوارج العصر حرب وجود نكون نحن أو يكونون هم، وهي -كما نرى- حرب مستمرة ولا تهدأ، وليس ثمة بارقة أمل في إطفاء نارها، فالخصم عنيد ويستقوي بأعداء الأمة الذين رأوا فيه مآربهم، وهو -عرف ذلك أم لم يعرف- يستهدف مقاصد الشريعة، ويهدم بنيانها، ويسلك دينًا موازيًا بل مناهضًا لما كان عليه النبي ﷺ وصحبه الكرام، ويعمد إلى تزييف الوعي وقلب الحقائق، ولا يكف عن توجيه كل ما لا يخطر على بال من الحروب النفسية والمعنوية التي من شأنها أن تحبط المجتمع وبخاصة مجتمع الشباب، ولا يتورع عن الاستعانة في كل ذلك للأسف بأعداء الإسلام، فالغاية عنده تبرر الوسيلة.

ولك أن تطلع على مواقع النت وتُصغي بنفسك للمستشار عماد هاشم، والأخوة الكرام: (إبراهيم ربيع)، و(أبو محمد الدميّاطي)، و(طارق البشبيشي)، و(خالد الزعفراني) -على سبيل المثال- وغيرهم كثير، وقد انشقوا جميعًا عن جماعة الإخوان، لتتعرف على حجم الجرائم والمخالفات والمؤامرات التي دأبت عليها جماعة الإخوان ولا زالت.

والغريب أن الإخوان يعلنون مع تلك المخالفات أنهم الممثل الوحيد والحصري للإسلام، وما عداهم ولو كان أعلم أهل الأرض باطل محض، والأغرب أنهم يشغبون على بقية العاملين للدين، ويعملون على استقطابهم وإفشال دعواتهم وإن كانت على منهج أهل السنة والسلف الصالح.. وواجب الوقت يحتم أن نأخذ حذرنا منهم ومن بدعهم؛ وأن نحافظ على ما نحن فيه وما تبقى لنا من أمن وأمان، ومن قبل على صحيح الدين والاعتقاد، وأن ندعوهم إلى الحق إن كان في ذلك ثمة أمل، وألا نجالسهم أو نسمع لهم إن أصروا على ما هم فيه من ضلال، كما تقضي بذلك عقيدة أهل السنة.. والله نسأل أن يثبتنا على الحق، وأن يهدنا ويهد بنا ويجعلنا سببًا لمن اهتدى، إنه على ما يشاء قدير.

ولمزيد من الإيضاح نقل هنا بعض فتاوى اللجان الدائمة للفتوى، ونتخير منها

أولاً: الفتوى رقم: ١٠٧٨٨٧ على إسلام ويب.. وهي تحت عنوان: شرح حديث (..يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي.. الحديث)، وبتاريخ: الأحد ٦ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ -الموافق ليوم الأحد: ١١ / ٥ / ٢٠٠٨ م

وفيها - وإجابة على سؤال: الحديث المروي عن حذيفة: (يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع).. أريد أن أعرف ما مدى صحة الحديث، وإن كان صحيحًا فما هو تفسيره؟ وجزاكم الله خيرًا - ما نصه:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد: فإن هذا الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان قلت: يا رسول الله إنا كنا بشر فجاء الله

(١) وكل ذلك لحساب اليهود أتباع (شاس بن قيس) وأشد الناس عداوة للذين آمنوا، ولحساب من قال الله بحقهم: (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا).. وإلا فبم تسمي: انتقاء عصابة الأمم المتحدة لـ (فانز السراج) بالذات دون سواه وإبقائه رغم انتهاء مدة رئاسته، وما معنى الإبقاء على (بشار الأسد) الذي ارتكب جرائم ضد الإنسانية يشيب من هولها الولدان، وماذا يعني السكوت عن إيران وإسرائيل الراعيين الحقيقيين للإرهاب حصريًا في العالم؟!، وبم تسمي مطالبة هذه العصابة بإيقاف الحرب عندما تكون الغلبة لأصحاب الحق من أهل السنة، وابتزاز السعودية ودول الخليج لنهب ثرواتها، وإعطاء الحق للمتظاهرين دون ما قمع عندما يعيئون في أرض الإسلام فسادًا؟!، وما معنى إطالة أمد الحروب في اليمن وسائر ديار الإسلام وإيقادها كلما أطفأها الله؟!، وما معنى ترك (أردوغان) المجرم السفاح سافك الدماء المؤمنة المعصومة، يعيث في ديار الإسلام فسادًا، وهم من يتلكنون على أدنى شيء يمس حقوق الإنسان في مصر وأية دولة سنية مستقرة، ونحن مع كل هذا من يثق فيهم ونحکمهم في مصائرنا ونرضى بحكمهم، وهم من لا يرفقون في مؤمن إلا ولا ذمة، بل وعلى الرغم من قول الله بحقهم: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم.. البقرة/ ١٢٠)، وقوله: (هأنتم هؤلاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ.. آل عمران/ ١١٥)؟!.. أسئلة تستوجب على (جامعة الدول العربية) والمؤتمرات والمنظمات المنصفة والمحسوبة على الإسلام أن تعقد لها الندوات.. (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.. يوسف/ ٢١)

بخير فنحن فيه فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال: (نعم)، قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: (نعم)، قلت: فهل وراء ذلك الخير شر، قال: (نعم)، قلت: كيف؟! قال: (يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس)، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟، قال: (تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع).. وقد رواه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي والألباني.

وللحديث رواية أخرى رواها الحاكم بسنده عن سبيع بن خالد قال: خرجت إلى الكوفة زمن فتحت (تُسْتَر) لأجلب منها بغالاً فدخلت المسجد، فإذا صدع من الرجال تُعرف إذا رأيتهم أنهم من رجال الحجاز، قال: قلت: من هذا؟، قال: فحدقني القوم بأبصارهم، وقالوا: ما تعرف هذا؟!؛ هذا حذيفة صاحب سر رسول الله، قال: فقال حذيفة: إن الناس كانوا يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأله عن الشر، قال: قلت: يا رسول الله أرأيت هذا الخير الذي أعطانا الله يكون بعده شر كما كان قبله؟، قال: (نعم)، قلت: يا رسول الله فما العصمة من ذلك؟، قال: (السيف)، قلت: وهل للسيف من بقية؟، قال: (نعم)، قلت: ثم ماذا؟، قال: (ثم هدنة على دخن - قال جماعة: على فرقة - فإن كان لله عز وجل يومئذ خليفة ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع وإلا فمت عاصياً بجذل شجرة)، قال: قلت: ثم ماذا؟!، قال: (يخرج الدجال ومعه نهر ونار، فمن وقع في ناره أجره وحط وزره، ومن وقع في نهريه وجب وزره وحط أجره)، قلت: ثم ماذا؟، قال: (ثم إنما هي قيام الساعة)، قال الحاكم: حديث صحيح، ووافقه الذهبي في التلخيص.

والحديث دليل على: وجوب طاعة الأئمة وإن ظلموا، كما بَوَّب الإمام النووي في صحيح مسلم فقال: (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة).. وبَوَّب كذلك في كتاب الإمارة فقال: (باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق)، وقد أورد فيه حديث علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه قال: سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله فقال: يا نبي الله، أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعونا حقنا، فما تأمرنا؟، فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة فجذبه الأشعث بن قيس، وقال: (اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم).

وقال الشوكاني في نيل الأوطار: "قوله: (في جثمان إنس)، أي: لهم قلوب كقلوب الشياطين، وأجسام كأجسام الإنس، قوله: (وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع)، فيه: دليل على وجوب طاعة الأمراء وإن فعلوا في العسف والجور إلى ضرب الرعية وأخذ أموالهم، فيكون هذا مخصصاً لعموم قوله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم). وقوله: (وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا) إ.هـ. وقد ذكر شيخ الإسلام في منهاج السنة: "أن رسول الله قد أخبر أنه يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع هو من كان له سلطان سواء كان عادلاً أو ظالماً" إ.هـ.

فالمراد من الحديث: أنه تلزم طاعة الإمام وعدم الخروج عليه، تفادياً لمنع تفرق المسلمين وحدوث ضرر أعظم، ولا يعني ذلك: الرضا بمعصية الحاكم أو ظلمه، بل يجب إنكار ذلك حسب المستطاع لما في حديث مسلم: (خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم)، قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا نناذبهم عند ذلك، قال: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة، إلا من ولي عليه وال فرأه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزع عن يدا من طاعة).

هذا، ويجب على الراعي: النصح للرعية والقيام بأمرهم والبعد عن ظلمهم، فإن الظلم من كبائر الذنوب، وقد حذر الله منه في محكم كتابه، وعلى لسان رسوله، قال الله تعالى: {وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ.. غافر: ١٨}، وقال: (اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح، فإن الشح أهلك من كان قبلكم)، رواه البخاري ومسلم.. وقال فيما يحكيه عن ربه تبارك وتعالى: (يا

عبادي: إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)، والظلم من الكبير والمسئول والراعي يكون أشد تحريماً وأعظم قبحاً، لأن المفروض فيه أن يحافظ على من جعله الله تعالى تحت يده ويحفظه من كل مكروه ويرعاه من كل ضرر، فإذا صدر الظلم من المسئول كان ذلك أشد عقوبة، ولهذا قال النبي: (ما من عبد يسترعيه الله تعالى رعية فلم يحطها بنصيحة، إلا لم يجد رائحة الجنة) رواه البخاري ومسلم، وفي رواية: (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة).. والله أعلم !هـ

=وللشيخ ابن عثيمين قوله في: (شرح الواسطية ٣٣٧/٢ ط ابن الجوزي): "خلافًا للخوارج الذين يرون أنه لا طاعة للإمام والأمير إذا كان عاصياً؛ لأن من قاعدتهم أن الكبيرة تُخرج من الملة" .. وقال - رحمه الله- في (شرح رياض الصالحين ٥١٤/٤ ط دار الوطن): "مهما فسق ولالة الأمور لا يجوز الخروج عليهم؛ لو شربوا الخمر، لو زنوا، لو ظلموا الناس؛ لا يجوز الخروج عليهم.. وأما قول بعض السفهاء: إنه لا تجب علينا طاعة ولالة الأمور إلا إذا استقاموا استقامة تامة! فهذا خطأ، وهذا غلط، وهذا ليس من الشرع في شيء؛ بل هذا مذهب الخوارج الذين يريدون من ولالة الأمور أن يستقيموا على أمر الله في كل شيء، وهذا لم يحصل من زمن، فقد تغيرت الأمور".

وقال - رحمه الله - بنفس المصدر ٢٦٩/٥ ط دار الوطن: "يجب علينا أن نسمع ونطيع وإن كانوا هم أنفسهم مقصرين؛ فتقصيرهم هذا عليهم، عليهم ما حملوا وعلينا ما حُمّلنا" .. وقال أيضاً في (شرح رياض الصالحين ٣٣٣/٣ ط دار الوطن): "ليس معنى ذلك أنه إذا أمر بمعصية تسقط طاعته مطلقاً، لا، إنما تسقط طاعته في هذا الأمر المُعين الذي هو معصية الله، أما ما سوى ذلك فإنه تجب طاعته، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين".

وقد سبق أن ذكرنا لابن تيمية - رحمه الله - قوله مُشيراً إلى شيءٍ من التلازم بين الخروج والمفسدة (المنهاج ٣٩١/٣): «ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته» انتهى.

هذا هو القول الفصل في هذه المسألة الشائكة، وما سبق من كلام أئمة أهل العلم يؤيده.. وما قيل من أن بالمسألة خلاف، وأن كثيراً من المشايخ المعروفين -سلفاً وخلفاً- بالعلم والصلاح، والاستقامة على منهج أهل السنة والجماعة، قالوا بعكسه، وحجتهم، هي: تلك القوانين الوضعية المخالفة في بعض أحكامها لشريعة الله تعالى، وأن أول ما ابتليت به الأمة من هذه القوانين ما وضعه جينكزخان من الياسق، وقد أفتى العلماء بأن التحاكم إلى الياسق كفر، ومنهم من حكا الإجماع على ذلك.. كل هذا يردُّ عليه:

أن ليس في الأمر خلاف، وإنما فيه إجمال فُصِّل في مواضع أخرى من فتاوى أولئك العلماء والمشايخ، ومن أهم ما نهوا إليه: أن الياسق عبارة عن كتاب وضعه جينكزخان، وهو مجموع من شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية، فصار في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الكتاب والسنة، واستمر التنازع على الحكم به حتى بعد إسلامهم، فالأمر مختلف تماماً عما نحن فيه ويكفي أن المادة الثانية من الدستور تقضي بأن الشريعة هل المصدر الأساسي أو الرئيسي للتشريع، وبهذه المادة يكون كل حكم مناف لها باطل، وبموجب دستور البلاد.. وعليه فالأولى بطلاب العلم ومن يريد أن يسلك طريق النجاة، أن يُجروا الأمر على التفصيل الذي أطلنا النَّفس فيه والكلام عنه، جمعاً بين النصوص والآراء، وأن يتورعوا عن إطلاق الحكم بالتكفير على ولالة أمور المسلمين لئلا يترد إليهم هم، إن لم يكن من كفروه بسبب هذا، أهلاً له.. وبخاصة:

مع ما سبق ذكره في مقال د. ناجح إبراهيم من ظهور البون الشاسع بين حالنا وبين ما كانت عليه قوانين جينكزخان، ومع كل ما سبق من أقوال معتبرة ونصوص سقناها بهذا الصدد للطبري والسمعاني وابن حجر وغيرهم، وشروط قاسية وقواعد صارمة، تمثلت فيما ذكرنا من: (التماس العذر بالجهل)، و(وجوب تحقق شروط وانقضاء موانع)، وعلى رأسها: (مانع الإكراه)، و(مانع التأويل)، و(مانع الجهالة)، و(مانع عدم تهيئة

المجتمع)، و(مانع إفتاء كثير من العلماء المعاصرين بأن تحكيم القوانين الإسلامية نافذ بالفعل في الدماء والأموال والأعراض)، و(مانع عدم القصد والعمد والجحود والاستحلال)، و(مانع عدم قيام الحجة من العالم المهاب)، و(مانع عدم وجود الكفر البواح)، وهذه وأمثالها ضوابط صارمة قررها أئمة أهل السنة، ويصعب استيفائها وانتفاؤها بالكلية، وتحول دون توجيه الاتهام بالكفر لهذا أو ذاك، هذا أولاً.

أما ثانياً: فإن أولئك المشايخ الذين يتكأ على فتاويهم خوارج العصر، لا أحد يظن أنه تخفى عليهم هذه الضوابط التي وضعها وأجمع عليها علماء أهل السنة سلفاً وخلفاً مفسرين كانوا أم محدثين، بل إن بعض هؤلاء من صرح بهذا التفصيل، فهذا هو الشيخ محمد بن إبراهيم -الذي كثر الاحتجاج بكلامه- قد ورد عنه في فتاويه (٨٠ / ١) بتاريخ ٩ / ١ / ١٣٨٥ أي بعد طباعة (رسالة تحكيم القوانين) بخمس سنين، قوله: "وكذلك تحقيق معنى: محمد رسول الله: من تحكيم شريعته والتقيدها ونبذ ما خالفها من القوانين والأوضاع وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقداً صحة ذلك وجوازه، فهو كافر الكفر الناقل عن الملة، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة".

ومن جليل ما ذكره الشيخ ابن باز في هذا الصدد، قوله -وقد سئل عما جاء في (تحكيم القوانين)-: "المعروف عند العلماء أن من استحل ذلك كفر، ومن لم يستحل.. هذا يكون كفراً دون كفر، هذا هو المعروف عند أهل العلم"، قال السائل: (هم يستدلون بفتوى الشيخ محمد بن إبراهيم)، فقال ابن باز: "الشيخ محمد بن إبراهيم ما هو معصوم، عالم من العلماء يخطئ ويصيب، ما هو بنبي ولا رسول، شيخ الإسلام ابن تيمية كذلك، وابن القيم وابن كثير وغيرهم من العلماء والأئمة الأربعة، كلهم يخطئون ويصيبون، ويؤخذ من قولهم ما وافق الحق، وما خالف الحق يرد على قائله ولو أنه كبير".

أما الشيخ صالح بن فوزان، فقد حمل ما في رسالة (تحكيم القوانين) على: استبدال الشرع كاملاً بالقوانين الوضعية -يعني: على نحو ما فعل جنكيزخان- أما قوانين دون قوانين، كثرت أم قلت، فلتنزل عليها الفتوى الثانية والأخيرة لزوماً" إهـ من كتاب (الحاكمية والسياسة الشرعية) للشيخ عادل السيد ص ٤٧٨ وما بعدها.

على أن ما سبق أن ذكرناه للحافظ ابن كثير من اشتراط: (الجحود والعناد والقصد والعمد)، في آيات الحكم بغير ما أنزل الله، لم يعترض عليه فضيلة الشيخ العلامة أحمد شاکر في مختصره: (عمدة التفاسير عن الحفظ ابن كثير)، بل أقره واستشهد بكلام أخيه العلامة محمود شاکر في: تعليقه على تفسير الإمام ابن جرير الطبري وقوله إبان ذلك: "رواه ابن جرير، ثم اختار أن الآية المراد بها أهل الكتاب، أو من جحد حكم الله المنزل في الكتاب" كذا دون ما اعترض أيضاً.. وينظر في تفاصيل ذلك كتاب الحاكمية ص ٤٠٢ وما بعدها

وفي الفتوى رقم (٥٧٤١) من فتاوى اللجنة الدائمة، وحول سؤال: (من لم يحكم بما أنزل الله، هل هو مسلم أم كافر كفراً أكبر؟).. كان جواب اللجنة المكونة من أصحاب الفضيلة عبد الله غديان وعبد الرزاق عفيفي وابن باز، وفيه -بعد ذكر الآيات- ما نصه: "لكن إن استحل ذلك واعتقده جائزاً، فهو كفر أكبر وظلم أكبر وفسق أكبر يخرج من الملة، أما إن فعل ذلك من أجل مقصد آخر وهو يعتقد تحريم ذلك فإنه آثم"، فعلقوا الأمر أيضاً على الاعتقاد والاستحلال.. وينظر إلى جانب ذلك فتاوى اللجنة الدائمة أرقام: (٦٣١٠)(١)،

(١) ونصها: رجل يقول: لا إله إلا الله، ولا يدعو بغير الله عز وجل، ولا يتوكل إلا على الله عز وجل، ولكنه يتحاكم إلى غير الله عز وجل ورسوله ﷺ، ويدعو الناس للانضمام للحزب ويدافع عن الحزب، ويدعي أن الدين في القلب وفي الصلة والصوم والزكاة والحج وحب الناس، ويقول: لا بد من الوحدة بين اليهود والنصارى والمسلمين، ويعامل المسلم كالنصراني، ويجعلون أساس التفرقة بين الناس، هو: هل هو مصري أم غير مصري، فما حكم من يتحاكم إلى القوانين الوضعية وهو يعلم بطلانها فلا يحاربها ولا يعمل على إزالتها، وما حكم من يوالي المشرك ويسكن معه في حين يقرأ لابن تيمية رحمه الله: أن من برى لهم قلمًا، أو قدم لهم قرطاسا فهو منهم، ويدعي ذلك الرجل أنه يبغضهم في قلبه ولكن يظهر منه خلاف ما يدعي إبطانه لهم فما حكمه؟.. فكان الجواب كالتالي:

(٥٢٢٦)(١)، وكذا (٦٣٦١) وفيها عن حكم الدعاء على الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله؟، ما نصه: "تدعو له بالهداية والتوفيق وأن يجعل الله على يده إصلاح رعيته فيحكم بينهم بشريعة الله" اهـ.

ثم، من ذا يخفى عليه كلام **ابن عثيمين** وهو يفسر حديث: (إلا أن تروا كفرًا بواحا لكم فيه من الله برهان)، ويضع الشروط والضوابط لهذا الكفر البواح قائلاً في شرحه على رياض الصالحين ٢/ ٤٢١:
الشرط "الأول": (أن تروا) أي: أنتم بأنفسكم لا بمجرد السماع، لأننا ربما نسمع عن ولادة الأمور أشياء، فإذا تحققنا لم نجدها صحيحة، فلا بد أن نرى نحن بأنفسنا مباشرة، سواء كانت هذه الرؤية رؤية علم أو رؤية بصر، المهم أن نعلم.
الثاني: (كفرًا) أي: لا فسوقًا، فإننا لو رأينا فيهم أكبر الفسوق فليس لنا أن ننازعهم الأمر، إلا أن نرى كفرًا.

الثالث: (بواحا) أي: صريحًا ليس فيه تأويل، فإن كان فيه تأويل ونحن نراه كفرًا ولكن هم لا يرونه كفرًا، سواء كانوا لا يرونه باجتهاد منهم أو بتقليد من يرونه مجتهدًا، فإننا لا ننازعهم ولو كان كفرًا.
الرابع: (عندنا فيه من الله برهان) أي: دليل قاطع بأنه كفر، لا مجرد أن نرى أنه كفر، ولا مجرد أن يكون الدليل محتملاً لكونه كفرًا أو غير كفر، بل لا بد أن يكون الدليل صريحًا قاطعًا بأنه كفر.. فإذا تمت هذه الشروط الأربعة فحينئذ ننازع، لأنه لا عذر؟".

فأين نحن من هذا وأين شبابنا منه، كيما نحجم عن القول بالخروج على ولادة أمور المسلمين، وحتى يكف كل من هب ودب عن تكفير حكام المسلمين والخوض في أعراضهم؟
ولذا أقول: إنه إن كانت لي من نصيحة للأئمة والدعاة والمصلحين وطلاب العلم، فهي: أن نضم ولادة الأمور من الحكام المحسوبين على جماعة أهل السنة لصفنا، فإن عندهم من الخير ما يحتاج لأن يُنمى، وندعوهم بدعاية تطبيق شرع الله بالحسنى ومن باب النصيحة، فإن فعل خلاف ذلك هو دأب الخوارج ومن شأنه أن يضيق على الدعوة ودعاة أهل السنة على الحقيقة، ويستجلب سخط أولياء أمور المسلمين عليهم، ومن شأنه كذلك أن يُشغلنا عن حفظ القرآن ومعرفة الأخبار، وعن الدعوة لصحيح الدين والاعتقاد، واللتين هما الأولى بالاهتمام.

&&&&&&&&&&

الواجب التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله عند الاختلاف، قال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويل)، وقال: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)، والتحاكم يكون إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة الرسول ﷺ، فإن لم يتحاكم إليهما مستحلاً التحاكم إلى غيرهما من القوانين الوضعية بدافع طمع في مال أو جاه أو منصب، فهو مرتكب معصية، وفاسق فسقاً دون فسق، ولا يخرج من دائرة الإيمان، ويحرم السكن مع المشرك وموالاته موالاته صريحة ومودة، لكن الإحسان إلى الكافر وبذل المعروف له جائز إذا لم يكن حريياً، كما قال تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتسخطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)، وثبت عن الرسول ﷺ أنه أمر أسماء بنت أبي بكر أن تصل أمها وكانت مشركة، أخرجه الشيخان.

أما كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره فمراده منه: أهل الحرب، لا المعاهدين ونحوهم، وأما من لم يفرق بين اليهود والنصارى وسائر الكفرة وبين المسلمين إلا بالوطن وجعل أحكامهم واحدة فهو كافر وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.. عضوية: عبد الله بن قعود، وعبد الله بن غديان.. رئاسة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١) ونصها: متى يجوز التكفير ومتى لا يجوز؟، وما نوع التكفير المذكور في قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)؟.
الجواب: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:

أما قولك متى يجوز التكفير ومتى لا يجوز؟، فنرى أن تبين لنا الأمور التي أشكلت عليك حتى نبين لك الحكم فيها.. أما نوع التكفير في قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، قال القرطبي في تفسيره: "قال ابن عباس رضي الله عنهما- ومجاهد- رحمه الله-: (ومن لم يحكم بما أنزل الله رداً للقرآن وجمعاً لقول الرسول ﷺ فهو كافر).. انتهى.

وأما من حكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أنه عاصى لله، لكن حمله على الحكم بغير ما أنزل الله: ما يُدفع إليه من الرشوة أو غير هذا أو عداوته للمحكوم عليه أو قرابته أو صداقته للمحكوم له ونحو ذلك، فهذا لا يكون كفره أكبر، بل يكون عاصياً وقد وقع في كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق.. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء/ عضوية: عبد الله بن قعود، وعبد الله بن غديان، وعبد الرزاق عفيفي.. ورئاسة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الباب الرابع

التوصيف الشرعي لما يجري على أرض الواقع.. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة

الفصل الأول

التوصيف الشرعي لما أحدثته جماعة الإخوان إبان ثورات الربيع العربي على أرض الواقع

في ديار الإسلام

المبحث الأول:

التوصيف الشرعي لبعض ما وقع قبل وإبان وعقب ثورة يناير ٢٠١١ من جماعة الإخوان على أرض مصر.. في ضوء ما سبق ذكره في معتقد أهل السنة وسلف الأمة

قد تقرر في معتقد أهل السنة أنه لا يجوز تولية خارجي - وبخاصة إذا كان في عنقه بيعة لمرشده الذي له عليه حق الطاعة المطلقة، حتى ولو تحلل منها، لكون ولأئه وانتمائه لجماعته البدعية هو الغالب عليه ما لم ينشق عنها ويُعلم براءته منها- وذكرنا مراراً أن ذلك قولُ إمام دار الهجرة الإمام مالك رحمه الله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢ / ٤٧، قال: "لا تجوز شهادة القدري الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقول عياض بنفس المصدر: "سئل مالك عن أهل القدر -ونظيرهم من جاء ذكره لهم من الخوارج والروافض بالقياس- أنكفُ عن كلامهم؟، قال: (نعم؛ إذا كان عارفاً بما هو عليه)، وفي رواية أخرى قال: (لا يُصلى خلفهم ولا يقبل عنهم الحديث، وإن وافيتهم في ثغر فأخرجوهم منه)!"! هـ.

كما ذكرنا وسيأتي ما قاله بحقهم: ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٢٦، من أن حكم "الخوارج في زمن بني أمية ممن تسموا بالخلافة ولم يكونوا من قريش.. حكم البغاة، لا عبرة بهم"، وأنه لا سمع لهم ولا طاعة لا في هذه ولا في الإمامة الصغرى بالقياس، حتى يرجعوا عن معتقداتهم الفاسدة الغير مضطرين إليها.. وما قاله بنفس المصدر ١٣ / ٤٠ من أن المعنيين بقوله ﷺ : (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، ممن يجب اعتزال فرقهم ولو أن نعص على أصل شجرة، هم: "من قاموا في طلب الملك من الخوارج".

وكذا ما قاله بحقهم الإمام النووي من قبل، ونص عبارته: هم "من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر، كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة"، وذلك بعد أن صرح في الجزء ١٢ / ١٨٧ مجلد ٦ بأن "في حديث حذيفة: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي، من: أخذ الأموال وغير ذلك؛ فتجب طاعته في غير معصية"، كذا بما يعني: صحة تولية ذوي الشوكة أو الغلبة من أصحاب المعاصي المحسوبين على جماعة أهل السنة شرعاً، ولو كانوا لا يهتدون بهديه ﷺ ولا يستنون بسنته كما فصلنا القول في ذلك من قبل في نهاية الفصل الأول من الباب الأول.. بينا لا تصح شرعاً تولية من جنح لمذهب الخوارج وحجل بقيدهم، سواء وقعت التولية منهم ابتداءً كما حدث في ترشحاتهم بمصر وتونس والسودان، التي عادة ما تأتي مزورة (١)، أو وقع ذلك منهم على سبيل الخروج على حكام المسلمين من أهل السنة أو كان على سبيل الانقلاب كما حصل مع حماس، أو جاء ذلك على وجه التحايل والضغوط الأجنبية كما حصل أيضاً بمصر، وكذا ليبيا في مؤتمر الصخيرات وتولية فائز السراج.. وسيأتي بيان أن العقل يقضي بذلك، وأنه لا يتأتى أن يحكموا شعوباً حكموا عليها بالكفر ومفارقة جماعة المسلمين التي هي باعقادهم جماعة الإخوان.

(١) وهم في ذلك أساتذة بامتياز.. والغريب أنهم يزورون ويبالغون وينفنون في التزوير وباسم الإسلام، ثم يتهمون غيرهم بذلك، والأغرب أنهم يدعون عند قبل وبعد إظهار نتائج ترشحاتهم، أن: هذه أول انتخابات نزيهة تجرى في البلاد، وأن رئيسهم هو: أول رئيس مدني يتم انتخابه بطريقة حرة شفافة، وهم -وسبحان من له في خلقه شئون- يتقربون إلى الله بذلك، حتى قال مرشدهم: (زوروا لوجه الله)، ناهيك عن قاضيهم الذي وضع صفراً كبيراً أطاش به كفة الخصم، وعن الاستثمارات التي جهزت في السر بالمطبعة الأميرية وسددت لصالح مرشحهم، وما خفي كان أعظم.. ولا عجب فحن في زمن (الروبيضة) الذي أخبر عنه النبي بقوله: (يُصدَّق فيه الكاذب ويكذَّب فيه الصادق.. الحديث).

ولم نذهب بعيداً؛ وقد رأينا بمصر كيف كانوا -على عكس ما قضى الشرع- يسابقون الزمن في التصارع على السلطة إبان وعقيب ثورات الربيع العربي حتى آل الأمر إليهم في غفلة من أهل السنة عن الحكم الفقهي أو الشرعي لذلك، أو إن شئت بضغط من أمريكا ودول الغرب لما يعلمونه منهم من موالاته فاقته كل حدًّا (١)، ومنذ أن نشأت هذه الجماعة.

على أن التغلغل غير المسبوق في مفاصل الدولة الذي وقع من الجماعة عقب توليهم حكم مصر.. والتكالب والإقبال بشكل مستفز على الإمساك بزمام كل شيء بلا استثناء حتى القضاء والإفتاء اللذين كان يهرب منهما أولوا العزم والعلم والورع من الجهابذة على مدار تاريخنا القديم.. والتحكم في شئون البلاد والعباد بشكل لم يسبق له مثيل وبلا مستند من شريعة أو قانون.. والتفرد والاستئثار بطريقة فجأة بتحمل تبعات دولة الأزهر والحضارة بلا أدنى تقدير للعواقب.. والدأب على إقصاء الكفاءات من أبناء الوطن الواحد وإيقاع الظلم والإجرام بحجب المجتمع من علم وخبرة هذه الكفاءات.. ومصادرة حقوق الآخرين في خدمة وطنهم وحرمان الوطن من إبداعاتهم.. ومخالفة الدستور الذي أقسم رئيس البلاد على احترامه حيث ينص في ص ٣، ٦، ٧ على رفض صور الإقصاء والاستبداد والاحتكار ويحض على إرساء مبادئ العدل والمواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع دون ما تمييز.. ونقض ما تم الاتفاق عليه من السير على مبدأ المشاركة لا المغالبة.. والخروج بذلك عن مبدأ تداول السلطة المنصوص عليه بالدستور والدخول في نفق الملك العضوض حيث أهل والعشيرة.. وحدث ذلك في زمن قياسي وباسم الإسلام.

كل هذه الأمور وما نتج عنها من انتفاضة شعبية في أرض الكنانة شهد لها القاضي والداني، تستوجب أن نقف لنقيم التجربة المصرية التي تولت من خلالها جماعة الإخوان ووصلت إلى سدة الحكم.. لاسيما وأن هذه التجربة أريد لها أن تتكرر وتأخذ طريقها إلى بلدان العالم الإسلامي سعياً وراء إقامة خلافة ادعى أصحابها أنها راشدة وعلى منهاج النبوة، واتضح أنها لا تمت للرشد ولا منهاج النبوة بأدنى صلة.. كما تستوجب أن نرفض وبشدة كل ما يجري على أرض الواقع حيث التفريط في البلاد ودماء العباد، وحيث دعاوى التكفير التي كانت تجري على قدم وساق والسير بهذه الروح وراء سراب ما يسمى بـ (التنظيم الدولي) الذي أضحى عبئاً على المجتمعات الإسلامية وأشبه ما يكون بصنم تخضع لمزاجه شريعة الله عز وجل، وأن نحذر من كل ذلك بدافع الوطنية والغيرة على دين الله، على الأقل حتى لا نكون ممن يستحقون اللعن من الله وملائكته بكتمان الحق والصدع به، أو نكون ممن رضي وتابع.

والحق أن تصدُر جماعة الإخوان المشهد في هذه الآونة بالشكل السالف الذكر، وخوضها تجربتها في سيادة مصر والعالم، أمر سبق أن شككنا في نجاحه لعدة أسباب أهمها:

١- أنها خطوة جاءت على عجل وهو أمر شهد له وصرح به كثير من قادتهم.. وجاءت كذلك بالمخالفة لبعض سنن الله التي أوضحها النبي ﷺ في قوله لخباب: (والله ليتمن الله هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضر موت لا يخشى إلا الله والذئب على غنمه، ولكنكم قوم تستعجلون)، كذا بما تحمله هذه العبارة من أن لكل شيء أوانه، وأن الدعوة إلى صحيح الدين والعقيدة - الذي فرط فيه كثيراً: متعجلو هذا الزمان - يجب أن تأخذ فرصتها الكاملة أولاً، فتشق طريقها إلى قلوب الناس على ما كان من فعل النبي ﷺ ويؤهل أصحابها لأن يتحملوا المسؤولية كاملة، وأن من استعجل شيئاً عوقب بحرمانه.

٢- كما أنها خطوة لم تسبقها مراجعات فكرية لما خلفته جماعة الإخوان على مدار تاريخها وخالفت فيه شرع الله، ويظهر ذلك في أمور، أبرزها: الخلل العقدي فيما يتعلق بتوحيد العبادة وتوحيد الصفات.. وما هو معروف عنها من حرصها الشديد على الحكم والإمارة بالمخالفة لما جاء في الحديث المتفق عليه: "إنا والله لا نولي هذا الأمر أحداً سألناه أو أحداً حرص عليه"، وقوله ﷺ للصحابي عبد الرحمن بن سمره وقد طلبها: "وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها".. وما هو معروف عنها من ميوعة وتهاون في كثير من أمور الاعتقاد والأحكام الشرعية، بما يوقعها أحياناً في المعاصي والابتداع، بالمخالفة لقوله ﷺ: "اتقوا الله وأجملوا في

(١) وعلى حساب الوطن، لحد أن وصل الأمر لرفض الجماعة جلاء الإنجليز عن مصر - وهو ما طالب به الشعب المصري من خلال قادة ثورة يوليو- بدعوى أن جماعة الإخوان يمثلها تنظيم دولي قد يكون عنده من الأوليات ما هو أهم من ذلك، وسبحان من له في خلقه شئون.

الطلب، فإن ما عند الله لا ينال بمعصيته.. وما هو معروف عنها من أعمال مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وبصورة فجأة في كل ما جدَّ ويجد ويستحدث من الأمور.. وما هو معروف عنها كذلك من تعصب شديد لأصول وتعاليم الشيخ البنا وصل لحد الموالاة والمعاداة عليه وعليها لا على الإسلام، وذلك بالمخالفة لما جاء في قول الله تعالى: (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)، وقوله: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)، كذا بجعل الولاء على الإيمان وبالتعميم الذي لا يفرق بين مؤمن وآخر.

٣- ناهيك عما تظهره جماعة الإخوان بحق العباد والبلاد من ظلم بيّن وشدة غاشمة مع غير أهلها، يلمسهما من كان متابعًا لأحوالهم هنا وهناك، فمن اغتيالٍ معنوي للنخب وللمهارات من غير الإخوان، ومن إقصاء للغير وإن تحققت فيه عناصر الكفاءة والتدين والنزاهة والعدالة، بل وإن كان محسوبًا على التيار الإسلامي، ومن، ومن، ومن.. إلى آخر ما يندرج تحت الخيانة التي تحدثت عنها النبي ﷺ في مثل قوله فيما رواه الحاكم وصححه: "من ولي من أمر المسلمين شيئًا، فولى رجلًا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"، وفي رواية: "من قلد إنسانًا عملاً على عصابة وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين"، وفي أخرى: "وهو يجد في تلك العصابة أرضى الله منه، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين".

وقوله فيما رواه البخاري ومسلم: "ما من عبد يستره الله عز وجل رعية، يموت يوم يموت وهو غاش رعيته، إلا حرم الله عليه الجنة"، وفي رواية: "فلم يحطها بنصحه، لم يرح رائحة الجنة".. إلى غير ذلك مما أرسى دعائم خلفاء المسلمين وعلى رأسهم عمر ابن الخطاب القائل فيما روي عنه موقوفًا: "من ولي من أمر المسلمين شيئًا، فولى رجلًا لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمسلمين". كما يلمسهما عن قرب من أوقعه حظه العاثر تحت برائتهم ممن خالفهم الرأي ولو كان من أقطاب الإسلاميين (١)، وذلك بالمخالفة لقول الله تعالى: (أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين)، وقوله: (أشداء على الكفار رحماء بينهم).

ورب العزة جل في علاه لا يحب الظلم ولا ينصر أهله، وقديمًا قرر أهل العلم والمعنيون بالحديث عن أمور السياسة الشرعية أن الله لا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة، بينما ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة.. ويأتي على قائمة الظلم البين والغبن الفاحش اتهام المناوئين لهم ولأفكارهم بالكفر وإن لم يكونوا كذلك، وهو ما دأبت عليه جماعة (الإخوان المسلمين) من خلال دعواها أنها – على ما صرح بذلك بعض منظريهم – جماعة المسلمين أو المؤهلة لذلك، على ما بها من أخطاء شرعية شنيعة.. وقد تجسد أمر تكفير المجتمع على يد الجماعة فيما أصل له سيد قطب في كتابيه الظلال والمعالم، وقد ذكرنا كثيرًا من نصوصه في هذا، وعلى دربه ودرب البنا مؤسس الجماعة من قبل، سار قادة الجماعة ومنظروها ومرشدوها في أنحاء العالم.. ويدعوننا هذا للتذكير بعدة أمور هي من الأهمية والخطورة بمكان:

= أولها: خطورة ما يتردد على السنة بعض جماعة الإخوان من أن الإسلام منحصر فيما تدين به – على ما بمنهجهم ومعتقدهم من هنات خطيرة وأخطاء شرعية فظيعة، والتعامل مع هذا المنهج والمعتقد على أنه الإسلام – الأمر الذي حدا بواحد من أشهر دعواتهم لأن يقول: "أنا (إخواني) حتى النخاع".. وبغيره لأن يقول: "إن الجماعة لو رشحت كلبًا ميتًا هينجح"، ويقول وهو خارج من العناية المركزة في عصبية مقبلة: "أسأل الله أن يتوفاني وأنا من الإخوان لأنهم أظهر ناس في مصر"، وذلك بدل أن يتمنى وفاته على الإسلام والإيمان ويحسن الظن بالآخرين.. وبآخر على رأس وزارة الأوقاف المصرية لأن يقول معتزًا بإخوانيته بأن "هذا شرف لا أستحقه".. كذا دون تحفظٍ وبنحو كان عليه أهل الجاهلية حيث قال قائمهم:

وما أنا إلا من غزية إن غوت غويتُ * وإن ترشُد غزية أرشُد

تاركين ومخلفين وراءهما قول الأماجد عن النبع الصافي:

أبي الإسلام لا أب لي سواه * إن افتخروا بقيس أو تميم

(١) فلا ولاء بصورة حقيقية وواقعية إلا لمن كان منهم ومعهم، ولا عداء إلا لمن خاصمهم وأبغضهم في الله

وما سبق، مجرد نماذج تدل بذاتها على مدى الغرور والصلف اللذين يعتبران هذه الجماعة المارقة، وتعكس نظرة منظري الإخوان ومريديهم وتلاميذهم الأحادية الجانب، والقاضية بأنهم جماعة المسلمين والمصرحة بذلك أحياناً، وهذا مستلزم لاتهام الغير بالحقارة وأنه على غير صحيح الدين، وأنه ليس سواهم أحق بصحيحه طالما أن الإسلام منحصر فيما هم عليه.. وقد رأينا أثر ذلك في كل الأحداث التي مرت بمصر الثورة، ومع كل من ناوهم بلا استثناء.. رأينا ورأينا أثره في موقفهم ممن خرج عن إجماعهم في عدم الترشح لرئاسة البلاد في بداية الأمر على الرغم من مخالفتهم ذلك فيما بعد.. رأينا لدى وصفهم لشباب الإخوان المستبعبدين بـ "ناقضي العهد مع الله" .. وهكذا وإلى آخر ذلك.

ثانيها: أن جماعة تدعي لنفسها العصمة وتتهافت على أن تسود العالم كله لتأسلمه، من المفترض أن تتسم بالعدل، وألا تسوغ لنفسها الترخص فيما يمس العقيدة والأحكام الشرعية الثابتة، ولا مبرر لها على الإطلاق في أن تخالف بحالٍ أيًا من ثوابتها، على الأقل حتى لا تصطدم مع من لا يسمح بذلك ممن يحملون نفس الـرأية.. وعليه فإنها مطالبة الآن وأكثر من غيرها بأحد أمرين لا بديل عنهما:

إما أن تصح مسارها فتنتقي عقيدتها من كل دخن، وتحسن من أخلاقها وتدين بصحيح الإسلام، وتفتح صدرها لكل نقد بناء وتحسم أمور موالاتها ومعاداتها بطريقة واضحة وصريحة وبخاصة مع الشيعة واليهود.. وإما أن تدع ذلك لغيرها بل وتعينه عليه لتثبت مدى إخلاصها لدين الله، وعلى هذا الغير حينذاك أن يكون إيجابياً، فيأخذ بالأسباب ويهيئ نفسه ويتعاون مع أصحاب التوجهات الأخرى ليكون البديل عن المؤسسات الرسمية الفاشلة في إصلاح الدنيا بالدين، فهذا أفضل من أن يحيد هو الآخر عن المنهج الصحيح فيزيد الطين بلة، أو يستسلم، أو يكون ذليلاً، أو يشنع بسواه دون أن يقدم شيئاً، لكون هذا دليل الفشل وعنوان الإفلاس.

كما يجب عليها أن تتجرد للحق وأن تتأى بنفسها عن: تقديس وعبادة الذوات ولو كان محمداً صاحب الرسالة عبد الله ورسوله عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات ناهيك عن مؤسسها حسن البنا الذي أفضى إلى ما قدم، وعن: السمع والطاعة العمياء لمن هو دونه من القادة والمصلحين والممسكين بزمام أمورهم.. فتاريخ المسلمين ملئ بالأخيار والأئمة والمصلحين والأعلام والمجاهدين، ولو أن كل واحد من هؤلاء خط لنفسه منهجاً معيناً في فهم عقيدة وشريعة الإسلام وألزم أتباعه به، لأصبح عندنا ملايين المناهج والتصورات التي تفوق بمراحل ما عليه الإمام البنا وجماعته، ولتعلقت قلوب المسلمين على مدار تاريخهم الطويل باجتهادات هؤلاء والابتعاد بالتالي شيئاً فشيئاً عن صحيح الدين، لنصير فيما بعد وطبقاً لمعايير هذه الاجتهادات أمام نتائج دين غير الدين وعقيدة غير العقيدة وشريعة غير الشريعة، أو على الأقل أمام انحرافات وأخطاء يصعب تداركها في ظل تعصب كل جماعة لقائدها أو منظرها على ما هو حاصل الآن على يد جماعة الإخوان.

الأمر الذي يؤكد على ما جاء من نهي في قول الله تعالى: (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء.. الأنعام/ ١٥٩)، وقوله: (ولا تكونوا من المشركين. من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.. الروم/ ٣١، ٣٢)، وعلى أن الإسلام أعظم من أن يحيط به فرد أو جماعة مهما عظم شأنه أو شأنها.

وما رأينا من زجِّ بشباب جماعة الإخوان وبالمتعاطفين معها والمشاركين لها في منازعة الأمر أهله، في أتون حرب مع جيش مصر لا قبل لهم بها، ثم التضحية بهم في معارك لا معنى لها سوى خسران الدنيا والآخرة، وقبل ذلك إهلاك الحرث والنسل، وقبول الأتباع ذلك دون ما مراجعة، ما هو إلا نتاج لهذه التربية الخاطئة.. ولا أدري لماذا عندما أردد هذا الكلام أتذكر حال هذا الصحابي الذي استعمله الرسول ﷺ على عصابة وأمرهم أن يطيعوه – والقصة أوردها البخاري في كتاب المغازي – فغضب، فما كان منه إلا أن أمرهم أن يجمعوا له حطباً ويوقدوه ثم أمرهم أن يلقوا بأنفسهم فيها، فلما بلغ أمرهم إلى رسول الله ﷺ قال قولته الشهيرة: "لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة"؟!.. ربما لأن كل أمورهم وأوامرهم في الخفاء مبتناة على هذا الأصل.. وصدق بأبي وأمي.

ونفيد من هذا الحديث أن بيعات العمل أو البيعات الخاصة، بل وحتى العامة منها، لا تكون إلا في المعروف.. فلو خالف أيُّ منها، ما كان من كتاب أو سنة أو مصلحة متحققة في ضوئها، كأن يؤمر المرء بأن يدخل في معركة مع جيش محسوب في عداد الجيوش الإسلامية، أو أن يذهب لقطع طريق أو مهاجمة منشأة عسكرية مثلاً في دولة مسلمة أو تقتيل من فيها، فلا سمع ولا طاعة، ويتحمل وزر ذلك كاملاً من أمر بهذا المنكر المعلوم بالضرورة.. وعلى هذا فقس.

ولا يجوز أن يفهم هذا على أنه هدم للعمل الجماعي، بل على العكس.. فإن من الواجبات الشرعية المنوطة بأمة الإسلام لو استطاعت وفيما يجب أن تسعى إليه، ما يستوجب وضعه في الحسبان وعدم غض الطرف عنه، لكن في إطار من الانضباط بالشرع الحنيف وإعمال العقول فيما نؤمر به وفيما ندع.. ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلام جيد في هذا لدى حديث عن الإمارة في العدد القليل في السفر العارض وأهمية وضرورة ذلك في التعاون على البر والتقوى.

ثالثها: ولقد دعا خطورة ما سبق ذكره، إلى أن يعمد أفاذ الأمة وجهابذتها فيعلقوا قلوب توجهات أتباعهم إلى الأخذ مباشرة مما أخذوا هم عنه، وأن يحيلوهم إلى المنابع الأصلية والأصيلة، حتى لا يحملوا أوزارهم وأوزار تابعيهم إن هم أخطأوا في فهم الدين أو أمر منه.. وقد رأينا انعكاس ذلك فيما فاه بهم أولئك الأئمة ونذكر من أقوالهم:

ما صرح به الإمام أبو حنيفة في قوله: "لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذنا"، وقوله: "حرام على من يعرف دليلي أن يفني بكلامي" زاد في رواية: "فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غدًا"، وقوله: "إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي".

وما جاء عن الإمام مالك في قوله: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه"، وقوله: "ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك، إلا النبي ﷺ".

وقول الإمام الشافعي: "أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد"، وقوله: "كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي"، وقوله: "كل ما قلت فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني".

وقول الإمام أحمد بن حنبل لبعض تلامذته: "لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا"، وقوله: "رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة، كله رأي وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار.. وقوله عندما سئل عن الوليد بن أبان الكرابيسي وكان مخالفاً للسنة: "إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه وأقبلوا على هذه الكتب".

وكلاماً مثل هذا قاله عديدون من شيوخ الإسلام، وما أكثرهم على مدار تاريخنا الطويل والعريض!، وليس البنا - صاحب نظرية أستاذية العالم - ولا غيره ممن خلفه أو تبعه مهما أوتوا من العلم والإخلاص، أحسن حالاً ولا أكثر اجتهاداً ولا أنصح فكراً ولا علماً ولا عقلاً ممن ذكرنا حتى تفرض علينا جماعة الإخوان ثقافتها وأفكار شيخها ورجالها وكأنها وحي يوحى، فتوالي وتعادي عليها وعليهم، بينا هذه الأفكار في النهاية نتاج بشر يخطئون ويصيبون، بل إنهم - والله - ليخطئون أكثر مما يصابون.

رابعها: ثم لنتساءل وهذا حقنا، أين ما كان يسعى إليه ويتشدد به البنا من تكوين فرد صحيح العقيدة، ونحن لم نر - وقد تولوا زمام الأمور بمصر الأزهر - سوى تميعها وتشويهها والنيل منها؟!.. وأين ما كانوا يتهافتون عليه وقد تحقق، من قول الله تعالى: (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر)، ونحن لا نري منهم إلا عكس ذلك ونقيضه، ففي فترة توليه الحكم وتحديداً في ٢٧ / ٥ / ٢٠١٣ طالعنا جريدة الأخبار بما يلي: "الفساد للركب"، "وزارات وأجهزة سيادية استولت علي أراض بـ ١٦ مليار جنيهاً"، وفي الأهرام ٦ / ٦ / قرأنا: "الهرمونات والمبيدات الزراعية الإسرائيلية المحرمة دولياً تغزو الأسواق المصرية"، وفي آخر إحصائية ذكرتها جريدة المصريون في ١٠ / ٥ / قرأنا:

"ضبط ٣٥ ألف تاجر مخدرات و٧٧ ألف كيلو بانجو و١٦ فدان حشيش و٥٠ كيلو أفيون خلال عام"، وأن "مصر أصبحت تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا من حيث انتشار تعاطي وتجارة المخدرات التي شملت ٨ ملايين مواطن بما يعادل ١٠% من الشعب المصري، وامتدت لتشمل مدارس وجامعات وأحياء بأكملها"؟!.. ثم أين ما يسعون إليه من خلافة علي منهاج النبوة من توزيع المناصب فيما بينهم وقد أشفق النبي منها علي من هو خير منهم؟!.. بل أين منهاج وأخلاق النبوة مما يصدر عنهم ويشهد له عوام المسلمين من أثرة وخداع وكذب ونفاق، وإقصاء للآخرين وظلم لهم وهضم وتعد علي حقوقهم، بل وتوريط في تعذيبهم وتدبير لاغتيالهم أحياناً لحاجة الناس، إلى غير ذلك مما خفي وكان أعظم(١).

خامسها: ولكي نقف على معرفة ما إذا كانت الجماعة على الحق أم على الباطل، فإن هناك ظواهر وعلامات فطن إليها علماءنا السابقون واستطاعوا من خلالها أن يتعرفوا على البدعة والمبتدعين ليسهل التمييز بينهما وبين السنة وأهلها، وكان من أبرز ذلك ما ذكره ابن القيم في أواخر كتابه (مختصر الصواعق) ص ٦٢٧ من: "أن أهل السنة يتركون أقوال الناس - يعني: من غير النبي وصحابته - لها، وأهل البدع يتركونها لأقوال الناس، ومنها: أن أهل السنة يعرضون أقوال الناس عليها، فما وافقها قبلوه وما خالفها طرحوه، وأهل البدع يعرضونها على آراء الرجال فما وافق آراءها منها قبلوه وما خالفها تركوه وتأولوه، ومنها:

أن أهل السنة يدعون عند التنازع إلى التحاكم إليها دون آراء الرجال وعقولها، وأهل البدع يدعون إلى التحاكم إلى آراء الرجال ومعقولاتها، ومنها: أن أهل السنة إذا صحت لهم السنة يبادرون إلى العمل بها من غير نظر إلى من وافقها أو خالفها، بل يقبلونها ويعاملونها بما كان يعاملها به الصحابة حين يسمعونها من رسول الله ﷺ فينزلون أنفسهم منزلة من سمعها منه، ومنها: أنهم لا ينتسبون إلى مقالة معينة ولا إلى شخص معين غير الرسول، ومنها: أن أهل السنة إنما ينصرون الحديث الصحيح والآثار السلفية وأهل البدع ينصرون مقالاتهم ومذاهبهم.

ومنها: أن أهل السنة إذا ذكروا السنة وجرّدوا الدعوة إليها نفرت من ذلك قلوب أهل البدع، وأهل البدع إذا ذكرت لهم شيوخهم ومقالاتهم استبشروا بها، ومنها: أن أهل السنة يعرفون الحق ويرحمون الخلق فلهم نصيب وافر من العلم والرحمة، وأهل البدع يكذبون الحق ويكفرون الخلق فلا علم عندهم ولا رحمة، وإذا قامت عليهم حجة أهل السنة عدلوا إلى حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم على غرار ما جرى لفرعون، فإنه لما قامت عليه حجة موسى قال: (لئن اتخذت إلهًا غيري لأجعلنك من المسجونين)، ومنها: أن أهل السنة إنما يوالون ويعادون على سنة نبيهم وأهل البدعة يوالون ويعادون على أقوال ابتدعوها، ومنها: أن أهل السنة لم يؤصلوا أصولاً حكموها وحاكموا خصومهم إليها، بل عندهم الأصول: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة" إلى آخر ما ذكره رحمه الله مما يعد مقياساً دقيقاً يستطيع عوام المسلمين قبل خواصهم أن يميزوا به صحة وصدق الأعمال وفعاليتها عن رديتها وفساد معتققاتها.

سادسها: وإنما خص الصحابة وتابعوهم وتابعو تابعيهم بالذكر لأخذ أمور الدين منهم دون سواهم، لكونهم المرضي عنهم والمشاد بهم والمشهود لهم بالسبق والخيرية في نحو قوله تعالى على سبيل الإجمال: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم.. التوبة/ ١٠٠)، وعلى سبيل التفصيل في الآي ٨، ٩، ١٠ من سورة الحشر.. وفي نحو قوله ﷺ: (خير القرون، الذي بعثت فيه.. ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)، ولكونهم الذين أمنت عليهم الفتنة ولم يفسدوا دينهم بدنياهم ولا بدنيا غيرهم، ولم تتغير الحنيفية السمحة على أيديهم.. ومن ثم كانت التوصية باتّباعهم والتمسك بأهدابهم.. يقول عبد الله بن عباس: (عليك بالاستقامة، واتبع الأمر الأول ولا تتبدع)، ويقول ابن عمر: (أيها الناس: إنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول)، وفي أثر لحذيفة: (خذوا طريق من قبلكم، فوالله لئن سبقتم لقد سبقتم سبقاً

(١) نشر هذا المقطع في مقال بجريدة الموجز ٢٢/٦/٢٠١٣

بعيداً، وإن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً)، وفي أثر له: (كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب رسول الله فلا تتعبدوا بها، فإن الأول لم يدع للأخر مقالاً)، وفي آخر لعلي بن أبي طالب: (إياكم والاستئنان بالرجال، فإن كنتم مستنين لا محالة فعليكم بالأموال).

ومن أقوال ابن مسعود في هذا: (لا تقلدوا دينكم الرجال، فإن أبيتم فبالأموال لا بالأحياء)، (من كان مستنئاً فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة)، (من كان متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم)، وفي رواية مماثلة للحسن البصري: (فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فإنهم ورب الكعبة على الهدى المستقيم).

وفي خلاصة ذلك يقول نعيم بن حماد: (إذا فسدت الجماعة - يعني: جماعة المسلمين من أهل السنة لا جماعات الخوارج - فعليكم بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك.. فإنها الجماعة حينئذ)، ويقول الأوزاعي: (اصبر نفسك علي السنة وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم)، ويقول: (عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول).

هكذا بما يعني أن الجماعة المحقة لا بد لها من السير علي منهاج النبوة وهدى من ارتضه، وأن يكون فهمها لقضايا العقيدة والإسلام بشموله على ضوء الكتاب والسنة والإجماع، ومنهجها في فهم الإسلام هو منهج السلف الصالح والرعي الأول، لأن هذا المنهاج هو بحق: الصحيح القادر علي إعادة الخلافة التي تظن جماعة الإخوان أنها من بنات أفكارها.

سابعها: يجرنا ما سبق، إلى الحديث عن ركبوا رعوسهم وأبوا أن يأخذوا دينهم من منابعه الأصلية والأصيلة، فراحوا يأخذونه ممن نهى سلف الأمة عن الأخذ عنهم ممن لم تؤمن عليهم الفتنة، ولم يكفهم هذا حتى طفقوا يوالون عليه ويعادون، ويقربون على أساسه ويبعدون، ويدنون ويقصون.. فبدا واضحاً في التجربة المصرية على سبيل المثال (١) أنهم ما كانوا يريدون إخضاع العالم كله لوعي معصوم متمثلاً في الكتاب والسنة وفي فهم صحيح لهما، وإنما أرادوا إخضاعه لفكر بشري معين ربما كان خطؤه أكثر من صوابه، وما موقف البنا وخليفته التلمساني وسعيد حوى وغيرهم من قضايا: التوسل، والتشيع، والتأويل، والتصوف، والتمشعر، والولاء على غير صحيح الدين، والإخلال بتوحيد العبادة، والاعتقاد أنهم جماعة المسلمين، إلا نماذج لذلك.

وممن نبه لهذا وبين خطورته على الدين عقيدة وشريعة: شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان مما قاله في درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٧٢، ومجموع الفتاوى ١٤/ ٢٠: "ليس لأحد أن يُنصَّب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقتة، ويوالي عليها ويعادي، غير النبي ﷺ وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون علي ذلك الكلام أو تلك النسبة، ويعادون.. ومما قاله في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٧: "من جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله، من أحبه ووافقه كان - برأيه - من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة.. كان من أهل البدع والضلال والتفرق".. وقال في المجموع ١١/ ٥١٢: "ليس لأحد أن ينتسب إلي شيخ يوالي علي متابعتة ويعادي علي ذلك، بل عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان ومن عُرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحداً بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه، فيقدم من قدم الله ورسوله عليه، ويفضل من فضله الله ورسوله".

ومن كلامه في المجموع أيضاً ٨/ ٢٠، ٩ قوله: "لا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله ﷺ، ولا لقول إلا لكتاب الله عز وجل، ومن نصَّب شخصاً كائنًا من كان، فوالى وعادى علي موافقته في القول والفعل فهو (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً)، وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من

(١) ومن خلال إقصائهم الأكفاء من الإسلاميين ولا أقول الوطنيين، عن المناصب القيادية

المؤمنين مثل أتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم" .. إلى أن قال: "لا يخلو أمر الداعي من أمرين، الأول: أن يكون مجتهداً أو مقلداً، فالمجتهد ينظر في تصانيف المتقدمين من القرون الثلاثة ثم يرجح ما ينبغي ترجيحه.. الثاني: المقلد يقلد السلف، إذ القرون المتقدمة أفضل مما بعدها.. ومبنى أحكام هذا الدين ثلاثة أقسام: الكتاب والسنة والإجماع".

ومما قاله تلميذه ابن القيم في زاد المعاد ٢/ ٤٢٨: "التعصب للمذاهب والطرائق والمشايخ وتفضيل بعضها على بعض بالهوى والعصبية وكونه منتسباً إليه؛ فيدعو إلى ذلك ويوالي عليه ويعادي عليه ويزن الناس به، كل هذا من دعوى الجاهلية" .. والكلام في هذا كثير وحسبنا منه ما ذكرنا، ليتبين كم الخطأ الذي يقع فيه من يوالي على الأستاذ البناء وعلى جماعته ومن يعادي عليهما، حتى أضحي ذلك داء عضالاً لا يُرجى برؤه إلا من رحمه الله ورضي عنه وأراد له الخير.

ثامنها: أن الزعم بأن الانشغال بمثل ما نتكلم به الآن، أو بأمور الخلاف ولو تعلقت بأمور التوحيد والاعتقاد، ليس هذا أوانه وأن الأمة أمامها ما هم أخطر وأهم من ذلك.. هذا الكلام – الذي يقال نحوه في تبرير الجهاد السوري على سبيل المثال وكان يقال قبل عن فلسطين واليهود – أصبح ممجوجاً بعد أن تأكد لنا أن من أعظم أسباب تأخر النصر: التعلق بأشخاص لم تؤمن عليهم الفتنة (١)، والطاعة المطلقة لهم في المنشط والمكروه والعسر واليسر دون ما ضابط ولا رابط، وهو أمر لم نسمع عنه في الأولين ولا جاء به سيد المرسلين، ولا الصحابة الغر الميامين ولا التابعين، ولم يكن ولا يصح أن يكون إلا لرسول الله ﷺ، وبعد أن تأكد لنا أن من أعظم أسباب تأخره أيضاً: التمسك في الأمور المحدثه بغير صحيح الدين والاعتقاد.. فإن ذلك كله هو الأخطر والأشد بلاء من العدو بل ومن المعصية ذاتها، لكون "البدعة – كما جاء عن سفيان الثوري – أحب إلى إبليس من المعصية، فالمعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها" .. ما يعني ويؤكد على أننا إنما نُنصر بطاعتنا الطارئة لمعاصينا وشهوأتنا، وبالعلم الشرعي المزيل لبدعنا وشبهاتنا، وبقدرهما يعظم النصر ويتحقق موعود الله لنا بالاستخلاف (٢) في الأرض والتمكين.. ولا بن القيم قبل الذي نقلناه عنه هنا وكذا لشيخه في مجموع فتاويه ٥/ ٥: ٢١ كلام جيد في هذا فليراجع.

تاسعها: أن محاولات الاستقطاب التي مارسها جماعة الإخوان وإعلامها المأجور أو غير المنصف والمُدعي التمسح بميزان القرآن والسنة، وكذا محاولات التأثير على الجماهير – في أكبر عملية غسيل مخ واستخفاف بعقول المصريين – بأن ما سوى إعلامهم، مضلل في مجمله وكاذب في عمومها، لم يعد ينطلي على أحد.. ذلك أن هذا الإعلام المضلل برأيهم، كان ينشر فيما ينشر لعديد من المحترمين ممن كانوا أو لا يزالون محسوبين على الإخوان، وكثير ممن انشقوا عن الجماعة وكثير ممن أقبلوا أو استقالوا من المجلس الاستشاري للرئيس المعزول، بل لا تعجب إن رأيت من بين هؤلاء (أسامة الكتاتني) صاحب مبادرة (فكر وارجع) في مواجهة الفكر القطبي لجماعة الإخوان، ونجل شقيق من كان يتولى رئاسة مجلس الشعب الذي وصف سياسية جماعة الإخوان بالفاشلة، مطالباً المواطنين بالنزول إلى الشارع يوم ٣٠ يونيو ومؤكداً على أنها الفرصة الأخيرة لاسترداد مصر، والذي دعا من خلال مؤتمر جماهيري نظمته حركة (دع فنالي) شباب الإخوان بالتصدي لسياسة الجماعة والثورة على المرشد العام وعلى مكتب الإرشاد، مشيراً – والكلام على مسؤوليته – إلى أن "الجماعة لن تكف عن المتاجرة بالدين ولن تترك السياسة"، بل والذي رأى أن "مكتب الإرشاد يبحث عن مصالحه أولاً قبل تطبيق مبادئ الإسلام"، مفسراً ذلك بـ "صمت الجماعة أمام سحل وضرب الفتيات أمام قصر الاتحادية، على الرغم من أن هذه التصرفات تخالف الشريعة الإسلامية التي يتشددون بحرصهم عليها وعلى مبادئها"، مضيفاً أن "الإسماعيلية مثلما شهدت مولد جماعة الإخوان على يد مؤسسها الإمام حسن البناء، ستشهد أيضاً نهاية الجماعة" (٣) .. وغير من ذكرنا كثير.

(١) وبإليت من وراءهم اخذوا مما عم وطم بسببهم العظة والعبرة، بل هم لا زالوا في غيهم ولجج طغيانهم يعمهون

(٢) أقول: الاستخلاف لا الخلافة، فإن هذا موعود الله في آخر الزمان على يد مهدي أهل السنة

(٣) وكان أسامة الكتاتني قد أجرى حواراً مهماً مع مصراوي في ٦/ ١١/ ١٩١٣ .. وإلى نص الحوار:

على أن ديننا الحنيف الذي بالغ في التحذير من أن نقع فريسة لزيغة الحكيم وعليم اللسان وما أكثرهم في زماننا! .. هو عينه الذي أمرنا أن نأخذ الحق ممن صدر عنه ولو كان فاجراً، وفي ذلك يقول معاذ بن جبل وبنحوه عن سفيان بن عيينة: "أقبلوا الحق من كل من جاء به وإن كان كافراً - أو قال فاجراً - واحذوا زيغة الحكيم"، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟، قال: "إن على الحق نوراً"، وقد خلص صاحب الحموية ص ٦٠ بعد أن ساقه إلى أن "الحق يقبل من كل من تكلم به".

عاشرها: أن المجاملين لجماعة الإخوان من الإسلاميين في التجربة الإخوانية المصرية - الذين تسببوا في قتل المئات من الشباب، بسبب فتاويهم الضالة: بمشاركة جماعة الإخوان في القتال، كونهم لم يراعوا الضوابط الشرعية لفريضة الجهاد، وأساعوا القتال في الفتنة، وتحت رايات عمية، ومع أهل البدع والضلال المنهي شرعا ومن الأساس عن مجالستهم والمأمور شرعا بهجرهم ومخاصمتهم لما هم عليه من بدع وضلال - نستطيع الآن - وبعد تحميلهم مغبة ما جرى كونهم تورطوا ولم يمحضوا النصح لجماعة الإخوان

في البداية ماذا تحقق في مبادرتك "فكر وأرجع"؟، الجواب: بالنسبة للمبادرة فهي محاولة للتواصل مع الإخوان المسلمين المنشقين عن الجماعة، وجمع النقاط السلبية في منهج الإخوان المسلمين وكذلك السلفية والسلفية الجهادية والجماعة الإسلامية، ويتم التواصل الآن مع المفكرين الإسلاميين أمثال ثروت الخرباوي وناجح إبراهيم ونبيل نعيم وكذلك بعض علماء علم النفس مثل الدكتورة منال عمر وجميعهم رحبوا. تقوم المبادرة على شقين: أولهما داخلي ويتم من خلاله استقطاب شباب تلك الجماعات ومحاولة دمجهم في المجتمع لخدمة الدولة بدلا من الجماعة وكذلك محاولة مواجهة قيادتهم للمصالحة مع الوطن، ولكن يعد التأكيد على محاكمة المتورطين، أما الشق الخارجي للمبادرة فهو متعلق بتحصين المجتمع المصري ضد تلك الجماعات والفكر المتطرف، وهذا بحاجة لدور من الدولة من خلال وزارات الثقافة والشباب والتعليم والأوقاف لمواجهة الفكر المتطرف.

سؤال: وهل تواصلت مع حركات الإخوان المنشقة كـ"إخوان بلا عنف" و"إخوان منشقون" وغيرهم؟، رد مستنكرا: حتى هذه اللحظة ليس لدى ثقة في تلك الحركات والتي أعلنت عن انشقاقها بعد ٣٠ يونيو، لأنني أعتبر المنشقين هم من انشقوا قبل هذا التاريخ، فكل هؤلاء يسعون لإعادة إنتاج للجماعة، فهم يريدون إنشاء جمعية حسن البناء، أي بناء كيان مشابه للإخوان، وهو ما لا نريده؛ فنحن نريد إنهاء فكرة الجماعة والتنظيم، لأن فكر الجماعة يقسم المجتمع، والدعوة الإسلامية متاحة للجميع وليست بحاجة لحزب أو جماعة تنطلق، ولهذا لا يوجد بيني وبينهم اتصال.

سؤال: بماذا تصف حال الإخوان الآن؟.. الجواب: الجماعة لم تنته بالحل لان التنظيم كما هو ولكن لا يوجد استقطاب جديد لكوادر شبابية، لأنهم فقدوا شعبيتهم وزاد الكره من قبل المجتمع لهم فانتهدت الجماعة سياسيا وانتحرت شعبيا، وحتى تعود بحاجة لنحو نصف قرن من الزمان، ولكن على الجانب الآخر نجحوا فقط في التحالف ولو مؤقتا مع من يكره النظام الحالي كما حدث من ٦ ابريل والاشتراكيين الثوريين تحت مظلة "يسقط حكم العسكر"، وهي الخطيئة الكبرى التي لن نسامح الإخوان عليها لأنها محاولة لإنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

سؤال: أوضحت أن هناك تحالف وقتي مع عدة حركات، ألا ترى أن في ذلك مصدر قوة للإخوان؟، الجواب: حركة ٦ ابريل انكشفت أمام الشعب، ولم يعد لها ظهور شعبي والشعب الآن أصبح مدرك لمخطط الشرق الأوسط الكبير الذي كان من المفترض أن ينفذ في المنطقة العربية، ولهذا أصبح كل من يؤيد الإخوان صاحب أجندة أجنبية وطابور خامس.

سؤال: ذكرت أن الجماعة انتهت سياسيا وشعبيا، ولكن مازالت المظاهرات مستمرة فكيف ذلك؟.. الجواب: مظاهرات الإخوان المسلمين حاليا "حلاوة روح" ومحاولة لإعادة إنتاج ثورة ٢٥ يناير وهذا لن يحدث لان الشعب ليس معهم، ولهذا ستستمر المظاهرات حتى ٢٥ يناير القادم.

سؤال: كيف ترى التهم الموجهة للرئيس السابق محمد مرسي؟.. الجواب: تهم منطقية؛ منها التجسس والتخابر ولكن لا بد أن يتهم كذلك بالخيانة العظمى للبلاد.

سؤال: وماذا عن القبض على قيادات الجماعة؟.. الجواب: تم إلقاء القبض على ٩٠% من قيادات الإخوان، وفقا إلى أوامر ضبط وإحضار ومن يثبت إدانته سيتم محاكمته، أما من لم يتورط في أعمال عنف وإرهاب سيتم إطلاق سراحه.

سؤال: رغم عمليات القبض على القيادات، مازالت الدعوة للمظاهرات قائمة، فمن يقودها أذن؟.. الجواب: الإخوان المسلمين تنظيم له مجموعات متتالية، ويقوده الآن محمود عزت وبعض أعضاء مكتب الإرشاد مازالوا موجودين ولم يتم القبض عليهم، والجماعة مؤسسة وبها صفوف ومجموعات متسلسلة تقود في حالة القبض على أحد أعضائها، ومن ثم عمليات القبض لن تؤثر على فكرة الحشد والتظاهر، ولكن نعتزف أنها ضربة موجعة من قبل الأمن، أفقدت الإخوان شخصيات لديها الخبرة والقدرة على الحشد.

سؤال: ومن يمول تلك المظاهرات؟.. الجواب: التمويل منظم من قبل الاستثمارات في الخارج والتبرعات واشتراقات المتظاهرين، ومازالت تلك المصادر موجودة ومنظمة ويرعاها قيادات الإخوان.

سؤال: وجهت الاتهامات مؤخرا للإخوان بأنهم وراء أحداث العنف التي طالت الكنائس والمؤسسات الأمنية، إلى أي مدى ترى صحة تلك الاتهامات؟.. الجواب: بالفعل هناك تحالف بين الإخوان والجماعات الجهادية. والعنف مصدره أما التنظيم السري للإخوان المسلمين نفسه، أو المستأجرين من قبل الإخوان أو الجماعات الجهادية التي تحالفت مع الجماعة ولو بشكل سري.

سؤال: كيف ترى مبادرات المصالحة بين الدولة والإخوان؟ ولماذا لم تنجح أيا منها؟.. رد معترضا: مبادرات الصلح إضاعة للوقت مع الأسف، وليست في مصلحة الدولة، التي عليها أن تتطرق لخريطة الطريق، وان تكون الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية بعد إقرار الدستور .. وأردف يقول: نحن بحاجة لقيادة جادة لا تركز على التفاوض مع الإخوان لأنهم لن يترجعوا، ولن يعترفوا بالنظام والثورة، وعلى الدولة أن تتباعد عن الأداء الرخو وتعترف بأن الإخوان فصيل عليه الاعتذار ووقف العنف والاعتراف بالثورة أولا، ثم يبدأ بعدها التفاوض.

سؤال: ولماذا لا تكون وسيطا من أجل الصلح؟.. الجواب: قد أعلنت مرارا سعيي لذلك ولكني أعلم الإشكالية وهي أن الإخوان لن يعتذروا، ويروا أن ما حدث انقلاب، ولهذا علينا عدم التركيز في المفاوضات لأنهم لن يوقفوا المظاهرات ولن يعترفوا بالدولة

المارقة ولا للأمة (١) – أن نصنفهم بـ (من رضي وتابع)، وسيسجل التاريخ أنهم كانوا يسبّحون ضد التيار الشعبي وصحيح الدين والاعتقاد، ويسعون في نصرة عاشقي السلطة والمتاجرين بالإسلام، وأنهم وراء الدماء المعصومة التي سفكت بغير حق في: سوريا وعفرين وكرديستان والعراق، وأخيراً سيناء وليبيا (لولا أن الله سلم وسخر لحقتها هنالك فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي)، ولو أنهم قاموا بواجبهم إزاء أهل البدع، واطلعوا بدورهم تجاه أوطانهم وولاية أمورهم، لما وصلت الأمور لما وصلت إليه.

وزعمهم – تحت قياس المصالح والمفاسد – بأن من يعادونهم هم: علمانيون وليبراليون وضد المشروع الإسلامي ومحاربون له.. إلخ، وأن المصلحة كانت تقتضي الوقوف بجوار أصحاب المشروع الإسلامي، هو برأيي زعم باطل، فمن يسمونهم بالعلمانيين والليبراليين لا أحد يستطيع إخراجهم من الإسلام، وجلهم – ومعهم السواد الأعظم من الشعب – لم يخرج على ثوابت الدين ولا يعرف حتى معنى هذه المصطلحات، وربما كان بعضهم أكثر تدينا من بعضنا، وما أخرجهم على النظام السابق إلا ما رأوه من تركه زمام الأمور بيد غيره يحكم كيف يشاء (٢).. وكان أولى من معاداتهم وتوعدهم بالسحق، الاعتراف بأخطائنا وبثورتهم التي شهد لها الداني والقاصي، والانشغال بدعوة الجميع بالحكمة والموعظة الحسنة وإقامة الحجج بعد الإنصاف وإظهار الشفقة بهؤلاء وأولئك، فحن المقصرون في حق الكل، وسيحاسبنا الله عن هذا التقصير.. ولعل هذا الاعتراف وما سبقه من نصح، يجد صداه إلى قلوب العاملين لدين الله ليتخذوا مما جرى العظة والعبرة.

حادي عشر: أن البحث عن خصوم محسوبة – في الأول وفي الآخر – على المسلمين، ونصب معارك دامية لاستباحة دماء هؤلاء الخصوم وتبرير خوضها بمزاعم باطلة، والعمل على إضعاف وتفكيك وتقتيل خير جنود الأرض وقبل ذلك على تقسيم البلاد، وإعلان الجهاد تحت رايات عمية ولأجل شرعية مزعومة موهومة مكذوبة، ومهادنة أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود، وتجاهل الواقع واستهجان فقهاء، وانتهاك الحرمات والأعراض، واستباحة الزنا تحت مسمى (نكاح المجاهدة)، وعمل حوائط صد في قلب الشوارع تعطل مصالح الناس ليضرب من وراءها المسلمون بالذخيرة الحية لترتد ثانية على من معهم، والخطب الحماسية المهيجة والموهمة بأنا أمام معارك الفرقان وغزوة بدر وفتح مكة، والعمل لتنظيم دولي تقوم له الدنيا ولا تقعد، والاستقواء بدول الكفر والبغي والإثم والعدوان، والسعي عن طريق الدماء لرجوع من فرق أمة الإسلام وجعل أهلها شيعاً، والإيمان العميق بمبدأ الإقصاء وبديمقراطية توصل فقط إلى الحكم ثم التتكر لها بعد، والاستحواذ على كل شيء وانعدام القناعة بمبدأ تداول السلطة، والعزم على إقامة خلافة على منهاج البناء وليس النبوة، وإيجاد جماعات تكفيرية تخدم على هذه التجاوزات وتقتل في سبيلها وتذبح وتستبيح الحرمات، والسمع والطاعة العميوان لإنفاذ ما سبق ذكره وباسم الدين.

كل ذلك يدخل تحت بند الخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين ومخالف لجميع الشرائع والأعراف ولا يغني عن الحق شيئاً، وجميعه في سبيل الطاغوت والعصبية المقيتة ولا يمت إلى سبيل الله بأدنى صلة، وكافته جهاد مبتنى على أسس باطلة وتحت رايات عمية ولا يسمن ولا يغني من جوع، ولا يخدم الإسلام ولا ينفع المسلمين في قليل ولا كثير، وهو – في مجموعه – رءوس موضوعات وعناوين تحتاج لمقالات مطولة، وتحتاج المصارحة بها، إلى: بيان مدى تجاوزه للحق والحقيقة، وتعلم أن الغايات النبيلة لا يتوصل إليها بمثل هذه الوسائل الرخيصة، وأنه ينسحب عليه المثل القائل: (وما هكذا يا سعد تورد الإبل!).

ثاني عشر: فإذا ما أضفنا لذلك ما فعلته جماعة الإخوان قبيل وأثناء وبعد ثورة يناير بمصر، وكذا بعيد فض اعتصام رابعة مما يعجز القلم عن وصفه، وقد ذكرنا بعض تفاصيله في كتابنا (إمارة اللثام).. انكشف

(١) من نحو: محمد حسان ويعقوب والحوييني وبالي والعدوي والمراكبي وشاكر وعبد الله بدر ومحمود شعبان، وكذا أشياعهم من: السرورية وشيوخ الصحوه وسواعد الإخاء

(٢) وحيث ولده ذي الصلحة الفاسدة، والذي كان يُعهد له لتولي السلطة واعتلاء سدة الحكم دون أن يكون مؤهلاً لذلك، ناهيك عن فساد رأس النظام نفسه وجشعه، ومن بطشه الذي ما كان يخفى على أحد، على يد وزير داخلية الذي أسام شعبه سوء العذاب، دون أن يجد هذا الشعب بادرة أمل في التغيير، ولا حتى في استبدال مبدأ: (شيلني واشيلك)، حيث يأتي رئيس النظام بمجلس نواب يفوق عدد مؤيديه من الحزب الثلاثين لينتخبه لمدة ست سنين، وما أن تنتهي هذه المدة إلا وقد أعيد الترشح لأكثر من الثلاثين مرة أخرى، ليعيد بدوره انتخاب الرئيس مرة أخرى.. وهكذا

لنا مدى الوضاعة في اتباعها الوسائل الرخيصة والخسيسة للوصول إلى غايات أكثر وأشد خسة، وتعين على الجميع أن يعيد النظر في كل شيء، وما إذا كان يصح العمل أصلاً وتصح الدعوة للإسلام من خلال جماعة تدين بدين الله تعالى لاستكمال النقص وسد الثغرة والعجز والفجوة، أم لا؟.

المبحث الثاني

نبذة عما أجرمته بحق مصر: جماعة الإخوان منذ نشأتها وحتى الآن ومروراً بما قبل وإبان

وعقب ثورة يناير ٢٠١١

على أن ما ذكرنا في الأسطر القليلة الماضية من احتياج الأمر لمصارحة تسمح بذكر تفاصيل أكثر يعجز المقام عن سردها والخوض فيها، للوقوف - وذلك أمر من الأهمية بمكان - على نتيجة مخالفة جماعة الإخوان ومن حبل بقيدها لمعتقد سلفنا الصالح، ومغبة الخروج عن ثوابت أحكامهم الفقهية، وما تمخض عن فكرها الخارجي التكفيري الآسن ومنهجها المليء بالأخطاء الشرعية، وأيضاً لمراجعة النفس وأخذ العبرة والعظة مما وقع، ولنفيد نحن منه ولنفيد منه كذلك الأجيال القادمة في مستقبل زمانها، وأيضاً لنلا نُنحي باللائمة على رذات الفعل في عهد عبد الناصر ومن تلاه دون أن نحاسب أنفسنا على الفعل ذاته .. أقول: ما لم يسمح له الوقت بذكر تفاصيله، لا يمنع من مسّ مجمله للوقوف على ما ذكرنا.. فلقد مضى قرابة التسعين عاماً من عمر أمة الإسلام، وكان لجماعة الإخوان اليد الطولى والتأثير البالغ في توجيهها والإمساك بأزمّة وأعنة دعوتها ليس بمصر فحسب بل وفي جنبات المعمورة، وكان بوسعها - وهي، شهادة لله: جماعة منظمة - أن توجه هذه الأمة لصحيح الدين والاعتقاد، إذا لتحققت أمنية كل مسلم، ولارتفعت راية الإسلام في ربوع العالم عالية خفاقة، ولتغيرت الدنيا على يديها بعد أن غير الله ما بها.. لكن - وللأسف - حادت عن طريق الله المستقيم ونهج رسوله الكريم، وأدخلت نفسها في غياهب الصراع مع أنظمة الحكم ومنازعة ولاية أمور المسلمين الأمر، وركبت رأسها وأبت إلا أن تنهج نهج الخوارج في الخروج على حكام المسلمين وتسلك سبيل أهل البدع والضلال.. فكان أن تمخض سعيها وجهد مؤسسها ومنظريها ومرشديها - على نحو ما رأينا - عن تكفير من ليس منهم.

وقد سبق أن ذكرنا قول أ. البنا في ذلك مقسماً الناس على أساس دعوته المشوبة بجملة من الأخطاء الشرعية الجسيمة، إلى "واحد من أربعة: إما مؤمن بها، وهذا: يشبه المؤمنين السابقين الأولين ممن شرح الله صدورهم لهديته.. وإما متردد: شأنه كذلك شأن المترددين من أتباع الرسل - يعني: من المنافقين - وإما نفعي.. وإما متحامل، وهو: الذي يأبى إلا أن يلج في غروره، وهذا حاله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء.. القصص / ٥٦)، (واللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)".. وعرفنا كيف كان القسم ويمين الولاء لها، يتم على المصحف والسيف وينعقد على أنها - دون سواها - تمثل جماعة المسلمين، وعلى أن دعوتها حصرياً هي دعوة الإسلام، وكانت صيغة القسم ولا زالت: - كما في كتاب (قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان وشعبها) ص ٧-: (أعاهد الله العلي العظيم، على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين، والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها، والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكره، وأقسم بالله العظيم على ذلك، وأبايع عليه، والله على ما أقول وكيل)، وهي - كما ترى - بيعات مطلقة، لم تكن ولم تقع على هذا النحو إلا للنبي ﷺ المعصوم والموحى إليه والمبرأ عن كل خطأ، ومن ثم فحكمها غيرهِ: البطلان، كونها لم تقيد بطاعة الله ورسوله وكانت لنصرة الجماعة لا الدين، وهذا ما أحدث خللاً في منهجها وصفورها ودعوتها ولدى قاداتها، فطالما استغلّت هذه البيعات في المعاصي وفي ارتكاب الجرائم بحق من ليس معهم من أهل السنة، وبحق ديار الإسلام باعتبارها - باعترادهم - ديار كفر وجاهلية.. ولذا قد نهينا معاشر أهل السنة عن: اتباع بيعات مطلقة كهذه، أو فِرَق كتلك على ما جاء في حديث حذيفة: (فاعتزل تلك الفرق) وقد مر شرحه، أو أن نُخرج أحداً عن جماعة المسلمين إلا بيقين ما أدخله في الإسلام. ولك أنت أن تتخيل ماذا عساه أن يكون عليه من تأثر أو تعصب لجماعة هذا حالها تدين بهذا النهج، ونشأ وترعرع وتربى في أحضانها، وأقسم ويمين الولاء وعاهد الله على نصرتها والجهاد في سبيلها، بعد أن تعلّم

منها أن الولاء لا يكون إلا لها، وأن المعادة لا تكون إلا عليها، وأن الانتماء لا يكون لسواها، وأن العيش لا يكون إلا لأجل غايتها، وأن الجهاد في سبيل الله -أسمى الأمانى- لا يكون إلا بما تراه هي في بقائها وإفناء غيرها، وإلا في محاربة من يقف حجر عثرة أمامها من حكامٍ ومحكومين؟!.. لا شك أنه سيضحى بالنفس والنفيس، وسيبذل في سبيل ما تأمر هي به أو تنهى عنه الغالي والرخيص، وهذا بالفعل ما جرى وما فتئ يجري من تقتيل وتدمير، وما نقرأ ونسمع عنه بين الحين والآخر من اغتبيالات وتفجيرات، ولا عجب في ذلك فقد ارتضى ذاك المسكين المضحوك عليه أن يكون إمعةً يطيع أميره طاعة عمياء وعلى غير بصيرة دون أن يبالي ما إذا كانت طاعته له فيما يرضي الله أو يسخطه، وغرر بما انعقد عليه اللواء وارتفعت على سواريه رايات (الإسلام - بتصوراتهم هم- هو الحل)، لينخرط هذا المغفل في صفوفها ويكون واحدًا من جندها، بعد أن اختلت عنده الموازين، واستغنى بما لديهم عما لدى أهل السنة من سلامة الاعتقاد وصحيح الدين، واستطاعوا أن يقنعوه بأن من أركان البيعة كما في رسالة التعاليم للبنات: "أمر وطاعة دون تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج"، وألا مناقشة فيما يصدر عنهم من أوامر، وألا شك في أن ذلك جهاد في سبيل الله يهنا بعد هلاكه بجنة الله وما فيها من الحور العين، فيتأتى منه من ثمَّ كل ما تقرأ وتسمع وتشاهد من خروج واغتيالات وتفجيرات.. ونذكر هنا طرفًا من ذلك يؤكد ما ذكرنا

طرفًا مما جُبلت عليه (جماعة الإخوان) وما جنته بأرض مصر، منذ نشأتها وحتى ما قبل وإبان وعقيب ثورة يناير ٢٠١١ بالمخالفة لما عليه معتقد أهل السنة وسلف الأمة

لا أحد يشك في أن تاريخ وواقع الإخوان ومؤسس دعوتهم، حافل بسلسلة من الاغتيالات والتفجيرات، وهذا أمر متوقع بناء على تصور شبابه ورجاله السالف الذكر عن الإسلام، بل ومستلزم له، وكل من لديه مسكة من عقل أو أدنى قدر من العلم، يعرف: أن هذا النهج مخالف للفطرة، وأن الدعوة التي تتبناه وتدين الله به وتحض عليه ليست من الإسلام ولا لما أصلنا له على مدى صفحات هذا الكتاب في أمر ولايات المسلمين، في قليل ولا كثير، ونذكر لذلك ومما جرى في عهد البنا بسببه أو بإيعاز منه:

اغتيال (أحمد ماهر) رئيس وزراء مصر في ٢٤ / ٢ / ١٩٤٥، وقد حدث ذلك على إثر إسقاط البنا في انتخابات الدائرة بالإسماعيلية، وكان قاتله (محمود العيسوي) من أشد المتحمسين لذلك.. ثم كانت محاولة اغتيال (النحاس باشا) في ٦ / ١٢ / ١٩٤٥ عندما ألقيت على سيارته قنبلة أثناء مروره بشارع القصر العيني، وكانت هذه ضمن سبع محاولات لاغتياله نجا منها جميعًا.

ثم ما لبث أن تجدد الصراع على السلطة أو فرض السيطرة على الدولة من قِبَل جماعة الإخوان، فتم اغتيال القاضي (أحمد الخازندار) وكيل محكمة استئناف القاهرة في ٢٢ / ٣ / ١٩٤٨ وذلك على إثر قول البنا: (ربنا يريحنا من الخازندار وأمثاله)، وقد أعطى البنا بهذه العبارة الإشارة والضوء الأخضر لعبد الرحمن السندي مسئول التنظيم الخاص والذي كان حينها يجلس بجواره، إذ اعتبر -أو هكذا فهم- أن ما قاله مؤسس الجماعة، أمرًا له وللتنظيم بالتخلص من الخازندار، فكلف السندي عضوين بالجماعة أمطرا القاضي المصري المسلم بـ ٩ رصاصات، وقد رصد د. عبد العزيز كامل عضو النظام الخاص بالإخوان وزير الأوقاف الأسبق في مذكراته، رد فعل البنا بعد علمه وقد ظهر متوترًا للغاية حتى إنه صلى العشاء ثلاث ركعات.

ثم تلا ذلك وتحديدًا في ٤ / ١٢ / ١٩٤٨ مقتل حكمدار العاصمة اللواء (سليم زكي).. ثم اغتيال (محمود فهمي النقراشي) رئيس الوزراء في ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ أثناء توجهه لمكتبه بوزارة الداخلية.. ثم كانت وعقب اغتيال البنا (١) وتحديدًا في ٥ / ٥ / ١٩٤٩ محاولة اغتيال فاشلة (لإبراهيم عبد الهادي) باشا رئيس الديوان

(١) الذي قتل في ١٢ / ٢ / ١٩٤٩ بست رصاصات في صدره قاصصًا في النقراشي، أو انتقامًا من قِبَل تنظيمه الخاص لإزاحته السندي عن قيادة النظام السري وتعيين سيد فائز بدلًا عنه بعد أن تمرد السندي على المرشد

الملكى والذى عُهد إليه بعد النقراشي برئاسة الوزارة، وقد قتل على إثر هذه الحادثة (حامد جودة) رئيس مجلس النواب حيث ظنوا أن سيارته هي سيارة رئيس الوزراء.

ناهيك عن حوادث التفجير والتخريب التي قامت بها الجماعة في هذه الأوقات، من نحو: نسف (سينما ميامي) في ٥ / ١٩٤٦.. وعمليات نسف (سينما مترو وكوزموس و متروبول) في ٦ / ٥ / ١٩٤٧.. وما شهدته مناطق شبرا وروض الفرج وشارع السنديوي ووكر الجيزة فيما عرفت بـ (جرائم الأوكار) في ٤ / ١٩٤٨.. كما قامت مجموعة من الشباب ليلة ٢٥ / ٤ / ١٩٤٨ بنسف (دار النحاس) في منطقة جاردن سيتي باستخدام سيارة مفخخة نتج عنها انهيار جزء من الدار، وقد تكررت المحاولة في نوفمبر بنفس السنة.. وفي يوليو من نفس العام حاول مجهولون نسف (دار وكالة السودان) بشارع توفيق، كما ألقى توربيد من الديناميت بين (محل شيكوريل وأوريكو) بشارع فؤاد، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك في (محل عدس).. وفي أغسطس من نفس العام حدث انفجاران شديداً أمام (محل بنزايون) بميدان مصطفى كامل و(محل جاتينيو) بشارع محمد فريد، وثالث بالمعادي.

ولاحظ الأمن تكرار الحوادث في محال يهودية فشدد الحراسة عليها، غير أن ذلك لم يحل دون حدوث انفجار هائل في (حارة اليهود) بالموسكي للمرة الثانية في سبتمبر من العام ١٩٤٨، أودي بحياة ٢٠ شخصا وإصابة ٦١ آخرين وهدم أربعة منازل، وكانت المرة الأولى في ٢٠ / ٧ / من نفس العام، كما تم في نفس العام وتحديداً في نوفمبر: نسف (شركة الإعلانات الشرقية).

وكان مما طالته محاولات النسف أيضاً من قبل الجماعة: (دار محكمة الاستئناف) بباب الخلق وذلك في مطلع عام ١٩٤٦، وفي ١٥ نوفمبر عام ١٩٤٨ ضبط البوليس المصري سيارة جيب وأدى التحقيق في الحادث إلى كشف ٣٢ من أهم كوادر الجهاز السري للإخوان ووثائق وأرشيفات الجهاز بأكمله بما فيها خططه وتشكيلاته وأسماء الكثيرين من قادته وأعضائه، وقد كان الهدف من هذه المحاولة الفاشلة لتفجير السيارة، هو: التخلص من الأوراق التي وجدتها قوات الأمن داخل السيارة، وكانت تحمل أيضاً خطط الإخوان السرية لاغتيال بعض الشخصيات الهامة.. وفي الثامن من ديسمبر ١٩٤٨ كان الختام المؤقت لهذه الفترة الملتهية، إذ أصدر النقراشي - بصفته حاكماً عسكرياً - أمراً بحل جماعة الإخوان وغلقت الأمانة المخصصة لنشاطها، وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها وجميع ممتلكاتها، وبعد ذلك بعشرين يوماً تم تصفية (النقراشي) في ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ كما أسلفنا(١).

ثم كان أن تجددت نشاطات الجماعة في عمليات النسف والاغتيال والتخريب على يد الأستاذ (سيد قطب) الذي تولى رئاسة التنظيم السري عام ١٩٦٥، وما محاولة (نسف القناطر الخيرية وبعض الكباري

(١) وكان (عبد المجيد أحمد حسن)، الذي قتل (النقراشي باشا) بعد أن تخفى في زي أحد ضباط الشرطة مقدماً التحية للنقراشي وقت استعداده ركوب المصعد ثم أفرغ ثلاث رصاصات في ظهره، قد أكد في التحقيقات أنه قتل رئيس الوزراء، لأنه أصدر قراراً بحل الجماعة، ليحكم عليه فيما بعد بالإعدام شنقاً وعلى شركائه بالسجن مدى الحياة، على إثر ذلك حاول البنا أن يتبرأ من القاتل، فقال كلمته الشهيرة عنه وعمن خططوا لهذا الحادث الأليم: إنهم "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين"، في محاولة لغسل يد الجماعة من دماء رئيس وزراء مصر الأسبق، إلا أن تلك المحاولة لم تؤتي ثمارها، فقد ظلت الجماعة بمؤسسها طوال تاريخها تؤمن بفكر الخوارج ولا تتردد في تركه لحظة من لحظات حياتها.. يقول طارق أبو السعد القيادي الإخواني المنشق، في حوار مع جريدة الوطن بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٩ يعني: في ذكرى مقتل النقراشي: "إن العنف والتكفير كان حاضراً في شخصية حسن البنا، منذ اللحظة الأولى لظهوره، فقد كان يؤمن بالقوة والعنف، وأنهما سند قوي للدعوة، كذلك كانت شخصية البنا عصبية المزاج، وحادة وأحادية التفكير، تؤمن بالتكفير ولا تعلنه"، وأضاف لـ(الوطن):

"حينما أسس حسن البنا النظام السري عام ١٩٣٨، سبقه عدة إجراءات لتحقيق ذلك، فأصدر رسالة المنهج ورسالة التعليم، وأكد أنه لا خيار للجماعة، سوى تدشين التنظيم السري، الذي يحمل السلاح لحماية الدعوة من الآخرين، وحدد الآخرين بأنهم أعداء الإسلام من الإسلام نفسه، وليس خارجه، فكان أن قتل النقراشي باشا والخازندار..". وأكد (أبو السعد) أن "تبرأ الجماعة من التنظيم السري، كذب وافتراء، فهذا التنظيم جرى تشكيله لمواجهة أعداء الجماعة من الداخل، فهم لم يواجهاوا الإنجليز أو اليهود، بل قتلوا أعداء الجماعة"، بدوره قال وليد البرش الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، لـ(الوطن): "إن الإخوان هم من ابتدعوا الاغتيال في الجماعات الإسلامية، وهم أول من أسس التنظيمات المسلحة، والأجنحة العسكرية..". ومن جانبه قال عمرو فاروق الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية وذلك خلال مداخلة هاتفية مع الإعلامي شادي شلش عبر شاشة «اكسترا نيوز» في ٢٨ / ١٢ / ٢٠٢٠، أن تاريخ الجماعة الإرهابية مليء بالعنف المسلح منذ أربعينات القرن الماضي، كما أن التنظيم الخاص الذي أسسه البنا كان بمثابة جناح مسلح يترجم أفكاره الحقيقية، وبخاصة أن مؤسس الإخوان كانت له مجموعة من الرسائل التي كتبت خصيصاً للتنظيم الخاص، مثل رسالة المنهج، والتي قال فيها بوضوح، إنه لو امتلك ٣٠٠ كتيبة تدريبت بشكل خاص فإنه سيقود العالم.

ومحطات الكهرباء والمياه)، وهو ما خطط له سيد قطب لإغراق الدلتا وكل قرأها ولنشر فوضى تؤدي لوصول الإخوان للحكم، وما محاولاته وجماعته (اغتيال جمال عبد الناصر) للمرة الثانية في ١٩٦٥ بخافٍ على أحد، وكانت المحاولة الأولى لاغتياله من قبل جماعة الإخوان أيضاً: في المنشية بالإسكندرية ٢٦ / ٦ / ١٩٥٤.

الإخوان أمام ووراء كل مصيبة تحل بديار الإسلام والشعوب المحسوبة على أهل السنة

وإذا ما قفزنا بالتاريخ لننتحدث عما جرى أثناء وعقب ثورة يناير ٢٠١١ لوجدنا إعادة لصياغة ما كانت عليه الجماعة في عقودها الماضية دون أن تتخذ من ماضيها العظة والعبرة.. فمن (اقتحامهم السجون) يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وقد تبعه (حرق الأقسام) في جميع أنحاء الجمهورية بغرض إحداث انفلات أمني.. لـ (اشتراكهم في موقعة الجمل) بالتواطؤ مع الحزب الوطني (الفلول) باعتراف أسامة ياسين وصفوت حجازي.. لمشاركتهم في: (مجزرة بورسعيد) التي أودت بحياة ٧٢ فرداً، وإلقاء البعض من فوق مباني الإستاد على طريقة حماس في القتل وكان بعضهم قد شارك بالفعل في هذا الحدث.. لـ (مجزرة رفح) بعد تولى محمد مرسى الرئاسة وقد قامت بها حماس بعلم محمد مرسى والإخوان حتى يتخلصوا من المجلس العسكري.

ناهيك عن جرائمهم المتمثل بعضها في: (مقتل الصحفي الحسيني أبو ضيف) أمام الاتحادية أثناء تغطيته أحداث العنف، لكشفه تورط د.مرسي وآخرين في التحريض على قتل وتعذيب متظاهرين سلميين أمام قصر الاتحادية.. واعتلاء سيارات الشرطة التي كانت متواجدة بالجامعة الأمريكية ودهسهم المتظاهرين بها بعد أن تخفوا في زي عساكر وعرفوا كود هذه السيارات.. و(مقتل جيكا وكريستي) ومحمد الجندي ومحمد الشافعي والشيخ عماد عفت) وغيرهم كثير على يد ميليشياتهم.. ومقتل ٥٠ شخص في بورسعيد على يد قناصة حماس بعد النطق في الحكم في مجزرة بورسعيد.

ونذكر من أحداث سنة ٢٠١٣ وحدها عقب عزل د.محمد مرسى: مقتل ٩ شباب أمام مكتب الإرشاد يوم ٣٠ / ٦ على يد قناصتهم، ومجزرة (بين السريات) التي راح ضحيتها ١٥ شخص من أهالي المنطقة الذين اتهموا الإخوان بقتلهم يوم ٧ / ٣ ، و(مقتل ٧ أشخاص من أهالي المنيل) بعد هجوم الإخوان عليهم يوم ٦ / ٧، ومقتل ٩ أشخاص في منطقة الجيزة منهم طفلة تسمى (إسراء لطفي) يوم ٢٣ / ٧ ، وسقوط أربع قتلى من الأهالي في منطقة (الكيت كات) بعد اشتباكات مع الإخوان يوم ٧ / ٣ ، و(مقتل عمرو محمد) نتيجة اعتداء الإخوان على الميدان يوم ٧ / ٢٢ ، و(مقتل المجند محمد جابر) أمام الحرس الجمهوري يوم ٧ / ٩ في أثناء محاولة اقتحام المقر، و(مقتل الملازم أول محمد أحمد المسيري) بقسم شرطة مدينة نصر في أحداث الحرس الجمهوري يوم ٧ / ٩ ، و(مقتل النقيب شريف السباعي) في ٧ / ٢٩ في أحداث النصب التذكاري، و(مقتل المجند إبراهيم سليمان) يوم ٧ / ٢٤ عن طريق قنبلة أمام قسم ثاني المنصورة، ومقتل متظاهر يوم ٧ / ٢٩ نتيجة انفجار قنبلة في بورسعيد، ومقتل شخصين برصاصهم أثناء تشيع جنازة في بورسعيد يوم ٢٨ / ٧ ، ووجود ١١ جثة مقتولة وعليها آثار تعذيب بجوار اعتصامهم برابعة والنهضة على إثر أكثر من ١٠٠ بلاغ تعذيب من مواطني رابعة، واستنجاز الأطفال والنساء والعمال للمشاركة، وقطع أيدي مجموعة من الأفراد أثناء اعتصامهم به، ومقتل ٥ من أهالي منطقة البحر الأعظم على أيديهم في ٧ / ١٧ ، و(مقتل الملازم أول إسماعيل احمد عيد) في اعتصام النهضة رمياً بالرصاص يوم ٧ / ١٦ ، ومقتل شخصين على الطريق الزراعي الذي قطعه يوم ٧ / ٢٤ وهما: (محمد يحيى زكريا محمدي ومصطفى عبد النبي عبد الفتاح).

وأيضاً (حرق ٤٥ كنيسة في مصر)، و(مقتل ٦ مسيحيين) أثناء حرق تلك الكنائس، و(مقتل ٤٣ فرد شرطة يوم فض اعتصام رابعة) كدليل على السلمية، و(مقتل ١٦ فرد شرطة في قسم كرداسة والتمثيل بجثثهم يوم ١٤ / ٨)، و(إلقاء سيارة نقل جنود بجنودها من فوق كبرى أكتوبر يوم فض اعتصام رابعة يوم ١٤ / ٨)، و(حرق محافظة الجيزة ووزارة المالية)، و(اقتحام وحرق كل أقسام الشرطة في المنيا وسرقة محتوياتها)، و(تحطيم وحرق متحف ملوي وسرقة محتوياته)، و(حرق قسم شرطة الصف والتبين

والوراق)، و(حرق ٥ مجمعات محاكم في محافظة المنيا)، و(حرق مبنى المقاولين العرب)، و(مقتل ١٧٠ جندي وضابط من الشرطة والجيش في سيناء) منذ عزل مرسى، و(سقوط شريف فتوح القماش) على أيديهم أمام منزله في المنصورة يوم ٨ / ٣٠ ، و(سقوط إيهاب السيد) على أيديهم في الإسكندرية يوم ٩ / ٦ ، و(محاولة اغتيال وزير الداخلية) التي قتل فيها ٣ أفراد غير المصابين، و(الهجوم على سفينة صينية في قناة السويس) في محاولة لإيقاف الملاحة في القناة، ووفاة (خالد محسن) في الإسكندرية برصاصهم يوم ٨ / ١٦ ، و(مصطفى جلال عمران) الذي ادعى الإخوان أنه واحد منهم، إلا أن أهله تقدموا ببلاغ يتهمونهم بقتله يوم ٧ / ٢٧ وكان ذلك بالإسكندرية أيضاً، و(مقتل شريف راضى) على أيديهم في بورسعيد يوم ٧ / ٢٨ ، و(مقتل المجند محمود زين الدين) على أيديهم في بورسعيد أيضاً أثناء تناوله العشاء يوم ٨ / ٣١ ، ووفاة (شريف إبراهيم سرحان) طفل من الإسماعيلية على أيديهم يوم ٨ / ١٤ .

وكذا (مقتل ١٠ من أهالي منطقة بولاق والسبتية) عندما أطلقت مسيرة الإخوان عليهم النار من أعلى كوبري ١٥ مايو، و(مقتل أخو لقاء سويدان) بنيران الإخوان وكان واقفاً في بلقونة بيته يصور المسيرة المسلحة فتم اغتياله من قبلهم، و(مقتل هاني عمر محمد) مجند شرطة أمام قسم الأزبكية أثناء محاولتهم اقتحام القسم وحرقه، ومقتل المواطن المسيحي (مجدى لمعى) بعد أن خطفه الإخوان وذبحوه، و(مقتل القس مينا عبود شارويين) في شمال سيناء يوم ٧ / ٦ ، و(حرق ٥٠ منزل لمواطنين مسيحيين) في محاولة لخلق فتنة طائفية، و(حرق عربات الشرطة والجيش وكان عددها يقارب الـ ١٠٠ سيارة)، و(سرقة سيارات التلغزيون واستغلالها ثم حرقها)، و(حرق محافظة الفيوم)، و(سحل ضباط الشرطة في أسوان)، و(مقتل اثنين منهم) يوم ٨ / ١٤ ، و(الهجوم على قسم النزهة ومقتل شرطي ومواطن)، و(مقتل شرطيين) نتيجة هجومهم على كمين على الدائري يوم ٨ / ١٥ .

وأيضاً (محاولة اقتحام وزارة الأوقاف)، و(دعوة الدول الخارجية لاحتلال مصر) حتى يعود مرسى للحكم، ومحاولتهم (اقتحام سجن المنصورة)، ومقتل مواطن على أيديهم في قرية الرياض بمحافظة الدقهلية يوم ٨ / ١٧ ، و(محاولة حرق قسم الطالبية وسرقة سيارات ودرجات بخارية منه)، و(محاولة اغتيال رئيس شبكة المراسلين الأجانب) في القاهرة، و(محاولة اغتيال محمود بدر) رئيس حركة تمرد، وقيامهم (بتحويل ميدان رابعة إلى ثكنة عسكرية) عن طريق بناء حواجز خرسانية في الشارع، و(تخريب الميدان والشوارع المحيطة به بالحفر) بتكلفة ٨٥ مليون لإصلاحه، و(قتل الجنود والضباط يوم فض الاعتصام) والتسبب في قتل الكثير من المتظاهرين جراء الاختباء بهم ورد الجنود على مصادر النيران.

وكذا مقتل اللواء (إبراهيم فرج) في اقتحام منطقة كرداسة، و(الهجوم على حديقة الأورمان وقطع أشجار نادرة) عمرها أكثر من ألف عام، و(قيامهم بصفقة بيع سيناء)، و(السماح للإرهابيين باحتلال سيناء والإفراج عن مجموعة كبيرة منهم)، و(تفجيرات خط الغاز) أيام المجلس العسكري وإيقافها تماماً بمجيء مرسى، و(مقتل خمس أشخاص من أهالي الإسماعيلية) على أيديهم يوم ٨ / ١٤ ، و(سرقة ٣ آلاف قطعة سلاح من مراكز شرطة المنيا عند اقتحامها وقتل ١٥ فرد شرطة يوم ٨ / ٤١)، و(تكسير مقدمة مكتبة الإسكندرية ومحاولة اقتحامها) من قبل ميليشياتهم، وقتل الفتاة: (أسماء سلمان) في بني مزار في المنيا يوم ٨ / ١٤ ، وقتل (نادرين جرجس حنا) في إسكندرية على إثر تصويرهم وهم يحملون السلاح في المظاهرات يوم ٦ / ٣٠ ، وقتل (نهى محمد) أثناء تعليقها استمارة تمرد على سيارتها ومرورها على مظاهرة لهم بالإسكندرية بعد أن كسروا السيارة وأخرجوها وعروها من ملابسها وطعنوها ١١٦ طعنة في جسمها، و(الهجوم على كمين في الإسماعيلية) يوم ٩ / ١٥ أدى إلى مقتل جندي، و(الهجوم على أنابيب الغاز) في الإسماعيلية أيضاً، و(مقتل ضابط ومساعد شرطة) اثر الهجوم عليهم في الشرقية يوم ٩ / ١٧ ، و(مقتل مجند في مدينة الشروق) على أيديهم يوم ٨ / ١٧ ، ناهيك عما يجري ولا يزال في سيناء من (أحداث قتل وتفجير على يد حماس وأنصار بيت المقدس وحركة حسم وغيرها) من تلك الخلايا التي لا تعد ولا تحصى.

تجارة الإخوان واستغلالهم ما يمر بمصر من كوارث بغرض إسقاط الدولة، بدل الوقوف بجوارها وإزاء شعبها وأهلهم في أوقات الأزمات:

ثم كان من جماعة الإخوان مؤخرًا وتحديداً في مارس من هذا العام ٢٠٢٠ ما كان، من: حرب الشائعات وتكسير العظام (١) التي تشنها على مصر الكنانة منذ أسقط شعبها نظام الإخوان، وذلك طوال الـ ٢٤ ساعة في الـ ٢٤ ساعة، فيما يقرب من ثمان قنوات يصل صوتها إلى أنحاء العالم يتقدمها قناة الجزيرة العميلة للكيان الصهيوني.. واستغلال الجماعة لأي أوضاع تمر بها البلاد ولو كانت متصلة بطقس سيء متقلب أو هطول أمطار بشكل قد يفوق إمكانات الدولة عن التصدي لها مثلاً، أو متعلقة بانتشار فيروس كورونا الذي يجتاح العالم كله وليس مصر فحسب، علماً بأن مصر بأجهزتها المعنية لم تأل - وبشهادة مختصين وخبراء عالميين - جهداً في مجابته.

ولك أن تتطالع أخي القارئ بنفسك ما يفعله القوم وما يشيعونه من عناوين وأخبار هي في الغالب كاذبة، في محنة كورونا وفي إطار هذه الحرب القذرة وما يمكن أن نسميه بـ (جهاد الشائعات) الذي يقوده جماعة الإخوان: "النائب أحمد بدوي، رئيس لجنة الاتصالات بمجلس النواب: اللجنة رصدت عدد الصفحات التي بثت شائعات خاصة عن فيروس كورونا بالدولة المصرية، لتصل إلى ٢,٨٠٠ صفحة قامت بنشر وتداول ما يقرب من ٣,٠٠٠ ساعة.. ويشيد بنجاح الجهات المعنية في ضبط ثلاثة أشخاص بتهمة الترويج لشائعات على حساباتهم الشخصية على (فيس بوك)، تناولوا خلالها أخباراً مغلوبة عن حالات الإصابة بفيروس كورونا بمصر على خلاف الحقيقة"، "تقرير بالفيديو أعدته مؤسسة ماعت: الأكاذيب التي تروجها قنوات الإخوان الإرهابية في تركيا وقطر، من أجل: استهداف الدولة المصرية"، "أعلنت الأجهزة الأمنية المصرية اليوم الجمعة ١٣ / ٣ / ٢٠٢٠، ضبط عنصرين ينتميان لجماعة الإخوان المسلمين إثر ترويجهما شائعات وأخباراً مغلوبة ومفبركة والادعاء على غير الحقيقة بانتشار فيروس كورونا بشكل واسع في مصر وعدم قدرة الدولة على مواجهته، والتهكم على الإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن مجابهة هذا الفيروس بغرض إثارة الرأي العام".

= كما نقرأ: "إخواني سابق يكشف مخطط الجماعة الإرهابية لترويج الأكاذيب حول كورونا بمصر، ويقول: إن جماعة الإخوان والكتائب الإلكترونية التابعة لها، تعمل على إثارة البلبلة والأكاذيب من خلال: ترويج الشائعات عبر صفحاتهم وقنواتهم الفضائية التي تبث من تركيا وقطر، وتروج صور مفبركة لإثارة الذعر بين المواطنين في مصر وباقي المحافظات، لافتاً أن هذه الأكاذيب لها أغراض خبيثة تسعى لها هذه الجماعة الإرهابية، وموضحاً: أن على المواطنين الانتباه فيما تروجه هذه الصفحات"، "بالدليل.. محمد الباز ينفي شائعات الإخوان حول إصابة الوزير عباس كامل مدير المخابرات العامة ب(كورونا)"، "مصدر أمني: لا صحة لشائعات الإخوان عن ظهور أول حالة إصابة بكورونا بالسجون"، "البرلماني محمد هاني الحناوي: قطر والإرهابيون وراء تقرير الجارديان المفبرك عن فيروس كورونا بمصر"، "خبراء مصريون: تقرير الجارديان البريطانية خالف الأعراف العلمية"، "نائب: الصحف العالمية أصبحت ألعوبة في يد الإخوان لنشر شائعات كورونا"، "جون طلعت عضو مجلس النواب، يحذر من الانسياق وراء الشائعات التي تبثها قنوات جماعة الإخوان الإرهابية بشأن وجود حالات إصابة بفيروس كورونا داخل مصر"، "جماعة الإخوان تلجأ إلى كورونا لإسقاط النظام المصري"، "رواد مواقع التواصل يردون على أكاذيب إخوان الشيطان عن كورونا: خوارج العصر"، ونقرأ في رد كيدهم: "ممثل الصحة العالمية: مصر أخذت إجراءات تدريجية بطريقة علمية لمواجهة كورونا.. لا يوجد مسئول يستطيع أن يخفي معلومة عن المصابين بفيروس كورونا".

ويتساءل الصحفي والباحث الإسلامي هشام النجار: "كيف انكشفت أكاذيب الإخوان حول معدلات فيروس كورونا في مصر؟"، وتحت هذا العنوان يجيب قائلاً: "إن مخطط الإخوان لنشر الشائعات حول ارتفاع

(١) فيما يعرف - لدى الغرب الذي تحارب عنه جماعة الإخوان بالوكالة - بحروب الجيل الخامس

معدلات انتشار فيروس كورونا في مصر فشل نظرا لوعي الشعب المصري بأكاذيبهم، موضحاً أنه من الجيد أن الجماعة ليست مصدر موثوق لدى غالبية الشعب، وهي تُقنع فقط قلة قليلة من مغيبى الوعي والمنتمين فعلياً للتنظيم، وهذا راجع لتراكم خداع الجماعة وكذبها وتزييفها لإحصاءات وأخبار على مدى السنوات الماضية"، وأوضح الباحث الإسلامي لـ(اليوم السابع)، أن "تاريخ الإخوان أكد لدى الغالبية أن الجماعة تكذب وتزييف المعلومات وتفبرك الأرقام بحسب أجندتها وما يحقق مصالحها لا من منطلق الحقائق وواقع ما يجري فعلياً عن الأرض".

ونقرأ: "أصدر أطباء وخبراء مصريين حول العالم، خطاباً للرد على أكاذيب باحث جامعة تورنتو الكندية التي روجت لها صحيفة (الجارديان)، بشأن أعداد الإصابات بفيروس كورونا"، "متحدث الوزراء: تقرير الجارديان قائم على الخيال.. وبلا منهجية أو أسلوب علمي"، "فيديو وإنفوجراف.. الحكومة تنفي ٨ شائعات وتكشف ٨ حقائق عن كورونا"، "كيف تعمل الإخوان على بث الرعب عبر نشر الشائعات والأكاذيب؟.. خبير يُجيب"، "الهجرة تنفي وصول مركب من إيطاليا بصورة غير شرعية تنقل مصريين مصابين بكورونا"، "القبض على صاحب الصفحة المزورة المنسوبة لوزارة الداخلية لنشر الشائعات"، "مصري يكشف تعرضه للشائعات بسبب كورونا.. مرة مصاب ومرة ميت (فيديو)"، "المصابة بكورونا (ميريت جابريل) تروى تجربتها في مصر: لا تسمعوا الشائعات أنا في يد أمينة.. وتحكي عن تجربتها مع الإجراءات الطبية والحجر الصحي داخل المستشفيات المصرية"، "السفير الصيني لياولي شيانج بالقاهرة: مصر من أوائل الدول أعداداً لخطط مواجهة فيروس كورونا"، "وزير الإعلام محذراً من الشائعات: (والله ما هنجبي حاجة، ولو فيه جديد هنقول)"، "الجفري: الحملة المُعرضة لتشويه تعامل مصر مع كورونا شاهد على قذارة أعدائها"، "أسامة هيكل، وزير الدولة للإعلام: لا صحة لعزل محافظات حتى الآن ولا صحة لعزل شرم الشيخ، مؤكداً أن السائحين يغادرون حسب جداول برامجهم"، "حريصون على نشر الأخبار بشفافية لسد الطريق أم مروجي الإشاعات"..

كما جاء علي لسان الإعلاميين الشرفاء في معنى ما سبق تصريح الإعلامي عمرو عبد السميع، فد تحدثت تحت عنوان: (كورونا والدولة والخطر) عن المشهد المحترم الذي خرجت به الدولة المصرية من خلال الإجراءات التي تتبعها لمواجهة فيروس كورونا المستجد، ومواجهة الشائعات التي تنتشر على السوشيال ميديا حول الفيروس.. كما أكد الإعلامي عبد الرزاق توفيق تحت عنوان (الخيانة في زمن الكورونا) على: أن فيروس الإخوان أخطر من فيروس كورونا، معلناً أن الإخوان مخلوقات غريبة، ويستعرض الحملات التحريضية التي تشنها الإخوان وأكاذيبهم عن الدولة المصرية واستغلالها السوشيال ميديا في نشر الأكاذيب.. وهاجم إبراهيم عيسى الجماعة، وكتب في تغريدة له عبر موقع تويتر ما نصه: "كل ساعة تمر على مصر، نكتشف فيها أن جماعة الإخوان المسلمين بكرهيتها وحقدتها ووضاعتها وخيانتها، فيروس أسوأ ألف مرة من فيروس كورونا"، وقال: خالد أبو بكر لـ (الإخوان): "كل ساعة احنا بنجح فيها أنتو بتموتوا.. كما "عقد الإعلامي عماد الدين أديب مسابقة للإجابة عن سؤال: (أيهما أكثر خطراً: الكورونا أم أردوغان؟)"، وأكدت أميرة بهي الدين الكاتبة الصحفية، على أن "الشائعات التي تروجها جماعة الإخوان عن مصر تأتي بتعليمات وأوامر من أجهزة خارجية على رأسها قطر وتركيا"، مشيرة إلى أن الكثير من الشعب المصري أصبح ينتبه للدور القدر لأهل الشر، بل ويصدى له على شبكات التواصل الاجتماعي، موضحة أن "هدف الإخوان من الشائعات التي تبثها خاصة فيما يتعلق بفيروس كورونا، هو خلق مناخ رعب وخوف لدى بعض الناس".

استغلال الأزمات لإسقاط الدول وإذلال الشعوب: انخراط مروعة، وانعدام أخلاق، ودليل خسة، ومنتهى

نذالة

كما نقرأ في حقد وكيد الجماعة لمصر وأهلها وولادة أمورها: "كذب × كذب.. عناصر الإخوان ينشرون صوراً غير حقيقية عن إصابات فيروس كورونا"، وجاء في تفاصيل وتكذيب هذا الخبر ما نصه: "في ظل

حرب الشائعات والأكاذيب المستمرة والتي لا تتوقف - رغم صعوبة الموقف الذي يعيشه العالم حاليًا بسبب فيروس كورونا- من قبل اللجان الإلكترونية لجماعة الإخوان الإرهابية داخل مصر وخارجها، نشرت هذه اللجان صوراً كاذبة تزعم أنها تخص مواطنين مصريين سقطوا على الأرض نتيجة إصابتهم بفيروس كورونا -وسبحان من له في خلقه شئون- واللافت للنظر في الصور:

عدم وضوح الملامح الخاصة بها على الإطلاق، في دليل واضح على كذبها، وكذلك عدم تحديد المكان أو المنطقة التي تم التصوير الخاص بها، وذلك في إطار الشائعات المستمرة التي تحاول هذه الجماعة الإرهابية ترديدها عن الدولة المصرية خاصة الشائعات المرتبطة بفيروس كورونا، وتتعرض الدولة المصرية لعدد كبير من الشائعات حول فيروس كورونا، من خلال أخبار كاذبة ومجهولة المصدر، وليس ثمة أي دليل أو سند لها في الواقع، حيث رصدت الأجهزة المعنية أكثر من ٢٨٠٠ صفحة تتداول الشائعات حول الفيروس المستجد آخرها ٥ صفحات روجت كذبا لوجود حظر تجوال في مصر، وغيرها من الشائعات والأكاذيب، وتعمل الأجهزة المعنية داخل الدولة المصرية بكل جهد على عرض الحقائق والمعلومات الواضحة فيما يخص تواجد فيروس كورونا، من خلال بيانات رسمية تصدرها بشكل دوري للإعلان عن كافة التفاصيل المتعلقة بانتشار هذا الفيروس، وفيما تواجه مصر حملة إعلامية موجهة وقذرة تهدف للتشكيك في الإجراءات التي اتخذتها السلطات المعنية لمواجهة فيروس كورونا، إذ شككت بعض وسائل الإعلام (الموجهة) والمحسوبة على دول بعينها، في الأرقام التي أعلنتها وزارة الصحة والمصابة بفيروس كورونا، ومن أجل (الأموال المدفوعة مقدماً) عمدت وسائل الإعلام تلك على تضليل الرأي العام العالمي من خلال الزعم بعدم وجود شفافية في الإعلان عن الأرقام الحقيقية المصابة بالمرض في مصر.

ولم تمر ساعات على تلك الحملة حتى خرج علينا (الدكتور جون جبور) ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر، ليشتد بالطريقة التي تعاملت بها السلطات في مصر مع فيروس كورونا، وأكد أن مصر وعمان هما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تملكان (نظام مراقبة قوى يعتمد على الأحداث) "إيه ولا تعليق = وكان وزير الأوقاف محمد مختار جمعة قد حذر في ذات الوقت من الانسياق خلف المواقع المشبوهة والصفحات المجهولة التي لا تريد الخير لمصر، كما حذر من سماع أصوات هؤلاء الذين يشيعون الأكاذيب والحديث عن أرقام مبالغ فيها بقصد نشر الفزع والنوضى بين أبناء الشعب.. وقال فضيلته: إن "جماعة الإخوان اختل توازنها العقلي، وفاق إجرامها كل التصورات الإنسانية، وصارت خطراً يهدد العالم بأسره، وندعو العالم كله إلى التعرف إلى حقيقتها الضالة، فبعض عناصرها المجرمة يدعو إلى نشر فيروس كورونا بين الأبرياء"، وأضاف وزير الأوقاف المصري في بيان له: "ما تقوم به جماعة الإخوان الإرهابية من فجر وفحش فاق أي تصور للإجرام وانعدام الحس الإنساني، حيث دعا بعض أعضاء الجماعة الضالة المصابين من عناصر الجماعة بفيروس كورونا إلى نشره بين رجال الجيش والشرطة والقضاء والإعلام وغيرهم من أبناء المجتمع الأبرياء، بما ينم عن أقصى درجات اختلال توازن الجماعة العقلي والنفسي والإنساني، ويجعلنا ندعو عقلاء العالم كله إلى التعرف إلى طبيعة هذه الجماعة المجرمة وخطورتها على الإنسانية جمعاء".

وبظني أن ما سقناه من أخبار كاذبة وإرجاف في ديار الإسلام كاف عن الاسترسال فيما روجته وتروجه جماعة الإخوان في كل كارثة أو ملامة تحل بالمصريين على جهة الأخص وبالسعودية ودول الخليج على جهة العموم.. وفي رد ذلك وبيان خطورة بث إشاعات من هذا النوع في مثل هذه الظروف الصعبة: يقول الدكتور محمد العبد العالي المتحدث باسم وزارة الصحة السعودي: "إن الشائعات أشد خطراً من انتشار الفيروسات، لأنها تبث الرعب والقلق غير المبررين.. كما جاء في جريدة الأهرام وتحت عنوان: (الشائعات والأكاذيب.. خيانة للدين والوطن)، مقال يتحدث فيه صاحبه عن خطورة استخدام بعض الجماعات والأطراف المغرضة وسائل التواصل الاجتماعي، في نشر الشائعات والأكاذيب التي تستهدف الإضرار بالأمن القومي المصري، وعن التقرير المغرض الخاص بوجود ١٩ ألف حالة كورونا في مصر.

هذا، وإن كنا قد عرضنا قبلً للولاء الذي هو بحق، وعرضنا كذلك للجهاد المشروع، ووقفنا على ضوابطهما الشرعية وأنهما لا يكونان أبدًا لمفارقة الجماعة، ولا لشق الصف المسلم، ولا لعصبة أو نكرة جاهلية، ولا في الفتنة ولا تحت راية عمية، ولا لقتال مسلمين ولا لمن أمر النبي بطاعتهم في غير معصية من حكاهم وأمتهم، وهو ما اندرج فيما أخبر عنه النبي ﷺ بقوله: (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتل تحت راية عُمِيَّة يغضب للعصبة ويقاثل للعصبة فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفى بذئ عهدها، فليس مني)، وقوله: (يأتي في آخر الزمان قومٌ حدثاءُ الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية.. يقتلون أهل الإسلام ويَدْعُونَ أهل الأوثان).. وعرفنا أن النهي عن الخروج على حكام المسلمين هو معتقد جميع أهل السنة، وأن ما ادعوه في قتال الطائفة الممتعة لا ينسحب على جند المسلمين وإنما على جيوش التتار الذين فصل د. ناجح إبراهيم القول فيما كانوا عليه من أحوال.

أقول: إذ قد عرفنا كل ذلك، تكشف أمامنا حقيقة أولئك الخوارج، وأن مهمتهم محصورة في تشويه الدين والتلبس على أمة سيد المرسلين، وعلى الإرجاف وبث الرعب والفوضى في ديار الإسلام وبين جموع أهل السنة، ولعل ما سبق أن ذكرناه عن (شرف الخصومة) يمثل علاجًا ناجعًا لفيروس الشائعات الذي أصيبوا به، وما يعدُّ كذلك تذكرة (لمن أرد أن يذكر أو أراد شكورًا)، و(لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد)، وحسبنا منه قوله ﷺ محذرًا: (إياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى لكذب حتى يكتب عند الله كذابًا).. وقديما قال شاعرنا: (جزا الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوي من صديقي).. ورحم الله القائل: (لكل داء دواء يستطب به * إلا الحماقاة أعييت من يداويها).. نسأل الله أن يعافينا من كل بلاء، وأن يرفع عنا الغلاء والوباء، وأن يحفظنا وبلادنا وولاية أمورنا من كل مكروه وسوء.

المبحث الثالث

الإخوان سنة أولى عقيدة ..

درس في الولاء حتى لا تنقضوا إيمانكم أو تكونوا للمسلمين مع المحاربين

ولعله قد وضح الآن وبصورة جلية، كيف تصب جماعة الإخوان جهودها وعن طريق الإضرار بأمة الإسلام وإضعافها، في خدمة أعداء الإسلام، وليس بخاف على ذي بصيرة ما يضمره أعداؤنا الذين سماهم لنا ربنا في كتابه العزيز، وعيَّتهم وكشف عما تكته صدورهم تجاهنا، قائلاً وقوله الحق: (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزلَ عليكم من خير من ربكم.. البقرة/ ١٠٥).. وقائلاً: (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ..)، إلى أن قال: (إن تمسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها.. آل عمران/ ١١٩، ١٢٠)..

وعجيب أن نقراً - ومعنا كل علماء وقراء عالمينا العربي والإسلامي - ونحفظ من غير ما سبق، قول الله تعالى: (وقالوا كونوا هودًا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين.. البقرة/ ١٣٥)، وقوله فيما يتمنونه لنا: (ود كثير من أهل الكتاب لو يردوكم من بعد إيمانكم كفارًا حسدًا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق.. البقرة/ ١٠٩)، ومثله: (ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم.. آل عمران/ ٦٩)، وقوله في التحذير من كيدهم ومن الاستجابة لما يوئذونه لنا: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير.. البقرة/ ١٢٠) ومثله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم.. آل عمران/ ٧٣)، وقوله: (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين. وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم.. آل عمران/ ١٠٠، ١٠١)،

وكذا قوله صلوات الله وسلامه عليه: (أوثق عرى الإيمان: الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله).. ثم لا نحتاط لما أمر الله به ورسوله تجاه أعداء الإسلام أو حذرا منه أو أخبرا عنه؟ والأعجب: أن نقرأ كل هذا في كتاب ربنا، وأن نطالع - فيما يشير إلى خطورة مصافاة أعداء الدين والاستقواء بهم ومؤازرتهم(١)- قوله تعالى: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء.. آل عمران/ ٢٨)(٢).. وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون. هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ.. آل عمران/ ١١٨، ١١٩).. وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين.. المائدة/ ٥١)(٣).. وقوله في انتقاد شنيع فعالهم وكشف خبيثة قلوبهم: (فترى الذين في قلوبهم مرض ييسرون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين.. المائدة/ ٥٢)، ونظير ذلك آية ١١ من سورة الحشر.. وقوله في عدم المحاباة أو المجاملة في هذا الأمر ولو من أقرب الأقربين: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون.. التوبة/ ٢٣).. إلى آخر ذلك مما لا يحصى(٤).. ثم لا نأخذ كل ذلك بعين الاعتبار؟!!

والأعجب من ذا وذاك، من يطالع مع كل ما سبق، ما اشتملت عليه آيات الإخلاق بعقيدة الولاء والميل بالكلية إلى أعداء الإسلام، من: اتهام به بالنفاق الأكبر الاعتقادي، القادح في الإيمان، والمخرج من الملة، والملحق أصحابه بمن هم في الدرك الأسفل من النار، من نحو ما جاء في قوله تعالى عن المنافقين الذين

(١) وهم من لا يكفون عن مناكفة أهل الإيمان ومقاتلتهم ومحاولة النيل منهم على ما أفاده قوله تعالى: (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا.. البقرة/ ٢١٧)

(٢) قال ابن جرير في تفسيرها: "لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهرا وأنصارا، توالونهم على دينكم، وتظاهرونهم على المسلمين، وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك: فقد برئ من الله وبرء الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر.." ويقول ابن كثير في تفسيره لقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق): "يعني: المشركين والكفار الذين هم محاربون لله ولرسوله وللمؤمنين، والذين شرع الله عداوتهم ونهى أن يتخذوا أولياء وأصدقاء وأخلاء.." ومنه يعلم أن المستثنى في قوله تعالى: (إلا أن تتفوا منهم تقاة.. آل عمران/ ٢٨)، هو: ذاك الولاء الذي يبدو من بعض الأنظمة العربية، والذي تحكمه غالبا: المصالح الدنيوية، والضرورة القصوى، والحاجة الماسة، والسياسة الملجئة، فليس هذا بالناقض للإيمان ولا المخرج من الملة، بل هو مبتنى على المصانعة، فهو من جنس ما وقع فيه الصحابي الجليل حاطب بن أبي بلتعة الذي نزلت بحقه أول سورة الممتحنة والذي دفعه إليه: أن يكون له عند أهل قريش بدءا، لأنه لم يكن له شبيعة تدافع عنه في مكة أو يحتمي بها عندما يحتمي غيره بما له بينهم من قرابة وأهل.. يقول الشهيد رمضان البوطي رحمه الله في فقه السيرة ص ٢٨٥ تعقيبا على هذه الحادثة: "لا يجوز للمسلمين - في أي ظرف كانوا - أن يتخذوا من أعداء الله أولياء لهم يلقون إليهم بالمودة، أو أن يمدوا نحوهم يد الإخاء والتعاون.. إن الآيات نزلت صريحة تأمر المسلمين أن يجعلوا ولاءهم لله وحده، وأن يقيموا علاقاتهم مع الناس أيا كانوا، على أساس ما تقتضيه ولاءهم لهذا الدين الحنيف والإخلاص له، وإلا كيف يتصور أن يضحى المسلمون بأموالهم وأنفسهم وشهواتهم وأهوائهم في سبيل الله تعالى؟، وتلك هي مشكلة كثير ممن يعدون أنفسهم مسلمين في هذا العصر!" هـ.

وكننت قد دافعت عن هذا الأمر بشدة بعد أن جادلني بعضهم في أمر تطبيع حكمانا المضطرون إليه، فكتبت له ما نصه: "في اليهود من الصفات ما لا يطبقها من كان لديه مثقال ذرة أو حبة خردل من إيمان، وحسبهم أنه ما من مسلم على وجه هذه البسيطة إلا ودعا الله في الصلاة سبع عشرة مرة على الأقل أن يجنبه طريقهم ويهديه صراط الله المستقيم، وحسبهم أن غضب الله عليهم ولعنهم وجعل منهم القردة والجنائز وعبد الطاغوت، فهو جنس طارد ومفر وليس بجاذب ولا بنافع، تحكي كتب التفسير أنهم كانوا يقتلون سبعين نبيا في أول النهار ويقومون سوق بقلهم في آخره، والمهم أن نحذرهم ولا نتخذهم أولياء لنا من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء، ولا يلومن إلا نفسه وكل امرئ حسب نفسه، والله نسال أن يلهمنا رشدنا ويدينا سبلنا"، فكان أن حطر حسابي على الفيسبوك لأكثر من شهر.

والمهم أن ولاء الأعداء المحاربين، الذي ينقض الإيمان ويوصل صاحبه لدائرة الكفر ويخرجه من الملة ويجعله في مصاف منافقي الدرك الأسفل من النار: هو المبتنى على عقيدة الولاء الفاسدة، والذي لا تحكمه ضرورة لجنة ولا مصلحة دينية ولا دنيوية، ولا حاجة ماسة له، أعني: كهذا الذي يفعله (الإخوان المسلمون) وكل من يدور في فلكهم، ويرضى بمسلكهم ويؤيد معتقدتهم - بمعونة الحزب الديمقراطي الأمريكي، فهؤلاء - بولاءاتهم المنحرفة، وأفعالهم المحسوبة على الإسلام والمنطلقة باسمه، وغير المضطرين إليها، وعلى ما وضح بالصوت والصورة في كثير من الفيديوهات التي هي حجة على أصحابها - هم المعنيون بالأبي السالف الذكر.. علما بأننا نكفر في كل ذلك: الأعمال والأقوال فقط، لا أشخاصا بأعينهم حتى تقام عليهم الحجة الرسالية التي يكفر بها جاحدها، فمن جحد بعد ولزمته الحجة أضحى والعياذ بالله كما نطق صريح القرآن، وذلك هو منهج أهل السنة والجماعة، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٣) يقول عبد الله بن عتبة: "ليثق أحدكم أن يكون يهوديا أو نصرانيا وهو لا يشعر"

(٤) في هذا الشأن من أي الذكر الحكيم، وليراجع فيها جميع كتب التفسير، وأثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الناس هذا

يستقون بالمحاربين من أهل الكفر، على أهل الإيمان: (ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون. ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون.. المائدة/ ٨٠، ٨١)، وقوله: (بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً. الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبغون عندهم العزة..). إلى أن قال: (الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين فالله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً.. النساء/ ١٣٨، ١٣٩، ١٤١)، وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً.. النساء/ ١٥٤).. وقوله: (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم.. المجادلة: ٢٢).

فيبين لهم في الآية الأولى أن الإيمان بالله والنبي ﷺ مرتبط بعدم ولاية الكفار، ويجعل اتخاذ الكافرين والاستعزاز والاستقواء بهم على المسلمين في آتي المائدة من أخص خصائص النفاق وأهله، ويصرح في أي النساء بأن مبتغي العزة لدي أعداء الإسلام موسومٌ بأعظم سمات أهل النفاق كون هذا من أبرز علاماته، وينهي في الآية ١٥٤ منها بأشد عبارات النهي أن يجعل فاعلوا ذلك لله على أنفسهم حجة في إحلال العقوبة بهم، ثم يخبر أخيراً وليس آخراً أنه لا يوجد مؤمن يوالي كافراً، فمن والى كافراً فليس بمؤمن. أقول إن الأعجب: أن يطالع المرء كل ما سبق ثم لا يرعوي مع ما يشاهده من مخططات أولئك الأعداء ومكرهم الليل والنهار مما لم يعد خافياً على ذي لب من تقسيم بلادنا واحتلال قدسنا وتفتيت وحدتنا وتفكيك جيوشنا وتخريب ديارنا

فإن يتعمى المرء عن صريح هذه الآيات عن عمد، ولأدنى ملابسة ينقضها ويلوي أعناقها، ويُعرض نفسه للجزاء الذي أعده الله لمخالفها، ويرضى لنفسه -وباسم الإسلام- أن يقف على أعتاب أهل الكفر كالمسؤولين، وأن يكون والعياذ بالله في عداد المنافقين بنص كلام رب العالمين، أمر يدعو إلى الحسرة.. ولا أدري من نعاذي إن لم نعاذي من يعاديننا من أعداء الله، ومن نوالي إن لم نوالي أولياءه، لكنه منطلق الخوارج في كل عصر ومصر؟!.

على أن بدؤ البغضاء من أفواه من يناصرنا -معشر أهل السنة- العدا، وتربصهم بنا، ووُدَّهم عنادنا، وطمعهم في أوطاننا والسير بكل سبيل إلى تدميرها والسعي في خرابها، واستمرارية قتالهم لنا بأفانين الحروب وأجيالها، بل وظهور النصوص الموجبة لإعلان براءتنا منهم، وبيان أن مخالفة ذلك مفض إلى النفاق ومرض القلوب بصورة كاشفة وأوضح من الشمس في رابعة النهار، وبشكل ينطق به واقعنا ومن قبل كتاب ربنا في نحو قوله من غير ما سبق: (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتقتلوا خاسرين.. آل عمران/ ١٤٩)، وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق)، إلى قوله: (تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل. إن يتفوقكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفروا.. الممتحنة/ ١، ٢)، وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم.. الممتحنة/ ١٣).. ظاهر للعيان.

إن ما تفعله جماعة الإخوان حين تخالف حكم الله في كل ما ذكرنا وبما لا يخفى على أحد، هو من دون شك خلل في الاعتقاد ما بعده خلل، فدين الله وآيات كتابه على أن الولاء والعداء، والمحبة والكراهية لا تكون إلا في الله، بل ذلك شرط من شروط كلمة التوحيد ومعنى كبير من معانيها وأثر عظيم من آثارها، والعلامة السابعة من علاماتها، فلا تتم الشهادة إلا بمحبة ما يحبه الله وكراهة ما يكرهه، وإلا باتباع ما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر.. وعليه فمن الخطأ والخلل في عقيدة التوحيد ما نراه من فرقة محسوبة على الإسلام وتحدث باسمه، ما يكون حالها دائماً وأبداً إلا أن ترتمي في أحضانهم وتثق فيهم، وتتخذهم أولياء من دون المؤمنين، وعلى حساب ولائهم لدينهم ومجتمعاتهم وأهليهم وبنبي أوطانهم.. أمر يدعو إلى الأسى ويبعث - من دون شك - على الاشمئزاز.

تاريخ أسود في ولاء جماعة الإخوان لمن نهى الإسلام عن موالاتهم

وإنما يجيء ذكر هذه الآيات الكريمة وإسقاطها على واقع الجماعة، في: سياق فضح العلاقة المشبوهة التي تربط جماعة الإخوان بـ (بريطانيا) - صاحبة وعد بلفور الذي بموجبه تم احتلال فلسطين وإلى الآن- وعلى خلفية الحديث عن دور (صحيفة الجارديان) البريطانية، التي لا تلبث أن تستقي تقاريرها وأكاذيبها عن مصر من جماعة الإخوان، بغرض إثارة الرأي العام المصري والعالمي على بلد الكنانة وكعبة العلم، ثم لا تكفان عن استغلال الكوارث، من نحو: تفشي فيروس (كورونا) الذي يجوب أنحاء العالم، لنشر شائعات من شأنها أن تسيء لمصر، وتثير البلبلة وتحدث الفوضى والقلق لدى شعبها، وتحرّض وتؤلب المنظمات الدولية وتلك التي تدّعي أنها لحقوق الإنسان، عليها.. فإن الشيء بالشيء يذكر.

والحق أن المتابع لـ (الجارديان) يستطيع بكل أريحية أن يتهمها بالتبعية لـ (تنظيم الإخوان المسلمين)، ويكفي أن نعرف أن ملكية قطر لحوالي ٦٠% من أسهم الجريدة بما قيمته ٢ مليار جنيه إسترليني بعد أن كانت ٣٠%، قد وصلت في العام ٢٠١٣ إلى ٨٠% (١)، ولذلك تنفذ الجارديان سياسة التنظيم -ومثلها ال-

(١) وتبدأ القصة وتتواصل فصولها على مدار السنوات الماضية وتتضح معالمها، عندما نقرأ هذا المقال من جريدة الموجز المصرية في ٢٠/١١/٢٠١٤، وقد جاء تحت عناوين: (شذوذ الأمير.. وصفقات «الجارديان»!!).. (كين ليفنجستون) يدفع مليون جنيه إسترليني لوقف نشر فضيحة أمير قطر في ملهى الشواذ - عمدة لندن أجرى اتصالات ساخنة مع السفير القطري لإجبار ضابط الشرطة على تغيير أقواله - محرر صحيفة (الشواذ) كشف أسرار الفضيحة بالأسماء ووضع (الجارديان) في ورطة - (G.A.Y.S) أشهر ملهى لممارسة الرذيلة يصدر قرارًا بمنع دخول (تميم) وصديقه (مايكل هيرد).. الدوحة تشتري ٦٠% من أسهم الجارديان لشراء صمت الصحفيين.. والصحيفة البريطانية تطلب (جواسيس) لكتابة تقارير عن مصر!!:

ولكي تكشف عن هذه القناة القطرية المشبوهة والتي - للأسف - يثق الكثيرون فيها وفي القائمين عليها وهم أكذب خلق الله، وعن كم الأكاذيب والشائعات التي تقوم بترويجها لصالح أعداء الأمة، وعن دورها في إلحاق كل الضرر بأمتنا الإسلامية والعربية، هاكم نص المقال: "كان الحل الوحيد لإخفاء الفضيحة، هو: أن تقوم قطر بشراء ٦٠% من أسهم الجريدة وهي النسبة التي تجعلها المتحكم أو المسيطر الرئيسي على الجريدة وعلى سياستها التحريرية * وفي واقعة الملهى الليلي اعتقد الجميع أنهم قاموا بإخفاء معالم الفضيحة بعد أن تم شراء الشرطيين والجريدة والملهى الليلي، ولكن محرر أكبر صحيفة للشواذ (ILGA ASIA) كشف المستور وفضح قطر وأميرها ووضع الجارديان في ورطة كبيرة * وكانت صحيفة (فايننشال تايمز) قد أصدرت بياناً لإدانة نشر (الجارديان) إعلانات مدفوعة لـ (تحالف دعم الشرعية)، وقالت: إن ذلك عمل غير أخلاقي، في الوقت الذي ينشغل فيه أبطرة الإعلام المصري بالصراع على تأسيس ما يسمى بغرفة صناعة الإعلام!!.. ووسط صراعات السيطرة بين حيتان البيزنس على امتلاك الفضاء وجمع الثروات بكافة الطرق والوسائل، لا تسأل عن مصالح الوطن ولا تبحث عن مستقبل محترم للإعلام، فرغم الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد ورغم الصفقات الإعلامية الكبرى التي تتم خارج الحدود لتخريب وتدمير هذا الوطن، نجد عباقرة المال والصحافة والإعلام في مصر يحاربون بعضهم البعض طمعاً في الاستحواذ على الكيكة والفوز بحصص الإعلانات!! إن الأمر لله وحده من قبل ومن بعد في كل هؤلاء الذين ينفقون أموالهم بحثاً عن مجدهم الشخصي وزيادة الثروات، من دون أن يفكر أحدهم مرة واحدة في التصدي لكل ما يدور من مؤامرات خارجية وداخلية لاستهداف هذا الوطن، إن مؤامرة صحيفة كبرى مثل (الجارديان) على مصر لا تحتاج إلى دليل، ويعلم الكثير من أبطرة الإعلام مدى خطورة دورها، لكنهم لا يهتمون ولا يتوقف أحدهم أمام ما يتم نشره في تلك الصحيفة وغيرها من الصحف التي قامت قطر بشراء أسهم فيها لنش الهجوم على مصر ولفتح الباب بكل بجاحة لتجنيد الجواسيس!! والجارديان جريدة يومية بريطانية تأسست عام ١٨٢١، وكانت تعرف باسم (ذا مانسترس جارديان) حتى سنة ١٩٥٩، وتصدر الجارديان من الاثنين إلى السبت، أما يوم الأحد فتصدر طبعة خاصة لها تحت اسم ذا ويكلي جارديان. (The Weekly Guardian) اتبعت الجارديان مؤخرًا وسيلة جديدة لشراء المعلومات عن مصر وشوارعها وميادينها، وذلك من خلال إعلانات منشورة على موقع الصحيفة باللغة العربية تطالب القارئ بالعمل (جاسوسًا)!! ويقول الإعلان بالنص:

(عايش في القاهرة؟ ابعث لنا صورك واحكي لنا عن آخر التغييرات في شكل المدينة، وإيه تأثير التغييرات والتجديدات على السكان؟).. وبهذه الطريقة، تقوم (جارديان) باصطياد العملاء الذين تستخدمهم دولة قطر، ولكن السؤال ما هي علاقة قطر بالصحيفة البريطانية الكبرى؟ في ٢١ أكتوبر ٢٠١٣، نجحت الحكومة القطرية في زيادة أسهمها في جريدة الجارديان بنسبة ٢٠% لتصبح تحت سيطرتها بشكل كامل، وكانت صفقة شراء نسبة الـ ٢٠% الإضافية قد مكنت قطر من بسط نفوذها وفرض رأيها على العالم الخارجي من خلال السياسة المزيفة التي تتبعها الحكومة القطرية تجاه الدول العربية التي تعمل على نشر الفوضى داخلها، وقد حصلت مصر على النصيب الأكبر من هذه الحملة الممنهجة إضافة إلى وقوف الحكومة القطرية ومساندتها لحلف الناتو في حربه ضد نظام القذافي في ليبيا، كانت قطر تمتلك ٤٠% من الأسهم، وبعدها تمكن تميم بن حمد من إتمام صفقة الـ ٢٠% فأصبح يسيطر على ٦٠% من الجريدة بعد دخوله في صراع مع أحد رجال الأعمال الإماراتيين، وتم حسم الصفقة لصالح تميم بعد تدخل أحد الوسطاء.. كان الاتفاق أن يتخلى تميم عن بعض ممتلكاته في بريطانيا لصالح رجل الأعمال الإماراتي، وقد شهدت الساعات الأخيرة قبيل إتمام الصفقة جدلاً واسعاً نتيجة رفض بعض أعضاء مجلس إدارة صحيفة الجارديان للعرض القطري، لكن بعض الوسطاء تدخلوا ونجحوا في إقناعهم بإتمام الصفقة لتصبح الجريدة بموجبها تابعة للأسرة الحاكمة القطرية، في واحدة من الصفقات التي ما زالت تثير علامات استفهام وعلامات تعجب.

قبل أن تنتهي سنة ٢٠٠٩ حصلت شركة جارديان لإدارة الثروات على ترخيص من مركز قطر للمال، ووقتها أعلنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن منحها ترخيصاً لشركة جارديان لإدارة الثروات الرائدة في مجال الاستشارات المالية في أوروبا لتقديم الاستشارات المالية في قطر،

وبموجب هذا الترخيص، كانت جارديان هي أول شركة استشارات مالية بريطانية مرخصة من قبل مفوضية الخدمات المالية البريطانية، مخولة بالعمل في قطر

وقتها أيضا أعرب (دايفيد هويل) - الرئيس التنفيذي لشركة (جارديان لإدارة الثروات قطر) وخلال حفل إطلاق الشركة الذي أقيم في مقر مركز قطر للمال - عن آماله بأن تساهم الشركة بشكل إيجابي في بناء أعمال ناجحة في مجال الاستشارات المالية التي تخدم دولة قطر، وأشاد (جون هوكينز) السفير البريطاني في الدوحة بحركة الاستثمار والتجارة القائمة بين المملكة المتحدة ودولة قطر التي شهدت نشاطًا ملحوظًا، لافتًا إلى توافد العديد من الشركات البريطانية إلى تأسيس شركات وأعمال لها في قطر. كانت تلك الفصول الأخيرة أو قبل الأخيرة من القصة.

أما قصة قطر مع (الجارديان) فتبدأ يوم ٣ أغسطس ٢٠٠٥ حين التقط أحد المحررين بها سماعة التليفون بلهفة وطلب (كين ليفنجستون) عمدة لندن الشهير، ليسأله عن تفاصيل مشاجرة حدثت بين ثلاثة رجال سكارى في ملهى ليلي! تعجب الرجل، وسأل الصحفي عن علاقته بالموضوع، خاصة أن الملهى الليلي الذي سأله عنه كان هو ملهى (G.A.Y.S) وهو ملهى شعبي للشواذ معروف في لندن!، وأجاب صحفي (الجارديان) بأن أحد المتورطين في المشاجرة هو (مايكل هيرد) وهو صديق الأمير (تميم بن حمد) القطري! وهنا، أبدى الرجل دهشته وطلب وقف نشر أي شيء حتى يصل بنفسه لمقر الجريدة!!، وعندما وصل للجريدة تأكد من صدق المعلومة من محضر الشرطة حيث كان ضابطا شرطة، قد قاما بإثبات المشاجرة والأسماء واسم الملهى في محضر رسمي وكذلك صورة من قرار الملهى الليلي بحرمان (تميم ومايكل هيرد) من الدخول لمدة شهر! وعلى الفور، اتصل الرجل بالسفارة القطرية ومنها بالدوحة وكانت التعليمات بإيقاف الفضيحة بأي ثمن مهما كان.. وللعلم فقد كان (كين ليفنجستون) من أشد أعداء العائلة المالكة السعودية، وله تصريح شهير نشرته (الجارديان) في ٨ أبريل ٢٠٠٠ قال فيه إنه يتطلع إلى اليوم الذي يرى فيه أفراد العائلة المالكة في السعودية معلقين على المشانق!

تحرك (ليفنجستون) بمنتهى السرعة لتدارك الفضيحة حيث قام باستدعاء الضباط الذين حرروا المحضر وتم تغيير الأسماء مقابل مليون جنيه إسترليني، واعتقد الجميع أن معالم الفضيحة قد تم التخلص منها، ولكن المفاجأة كانت في انتظارهم، وقبل الكشف عنها يجب التأكيد على أن ظروف شراء قطر لتلك الأسهم كانت غريبة، فقد كانت الصحيفة وقتها على وشك الإفلاس نظرًا لطبيعة ملكيتها، فهي الجزء الأساسي من أعمال مجموعة جارديان الإعلامية التي تعود ملكيتها لمجلس أمناء سكوت ترست المحدودة (وهي بمثابة وقف) والهدف من ذلك هو ضمان الاستقلال المالي والتحرير للجارديان إلى الأبد.. وهنا، كان الحل، هو: أن تقوم قطر بشراء حوالي ٣٠% من الأسهم بما قيمته مليار جنيه إسترليني، وبهذا الشكل تم إسكات جميع الصحفيين، ثم تم شراء ١٠% في ٢٠٠٨ وأخيرًا كانت الـ ٢٠% التي تحدثنا عنها، وبهذا الشكل أصبحت قطر تمتلك ٦٠% من أسهم الجريدة وهي النسبة التي جعلها المتحكم أو المسيطر الرئيسي على الجريدة وعلى سياستها التحريرية.

ونعود إلى واقعة الملهى الليلي التي اعتقد الجميع وقتها أنهم قاموا بإخفائها بعد أن تم شراء الشرطيين والجريدة والملهى الليلي، وفاتهم أن هناك ثغرة لم ينتبهوا إليها، وهي أن محرر أكبر صحيفة شواذ (ILGA ASIA) كان في الملهى بالصدفة، وطبعا سجل كل شيء ونشره في يوم ٦ أغسطس ٢٠٠٥!! هذا هو عالم المال القطري والصفقات الإعلامية التي يتعمد المتصارعون على كعكة الإعلام المصري تجاهلها وعم الاهتمام بها، رغم خطورتها البالغة!، فمن المعروف أن الجارديان لا تكفي بتبني السياسات القطرية على صفحاتها، بل تجاوزت ذلك إلى محاولة شراء مساحات في صحف أخرى، وليس أدل على ذلك من البيان الذي أصدرته صحيفة (فايننشال تايمز)، والذي أوضحت فيه أنها رفضت نشر إعلان مدفوع لـ (تحالف دعم الشرعية)، وأنه ذات الإعلان المنشور في (الجارديان)، بيان (الفايننشال تايمز)، قال: إن الجريدة تتبع معايير الدقة والمصداقية في كل ما تنشره بما في ذلك الإعلانات المدفوعة وإنه في حالة (بيان دعم الشرعية)، كان لدى الصحيفة تساؤلات حول مضمون الإعلان، وما ورد به من معلومات لم تقره هيئة التحرير، ومن ثم كان القرار بعدم النشر.

ولاشك أن البيان كشف طبيعة الدور الذي تلعبه الجارديان لحساب قطر وجماعة الإرهاب، وبالتالي فإن نشر الأكاذيب عن مصر في الجارديان لا يتوقف، ومن الأكاذيب التي نشرتها الجارديان تقرير لـ (باتريك كينجسلي) نشرته في ١٢ أبريل ٢٠١٤ زعم فيه أن **الاعتصاب هو السلاح المفضل الذي تستخدمه الشرطة المصرية ضد المعارضين!!**، وفي التقرير أرقام مغلوطة، مثل قوله: إن (حملة القمع في مصر تضمنت اعتقال أكثر من ١٦ ألف شخص)، و(أن اثنين من النشطاء السياسيين قالوا إنهم تعرضوا للاعتصاب أثناء احتجاج الشرطة لهما في واقعتي اعتداء منفصلتين)، مما يثير الشكوك بحسب زعم الصحيفة بأن الشرطة تستخدم بشكل واسع النطاق سلاح الاعتصاب ضد المعارضين. (٥ فضائح من أكاذيب «الجارديان»: تفتح الجارديان صفحاتها لأي معارض للنظام في مصر، وتدفع بسخاء كبير لكل من يكتب أكبر قدر من الأكاذيب والمعلومات المضللة، وبكل أسف تورط الكثير من الكتاب في هذا الفخ، وكانت الكاتبة (أهداف سويف) التي تحمل الجنسية البريطانية تنشر مقالاتها بصحيفة (الشروق المصرية) المملوكة للناشر (إبراهيم المعلم)، وقد نشرت (أهداف سويف) بالجارديان مقالا في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤ زعمت فيه أن (دولة السيسي) تحارب الطلبة والفنانين والنقابات والجرافيتي ومشجعي الكرة والصحفيين والمصورين!.. ومن مقال أهداف سويف المنشور بالجارديان نقراً: (منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣، اعتقل حوالي ٤٠ ألف شخص منهم ١٦ ألفاً مازالوا في السجن.. أغلبية هؤلاء ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة الآن، ارتكب بعضهم عنفاً ولكن معظمهم لم يفعل، والبقية، ربما ثمانية أو تسعة آلاف، موزعون بين نشطاء ثوريين وبين مارة وقعوا في مصائد الشرطة واستخدموا لاستيفاء الأرقام المطلوبة).

وأضافت الكاتبة التي تحمل الجنسية البريطانية: (تجاهل الحكومة كل علامات المحنة والانهياب، وتركز على حربها الفاشلة إلى حد كبير على الإرهاب لتقمع الحريات وتجرم المطالبات، والشعار هو: {انظر حولك وكن شاكراً!} لأن مصر ليست سوريا أو العراق أو ليبيا).. قبلها، وتحديداً في ٢٣ مارس ٢٠١٤ نشرت الجارديان تقريراً عنوانه: (هل اكتملت الثورة المضادة؟)، زعمت فيه أن علاء عبد الفتاح واحد من ١٦ ألف معتقل سياسي على الأقل في مصر الآن، يقعون في السجن المصرية، ونقلت فيه عن (يحيى حامد)، وزير الاستثمار في عهد محمد مرسى: (لم يعد هناك الآن أي صلة بثورة ٢٥ يناير)، كما زعمت الجريدة أن (ما يحدث بالنسبة للآلاف في السجن، والإسلاميين الغاضبين من الشباب في مظاهراتهم الهزيلة في الشوارع، يعبر عن بيئة كاملة من القمع)!!.. وبين هذا وذاك قرأنا في ١١ سبتمبر ٢٠١٤ تقريراً في غيبة الابتذال ادعت فيه سائحة أنها تم اغتصابها في أحد الفنادق واكتشفنا بعدها أنها عاهرة محترفة، ولم تدرك مع من قضت ليلتها.. وأخرى زعمت أنها تم اغتصابها في ميدان التحرير ومنحتها المحكمة البريطانية ألف جنيه إسترليني كتعويض!

هذا غير العديد من التقارير التي ليس لها من هدف سوى ضرب سمعة مصر وفنادقها، كأن تدعى مثلاً أن شخصين قد أصيبا بأمراض شديدة أثناء قضاء عطلتها في خليج مكادي!.. وفي هذا التقرير قرأنا أن شابة وصدفها قاما باتخاذ الإجراءات القانونية ضد وكالة (توماس كوك) السياحية بعد إصابتهما بالمرض الشديد أثناء إقامتهما بأحد الفنادق المصرية.. ووصف كل من (كايلات ستانرد) (٢٦ عاماً)، ولوك بيرنز (٢٣ عاماً) رحلتها بأنها كانت (جازة في الجحيم)، بسبب الظروف غير الصحية في فندق (Stella Makadi Garden Hotel)، في خليج مكادي

بي بي سي- عبر موضوعاتٍ تعاني من غيابٍ كاملٍ للمهنية والاحترافية.. وللقارئ الكريم أن يطالع في ذلك ليكتشف بنفسه عن مدى التواطؤ فيما بينهما- هذه العناوين:

"أموال قطر والتنظيم الدولي للإخوان وراء هجوم الجارديان على مصر.. السيسي يتعرض لحملة إساءة مدفوعة الأجر" .. "بالفيديو: (BBC) تستعين بالإخوان للتحريض ضد مصر" .. "شبكة (بي بي سي) تستضيف سيدة لا تفقه شيئاً عن الاقتصاد، تتحدث عن الاقتصاد وزيادات الأجور في مصر وتنتفي صحة تلك الزيادات، بقصد الإساءة والتحريض على مصر" .. "ال (بي بي سي) يصعب عليها نشر تقرير إيجابي عن مصر، وأي تقرير إيجابي يقابله ١٥ تقريراً سلبياً يشارك فيها أعضاء جماعة الإخوان والطابور الخامس" .. "مصر لا تدفع أموال رشاوى من أجل شراء الإعلام الخارجي، على عكس (قطر والإخوان) اللتين تنشران تقارير كاذبة" .. " (بي بي سي) بوق من أبواق جماعة الإخوان لا تمت للمهنية بصلة" .. "قبل أي تحرك كبير للإخوان؛ (الجارديان) البريطانية تنشر خبراً ملفقاً ضد السلطة" .. "سموم الإخوان في الصحف الغربية.. مقالات مدفوعة الأجر لـ (عمرو دراج) و(أيمن نور) وغيرهم من مطاريد الإخوان بـ (الجارديان) و(واشنطن بوست) و(هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي) باعتبارهم أعداء تاريخيين لمصر" .. "لقاء مصالح الإخوان في مهاجمة الدولة المصرية مع تحالف المصالح الضارة ضد مصر؛ الأمر الذي يفسر الترحيب الذي تبديه بعض وسائل الإعلام الغربية للإخوان" .. "التنظيم يشتري مساحات في منابر أوروبا وأمريكا للتحريض وتقديم صورة غير حقيقية ضد مصر.. وخبراء: الجماعة تغطي على فشلها أمام قواعدها" .. "أمين اللجنة الدينية في البرلمان د.عمر حمروش: خذوا معلوماتكم من المصادر الرسمية.. واحذروا صفحات الإخوان، فهذه الجماعة الإرهابية هي فيروس لكل الأوطان لما تقوم به من نشر الأكاذيب والشائعات ضد البلاد".

كما نقرأ: "لماذا تبت (الجارديان) أكاذيب ضد مصر بقصد الإساءة لسمعتها؟.. يجيب (عمرو فاروق) الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، مرجعاً السبب في ذلك إلى عشرة أسباب" (١) .. "ويصرح: إن

(Makadi Bay) وقال الشايان بحسب زعم الصحيفة إنهما لاحظا وجود الحشرات والطيور حول وداخل أماكن الطعام، وإن الطهارة وفريق الطهي لم يكونوا يرتدون أي قفازات أثناء تقديم الوجبات، وإن كليهما عانى من المرض خلال ما كان من المفترض أن تكون رحلة للاسترخاء في الشمس، من الغثيان والإسهال وآلام شديدة في المعدة، كما زعمت (كيا لايت) أنها عانت من طفح جلدي على قدمها، واضطرت إلى أخذ إجازة لمدة أسبوع من العمل بسبب الأعراض التي استمرت بعد عودتها إلى منزلها في (هورسفورث لينز)، غرب يوركشاير. في المقابل، تروج الجارديان لقطر وسياستها بشكل فج يلامس أحياناً حدود الوقاحة.. ففي ٢٨ أكتوبر الماضي، نشرت الجارديان البريطانية مقالاً لـ (إيان بلاك) حول زيارة تميم بن حمد آل ثاني إلى لندن، قال فيه إن زيارة الأمير الشاب تأتي في إطار التعاون الاقتصادي الواسع بين قطر وبريطانيا، لكن الهدف الرئيسي منها هو تحسين صورة قطر في إطار التقارير المتزايدة حول تمويلها للجماعات التي تصنفها بريطانيا باعتبارها (إرهابية) في عدة دول من بينها تنظيم (الدولة الإسلامية)، وهي المزعمة التي نفتها قطر.. ورغم الدور الواضح الذي اعترفت به قطر عبر مسئولين (بينهم رئيس المخابرات القطري) بتمويل عدة جماعات إسلامية اتخذت بعضها العنف أسلوباً مثل (جبهة النصرة) في سوريا، التي انضم بعض أعضائها لتنظيم (الدولة الإسلامية)، فيما بعد؛ إلا أن كاتب (الجارديان) طالب قراءه بعدم إغفال انضمام الدوحة فيما بعد إلى التحالف الدولي الذي يحارب التنظيم المتشدد في سوريا والعراق. وأضاف بلاك:

إن حرب العلاقات العامة لعبت دوراً هاماً في تضخيم المزعمة وغذت الحرب بالوكالة الدائرة حالياً في المنطقة التي تضع تركيا وقطر في جانب، ومصر والسعودية والإمارات على الجانب الآخر، مشيراً إلى أن بعض التسريبات الأمريكية كشفت مؤخراً، أن أحد المصادر الرئيسية للصحفيين حول أنشطة قطر كان شركة دولية للعلاقات العامة استحوذت الإمارات عليها مؤخراً.. وحتى يدلل الكاتب على الهلوس التي يطرحها في مقاله، عن دور الإعلام في حملة ربط قطر بتمويل (الإرهاب) زعم أن الكويت جاء ذكرها في نفس التقرير، وزعم أيضاً أن هذه النقطة تجاهلتها وسائل الإعلان العربية والعالمية!

إن النماذج لا حصر لها، ولكن السؤال الأخطر: من يواجه هذه الحملات؟ ومن يفند الأكاذيب؟ ومن يفكر في مصر التي تتعرض لكل أشكال الحروب؟! لا شك أن المشغولين بالثروات من أباطرة المال والإعلام لا يبحثون سوى عن إشعال الحروب بين صفوف الصحفيين المصريين، ولن يهتموا بكل ذلك! وهذا قدرنا نحن أبناء المهنة الذين نبحث عن المعلومات وتوثيقها مهما كلفتنا، نحن المشغولون بهوم الوطن ومعاركه والبحث عن كلمة صادقة تقابل بها رب السموات والأرض ولا نسعى من ورائها إلى رئيس أو غير، هذا وطننا وسندافع عنه ونكشف مؤامرات أعدائه ونفضح ثرواتهم التي يضخونها لتخريب هذا الوطن الغالي.. عاشت مصر وسقط كل أعدائها في الداخل والخارج وفي أوساط عصابة الفساد الكبرى التي تنهب ثروات بلادنا" انتهى المقال وجزا الله كاتبه خير الجزاء.

(١) هي: ١- أن الحكومة القطرية تمتلك ٨٠% من أسهم صحيفة الجارديان منذ ٢٠١٣، وهي سياسة متبعة بهدف التأثير في الإعلام الغربي والسيطرة عليه، لدعم توجهات قطر عربياً ودولياً، ٢- أن الجارديان تعتبر فعلياً لسان حال التنظيم الدولي للإخوان، الذي تمثله قطر كمالك مهيمن على الصحيفة وسياساتها التحريرية وتوجهاتها السياسية، ٣- أن الجارديان دعمت بشكل واضح ما يسمى بـ (تحالف الإخوان)، و(المجلس الثوري الإخواني)، من خلال تقارير دعائية ممولة، وهي كيانات تابعة للتنظيم الدولي وتعمل على مهاجمة الدولة المصرية باستمرار، ٤- ارتباط

الداخل التنظيمي لجماعة الإخوان، يتحرك وفقاً لاستراتيجية التخفي، مستغلاً الأزمات والظروف داخل الدولة المصرية للنيل منها ومن القائمين عليها مهما كانت الأوضاع، لإيمانهم وتعلقهم الكامل بفكر الخوارج في تكفير وتجهيل المجتمعات، لاسيما عقب سقوط حكمهم، واستحلالهم لدماء المصريين وأنه ليس لهم دية، وأضاف الباحث المتخصص في شئون الحركات الإرهابية في تصريح صحفي: إن هذه الجماعة وكتائبها تقود نشر الأكاذيب من أجل التأثير على الدولة، واستغلال ذلك في خلق حالة من الذعر والخوف بين المواطنين".

ونقرأ كذلك: "إبراهيم ربيع: (الإخوان) يشنون حرباً اقتصادية وإعلامية ويمولون الإرهاب.. (الجماعة) تأسست برعاية مخابراتية إنجليزية لمحاربة الشعب المصري بالوكالة" .. (جذور الإرهاب وآليات المواجهة) كتاب يقع في ٣٠ صفحة، صدر حديثاً عن (أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي) ألفه: محمد كامل ود. أميرة العربي، وفيه: أنه (وطبق - مذكراته في الدعوة والداعية - فإن حسن البنا حصل على ٥٠٠ جنيتها من الإنجليز لبناء مسجد، رفض أهل المدينة الصلاة فيه باعتبار أنه بني من أموال مشبوهة) .. هذه مجرد عناوين يندرج تحتها الكثير من التفاصيل، فليرجع إليها من يريد معرفة المزيد.

والسؤال المهم والملح الآن: كيف لمن كان محسوباً على الإسلام، أن يوالي عدو الله واعدونا ويسعى للإضرار بوطنه وشعبه وأهله، وقبل ذلك بدينه.. رغم تحذير الله الشديد، وصريح القرآن بأن ذلك ضرب من النفاق؟!!

ويجرنا الحديث عن جريدة (الجارديان) للحديث عن مقرها: (بريطانيا).. لأن ثمة عديداً من التساؤلات التي تطرح نفسها وتحتاج إلى جواب: إذ ما معنى مشاركة قيادات إخوان المقيمين في لندن في القرار الإخواني؟، وماذا يعني وجودهم داخل بريطانيا -ألد أعداء الإسلام- بحرية كاملة؟، ولم يعقد الإخوان اجتماعاتهم المغلقة داخل بريطانيا بالذات؟، وكيف ببريطانيا أن تستغل الجماعة وتجعلهم أداة لمواجهة ومحاربة القوى الوطنية في الدول العربية؟، وما هي العلاقة التي تربط الإخوان ببريطانيا من الأساس؟، وهل هذه العلاقة حديثة العهد، أم قديمة منذ نشأت الجماعة؟ ثم لماذا رفضت بريطانيا إدراج (الجماعة) منظمة إرهابية حتى الآن على الرغم من أن دولاً عديدة إسلامية وعربية أدرجتها ضمن قوائم المنظمات الإرهابية؟ ولماذا تصر بريطانيا على إيواء عناصر الإخوان؟.

ولعل في السطور التالية ما يمثل الإجابة على هذه التساؤلات.. فتحت عنوان: (العلاقة الحرام بين بريطانيا والإخوان).. بدأت منذ نشأة الجماعة بدعم الدولة الإنجليزية لحسن البنا بأموال طائلة لإفساد القومية العربية.. وتوطدت بإصدار لندن قانوناً يمنح اللجوء السياسي للتنظيم رغم العنف)، جاء في صحيفة اليوم السابع بتاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠١٦ ما نصه:

محري الجارديان بعلاقات وثيقة مع قيادات الإخوان بحكم تواجدهم وتمركزهم في (بريطانيا)، وكونها تمثل العاصمة الثانية للجماعة واحتوائها على مقر (التنظيم الدولي)، ٥- أن السياسة التحريرية المعتمدة لصحيفة الجارديان أصبحت منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بتعليمات من النظام السياسي القطري وقيادات الإخوان، مهاجمة الدولة المصرية، ٦- أن الجارديان تتعاون بشكل مستمر مع أكثر من ٤٠ مؤسسة إخوانية تمثل لها مصدر المعلومات المغلوطة التي تنشرها ضد النظام المصري، ٧- أنه ومنذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ نشرت الجارديان سلسلة تقارير عبر صفحاتها تعدت فيها تشويه سمعة مصر، كما حاولت الوقيعة بين مصر وإيطاليا في قصة مقتل ريجيني، ٨- أن الجارديان دعمت العناصر التكفيرية في مصر ووصفتهم بالمجاهدين والمعارضين السياسيين، وهاجمت الداخلية المصرية، ٩- أن الجارديان نشرت تقارير بها أرقام مغلوطة عن سجناء الإخوان، وتعمدت وصفهم بالسجناء السياسيين، رغم تورطهم في أعمال العنف وتشكيل الحركات المسلحة، مثل: (حسم) و(لواء الثورة) وغيرهما، ١٠- أن الجارديان كانت وسيلة الإعلام الوحيدة على مستوى العالم، التي انتفضت خلال أحداث ٣٠ يونيو وأجرت حواراً مع محمد مرسي قبل عزله بيومين، وانحازت لـ (جماعة الإخوان) بشكل صريح، ورفضت رغبة الشعب المصري في إسقاط حكم الجماعة، وشنت هجوماً شرساً على رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (توني بلير)، بعدما كتب مقالاً يدافع فيه عن موقف الجيش المصري في أحداث ٣٠ يونيو".

وعليه فإن المؤمن الحق الذي هو على الفطرة، هو هذا الذي يستجيب لصوت العقل، ويؤثر حب وطنه ويقف مع بلده وولي أمره في المعروف، ولا يطبع فيهما أحداً أبداً من أولئك المغرضين، وهذا أمر مع بداهته إلا أن المغيبين عنه كثيرون، لذا وجب التنبيه وبخاصة أن كثيراً ممن ينفون عن أنفسهم تهمة انضمامهم للإخوان يقعون في هذا المزلق الخطير، وفي ذلك ما فيه من مخالفة الفطرة ومنافاة معتقد أهل السنة والجماعة، وقد يؤدي به لأن يتسم بصفة اليهود التي أخبر عنها ربنا في قوله: (سماعون للكذب.. المائدة/ ٤١، ٤٢)، ولأن يكون مع الروبيضة ومع قعدة الخوارج الذين يحرضون على بلادهم وأولياء أمورهم دون استخدام سلاح، وهؤلاء كما سبق بيانه ووفقاً لنصوص أئمة أهل السنة، شر من الخوارج

"لم تكن علاقة الإخوان ببريطانيا حديثة العهد، بل هي منذ نشأة الجماعة، وصدر في هذا الشأن كتب عربية وإنجليزية ترصد العلاقة بين الدولة الإنجليزية والجماعة، وفي إطار الحديث عن ارتباط الجماعة بلندن، أصدرت حكومة لندن برئاسة (تريزا ماي) مؤخرًا قرارًا يتيح لعناصر الإخوان، غير المتورطين في أعمال عنف في حق الحصول على اللجوء السياسي، وكان ذلك في شهر أغسطس من العام ٢٠١٩، وقد ذكر التقرير الصادر عن حكومة لندن عدة أسماء من قيادات الإخوان مؤهلة للحصول على هذا اللجوء السياسي وكان في مقدمتهم (مختار العشري)، القيادي الإخواني وعضو المكتب القانوني للجماعة. وبعدها مباشرة استطاع الإخوان عقد عدة مؤتمرات صحفية في الجامعات البريطانية، أبرزها: جامعة (لندن) و(أكسفورد) للدعوة إلى ما يسمونه بـ (العصيان المدني داخل مصر)، ولقاء تم أيضا بين مكتب التنظيم الدولي وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالعموم البريطاني حول (فكر جماعة الإخوان)، حضرها كل من: (مها عزام) رئيسة المجلس الثوري المؤيد للإخوان، و(جمال حشمت) عضو مجلس شورى الإخوان، و(حمزة زوبع) القيادي الإخواني، وآخرون"، لاحظ الفجر من قبل الضيف والمضيف، وكم الخيانات للأوطان وللأديان، ولا تنس في ذلك تعاليم نبيك ﷺ التي نسوؤها، وفيها من غير ما سبق: (من أوى محدثًا فعليه لعنة الله)، (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)؟!.

استغلال بريطانيا لجماعة الإخوان بمصر في العهد الملكي والجمهوري:

أما عن العلاقة التاريخية بين (الإخوان) و(لندن)، فتكشفها الوثائق الموجودة بكتاب يحمل اسم: (التاريخ السري لتأمر بريطانيا مع الأصوليين) للكاتب الإنجليزي (مارك كورتيس)، وقد صدر باللغة الإنجليزية في ٢٠١٠ وصدرت ترجمته للمرة الأولى ٢٠١٢ عن المركز القومي للترجمة، وقام بنقله إلى العربية كمال السيد.. وفيه أشار الكاتب إلى وجود صلات قوية بين (الإنجليز) و(الجماعة) منذ النصف الأول من القرن الماضي، وتحدث من خلال وثائق بريطانية رُفعت عنها السرية مؤخرًا، عن توطيد العلاقات من خلال التمويل والتخطيط لإفشال المنطقة العربية والإسلامية.

وأوضح الباحث في المعهد الملكي للشؤون الدولية (مارك)، أنه وفي الأربعينيات من القرن الماضي ومع مهادنة حكومة (فاروق) لـ (حسن البنا)، بدأت (بريطانيا) في تمويل (جماعة الإخوان) منذ عام ١٩٤٠. وبحسب الكاتب الإنجليزي: فإن بريطانيا مؤتت (جماعة الإخوان المسلمين) في مصر سرا، من أجل إسقاط نظام حكم الرئيس السابق جمال عبد الناصر، على أن التمويل استمر بعد وفاة عبد الناصر، رغم استخدام الرئيس (أنور السادات) (الجماعة) لتدعيم حكمه وتقويض تواجد اليسار والناصريين في الشارع المصري، واستمرت بريطانيا في اعتبار الجماعة "سلاحًا يمكن استخدامه"، وفي الخمسينيات - وفقا للكاتب نفسه- تأمرت بريطانيا مع الجماعة لاغتيال عبد الناصر، وكذلك الإطاحة بالحكومات القومية في سوريا.

ويؤكد الكاتب الإنجليزي أنه في عهد عبد الناصر، اعتبرت بريطانيا الجماعة بمثابة المعارضة التي يمكن استخدامها لتقويض النظام، وعقد مسئولون اجتماعات مع قادة الجماعة كأداة ضد النظام الحاكم في مفاوضات الجلاء، وخلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، أجرت بريطانيا اتصالات سرية مع الإخوان، وعدد من الشخصيات الدينية كجزء من خططها للإطاحة بعبد الناصر أو اغتياله، وكان اعتقال المسئولين البريطانيين في ذلك الوقت يركز على احتمالية تشكيل الإخوان الحكومة الجديدة بعد الإطاحة بعبد الناصر، وفي مارس ١٩٥٧، كتب (تريفور إيفانز)، المسئول في السفارة البريطانية، الذي قاد اتصالات سابقة مع (الإخوان) قائلا: "إن اختفاء نظام عبد الناصر ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي".

وذكر الكاتب الإنجليزي أن "هدف بريطانيا من وراء دعم المنظمات الإسلامية في ذلك الوقت هو التصدي للتيار القومي، الذي اكتسب شعبية كبيرة، والحفاظ على الانقسامات في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها تحت سيطرة سياسات منفصلة، لضمان عدم وجود قوة فاعلة وحيدة في الشرق الأوسط تسيطر على المنطقة".

وعن التواطؤ البريطاني مع جماعة الإخوان المسلمين، قام المؤلف (مارك كيرتس) بتوثيق وذكر تفاصيل التعاون بين الجماعة وبين بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٧، وقد استغرقت الدراسة منه أربع سنوات كاملة، اطلع الباحث خلالها على آلاف الوثائق الرسمية البريطانية والملفات التي رفع عنها طابع السرية، خاصة وثائق الخارجية والمخابرات، والتي يرى الكاتب أنها (تفضح) تأمر الحكومة البريطانية مع المتطرفين والإرهابيين، دولاً وجماعات وأفراداً في: (أفغانستان) و(إيران) و(العراق) و(السعودية) و(ليبيا) و(سوريا) و(مصر) و(البلقان) و(بلدان رابطة الدول المستقلة حديثاً)، وحتى في (نيجيريا) التي تأمرت فيها بريطانيا على خلافة (صكتو) (١) في أوائل القرن العشرين، وذلك لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويوضح المؤلف كم كانت بريطانيا ماهرة وماكرة في التلاعب بكل الأطراف، وأن أكثر من استغللتهم ثم نبذتهم عندما لم يعد لهم جدوى وانتفى الغرض منهم، هم: (المتأسلمون) كما يصفهم الكاتب، بدءاً من (الإخوان المسلمين وبن لادن)، ونهاية بـ (الفرق الإندونيسية).. وهنا يعرض الكتاب أن المصلحة الخاصة كانت من الأساس في سياسة بريطانيا الخارجية، وأن المبادئ والقيم ليس لها مكان فيها، وأنها استندت في ذلك إلى سياسة "فرق تسد"، وسياسة التقلب في التعامل مع كل الأطراف المتضاربة (٢).

والحق أن الكتاب ملئ بالمخططات التي كانت تحاك من قبل بريطانيا بالعالمين العربي والإسلامي.. وقد خلص كاتبه إلى: أن بريطانيا -التي شاركتها أمريكا كثيراً من أثمها- كانت هي المحرك والموجه للقوى المتأسلمة في تصديها للقومية والمدنية، وأنها في سبيل ذلك خطت لاغتيال قادتها في: (مصر وسوريا والعراق وإندونيسيا) وبخاصة: (عبد الناصر وسوكرنو).. وأن جميع الحروب التي اتخذت طابعاً جهادياً لعبت بريطانيا الدور الرئيسي فيها كما جرى في (أفغانستان والبوسنة)، حتى الحرب بين أذربيجان وأرمينيا حول (ناجورنو كاراباخ)، والحرب في (كشمير).. وأنها من شجعت (الملا عمر) قائد طالبان على أن يوافق في محادثاته مع الأمير (تركي) رئيس المخابرات السعودية على تسليم بن لادن، وهو نفس ما عرضه حسن الترابي.. ومن دفعت السعودية لتخصيص الملايين من الدولارات لإبادة الجيش العراقي في سنة ١٩٩١.. وأنها من وافقت على ضم مجاهدين حاربوا في أفغانستان إلى الحرس الوطني السعودي بعد عودتهم وتولت تدريبهم.. ومن دفعت هي والأمريكيون الشيعة في جنوب العراق للخروج على صدام حسين، ثم تخلت عنهم.. ومن أعلنت أنها لن تربط سياسة التجارة والدفاع بقضايا حقوق الإنسان وذلك في تعاملها مع السعودية وباكستان وغيرها من الدول التي تمتهن كرامة البشر، بل وأعلنت أن كل بلد حر فيما يفعله بمواطنيه

(١) وهي دولة إسلامية تأسست في شمال نيجيريا ضمت ثلاثين إمارة اعتمدت في إدارتها للقضاء، على أسس مذهب مالك، وساعدت في توحيد القبائل والممالك في غرب السودان في ظل إدارة واحدة.

(٢) فبعد أن مولت (طالبان) وسلحتها انقلبت عليها، وساندت (حيدر علييف) الشيوعي السابق وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي وواحد من رؤساء الـ (كي جي بي) والذي أباد خصومة بوحشية، ضد معارضيه.. وبعد أن تأمرت مع أمريكا لإعادة الشاه عرشه في ١٩٥٣ بتدبير انقلاب على القائد الوطني (محمد مصدق)، رفضت طلبه للجوء إليها بعد إطاحة الخميني، وكان وزراؤها صادقين في اعترافهم بأن هذه هي سياسة بلادهم عندما قال أحدهم: "إن هذا عمل لا يتسم بالشرف لكنها حسابات المصالح".. وبعد عداء مرير لعدم الانحياز قالت (مارجريت تاتشر) - وهي المرأة الوحيدة التي شغلت منصب رئيسة وزراء في تاريخ بريطانيا-: "إن أفغانستان بلد من بلدان حركة عدم الانحياز العظيمة!".. وبعد إدانتها للمتطرفين، عادت لتقول: "إن كلمة المتمردين خاطئة، وإنهم مقاتلون في سبيل التحرير".. وبعد رفض الإسلام، رجعت لتقول: "إنه بديل جيد للماركسية، وإن الحكم الديني الإسلامي مُصدّق للسوفييت".

ويعرض الكتاب دور بريطانيا القيادي والمستمر مع من يصفهم الكاتب بـ (المتأسلمين)، ثم تحولهم إلى (جزمة) -على حد قوله- في رجل الأمريكيين تقوم بالأعمال الفذرة التي يأنف الآخرون القيام بها.. ويضرب الكتاب أمثلة للرياء البريطاني، أشهرها: إسراف السيدة تاتشر في التزلف للسعودية التي أصبحت بريطانيا معتمدة عليها اقتصادياً، وإفراطها في الحديث عن "عظمة الملك فهد وحكمته، وبعد نظر الحكومة السعودية" في مناسبات كثيرة، وكذلك حديثها عن بعد نظر وروعة محمد ضياء الحق رئيس باكستان والمحرك الأول بجانب السعودية، لما يصفه الكاتب بالإرهاب العالمي، كذلك حديثها عن بعد نظر الشاه وخبرته التي لا تبارى.. وعلى ذلك، ففي جنازته في القاهرة أرسلت أمريكا ريتشارد نيكسون للمشاركة، وأرسلت فرنسا سفيراً واكتفت بريطانيا بموظف في السفارة.. والسؤال أمثل هؤلاء يؤتمنون على دنيا أو دين.. أو يضع عاقل يده في أيديهم، حتى يثق بهم الإخوان ويضعوا أيديهم في أيديهم!؟.

كما أنها من قامت هي وأمريكا باختبار أسلحة جديدة فتاكة في أفغانستان لبيان مدى فاعليتها.. ومن وردت أسلحة لم تثبت فاعليتها في حربها في (فوكلاندا) لأتباعها المتأسلمين في حروبهم، وهربت لهم أسلحة سوفيتية حتى لا يُعرف مصدرها.. ومن أرسلت حمولة ١٠٠ طائرة من القذائف لأحمد شاه مسعود في أفغانستان، وتولت تهريب المجاهدين الأفغان بأسماء مزورة لبريطانيا لتدريبهم في معسكرات هناك. وأنها من كانت باستمرار تنكث وعودها للعرب، فبعد أن أوهمت (الشريف حسين) أنها ستتصّب خليفة للعرب بعد هزيمة العثمانيين، أخذت صف (ابن سعود) لأن مطالبه اقتصر على الجزيرة العربية، رغم أنه في حربه مع حسين قُتل ٤٠٠ ألف، لأن بريطانيا لم تكن تأخذ أسرى وهرب أكثر من مليون، وعند انتصاره سُبق ٤٠ ألف وبُتر أعضاء ٣٥٠ ألفاً.. ولا يزال السؤال: أمثل هؤلاء يُوثق فيهم، وأبعد كل هذا يصلح لأحد محسوب على الإسلام أن يضع يده في أيديهم؟.

إن البريطانيين نظروا للعرب باستمرار نظرة دونية، وفي هذا يقول (السير كونجريف): "إن (العرب)، مسلمين ومسيحيين ويهود كلهم (بهائم)، ومصيرهم لا يعادل حياة إنجليزي واحد" .. كذلك عارض (تشرشل) إقامة دولة نيابية عربية في فلسطين، وقال: (إن العرب أقل شأنًا وقدرة من اليهود).. ومع ظهور بوادر الحرب العالمية في الأفق، ومع كل استغلال بريطانيا للإسلام، الذي أشادت به (مارجريت تاتشر)، فإنها لم تعتبره أبدًا حليفًا استراتيجيًا واعتبرته تشرشل "القوة الأكثر رجعية في العالم" .. ورغم تعاونها مع القوى المتأسلمة، فقد اعتبرتها دومًا معادية لها، رغم أنها ضمت جحافل من المتأسلمين وقدمت لهم مساعدات مادية ولوجستية جمة، لدرجة أن لندن سُميت: (لندنستان).. تلك عينة صغيرة مما أورده الكتاب من جرائم بريطانيا في العالم الإسلامي، وما خفي منها كان أعظم.

على أن أمريكا لم تكن أحسن حالًا من بريطانيا في عدائها ومكرها وكيدها للإسلام والمسلمين، حتى تركن إليها جماعة الإخوان وتقف على عتبة بيتها الأسود، وتستقوي بها على الدول المحسوبة على أهل السنة وفي مقدمتها: (السعودية) و(مصر).. ولم يفت الكاتب أن يكشف عن بعض تلك المؤامرات التي يحيكها أولئك، ونذكر منها: تأييدها الخميني نكاية في أهل السنة قبل أن تنقلب عليه.. وكذلك ملائي طالبان قبل أن توليهم ظهرها لرفضهم توقيع عقد نفط مع شركة أمريكية.. إجبارهم السعوديين على تمويل سلسلة من حروبهم ليس فقط في (أفغانستان) فحسب، بل في: (أنجولا وزائير وتشاد والفلبين وبلدان رابطة الدول المستقلة)، وقد أورد الكتاب أن (السعودية وأمريكا) دفع كل منهما ٣ مليارات دولار للحرب على أفغانستان، وأن (حكمتيار) وحده حصل منها على ٦٠٠ مليون دولار وحصلت القاعدة على ٣٠٠ مليون دولار، وقد جندت مخبرات أمريكا كثيرين من قادة المتأسلمين، منهم (سعيد رمضان) مؤسس التنظيم الدولي للإخوان الذين يقال إنهم مؤلوه بمبلغ ١٠ ملايين دولار، وأجبروا الأردن على منحه جواز سفر.

وورد أن أمريكا بدأت من أوائل الخمسينيات تموّل الإخوان في (مصر) وتساعدهم في (سوريا) لتدبير مؤامرتين، وتعاونت معهم هي و(شركة أرامكو) لتكوين خلايا منهم في السعودية لمحاربة القومية العربية، كذلك كان دور أمريكا بارزًا في تمويل ملائي إيران وتسليحهم في انقلاب ١٩٥٣، وحتى بعد الثورة على الشاه أغدقت أمريكا بعدها على الملائي قبل أن تنقلب عليهم، بحيث راجت نكتة في (طهران) كما يقول (أشرف بهلوي)، بأنك: إذا رفعت ذقن أحد الملائي فسترى عبارة "صنع في أمريكا".

تلك أمثلة قليلة من كثرة يذخر بها الكتاب عن استغلال أمريكا وبريطانيا لجماعة الإخوان وتحالفهم معهم في تنفيذ استراتيجياتهم، ولكن السحر انقلب على الساحر في كثير من الأحيان، وجعل السعودية تعود إلى "الأسلمة المنضبطة" - على حد قول الكاتب- وتضيق على المتأسلمين فتقطع المعونة عن الإخوان وتحاكم بعض المتطرفين من أتباعهم، وقد جعل هذا؛ (بريطانيا) و(أمريكا) أكثر حرصًا في تعاملهم مع المتأسلمين.

الباحثون - أجانب وعرب - ينكرون بشدة: ولاء جماعة الإخوان لبريطانيا المتأمرة دومًا على الإسلام والمسلمين:

= وعلى صعيد آخر أصدر (جوشوا ستاشر) الباحث في معهد أبحاث السياسة العامة (IPPR) تقريراً بعنوان (إخوة في الأسلحة)، أوصى فيه بقوة: بضرورة إشراك جماعة الإخوان المسلمين في مصر، باعتبارها عنصراً حاسماً في المشهد السياسي المصري، خاصة وأن التقرير اعتبر أن الجماعة شريكا محتملاً لأي عمليات متعلقة بالتنمية السياسية الإقليمية، وعلى الرغم من أن وثائق السياسات الأخيرة التي تنتهجها جماعة الإخوان أظهرت وجود حركة رجعية عازمة على الحكم الديني بالقوة، إلا أنها تغاضت عن تلك النقطة.. وقلت ولا زلت أقول: إننا قد عرفنا من خلال توليهم حكم (مصر) و(تونس)، كيف كانت إستراتيجية جماعة الإخوان قائمة على فرض الفكر الخارجي التكفيري، وعدم قبول الغير، والاستيلاء على مقاليد الأمور، بل وعلى كل شيء وبلا منازع وبالمخالفة لدراسات البلاد.. كما عرفنا حكم الشرع في عدم جواز توليتهم كونهم -وببساطة شديدة- يكفرون من سيحكمونهم؟.

= وفي دراسة قام بها كل من (مارتين فريمبتون وشيراز ماهر)، حملت عنوان (بين المشاركة وقيم بريطانيا- علاقة الإخوان المسلمين بالحكومة البريطانية من سبتمبر حتى ثورات الربيع العربي)، أشير إلى أن العلاقة بين (بريطانيا) و(الإخوان) اتخذت العديد من المنحنيات المهمة، والتي كان من أبرزها: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتفجيرات لندن عام ٢٠٠٥، وأخيراً ثورات الربيع العربي في ٢٠١١، لتمثل تلك المراحل محاور رئيسية شكلت طبيعة العلاقة بين (جماعة الإخوان) و(لندن).

وفي أعقاب تنحي الرئيس الأسبق (حسنى مبارك) في فبراير ٢٠١١، كان (ديفيد كامرون) أول مسئول بريطاني يزور مصر، في وعود منه للمصريين بمد يد بلاده لمساعدة مصر لإنشاء دولة ديمقراطية.. وتمخضت هذه المساعدة بحلول إبريل ٢٠١١ عن زيارة وفدٍ من الخارجية البريطانية بقيادة (مارى لويز آرتشر) القنصل العام بالقاهرة، للمكتب الإداري للجماعة في الإسكندرية، وهو ما أعلنه ساعتها: موقع الجماعة باللغة الإنجليزية (إخوان أون لاين).

وهنا يؤكد الباحث أن (التحالف البريطاني) مع (جماعة الإخوان المسلمين) بالذات، يعدُّ أحد أركان السياسة البريطانية الطويلة الأمد التي انتهجتها منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك لخلق أجيال جديدة من الإسلاميين واتخاذهم حلفاء محتملين لبقائها، كجزء من جهد الدولة للحفاظ على النفوذ الإمبراطوري، أو كوسيلة لتوفير بديل لتحديات أكثر خطورة، تظهر في الساحة السياسية وتعارض مصالحها، مثل تلك الناصرية والشيوعية.

= وفي مقابلة صحفية أجراها الدكتور (كمال الهلباوي) أحد أبرز قيادات جماعة الإخوان في لندن في فترة التسعينيات، مع صحيفة الشرق الأوسط، أكد (الهلباوي) أن التعاون بين الحكومة البريطانية وجماعة الإخوان، يُعدُّ سمة ثابتة من سياسة بريطانيا، وقال (الهلباوي): إنه خلال منتصف ١٩٩٠، عندما شن (حسنى مبارك) حملة على الجماعات الإسلامية المصرية، فإن الحكومة البريطانية التي وفرت اللجوء السياسي لأغلب أعضاء الجماعات الإسلامية، عرضت عليه -أي: (الهلباوي)- حماية شخصية، وهو الأمر الذي كشفت عنه سلسلة الوثائق التي كشفها الصحفي (مارتن برايت) المحرر السياسي بجريدة (الجارديان) عام ٢٠٠٥، والتي أكدت بأن المسؤولين في بريطانيا كانوا على علاقة وطيدة مع (الإخوان المسلمين) خلال معظم سنوات العقد الماضي.

= وفي تناوله ما يشوب علاقة الإخوان ببريطانيا من زاوية شرعية، أكد هشام النجار الباحث في شؤون التيارات الإسلامية، أن "العلاقة والارتباط بينهما، تاريخي وموثق في كثير من المراجع العربية والأجنبية لكبار المؤرخين الذين تحدثوا عن نشأة الجماعة وتمويلها من الإنجليز، وتوظيفها سياسياً لخدمة مصالح بريطانيا والغرب، لمواجهة المحور الشرقي والشيوعية والاتحاد السوفيتي ومواجهة النظام الناصري التحرري ذو التوجه العروبي وصاحب مشروع الوحدة العربية الذي سعت بريطانيا لتقويضه".

ويضيف (النجار): إنه "لا شك في أن توظيف طموحات الإسلام السياسي للوصول إلى الحكم، تطلب دعماً سخياً ورددت أسراره في كتب، مثل: (الإخوان المسلمون) لـ (ميتشل)، وكتاب (النوم مع الشيطان) وغيرها، وهذا الدعم لم يتوقف، ولذلك تحرص الجماعة على إخفاء مصادر تمويلها وعدم الشفافية، وعدم

إخضاع مواردها المالية للمحاسبة والمراقبة لأجهزة الدولة، وبريطانيا ستستمر في دعمها للإخوان وفي إيوائها لأنشطتها كواحدة من أهم مراكز الإخوان في أوروبا، حيث تستفيد من ورقة الإخوان في مشاريعها وتحقيق مصالحها وتوظيفها في القضايا والملفات الإستراتيجية التي تهتم بريطانيا والغرب عمومًا، فيما يتعلق بفرض الرؤى الغربية على الدولة المصرية وإبقائها غير قادرة على الاستقلال الكامل عن الإرادة الغربية".

وعن حجم استثمارات جماعة الإخوان في بريطانيا وكيفية تحرك عناصرها داخل لندن، كشف الدكتور **سعد الدين إبراهيم**، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، أن جماعة الإخوان تمتلك في لندن ثروة مالية ضخمة تقدر بحوالي ١٠ مليارات دولار.. ويقول (سعد الدين)، في تصريحات لـ (اليوم السابع): "لندن عاصمة مفتوحة تستقبل لاجئين من جميع أنحاء العالم، ومن ضمن هؤلاء اللاجئين أعضاء وقيادات جماعة الإخوان المسلمين"، مضيفًا، "لقد لجأت الإخوان لبريطانيا مبكرًا منذ قرار حل جماعة الإخوان الأول في الأربعينيات، فالعلاقة بين الإخوان ولندن طويلة المدى وليست وليدة اليوم".

ويضيف (سعد الدين)، المقرب من الغرب "جماعة الإخوان تجد في لندن الشعور بالأمان لكي تمارس أنشطتها من هناك، والجماعة لديها استثمارات مالية ضخمة في بريطانيا تتراوح ما بين ٨ إلى ١٠ مليارات دولار، بالإضافة إلى استثماراتها في (جزيرة الإنسان) الكائنة بالمياه الدولية لبريطانيا وهي مدينة تشبه (المدن الحرة)".

ويشير (سعد الدين) إلى أنه في الفترة الأخيرة كانت هناك مطالبات من حكومات لبريطانيا بإدراج الإخوان جماعة إرهابية، وبالفعل شكلت الحكومة الإنجليزية لجنة لفحص الأمر، وانتهت هذه اللجنة بتوصيات أن وجود الإخوان في لندن يعرض الدولة لبعض المشكلات، ولكن رغم ذلك لم تدرج بريطانيا جماعة الإخوان كجماعة إرهابية حتى الآن.. ويضيف (مدير مركز ابن خلدون لدراسات الإنمائية): الجماعة لها عاصمتان في أوروبا، هما: (لندن) عاصمة بريطانيا و(ميونيخ) الألمانية، مشيرًا إلى أن جماعة الإخوان تستثمر في هاتين العاصمتين، خاصة في بريطانيا أموالًا طائلة.

وفي السياق ذاته يقول **طارق البشبيشي** القيادي السابق بجماعة الإخوان: "العلاقة بين الإخوان وبريطانيا ليست وليدة اليوم، بل هي علاقة ممتدة بدأت منذ اليوم الأول الذي أسس فيه حسن البنا التنظيم الإخواني في عشرينيات القرن العشرين، والذي لا يمكن أبداً أن ينكره أحد، هو: علاقة تأسيس التنظيم ببريطانيا" .. ويضيف (البشبيشي) في تصريحات لـ (اليوم السابع): أن "نشأة التنظيم بدأت في الإسماعيلية حيث تواجُد الشركة البريطانية - أحد ملاك قناة السويس - وكانت الإسماعيلية وقتها تخضع للنفوذ الاستعماري البريطاني، و(حسن البنا) نفسه اعترف بتلقيه مبلغ ٥٠٠ جنيه مصري كدعم لنشاط التنظيم في بدايته وهذا مبلغ ضخم في ذلك العصر".

ويقول: "بعد ثورة ١٩١٩ نمت شعور المصريين الوطني وسلخوا طريق الاستقلال الوطني ورفض التبعية للاستعمار الوطني والتف المصريون حول (سعد زغلول) وجعلوا منه زعيماً وطنياً، ثم التفوا من بعده حول حزب الوفد ورأوا فيه منقذاً لهم من الاستعمار البريطاني، وبدأ في مصر عصر جديد وبدأ معه تأمر بريطاني جديد على ثورة ١٩ ونتائجها، ومن المعروف أن البريطانيين يتميزوا بالدهاء والخبث الشديد، فهم لا يستطيعون مواجهة شعور الاستقلال الوطني (١) الذي يسرى في دماء المصريين، فبدؤوا باللعب بورقة الدين لتفرقة هذا التلاحم الشعبي، فهؤلاء اللئام ضربوا نتائج هذه الثورة العظيمة بسلاح المزادات الدينية في مقتل، وبدأ (الإخوان) كالسوس ينخرون في جسد مصر، ورفعوا شعارات دينية وليست وطنية فإذا هتف المصريون لبلدهم: (أنتي غايتي والمراد).. هتف الإخوان (الله غايتنا)"، يعني: متاجرة بالدين.

(١) وقد رأينا حجم عمالة الإخوان للاستعمار الإنجليزي، وبما حصلت: الرضا التام لاحتلالهم ديار الإسلام بمصر وغيرها، ولو أدى ذلك لمعاداة كل من كان ينادي بتحريير البلاد من الغاصب المحتل أو إجلائه عنها

ويتابع (البشبيشي) قائلاً: "بدأ الإخوان في تأمرهم على حزب الوفد، تارة بمساندة القصر وتارة أخرى بمساندة شخصيات وزعماء يعادون الوفد مثل (إسماعيل صدقي) الذي سانده الإخوان بقوة عندما ألغى دستور ٢٣، وكانوا هم الفصيل الوحيد الذي وقف بجانب (إسماعيل صدقي) وأسقطوا عليه آيات القرآن، فهذه هي حقيقة العلاقة بين بريطانيا وابنها (حسن البنا)".

ويضيف: أن "علاقة بريطانيا بالإخوان يستفيد منها الاثنان، فبريطانيا تستفيد من توظيف التنظيم الإخواني في تشتت المجتمع المصري بل والعربي برمته وعدم التفافهم حول مشروع قومي وطني واحد يحقق لهم التنمية والريادة، كما يستفيد الإخوان من هذه الرعاية في الضغط على الأنظمة حتى لا يتم القضاء عليهم، والمصلحة مشتركة؛ لكل منهما هدفه في بقاء هذه العلاقة طوال هذه الفترة التاريخية الممتدة".

ويقول (البشبيشي): "لن تستغني بريطانيا أبداً عن (الإخوان)، فهم تنظيم وظيفي تم تأسيسه لخدمة المصالح الغربية في المنطقة، وورقة مهمة في يدها تلاعب بها جميع الأنظمة التي تريد إخضاعها لهيمنتها"، ويضيف: إن "الرعاية البريطانية للإخوان تتعدى الدعم المالي فاستثمارات التنظيم الدولي تحتضنها الأراضي البريطانية، وترعى بريطانيا دعم قطر وتركيا وغيرها للإخوان بالأموال والمنابر الإعلامية الداعمة للتنظيم".

= هذا، وفي واقعة من الوقائع النادرة، اعترفت هيئة الإذاعة البريطانية (bbc) باستغلال بريطانيا لجماعة الإخوان لشن حروب نفسية ضد الشعب المصري.. واستندت الـ (bbc) على اعترافها المثير، إلى: ما أسمته (وثائق سرية)، كاشفة -دون أن تدرى- عن سرية أن بريطانيا كانت تستغل شعبية جماعة الإخوان وتأثيرها في الشارع المصري لإثارة البلبلية ونشر الأكاذيب والشائعات، وشن حروب نفسية ودعائية سرية على الدولة المصرية وزعيمها عبد الناصر، وهو ذات الأسلوب المستخدم دائماً من أعداء مصر لبث الإحباط وسط أبناء الشعب المصري، وقد طال ذلك أيضاً أعداء بريطانيا، من أمثال: (سوكارنو) زعيم دولة إندونيسيا و(ماو تسي دونغ) زعيم دولة الصين، وذلك خلال العقد السابع من القرن الماضي. وحسب الوثائق، فقد روجت بريطانيا منشورات تحمل اسم الجماعة تهاجم فيها بقسوة سلوك المؤسسات الأمنية المصرية، وقد انتهزت بريطانيا الفرصة، واستغلت اسم وتأثير (الإخوان) في إطار حربها السرية، لتأليب المسلمين في مختلف الدول على عبد الناصر والدولة المصرية.. وبما نشرته البي بي سي من وثائق سرية ينكشف أمام الجميع حجم المؤامرة ضد مصر، وكيف كانت بريطانيا تستخدم الإخوان لإثارة الرأي العام المصري بمصطلحات ومنشورات مغلفة بالدين.. وقد نشرت جريدة اليوم السابع في ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٩ كل ذلك بالصور والتقارير الموثقة.

ومن الثابت تاريخياً أن رئيس الوزراء البريطاني (دوغلاس هوم)، أمر في يوليو ١٩٦٤ وزير خارجيته (راب باتلر) بالانتقام من عبد الناصر، بعد أزمة السويس وتدخل مصر العسكري في اليمن بما يهدد مصالح بريطانيا النفطية بشكل خاص، عن طريق "جعل الحياة جحيماً بالنسبة له.. باستخدام المال والسلاح"، وطلب من الوزير العمل على أن يكون التحرك سرياً وأن "يُنكر ذلك إن أمكن"، في حالة انكشافه.. وبعدها تشكلت لجنة عمل سرية بمشاركة مختلف الأجهزة والوزارات المعنية لإدارة السياسة البريطانية تجاه اليمن الذي أرسل إليه عبد الناصر بداية سبتمبر ١٩٦٢ عشرات الآلاف من قوات الجيش المصري، تلبية لطلب الدعم من (عبد الله السلال)، الذي قاد انقلاباً عسكرياً على نظام الإمامة (الملك) المؤيد من السعودية وبريطانيا.

وكان أحد منشورات الذي أُصدر باسم (جمعية الإخوان المسلمين الدولية)، قد روج للانتقادات والحجج داخل مصر وخارجها ضد التدخل العسكري المصري في اليمن، والذي كان له دور في هزيمة مصر في حرب عام ١٩٦٧ أمام إسرائيل إزاء هذه الحرب النفسية التي شنتها الجماعة بضراوة على مصر وقادتها.

= وإن تعجب فعجب ما ورد في الحلقة الخامسة من كتاب: (مخابرات الجماعة إخوان وجواسيس) لحمادة إمام، فقد جاء فيه قول الهضيبي للإنجليز بخصوص جلائهم عن مصر: "مستعدون لقبول جميع الشروط بلا نقاش حتى لا يتم الجلاء على يد (عبد الناصر)".. وقد صدق ذلك ما جاء في تصريحات وعاوين

(حمادة إمام) بنفس الحلقة، مفادها: "اتفاق ثلاثي تاريخي بين (بريطانيا وأمريكا والإخوان)، على ضرورة إسقاط نظام عبد الناصر وأي نظام وطني آخر"، وذلك في إطار استعراضه العمالة الصريحة التي تنتمي بها حركة الإخوان وولاؤهم التام لولى نعمتهم (بريطانيا العظمى)، ودورهم بالتعاون مع الرجعية العربية في السعودية والأردن لمحاولة ضرب وتحجيم مصر عبد الناصر.. وهو نفس السيناريو القذر الذي سبق أن ذكرناه لها في حرب سوريا، ويتضمن الاستنثار بكل وعلى كل شيء، وقد خسروا من خلاله كل شيء، وأرادوا إتمامه بمصر وليبيا ولكن الله سلّم.

ولك أن تتخيل كم كانت بريطانيا تُقدّم -على يد جماعة الإخوان- مصلحتها الذاتية على المصلحة العامة، إذ في ذات الحلقة يستعرض (حمادة إمام) الاتصالات البريطانية والأمريكية المحمومة مع قيادات ورموز الإخوان المسلمين، وفيها قدم الإخوان كالعادة تنازلات جوهرية وأساسية للبريطانيين، وقبلوا بأمر مجحف ومخجلة مقابل أن يتم جلاء الإنجليز عن مصر بواسطتهم، كما أبدوا استعدادهم لتولى حكم مصر فور سقوط نظام ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر في عدوان ١٩٥٦، ووصل بهم الأمر إلى حد أن **صالح أبو رقيق أحد أبرز قادة الجماعة، قال لمستشار السفارة البريطانية في مصر: «إن الجماعة لو بحثت في كل أرجاء الأرض عن صديق فلن تجد سوى بريطانيا العظمى»**.. وسبحان من له في خلقه شئون!.. ويكفي في رد كل ذلك ما صدرنا به هذا المبحث من كلام رب العالمين.. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

&&&&&&&

الفصل الثاني

جهاد جماعة الإخوان لاستعادة الخلافة والانقضاء على سوريا

المبحث الأول

نظرة واقعية لجهاد استعادة (الخلافة الإسلامية) على أنقاض ديار الإسلام وأشلاء أهلها

وفي ضوء ما سبق ذكره من معتقد: (أهل السنة وأصحاب الحديث وسلف الأمة) في ولايات المسلمين، وحتى يحيا من حي عن بيعة ويهلك من هلك عن بيعة.. من المهم أن نتعرف على مدى صحة ما يفعله حاكم تركيا بمسلمي أهل السنة في: (ليبيا) و(كرديستان العراق) و(عفرين) و(حلب) و(إدلب) و(حماتة) و(كل شمال سوريا)، وهو بعدُ -وبتبنيه فكر أ. حسن البنا(١)، وفي عنقه منذ ما يقرب من عشرين عامًا، بيعة لجماعته.. وكذا بتصريح المتحدث باسم حزبه (حزب العدالة والتنمية): (عمر تشليك) وقوله بصريح العبارة: (نعم؛ نحن ندعم جماعة الإخوان المسلمين وسنحميهم).. وأيضًا بايواء (أردوغان) كل من أحدث في ديار الإسلام حدثًا من جماعة الإخوان(٢)، أو تبنى فكرها، أو اتفق معها في إنفاذ غايتها، أو قبل أن ينضوي تحت راياتها- أقول: من المهم أن نتعرف على مدى صحة ما يفعله (أردوغان) ومشايعوه، وهو بعدُ: محسوبٌ على جماعة الإخوان، ومنفدٌ بكل سبيل لغايتها المتمثلة في: إعادة دولة الخلافة التي فوّضت على يد كمال أتاتورك سنة ١٩٢٤.. وأن نتعرف كذلك على مدى صحة جهادهم في سبيل تحقيق كل ما سبق من تصورات رسخت في أذهان البنا وجماعته، وتبناها حاكم تركيا ويعمل الآن على تفعيلها.. لمعرفة ما إذا كان ما يفعلونه صوابًا أم خطأ؟.. وباعتقادي أن هذا النداء كفيلاً بمعرفة الجواب عن كل ذلك.. وهاكموه:

نداء إلى المقاتلين مع (أردوغان).. في الجوّ والبرّ والبحر(٣)

ومن باب النصيحة لله ولرسوله ولكتابه، ولعامة المسلمين وخاصتهم: نُذكّر المقاتلين مع (أردوغان) وننصح أفرادهم فردًا فردًا.. ننصحهم بالعودة إلى ديارهم، وبمجاهدة أنفسهم بتعلم الهدى ودين الحق وصحيح العقيدة، ودعوة أهلهم إلى ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، وبالكف عن العبث بالأرواح والممتلكات في ديار الإسلام، وبالتراجع عن حلمهم في إعادة الخلافة أو ما أسموه بـ(أستاذية العالم)؛ وبالتراجع بالأساس عن الفكر الإخواني البنائي القطبي الخارجي الذي تربوا عليه، والمُبتنى على: تكفير من عداهم، وتكوين دولة داخل كل دولة، ومنازعة الأمر أهله.. ثم بإنشاء خلافة على أنقاض هذه الدول، ليست بكل تأكيد على منهاج النبوة، ولا تمت إلى قريش -التي خصها النبي ﷺ بالخلافة- بأدنى صلة، ولا تعدو أن تكون حكمًا جبريًا.

فإن آخر قرشي اجتمعت عليهم الأمة في أمر الخلافة، هو: "(الوليد بن يزيد بن عبد الملك)، اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام، فوُلّي نحو أربع سنين، وبعدها انتشرت الفتن، وتغيرت الأحوال من يومئذ، ولم يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك.. فقد قام على (الوليد): ابن عمه (يزيد) الذي لم تطل مدته

(١) الذي حاله كما ذكرنا بالدليل، من:

أ-إنكاره لمهدي أهل السنة، سعيًا منه لأن يجعل الخلافة في شخصه وفي جماعته.. ومناداته كذلك بـ (أستاذية العالم) ويعني بها: (الخلافة) وإن خالف في معتقده بخصوصها، ما عليه جماعة أهل السنة، من: قصر الخلافة على (قريش)، وجواز شغور الزمان منها إلى أن يقيمها من جديد: من حدد النبي ﷺ أوصافه ونص على اسمه وما سيقوم به تحديدًا، أعني: (مهدي أهل السنة)؛ كما فصلنا ذلك في الباب الأول.

ب-ومن حصره الإسلام على شخصه وعلى جماعته، والمبايعة العامة على ذلك بالسمع والطاعة المطلقة والإقسام عليها، بعد تقسيمه الناس على أساس دعوته التي لا تقبل الشركة، على نحو ما جاء في بداية مجموعة رسائله إلى "أربعة: إما مؤمن بدعوته، وهذا: يشبه المؤمنين السابقين الأولين ممن شرح الله صدورهم لهديته.. وإما متردد: شأنه كذلك شأن المترددين من أتباع الرسل.. وإما نفعي.. وإما متحامل.. " إلى آخر ما سبق ذكره والرد عليه.

(٢) وجماعات التكفير، واستحقاقه من ثم ما أخبر عنه النبي ﷺ بقوله: (لعن الله من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا).

(٣) وجه هذا النداء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من مرة، إغدارًا إلى الله وإقامة للحج وإبراء للذمة وإزالة للشبهة ورفعًا للحرج عن علماء السنة لاسيما في ليبيا.. وقد وجهت إبان ذلك بترجمته للغات الأخرى، ليفيد منها من غير العرب: من جلبهم (أردوغان) من أقطار الدنيا لاحتلال ديار الإسلام، درءً للفتنه وحقًا لدماء المسلمين التي من المتوقع أن تسيل في ديار الإسلام وعلى أيدي أولئك الأوغاد المارقين من الدين مروق السهم من الرمية- أنهارا.

بل ثار على يزيد: ابن عم أبيه (مروان بن محمد بن مروان)، ولما مات يزيد ولي أخوه (إبراهيم) فغلبه (مروان)، ثم ثار على (مروان) بنو العباس وكان أول خلفائهم: (أبو العباس السفاح) ثم ولي أخوه (المنصور)، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء المروانيين على الأندلس، واستمرت في أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسموا بالخلافة -صوريًا- بعد ذلك، وانفرط الأمر في جميع الأقطار إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد! هـ باختصار من كلام ابن حجر (١) في الفتح ١٣ / ٢٢٧.

ثم كان أن آل هذا الملك العاض المسمى تجورًا بـ (الخلافة)، إلى: الحكم الجبري الذي أخبر عنه في قوله: (ثم يكون حكمًا جبريًا ما شاء الله أن يكون.. الحديث) وقد أخرجه أحمد وذكره الألباني في الصحيحة، والمسمى أيضًا تجورًا بـ (الخلافة).. فأين كل ذلك ممن يدعون أحقيتهم بـ (الخلافة) (٢) وعلى رأسهم بالطبع أردوغان، الذي يريد عودة حكم أجداده الجبري، تحت دعوى استعادة (الخلافة)؟!.

ويدعونا كل هذا لأن نذكر من متوا أنفسهم بعودة ما أسموه بـ (الخلافة)، وهي في حقيقة أمرها حكمًا جبريًا: نذكرهم بعظم ما يرتكبونه بحق دينهم وأوطانهم وشعوبهم وولاية أمورهم، وبأن ما يخططون له ويقع منهم مما لا مجال هنا لذكره، ليس من الإسلام في قليل ولا كثير، بل الإسلام منه براء.. كما ننوه هنا إلى خمس حقائق، هي من الأهمية بمكان، ألا وهي:

(١)-التأكيد على حرمة الدماء.. (٢)-وبيان أن جهادهم هو افتئات على قریش في حقها في الخلافة قبل وبعد شغور الزمان منها، وافتئات كذلك على حكام المسلمين في ولاياتهم الصغرى.. (٣)-وأنه بالتالي غير مشروع لأنه فضلًا عن كونه تحت راية عمية.. (٤)-هو أيضًا من قبيل القتال في الفتنة.. (٥)-وأنه حتى المشروع من الجهاد، ليس غاية في حد ذاته.. وأقول في

أولى هذه الحقائق: أننا لا بد أن نستشعر وعيد الله الشديد في قتل النفس المؤمنة، حيث قوله تعالى: (ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابًا عظيمًا.. النساء/ ٩٣)، وأن "هذه الآية تقرر - كما جاء في (فقه السنة) لسيد سابق ٦ / ٣ - أن عقوبة القاتل في الآخرة: العذاب الأليم، والخلود المقيم في جهنم؛ وغضب الله؛ ولعنته؛ وعذابه العظيم؛ ولهذا قال ابن عباس: (لا توبة لقاتل مؤمن عمدًا)، لأنها آخر ما نزل"، وبالطبع فإنه يلحق بالقاتل: (المشارك، والداعم، والمخطط، والمحرض، والممول) لأنه ما فعل ما فعل، إلا بهم ولهم.

وأن نستشعر مع الآية، قول نبي الرحمة ورسول الإنسانية ﷺ فيما رواه البخاري (٦٨٦٢): (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا)، وقوله ﷺ فيما رواه (٣٩١): (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله - يعني: أمانه وضمانه- وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته)، وقوله كما في صحيح الترمذي للألباني: (لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار)، وقوله: (لزوال الدنيا، أهون عند الله من قتل رجل مسلم)، وقوله كما في صحيح أبي داود للألباني: (كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا من مات مشرغًا، أو مؤمن قتل مؤمنًا متعمدًا)، وقوله في خطبة الوداع كما في الحديث المتفق عليه: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا؛ في شهركم هذا؛ في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟، اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع)، وقوله في الحديث المتفق عليه: (من حمل علينا السلاح فليس منا)، وقوله وهو في السلسلة الصحيحة (٢٦٩٧): (يأتي المقتول متعلقًا رأسه بإحدى يديه، متلببًا قاتله بيده الأخرى، تشجب

(١) وتعليقًا عليه، جاء في (السراج الوهاج) ما نصه: "قال العلامة حسن بن أحمد بن عبد الله عاكش، تلميذ قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني في (إيضاح الدلائل بجواب الست مسائل): (وهذا أرجح ما قيل في معنى الحديث)"! هـ من كتاب (السراج الوهاج في كشف مطالب مسلم بن الحجاج شرح مختصر صحيح مسلم) ٥ / ١٥٧، للفتوح.. ومراده بـ (الحديث): ما أخرجه مسلم (١٨٢٢) عن جابر بن سمرة من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص -وبنحوه بمسلم أيضًا (١٨٢١) من طريق حصين وعبد الملك بن عمير وسماك بن حرب والشعبي- من قوله ﷺ: (لا يزال الدين قائمًا حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خيفة كلهم من قریش).. ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٥٧ مجلد ٦.

(٢) كذا على إطلاقها ويقصدون بها: (خلافة النبوة)، وذلك بعد أن أنكروا حقيقة وخلافة المهدي ليجعلوها في جماعتهم

أوداجه دمًا حتى يأتي العرش، فيقول المقتول لرب العالمين: هذا قتلني!، فيقول الله للقاتل: تعسّت، ويذهب به إلى النار).

هذا؛ ومن أبلغ ما يُتصور في التشنيع على القتل بالإضافة لما سبق: أن الإسلام اعتبر القاتل لفرد كالقاتل للأفراد جميعًا، وذلك قوله سبحانه: (أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا.. المائدة/ ٣٢)، هذا بحق من قتل موحدًا، فما بالك بالذي يقتل من الموحدين بالجملة؟!؛ وبمن تتوق نفسه دائمًا لحصد أرواح المزيد منهم والمزيد؟!.

ولا يخفى على أيّ فطن: ما حدث من إقبال أسامة بن زيد على قتل مشرك نطق بكلمة التوحيد، واستنكار الرسول ﷺ بشدة قائلاً له مرارًا كما في الحديث المتفق عليه: (أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟)، ومراجعة أسامة بعدُ وهو يقول: (يا رسول الله لقد قالها -المشرك- متعودًا) أي: خوفًا من السيف، والنبى يكرر في نبرة حادة ولهجة شديدة، مؤكداً حرمة دمه وهو الذي قضى حياته كلها مشركًا: (هَلَّا شَقَقْتَ عَلَى قَلْبِهِ؟!)، وقول أسامة: (فما زال يكررها عليّ، حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم)، يقول شارحوه فيما استنبطوه من الحديث: إن فيه "أعظم دليل على حرمة دماء المسلمين وعظم جرم من يتعرض لها، ودليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول: (أن الأحكام يُحكم فيها بالظواهر، والله يتولى السرائر)".. وأن "في اللوم: تعليم وإبلاغ في الموعظة، حتى لا يُقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد.. وفي تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر: زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك" كذا في الفتح ١٢/ ٢٠٣.

وها هو رسول الإنسانية يستنكر كذلك بشدة على هذا القائد الذي بعثه على سرية، فما كان من هذا الأمير - مستغلاً منصبه القيادي- إلا أن أمر جنده بأن يُشعلوا نارًا ويُلقوا بأنفسهم فيها، فأبوا وأخبروا النبي بأمره، فاستنكر ﷺ فعله، وأقر أولئك النفر الذين لم يطيعوا أميرهم في الإلقاء بأنفسهم في النار، وقال: (لو دخلوا فيها ما خرجوا منها، إنما الطاعة في المعروف).. ليتأكد لنا أنه لا عذر على الإطلاق في اتباع أحد -ولو كان رسول رسول الله أو قائد جنده بأبي هو وأمي- في معصية، ولا في سفك دماء معصومة، وارتكاب جرائم بدور الإسلام وباسمه، وقتل أنفس بغير حق، وإهلاك حرث ونسل في أمة الإسلام، وعتو في الأرض بالفساد، على غرار ما يفعل أولئك الذين يسيئون إلى الإسلام أكثر من أعدائه، ويتلذذون ويكبرون عند قتل كل مسلم كفروه، ويمرقون من الدين مروق السهم من الرمية.

ثانيها: وهنا يكشف الرسول الأعظم ﷺ عن أن ليس كل ما يأمر به القائد ينفذ، وأن الجهاد في سبيل الله لم يكن ولا يكون أبدًا بين مسلمين فيقول: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض)، ولا يكون إلا فيما شرعه الله، وليس كما يفعل (أردوغان) ومن معه مما يجيء لهنا وراء خلافة ليست على نهج النبوة وأخبر نبي الهدى أنها تكون (في قريش) دون سواها.. وأن هذا يُصدّقه ما رواه البخاري (٧١٤٠) من حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان)، وحديث (٧١٣٩): (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد، إلا كَبّه الله على وجهه)، وحديث: (الأئمة من قريش) وهو في مسند أحمد.. إلخ، وأن الإجماع على ذلك وقد ساقه غير واحد.. منهم:

(الإمام أحمد) إمام أهل السنة، قال فيما رواه عنه الإصطخري ص ٢١٠ من (جمهرة عقائد السلف): "والخلافة في قريش ما بقي اثنان، ليس لأحد أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نُقرّ لغيرهم بها إلى قيام الساعة".

والإمام الطبري، قال في (التبصير في معالم الدين): "كان الخبر قد تواتر بالذي ذكرناه من فعل المهاجرين والأنصار، وتسليمهم الخلافة والإمرة لقريش، وتصديقهم خطيبهم: (نحن الأمراء وأنتم الوزراء) من غير إنكار منهم.. فإذا كان صحيحًا أن ذلك كذلك، فلا شك أن من ادّعى الإمارة، وحاول ابتزاز جميع قريش الخلافة، فهو للحق في ذلك مخالفٌ، ولقريش ظالمٌ.. وأن على المسلمين معونة المظلوم على الظالم.. وإذا كان ذلك كذلك، فلا شك أن الخوارج من غير قريش" إ.هـ.

والبربهاري ت ٣٢٩، وذلك في كتابه (شرح السنة) ص ١٣، قال: "والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى ابن مريم" .. والإمام النووي في شرح مسلم ١٥٨ / ١٢ من المجلد ٦، قال بعد ذكره جملة من الأحاديث في ذلك -وينحوه ابن حجر في باب (الأمر في قريش) ١٢٧ / ١٣:- "هذه الأحاديث وأشباهاها، دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك من بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرّض بخلاف من غيرهم، فهو محجوج عليه بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم وبالأحاديث الصحيحة، قال القاضي عياض: (اشتراط كون الخليفة قرشيًا: هو مذهب العلماء كافة)، قال: (وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قولٌ يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار)، قال: (ولا اعتداد بقول النّظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع: إنه يجوز كونها من غير قريش)".

بل وأنها -أعني: الخلافة- محسومة ومُحدّدة بالعدد ولا دخل للأهواء فيها، فهي على ما جاء في صحيح مسلم، (في اثني عشر رجلاً من قريش)، وذلك قوله عليه السلام: (لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلاً.. كلهم من قريش)، ولفظ البخاري ٧٢٢٢: (يكون اثنا عشر أميرًا.. كلهم من قريش).. إلى آخر ما سبق أن فصلنا فيه القول بالباب الأول.

على أن هؤلاء الاثني عشر الذين وقع الخلاف في عدّ بعضهم، واجتهد ابن حجر في حصرهم في: (الخلفاء الأربعة، ثم سيدنا معاوية على خلاف (١)، ثم يزيد بن معاوية، فعبد الملك بن مروان، ثم أولاده: الوليد وسليمان ويزيد وهشام، وتخلل بين يزيد وسليمان: عمر بن عبد العزيز، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك، على خلاف.. ثم مهدي أهل السنة على خلاف) (٢)، هم من اجتمعت عليهم الأمة، إذ في مدتهم كما يقول القاضي عياض: ظهور "قوة الإسلام واستقامة أموره -بالطبع: على منهج أهل السنة- والاجتماع على من يقوم بالخلافة، يؤيده قوله عليه السلام في بعض الطرق: (كلهم تجتمع عليه الأمة)"!.. هـ من الفتح ١٣ / ٢٢٥.. ويفاد من أحاديث الاثني عشر: "انتفاض مدة الخلافة" كذا ذكره الخطيب البغدادي فيما نقله عنه ابن حجر، ويعني بذلك: شغور الزمان منها دون الصغرى وهي: كما في الفتح ١٣ / ١٣٤: "الولاية على بعض البلاد".

وفي تأخر (مهدي أهل السنة) آخر هؤلاء الاثني عشر وعدم اشتراط توليهم؛ وشغور الزمان من الخلافة، يقول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية ٥٥ من سورة النور: و"لا يشترط -في الاثني عشر- أن يكونوا متتابعين.. وقد وُجد منهم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ.. ومنهم المهدي الذي اسمه يطابق اسم رسول الله وكنيته كنيته، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً"!.. هـ بتصرف (٣).

= وعلى نحو ما تأكد لنا أن جهاد (أردوغان) وأعوانه في تحقيق خلافته الموهومة، باطل وغير مشروع بموجب أدلة السنة وإجماع الأمة.. فقد تأكد أيضًا أن جهاد جنده من (جماعة الإخوان) في بلدانهم تمهيدًا لتحقيق هذه الخلافة المشثومة، باطل هو الآخر وغير مشروع، كونه مؤسسًا على الخروج على حكام المسلمين المعدودين على جماعة أهل السنة، وجاء بالمخالفة لما عليه معتقد سلف الأمة في الولايات الصغرى، لما يشوبه من موانع تحول دون انعقادها لهم، ودون توليتهم هم من الأساس، أهمها:

(١) تكفيرهم من ليس منهم أو توقفهم في شأنه على الأقل.. (٢) وحرصهم على الإمارة وقد نهانا رسول الله ﷺ عن إعطائها لمن كان هذا حاله قائلًا فيما رواه مسلم (١٧٣٣) تحت (باب النهي عن طلب الإمارة

(١) وقد جاء عقب الثلاثين التي أخبر عنها ﷺ بقوله: (خلافة النبوة ثلاثون، ثم يؤتي الله الملك -أو ملكه- من يشاء)، كذا دون تقييد بالعاض، وقد صدق فيه قوله ﷺ: (سيكون نبوة ورحمة، ثم يكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون ملك عضوض).. وقد كان (ملكه ﷺ: ملك رحمة)، ومن ثم استنتاه ابن حجر، فيكون أول بني أمية وأول من أخبر النبي عنهم بقوله: (ثم يكون ملكًا عاضًا.. الحديث)، هو: يزيد بن معاوية.

(٢) ينظر في تفاصيله إلى جانب فتح الباري: كتاب (المهدي) لمحمد بن إسماعيل المقدم ص ١٨٤ وما بعدها
(٣) وينظر في تفاصيل ذلك (فتح الباري) لابن حجر ٢٢٦ / ١٣ وما بعدها، و(السراج الوهاج) للفتوح ١٥٧ / ٥

والحرص عليها): (إنا والله لا نؤلّي على هذا العمل أحدًا سألته، ولا أحدًا حرص عليه).. (٣) وأيضًا لأنها منهم لهت وراء مُلكٍ أو كرسي ينازعون من خلاله الأمر أهله.. (٤) وهو إلى جانب ذلك قائمٌ على: شق الصف.. (٥) وعلى مفارقة جماعة المسلمين.. (٦) وعلى نزع يد الطاعة من أولياء أمورهم.. (٧) والتحريش بجندهم.. (٨) وإكفارهم واستحلال دمائهم.. (٩) وقائمٌ كذلك على الابتداع في الدين.. (١٠) وتكوين دولًا خفية يكون لمرشدها ممن ليس له شوكة: حق السمع والطاعة المطلقة.

كل هذا بالمخالفة لما جاء في الأحاديث الواردة في هذا الصدد، وما أكثرها!.. وحسبنا منها: قوله ﷺ كما في الصحيح: (من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، فميتته ميتة جاهلية)، وهو في صحيح سنن أبي داود بلفظ: (فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)، وقوله لحذيفة: (تلزّم جماعة المسلمين وإمامهم)، وقول أبي ذر ﷺ: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا حبشيًا مجدّع الأطراف) كذا بمسلم، ولفظ البخاري: (ولو لحبشي كان رأسه زبيبة).. وقد أعقب ابن أبي العزّ شارح الطحاوية ص ٣٢٥، هذه الأدلة وغيرها بقوله: "فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمرُوا بمعصية.. وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل".. وهذا هو!.

وفي شرح بعض ما سبق من مخالفات جماعة الإخوان في ولاياتهم الباطلة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة) ١/ ١١٥: "النبى أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلًا".. وفيه ١/ ٥٢٧: "بل الإمامة عند أهل السنة تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها"، يعني: لكونهم على السنة، حتى ولو كانوا ظالمين لأنفسهم أو مقتصدين، وأنهم كما أثبتت الأحداث والوقائع: الأحرص على حماية دور الإسلام وأهلها، والأدرى بما يحيق بالبلاد من أخطار، والأقدر على فهم سياسات أعداء الإسلام ومكائدهم.. يقول: "ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافق أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إمامًا، ولهذا قال أئمة السلف: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الولاية، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمرُوا بمعصية الله، فالإمامة مُلك وسلطان".

وهذا ما أجمع عليه سلف الأمة، وقد ساق هذا الإجماع الإمام أبو الحسن الأشعري إمام المذهب، وذلك في الإجماع الـ ٤٥ من (رسائله إلى أهل الثغر) ص ٢٩٦- قال: "وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضا أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو"، وقال في الإجماع الـ ٥١: "وأجمعوا على النصيحة للمسلمين، والتولي لجماعتهم، والدعاء لأئمتهم".

وقال في الإجماع الـ ٥٠ عن يخالف ذلك: "وأجمعوا على ذم سائر أهل البدع" وعلى رأسهم الخوارج.. "وعلى ترك الاختلاط بهم لما روي عن النبي ﷺ: (أن الخوارج كلاب أهل النار)"، إلى أن قال: "فهذه الأصول التي مضى الأسلاف عليها، واتبعوا حكم الكتاب والسنة بها، واقتدى بهم الخلف الصالح" إ.هـ. كذا بما يفيد أن جهاد هؤلاء وأولئك - أعني من يحاربون لاستعادة الخلافة، ومن يحاربون حكام المسلمين سعيًا إليها- هو افتتات على قریش في حقها في الخلافة (الإمامة العظمى) قبل وبعد شغور الزمان منها، وافتتات كذلك على حكام المسلمين في ولاياتهم الصغرى.

ثالثها: أن ما تدعيه فرق وجماعات التكفير من جهاد في سبيل الله، فضلًا عن كونه جهادًا غير منضبط بضوابط الشرع، هو بما ذكرنا جهادًا لعصبية وواقع تحت راية عُمّية، لا لأن فاعله لا يدري وجه الصواب فيه فحسب، بل لما تحقق من وجه خطئه، ومن ثم فلا أجر عليه، بل فيه من الإثم ما لا يقدرُ قدره، إذ هو قائم

كما قلنا، على: منازعة قريش وحكام المسلمين لما هم أهلهم، وعلى شق الصف ومفارقة جماعة المسلمين.. إلى آخر ما خالفوا فيه أصول أهل السنة، والتي في شأن بعضها يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦/ ٣٢٧: "من أصول أهل السنة والجماعة: لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة"، وجميع أئمة السلف وعقائد أهل العلم على ذلك.

وأنه لأجل هذا يحرم هذان اللوان من الجهاد، وينسحب عليهما قوله ﷺ فيما رواه مسلم: (..ومن قاتل تحت راية عمية: يغضب لعصبة، أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبة، فقتل، فقتله جاهلية، ومن خرج على أمي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهده، فليس مني ولست منه).

والمقصود بالعمية على ما أفاده النووي: "الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور، أو التقاتل للعصبية كما قاله إسحاق بن راهويه" .. وأن هذه المعاني -كما يشهد الواقع- تنطبق على كل الفرق التكفيرية والمتناحرة أحياناً فيما بينها، والمتكالبة على كراسي الحكم (١)، والتي يقوم جهادها على:

(١) ترك أهل الأوثان ومحلي الأرض ومغتصبي العرض.. (٢) وتكفير وتقتيل أهل الإيمان ممن يصلون ويصومون ويشهدون شهادة الحق ويختمون بها حياتهم.. (٣) وتقوم كذلك على تحقيق أهداف أعداء الإسلام.. (٤) والعمل لحساباتهم وبتمويلاتهم.. (٥) وإنفاذ مخططات مخابراتهم التي من بينها: فحاضهم التي وضعوها للوقية بينهم وبين بني جلدتهم وبخاصة من أبناء القوات المسلحة، رغبة في تفكيك جيوش المسلمين، ومن ثم تفتيت وإضعاف دولهم، بل وللإيقاع بهم في النهاية إذا لزم الأمر.

وليس أدل على كون الجهاد تحت رايات (أردوغان) عمية ولا يجوز شرعاً الانضواء تحتها، من: تحالفاته مع إسرائيل وشرائه منها طائرات (Orbiter ٣ UAV) التكتيكية، وهي من صنع شركة (Aeronautics) الإسرائيلية، لأجل ماذا؟، لتغير ميلشياته بها على الجيش الوطني الليبي المسلم؟، ولتستهدف في ١١/٨/٢٠١٩ بـ(بغازي) عسكريين إثناء تشييعهم جنازة اللواء القائد السابق لقوات الصاعقة الليبية عن طريق سيارات مفخخة، وما خفي كان أعظم.. ولا غرو فهو من اعترف بـ (القدس) عاصمة لها، ووقع على اتفاق لزيادة التعاون الاستخباراتي والأمني مع جيش الاحتلال، وأرسل ملحفاً تجارياً إلى تل أبيب عقب تنصيبه رئيساً -وتفاصيل ذلك يضيق بها المقام- ناهيك عن جرائمه ضد الإنسانية بحق مسلمي عفرين والكردي وليبيا والشمال السوري، بل وضد جيش ومعارضين دولته الذين هم: ما بين معتقل، وما بين معذب، وما بين مفصول من عمله.. إلخ.. وقد فاقوا الآن في أعدادهم مئات الآلاف حسب مجلة: (الأهرام العربي) في ٩/٣/٢٠١٩ العدد (١١٤١).

وحق لنا هنا أن نتساءل: هل شرع الجهاد في الإسلام لهذا؟، وهل نجحت تلك الميلشيات في أفغانستان على مدار عقود -وإلى أن يشاء الله رب العالمين- في أن تقيم حتى إمارة؟ وهل تمكن اليهود من بناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية في الضفة حيث (المسجد الأقصى) السليب، إلا بعد أن أوقعوا بيننا العداوة والبغضاء؟

وهل وجد الغرب أحسن من هذه الفرصة كيما يتوسع في تجارة الأسلحة وتشغيل مصانعها وبيعها للمغفلين ليقتل بها بعضهم بعضاً ويوفر هو جنده وجهده في حرب الإسلام والمسلمين، وينشر كتائبه التبشيرية في كل مكان.. إلا بعد أن أصبحنا أداة في يده وكباشاً ينطح بعضنا بعضاً؟.. وما معنى تواطؤ الغرب على إطالة أمد الحرب في: (ليبيا واليمن وسوريا والأهواز) وغيرها وهي دول محسوبة على أهل السنة، وما معنى سكوت

(١) والمتمثلة في (داعش) و(القاعدة) و(جماعة الإخوان) و(بوكو حرام) و(جبهة النصرة) وكل من تحالف معهم وحذا حذوهم أو خرج من تحت عبايتهم، بدءاً من حماس التي ترمي بمخالفاتها من أسطح ونوافذ العمارات في غزة ولا تبالي، وانتهاءً بأنصار بيت المقدس التي بايعت داعش في ١٠/١١/٢٠١٤، كونها جميعاً: فرقاً خارجية مبتدعة، وبعيدة عن صحيح الدين والاعتقاد.

أمريكا والأمم المتحدة وهذا الغرب الحاقد عن (أردوغان) و(السراج) و(الحوثيين)، بل وإمدادهم أحيانا بالسلاح؟.

وهل إيواء الغرب للإخوان حبًا فيهم، أم أنه وَجَدَ فيهم ضالته في تآكل المجتمعات الإسلامية من داخلها، بإيجاد دولة -تمثل غصة في حلق، وشوكة في ظهر، وطعنه في صدر كل حاكم سني وإن لم يهتدي بالسنة، وتقوم على منازعة الأمر أهله- داخل كل دولة؟.. أسئلة تفرض نفسها وتحتاج منا إلى إجابة نصارح بها أنفسنا.

رابعها: أنه ليس أمامنا حيال ما سبق، سوى: أن نعترف بأن جهاد (أردوغان) وجماعته التكفيرية صادر عن جهلة أو متجاهلين لهذه الحقائق، بل وبالعلوم الشرعية وأصول الدين وصحيح الاعتقاد، ولا غرو فبعضهم حديثي عهد بالإسلام، وأكثرهم لا يجيد اللغة العربية (١) ولا قواعد الاستنباط، وأغلبهم وقعوا فريسة لجماعة الإخوان وجماعات التكفير، وتربو على أيديهم وطعموا على موائدهم، وقد كان هذا على حساب نشر الدعوة بالحكمة ورفع راية الإسلام على النحو الذي رسمه لنا رسولنا ﷺ وفصل القول فيه علمًا.. ومن ثم كان ما يقولون عنه جهاد، هو في حقيقة أمره: (قتال في فتنة)، وهو ما حدث سلفنا الصالح على تركه، وعبر عنه ابن تيمية بقوله في منهاج السنة ٢/ ٢٤١:

"استقر رأي أهل السنة على ترك (القتال في الفتنة)، للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم" .. وقوله في (المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي) ٢٧٥ - ٢٨٦: "وقل من خرج على إمام ذي سلطان، إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد عنه من الخير"، وقوله بنفس المصدر ص ٢٨٦: "وهذا كله يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة -يقصد المحسوبين على جماعة أهل السنة دون سواهم- وترك قتالهم والخروج عليهم، هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمدًا أو مخطئًا، لم يحصل بفعله صلاح بل فساد"!.هـ.

وأظننا بعد أن عرفنا أن جهاد من ذكرنا ليس بالجهاد الذي شرعه الله، يكون قد تأكدنا أن أعداءنا أرادوا بما أوقعونا فيه: تشويه صورة الإسلام وإثبات أنه دين قائم على العنف وسفك الدماء.. ونكون قد تأكدنا كذلك أن الجهاد الحق الذي يريدون أن يصرفونا عنه والذي شرعه سبحانه، القصد منه: تعبيد الناس لله وحده، وألا يُفتنوا في دينهم، وذلك قوله ﷺ كما في صحيح الجامع (٢٨٣١): (بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعَبِّدَ اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ)، وذلك يشمل ما يمارسه الكفار من أشكال التعذيب والتضييق على المسلمين ليرتدوا عن دينهم.. ومن هنا شرع الجهاد -عند القدرة عليه- لإزالة تلك العوائق؛ ولهداية الناس لما فيه صلاح دينهم ودنياهم وآخرتهم.

يقول ابن جرير في معنى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.. الأنفال / ٣٩): "قاتلوهم حتى لا يكون شرك، ولا يعبد إلا الله وحده، فيرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض، وهو: الفتنة، وحتى تكون الطاعة والعبادة كلها خالصة دون غيره".

ويقول ابن كثير: "أمر الله بقتال الكفار (حتى لا تكون فتنة) أي: شرك، (ويكون الدين لله)، أي: يكون دين الله هو الظاهر على سائر الأديان" .. كما أجمع العلماء على أنه شرع لرد اعتداء الكفار على المسلمين، وساعتها يصبح فرض عين على القادر عليه، وذلك قوله تعالى: (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين.. البقرة: ١٩٠).

فهل ما سبق أن أشرنا إليه، وما يقوم به (أردوغان) وجماعات التكفير وعلى رأسها جماعة الإخوان، هو لهذا؟.. إذا كان الجواب ب (لا) فلنكف إذن عن مسايرتهم ومناصرتهم، ولنكرهه بألسنتنا وقلوبنا ولنحمل الناس على إنكاره، ولنعدُّ لصحيح ديننا ومعتقدنا، وليعلم جميعنا: أن الله محاسبنا عن كل نقطة دم مسلمة أريقت عن

(١) بسبب العجمة المُهْلِكَة، والتي بحقها يقول الحسن البصري - رحمه الله -: «إِنَّمَا أَهْلَكْتُمُ الْعُجْمَةَ».. انظر: «صون المنطق» للسيوطي (١/ ٤٢).

طريقنا، وكل فتنة مُضَلَّة كنا في يوم ما سبباً فيها.. فإن هؤلاء الخوارج الذين ذكرنا، يقول شيخ الإسلام بحقهم في الفتاوى ٤/ ٥٠٠: "وكانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم، مستحلين لدماء المسلمين". كما يقول (وهب بن منبه) عنهم منذ ما يزيد عن ألف ومائتي عام: "لقد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت الخوارج جماعة قط إلا فرَّقها الله على شر حالتها، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، ولو مكن الله لهم لفسدت الأرض، وقُطعت السُّبل، ولعاد أمر الإسلام جاهلية، وإذا لقام جماعة كلُّ منهم يدعُو لنفسه بالخلافة، مع كل واحد منهم عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضاً، ويشهد بعضهم على بعض بالكفر، حتى يصبح المؤمن خائفاً على نفسه، وعلى دينه ودمه وأهله وماله، لا يدري مع من يكون!!". أهـ.. أليس هذا ما يمثل واقعنا؟!.

خامسها: أن أئمة أهل السنة عندما نظروا إلى مقاصد الجهاد باعتباره فريضة، وإلى مآلاته ونتائجه، خلصوا: إلى أن الجهاد مجرد وسيلة لنشر دعوة الحق وليس غاية في حد ذاته، وانتهوا إلى أنه كما مرَّ بنا: "فرضٌ لمنع الفتنة ومحق الشرك، فإذا ما أدى إلى الفتنة ولم يحقق مقاصده المشروعة - كما هو الحال الآن في سوريا ومع مستضعفي المسلمين في عديد من بلدان العالم- فهو ممنوع شرعاً وعقلاً"، وإلى أن شأنه في ذلك شأن باقي ما فرض الله على عباده، "فالحج مثلاً فرض، ولكنه يسقط إذا لم يأمن الحاج على نفسه وماله من قطاع الطريق، فإذا خرج الحاج في هذه الحالة قتله اللصوص وأخذوا ماله، فلم يحقق المصلحة من الحج، ووقعت مفسدة قتله وأخذ ماله!، والصوم أيضاً فرض، ولكنه يسقط في حالة المرض المزمن الذي يزداد بالصوم، لأن المفسدة هنا أعظم من مصلحة الصوم، ولأنه إذا صام في هذه الحالة، فقد يذهب الصوم بحياته وينقطع عمله بالكلية بما فيه الصوم وغيره"، كذا ص ٥٠ من كتاب: (تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء) من سلسلة مراجعات الجماعة الإسلامية بمصر.

وفي الكتاب ذاته - نقلاً عن الشاطبي في الموافقات ٢/ ٢٦٨ بشأن قياس المصالح والمفاسد - ما نصه: "لما ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد، وكانت الأعمال معتبرة بذلك لأنه مقصود الشارع، فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروع فلا إشكال، وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة، فالعمل غير صحيح وغير مشروع، لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لنفسها وإنما قصد بها أمور أخرى، هي: معانيها، وهي: المصالح التي شرعت لأجلها"، وعلى ذلك إذا لم يحقق القتال المصالح المرجوة منه وحقق المفاسد، أو رجحت كفة مفسد القتال على مصالحه: كان القتال ممنوعاً محظوراً، وعلى ذلك تواترت أقوال العلماء.. وأقول: إن هذا بحق المحاربين وأعداء الإسلام، فما يكون الحال بحق سفكة دماء المسلمين التي لا خلاف أن ليس ثمة مصلحة في إراقتها فحسب، بل الحرمة أصلاً، وقولاً واحداً؟

بل إن الأولى في تحصيل المصالح التي تفوت أولئك الذين يقومون بتنفيذ تكاليفات جماعة الإخوان من قتل وتخريب، هو: تحصيل الجهاد الأهم بحق كل مسلم وهم بطريق الأولى، وهو المتمثل في: (تعلم الهدى ودين الحق) الذي أولاه ابن القيم ما يستحقه من الأهمية وذلك في كتابه (زاد المعاد)، وتحصيل ما يليها من أضرب الجهاد، من: العمل بهذا العلم، ودعوة الناس إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن مجاهدة الشيطان برّد الشبهات، ومن مجاهدة المنافقين بالحجة، ومن الصبر على كل ذلك.

ناهيك عما يتعلق بمصالح: حفظ الأنفس، وحماية البيضة، وإعطاء الصورة الحقيقية والمثلى للإسلام، مقابل مفسد: الجهل حتى بأحكام الجهاد، وتكفير وتقتيل أهل الإيمان، وتنفيذ تنفيرهم من الإسلام وتشويه صورته بما يفعلونه في بني جلدتهم ومن هم على دينهم من تذبذب وإسباء.. إلى آخر ذلك، من غير ما ضابط ولا تقدير لمصلحة أو مفسدة.

وناهيك أيضاً عن: تجرؤ دول الغرب بسبب كيدنا نحن للإسلام وانقاضنا على شبابه وضباطه وحُماته من الجيوش الإسلامية.. وعن: إنفاذ مخططات الأعداء التي يأتي على رأسها الإطاحة بكل ما هو إسلامي، وإيجاد الفرص وتحيتها للقضاء على الشباب الذي دُفع إلى مقصلة سبق وأن أعدها له: أعداء الإنسانية ممن لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة.. وعن تعطيل مصالح الناس وتخريب ممتلكاتهم وإفساد حياتهم.. وعن

المجازر التي تقيمها الجماعات التكفيرية وعلى رأسها جماعة الإخوان بفصائلها وذيولها، ضد جيوش المسلمين الوطنية وداخل ديار الإسلام، وتشليحها كما فعل أردوغان رأس الأفعى.
والله نسأل أن يرينا الحق حقًا ويرزقنا أتباعه، وأن يرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، وأن يرُدنا إلى دينه مرَدًا جميلًا، وأن يهدنا ويهد بنا ويجعلنا سببًا لمن اهتدى.. إنه على ما يشاء قدير، وهو نعم المولى ونعم النصير

المبحث الثاني

(من -يا ترى- وراء الأزمة الحالية في سوريا.. بادية الشام وحاضرة الدولة الأموية؟!)

وما عُنُون له هنا من سؤال، يستوجب أن نتأمل هذا الحوار الذي أجرته جريدة (الوطن) المصرية بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠١٤ مع العميد السوري: (حسام العواك) رئيس الاستخبارات ونائب قائد تجمع الضباط الأحرار بـ (الجيش السوري الحر)؛ وهو ذات الاسم الذي سرقه الإخوان منهم فيما بعد وأطلقوه على أتباعهم، بعد أن أغروا من معه بالمال والعتاد.. فتحت عناوين: (قيادي بالجيش الحر: الإخوان أضروا بالثورة السورية)، (العواك: خيرت الشاطر التقى أشخاصًا تابعين لنا في تركيا، وسعى لهدم الجيش الحر).. كان هذا الحوار، وقد جاء فيه ما ملخصه:

"بعد دخولنا مقرّ إقامته عبر بوابة مؤمنة جيدًا واتصال هاتفي من الحارس بالعميد حسام العواك، أصدر أوامره بالسماح لنا بالدخول.. شقة واسعة أشبه بغرفة عمليات حربية بها سرير يتسع لفرد واحد، وخريطة لسوريا معلّقة على الحائط، ومنضدة عليها كاميرا وجهاز كمبيوتر ولاب توب وأوراق كثيرة لم نطلع منها إلا على القليل، قابلنا (العواك) وهو رجل ضخم ذو شعر أبيض وجهه أحمر اللون، بدلته العسكرية بالإضافة إلى ملامحه تضيفان عليه هيبة القادة، وكشف (العواك) لـ (الوطن) عن العديد من الأسرار بشأن: علاقة (إخوان سوريا) بالاستخبارات التركية، وكيفية دخول الأسلحة القطرية إلى التنظيمات الإرهابية المسلحة، وأكاذيب إخوان مصر بشأن دعم الثورة السورية، وعلاقة الاستخبارات الإيرانية بتنظيم (داعش).
وفجّر (العواك) مفاجأة حول: حقيقة (أبي بكر البغدادي)، وكيفية التواصل بين قيادات الجيش السوري الحر في الداخل والخارج.. وأظهر كشفًا بأسماء قيادات المعارضة التي قابلت سياسيين إسرائيليين في ألمانيا، وبأسماء المصريين الذين يحاربون في صفوف الجيش النظامي".

وعندما سئل (العواك) عن وضع (جيشه السوري الحر) على الأرض؟، كان جوابه: "الجيش السوري الحر بغضّ النظر عن الكتائب والمسميات على الأرض، لا يزال متماسكًا، وتجمّع الضباط الأحرار يقود المرحلة الحالية فيما يتعلّق بالكتائب المقاتلة، لاسيما وأن جميع الضباط المنشقين داخل سوريا، باستثناء عدد منهم، مكفون بمهام معينة يقومون بها خارج سوريا، وخاصة فيما يتعلّق بالتنسيق مع الدول الصديقة وأجهزة استخبارات مختلفة".

وعن مدى تأثير تركيا على الثورة السورية، أجاب بقوله: "قامت المخابرات التركية برئاسة (هاجان فيدان)، بالتنسيق مع جمعية (مرمرة) التي تعمل تحت إمرة الإخوان المسلمين في تركيا، وجمعية أخرى اسمها (هاخاء) وهناك تداخلات مع (المافيا التركية)، وقاموا بإدخال عدد هائل من المقاتلين القادمين من أفغانستان والعراق وليبيا ولواء كامل بمدرعاته ودباباته بحرًا إلى سوريا ليقاتل إلى جانب (داعش سوريا)، ويُدعى (لواء الأمة)، والآن تم سحب هذا اللواء من سوريا ليقاتل في معركة طرابلس برئاسة (مهدي الحارثي)، فيما يسمى بعملية (فجر ليبيا)"، وهذا خير دليل على أنهم يحاربون تحت راية عمّية، لأنه إن ساع لهم محاربة طاغوت سوريا، فما مسوغهم في حرب مسلمي ليبيا؟.

وعن دور المخابرات التركية والإيرانية في إفشال (حركة تمرد الجيش السوري الحر) الشرعية، يقول (العواك): "لقد خرقت تركيا جميع المعاهدات التي وقّعت عليها من خلال تسهيلها دخول الجماعات المتطرفة والمطلوبين دوليًا إلى الأراضي السورية، ومن بين هؤلاء: الهاربون من سجن (بوكا وأبو غريب) بالتنسيق مع المخابرات الإيرانية (١)، وهناك أيضًا تنسيق قطري كطرف ثالث معنيّ بشأن الملف السوري، كما استغلّت إيران التحول التركي بشأن إسرائيل وقامت بعمليات غسيل أموال في مشاريع مقامة في تركيا بسبب الحصار الاقتصادي على إيران لأجل الملف النووي، وكان المسئول عن هذه العمليات هو أيضًا (هاجان فيدان).. ومن هربوا من سجن (أبو غريب) قامت المخابرات الإيرانية باستلامهم والتحقيق معهم ودخلوا لسوريا عن طريق تركيا.. وكانت قواتنا تتمركز حينها من (مدينة تعزاز) وحتى (مدينة الباب)، وعرضوا مساعدتهم علينا، وبعد التحقق من هوياتهم اكتشفنا أنهم ضباط سابقون في المخابرات العراقية أثناء حكم صدام حسين، وفجأة انسحبوا من المعسكر بدون علمنا وشكّلوا فيما بعد تنظيم (داعش)، بعدما أقتنعوا مائة مقاتل من (قوات الجيش السوري الحر) بأن يرحلوا معهم، بالإضافة إلى إقناع مقاتلين من (كتاب الحق ونور الدين زكي وعاصفة الشمال) براتب ٦٠٠ دولار، ومن هو متزوج يزيد راتبه ١٠٠ دولارًا وعلى كل طفل ٥٠ دولارًا، وكان هذا نوعًا من الإغراء حدث على إثره انشقاق في (الجيش الحر)، حيث إننا كنا حينها نعاني من نقص الأموال والسلاح والإمداد".

وعن دور إيران وتمويل قطر وتركيا لتنظيم داعش وأثر ذلك بالسلب على (حركة تمرد الجيش الحر) الشرعية، يقول (العواك): "داهمنا بؤرة لـ (داعش) ووجدنا جوازات سفر إيرانية واعتقلنا عناصر من مصر وتونس وليبيا، وحررنا رهائن كانوا معتقلين من (الجيش الحر) وتمت عملية المبادلة، كما رصدنا فيما بعد لقاءات بين مؤسسي داعش مع ضباط قطريين وأترك في مدينة (جازي عنتاب)، ما أدى إلى مسارعتنا بتأسيس غرفة عمليات لمتابعة التنظيمات الإسلامية المقاتلة بسوريا، واكتشفنا أن تمويل تلك التنظيمات من قطر، وتمر من معبر (بارصايا)، وفيما بعد وصلنا لمرحلة الصدام حيث قاموا بالهجوم على مقراتنا، وهذا كان نتيجة الخطأ الفادح الذي كنا قد ارتكبناه، فقد تعرّفوا جيدًا على مقاتلينا وطبيعة الأرض وخططنا الحربية أثناء وجودهم معنا بالمعسكر منذ شهر أبريل ٢٠١٢ وحتى شهر أغسطس ٢٠١٢".

وعن خداع وكذب إخوان مصر وعن ادعاءاتهم دعم الثورة السورية، يكشف (العميد حسام العواك) عن أن "جميع تصريحات (صفوت حجازي ومحمد بديع) بشأن دعم الثورة - وبالطبع: بيانات (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح) برعاية خيرت الشاطر- كانت كاذبة، حيث إن الاتصال الوحيد بين الجيش السوري الحر وجماعة الإخوان المسلمين في مصر لم يكن مع (قيادات الجيش السوري الحر)، ولكن كان مع أشخاص يعملون لصالحنا وليسوا ضباطًا في الجيش الحر، وكان ذلك في فندق (أورانتوس) في تركيا، حيث كان خيرت الشاطر ممثل الجماعة يهدف في هذا الاجتماع إلى إنهاء فكرة (الجيش السوري الحر) وظهور تنظيمات إسلامية" جمعت فيما بعد تحت نفس المسمى.

يقول (العواك) بالحرف الواحد: "إخوان مصر لعبوا دورا حقيراً في الثورة السورية، حيث أظهروا أنفسهم على أنهم داعمون لنا، ولكنهم لم يرسلوا قطعة سلاح واحدة للجيش السوري الحر كما زعموا، وأثناء حكم الرئيس المعزول (محمد مرسي) استغلّت نقابة الأطباء المصرية السوريين في بعض الفعاليات.. وأثناء اعتصام رابعة شارك سوريون تم إغراؤهم بمبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه للفرد الواحد، وكان هناك سوريون حملوا السلاح في أحداث الحرس الجمهوري بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وكان التنسيق يتم عن طريق طبيب سوري مقيم بالقاهرة، كما أن الأموال التي جمعت للثورة السورية في مصر تم تحويلها إلى قطاع غزة الفلسطيني".

(١) لاحظ تلاعب إيران بـ (تركيا والإخوان)، ولاحظ إيقاعها في نفس الوقت بأهل السنة في (اليمن والسعودية والعراق وسوريا) في فخاخ وحروب لا معنى لها سوى: بسط سيطرتها وتنفيذ مشروعها الفارسي، وتدمير الشعوب المسلمة السنية وتدمير مقدراتها، وتنفيذ ما تخطط له أجهزة المخابرات اليهودية والصليبية.. أفصح لمسلم أن يضع يده في يد هؤلاء؟!.. وضد من؟!.

وعن دور إخوان مصر في استقطاب أقرانهم السوريين لاتساع الهوة وإفشال الثورة السورية لصالح جماعة الإخوان، يقول العواك: "قبل انشقاق عدد كبير من الضباط من (الجيش السوري الحر) كانت لدينا خلايا داخل النظام السوري قبل الثورة، وكان معظمنا شارك في محاولة الانقلاب عام ٢٠٠٨، ثم ظهر (رياض الأسعد) وكان من أوائل الضباط المنشقين وأطلق على الكيانات العسكرية المنشقة (الجيش السوري الحر)، ونتيجة لشخصيته الضعيفة هروا عليه الإخوان مع جهات أخرى لتأمين لقاءات له مع أجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية (١)، وحصل على شقة في إسطنبول وراتب شهري، وألقى خطبة على سكايب في حفلة نظمها إخوان الكويت وحصل على ٣ ملايين دولار، ومن ثم أسس شركة مواد غذائية، ولم يهتم فيما بعد بالجيش السوري الحر، وخانه لصالح الإخوان من أجل تحقيق هدفهم، وهو: تهميش دور الضباط المنشقين في الجيش السوري الحر" (٢).

مسئولية خوارج الإخوان عن خراب سوريا، وعدم انضباطهم بالقواعد الشرعية للخروج على طاغوتها

ونكتفي بهذا القدر لتتعرف على حجم الكارثة ولنتأمل إلى أي مدى كان حرص إخوان سوريا على الاستئثار بالسلطة والاستحواذ على مكتسبات الثورة؟! وكيف ركبوا الثورة هنالك، واتبعوا أسلوب المغالبة لا المشاركة على غرار ما فعله إخوان مصر وتونس؟! وكيف فوّتوا على السوريين فرصة العمر بمنازعة الأمر أهله والحيلولة دون تولية وتمكين من هو جدير بأخذ زمام المبادرة لإنقاذ البلاد والعباد؟! وكيف أبطل تدخلهم السافر وركوبهم الموجة (٣) كل شيء، بل وأدى إلى: استعانة طواغيت سوريا مؤخرًا بروسيا، وإلى: ما نراه في حاضرة الدولة الأموية الآن من إهلاكٍ للحرث والنسل (٤)، إلى غير ذلك مما لم

(١) لاحظ عمالة جماعة الإخوان لهذه الأجهزة المخابراتية المعادية منذ الأزل للإسلام والمسلمين.. ولا عجب! فهم على مبدئهم القاضي بأن الغاية تبرر الوسيلة.. ولا ندري من تعادي جماعة الإخوان إن لم تعادي هؤلاء؟! إنهم يعادون أصحاب التوجهات السنية، ولا عزاء (٢) انتهى من كتاب: (إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام) ص ٤٠٢ وما بعدها ط. دار ابن عباس.. وقد جاء تحت عنوان: (استئثار واعتقاد جماعة الإخوان أنهم جماعة المسلمين وأصحاب الخلافة.. أفضل الجهاد في سوريا ومكن لـ {طاغية سوريا}، وكاد أن يعصف بـ {مصر والسودان وليبيا واليمن} لولا أن الله سلم)

(٣) كما فعلوا في مصر ومن قبل في أفغانستان

(٤) يُذكر أن ضحايا الحرب السورية خلال الثمان سنوات الماضية ومنذ انطلاقة الثورة السورية - حيث كان مقتل أول شخص في درعا، الشرارة التي أشعلت الثورة ضد النظام السوري- فاق كل حدٍّ.. فقد أحصى (المرصد السوري) مقتل ٣٧١,٢٢٢ شخصًا منذ اندلاع النزاع في ١٥ / ٣ / ٢٠١١، بينهم أكثر من ١١٢ ألف مدني، موضحًا أن بين القتلى المدنيين أكثر من ٢١ ألف طفل و١٣ ألف امرأة.. وفيما يتعلق بالقتلى غير المدنيين، أحصى المرصد مقتل أكثر من ١٢٥ ألف عنصر من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، أكثر من نصفهم من الجنود السوريين، وبينهم ١,٦٧٧ عنصرًا من حزب الله اللبناني الذي يقاتل بشكل علني في سوريا منذ العام ٢٠١٣.. وقتل في المقابل: ٦٧ ألفاً على الأقل من مقاتلي الفصائل المعارضة والإسلامية وقوات سوريا الديمقراطية التي تشكلت الوحدات الكردية أبرز مكوناتها.. كما قتل نحو ٦٦ ألفاً من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا)، إضافة إلى مقاتلين أجانب من فصائل متشددة أخرى.. وقد اضطر نصف سكان هذه الدولة التي كان يقطنها نحو ٢٣ مليون نسمة قبل النزاع، إلى مغادرة منازلهم، بينهم ٦,٦ مليون نزحوا داخل البلاد.

وحسب ما أعلنته منظمة (أنديكاب إنترناسيونال) الفرنسية غير الحكومية في أحدث بيان لها، فإن ٣ ملايين شخص أصيبوا بجروح؛ بينهم مليون ونصف يعيشون مع إعاقة دائمة؛ وبينهم ٨٦ ألفاً اضطروا للخضوع لعمليات بتر أطراف، وأرغمت الحرب أكثر من ٥,٤ مليون شخص على الفرار من سوريا، بحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.

ناهيك عما اتهمت به منظمة العفو الدولية النظام السوري في ٢٠١٧ -وبسبب تعنت جماعة الإخوان في السيطرة، والمنازعة على الحكم، وعدم انتهاج ما نقلناه ولا زلنا عن أئمة أهل السنة من ضوابط الخروج- بارتكاب عمليات شتى جماعي في حق نحو ١٣ ألف معتقل داخل سجن صيدنايا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، وبيانها أن هؤلاء يضافون إلى ١٧,٧٠٠ شخص قتلوا في سجون النظام وسبق أن أحصتهم المنظمة.. وعما أعلنه (المرصد السوري لحقوق الإنسان) ومقره بريطانيا، عن قتل ٦٠ ألف شخص خلال ٦ سنوات تحت التعذيب أو الظروف القاسية في سجون النظام، وقال (المرصد) إن نصف مليون شخص اعتقلوا في سجون النظام منذ بدء النزاع، وقتل (آلاف عدة) غيرهم خلال الفترة نفسها في سجون مجموعات المعارضة المسلحة أو (الجهادية).. وعن إفادة مسئولين بأن النزاع أعاد الاقتصاد السوري ٣ عقود إلى الوراء؛ حيث توقفت غالبية عائدات النفط ودمرت معظم بناه التحتية، وأصبح إنتاجه شبه منعدم، وأن تكلفة الخسائر بحسب البنك الدولي قدر بـ ٢٢٦ مليار دولار (١٨٣ مليار يورو)، وأن «النزاع في سوريا مزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد»، حيث تضررت أو دُمّرت نسبة ٢٧% من المساكن، ونحو نصف المراكز الطبية والتعليمية، وأن «أكثر من ١٣ مليون شخص -حسب مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة- بحاجة إلى المساعدة والحماية.. بينما ٦٩% من السكان يعيشون في فقر مدقع، وأن ٩,٨ مليون شخص -حسب المفوضية السامية للاجئين- يعيشون في أماكن من الصعب الوصول إليها وفي مدن محاصرة، وأنه قد بدأ «حرمان المدنيين عمداً من الطعام» بعد نشر صور (صادمة) لأطفال

يُعد يخفى على أحد؟.. وكيف أنهم استعانوا بكل شياطين الأرض لينصبوا رايتهم العُميَّة ويدخلوا بها في صراع جديد مع السلطة الحاكمة بعد أن فشلوا وأفسلوا كل شيء، دون أن يأخذوا العبرة مما أحدثوه من قبل مع (حافظ الأسد) حين دمر (حماء) بالكامل وكان منه ومن ابنه بعدُ، ما كان؛ مما يُدمي القلب ويَندى له الجبين؟.. وكيف أنهم خلَقوا - في واحدة من تناقضاتهم العجيبة والمتمثلة في تأييد الشيعة والتعاون مع أجهزة مخابراتهم تارة، والانقلاب عليهم أخرى- صراعاً طائفيًا وعِرقيًا ومذهبيًا بين السنة والشيعة دمر سوريا بأكملها، وراح ضحيته - ولا زال- الملايين ما بين قتيل وجريح ومشرّد وسجين، ليصنعوا من كلِّ ذلك مظلوميات أجادوها باقتدار، يستروا من ورائها سواتهم وما تسببوا هم فيه من خراب ودمار وسفك للدماء، وليضحكوا بها على السُدج حتى من أهل السنة وما أكثرهم في زماننا، ولا أحد يعلم إلا الله إلام سيصل الحال وعلام ينتهي، وإلى الله وحده المشتكى.

فهذا كله، **بضميمة:** مخالفة جماعة الإخوان لما جاء في قول من لا ينطق عن الهوى ﷺ فيما رواه مسلم في باب (وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند الفتن): (.. ومن قاتل تحت راية عُميَّة يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة، فقتل، فقتلته جاهلية).. **وبضميمة:** عدم انضباط الإخوان بقواعد وشروط الخروج على الحاكم الكافر، وتأصيلهم لمخالفة الهدْي النبوي، في: حرصهم على الإمارة وبيعاتهم الفاضية بأنهم - دون سواهم- جماعة المسلمين، وأن الخارج عليهم خارج على جماعة المسلمين، على ما سبق أن ذكرناه للأستاذ البنا، وقد تبعه فيه الأستاذ سعيد حوى السوري، حيث قال في كتابه (من أجل خطوة إلى الأمام) ص ٤٠، ما نصه: "وعلى كل مسلم ألا ينتسب لتنظيم أو جهة ليست من الجماعة، لأن الطاعة لا تجوز إلا لولي الأمر من المسلمين، وتحرم على غيرهم اختياراً"، وذلك بعد أن ساق له قول نبينا ﷺ: (من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه).. وساحباً إياه - بعد تلاعبه بكل الأحاديث الواردة بهذا الخصوص- على من خالف جماعته التي عدّها دون سواها (جماعة المسلمين)، وإمامها الذي عدّه كذلك دون سواه: (ولي أمر للمسلمين).. كذا بالتدليس والكذب على رسول الله ﷺ .

يعانون من الهُزال في الغوطة الشرقية المحاصرة قرب دمشق، وبعد إطلاق قوات النظام في ٢ / ١٨ الماضي هجوماً دامياً لاستعادة السيطرة على هذه المنطقة من يد الإسلاميين.

وكانت أحدث إحصائية للمرصد قد أشارت إلى أن معظم الإحصائيات "لم تشمل مصير أكثر من ٢٠,٠٠٠ موقوفاً داخل معتقلات قوات النظام وأجهزته الأمنية، وآلاف آخرون فقدوا خلال اقتحام قوات النظام والمسلحين الموالين لها لعدة مناطق سورية، وارتكابها مجازر فيها، كما لم تشمل أيضاً، مصير نحو ٧,٠٠٠ أسير من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، وأكثر من ٢,٠٠٠ مختطف لدى الكتلانب المقاتلة والكتائب الإسلامية وتنظيم الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة (تنظيم القاعدة في بلاد الشام)، بتهمة موالاته النظام، كما لم تشمل مصير أكثر من ١,٥٠٠ مقاتل، من الكتلانب الإسلامية والكتائب المقاتلة وتنظيم الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة ووحدات حماية الشعب الكردي، والمسلحين المحليين الموالين لهذه الأطراف، الذين أسروا خلال الاشتباكات الدائرة بين هذه الأطراف، ولم تشمل أيضاً، مصير نحو ٤,٠٠٠ مختطف من المدنيين والمقاتلين في سجون تنظيم الدولة الإسلامية، بينهم المئات من أبناء عشائر ريف دير الزور، الذين اختطفهم التنظيم من مناطقهم".

وفي ضوء ذلك قدر المرصد عدد الذين لم يُنمكّن من معرفة مصيرهم بنحو ٤٠,٠٠٠ معتقل ومختطف وأسير.. وفي رسده للإصابات أشار المرصد إلى أكثر من مليون ونصف المليون مواطن سوري أصيبوا "بجراح مختلفة وإعاقات دائمة، وشُرّد أكثر من نصف الشعب السوري، بين مناطق اللجوء والنزوح، ودُمّرت البنى التحتية والأملاك الخاصة والعامة، خلال الأشهر الـ ٤٧ الفائتة"، قدرّت الأمم المتحدة كلفته بنحو ٤٠٠ مليار دولار.

= وحسب ويكيبيديا فإن تقديرات الوفيات في الحرب الأهلية السورية، اعتمادا على مجموعة الناشطين المعارضة، تتراوح بين ٣٥٣,٥٩٣ و ٤٩٨,٥٩٣.. وفي ٢٣ / ٤ / ٢٠١٦، أصدر مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية في سوريا تقديراً بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ قتيل.. كما أفادت اليونيسف أن أكثر من ٥٠٠ طفل قد ماتوا في أوائل فبراير ٢٠١٢، وقُبض على ٤٠٠ طفل آخرين تعرضوا للتعذيب في السجون السورية، كما أعلنت الأمم المتحدة أن ٨,٠٨٣ طفل قد قتلوا بحلول نهاية أبريل ٢٠١٤، بينما أعلنت مجموعة أبحاث أكسفورد أن ما مجموعه ١١,٤٢٠ طفلاً ماتوا في النزاع في نهاية نوفمبر ٢٠١٣.. وفي منتصف مارس ٢٠١٨، ذكرت مجموعة من نشطاء المعارضة من المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد الأطفال الذين قتلوا في الصراع قد ارتفع إلى ١٩,٠٨١ في حين قتل في الوقت نفسه ١٢,٥١٣ امرأة.. وبالإضافة إلى ذلك توفي أكثر من ٦٠٠ محتجز وسجين سياسي تحت التعذيب، وبحلول بداية عام ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٧، قدرّت منظمة العفو الدولية أن ما بين ٥,٠٠٠ و ١٣,٠٠٠ شخص قد أعدموا في السجون الحكومية.

وأياً ما كانت التقديرات فإن من تسبب في تلك المأساة، هم مدعو الجهاد في سبيل الله من الخوارج وعلى رأسهم خليفة المسلمين المشنوم: أردوغان، وقد كان بمقدور هؤلاء لو تركوا الأمر لأهله، أعني في مثل: العواك الذي حكينا قصته مع إخوان الشر، لربما اختلف الأمر تماماً، وخير شاهد على ذلك ما جرى بمصر على يد السيسي، وفي ليبيا على يد خليفة حفتر، المحسوبين على جماعة أهل السنة.

وبإضافة: ما ذكرناه مؤخرًا، من: أن الجهاد إنما يعدُّ فرضًا "لمنع الفتنة ومحق الشرك، فإذا ما أدى إلى الفتنة ولم يحقق مقاصده المشروعة، فهو ممنوع شرعًا وعقلًا" .. ومن أن شأنه شأن باقي ما فرض الله على عباده، مبني على الاستطاعة.. وإضافة أن إجماع أئمة العلم، على: أنه لا يجوز الخروج على الحاكم الكافر إذا أدى الخروج لمفسدة أعظم.

أقول: إن كلَّ هذا يُظهر بجلاء مدى الخطأ والضرر الذي ألحقته جماعة الإخوان وخليفتها الموكوس فيما أقدمت ولا زالت مصرّة عليه، وما أجرامه بحق أمة الإسلام عامة، وبحق حاضرة الدولة الأموية وسكانها بصفة خاصة الذين تُهَجَّرُهم جحافل أردوغان ليتاجر هو بهم.. ناهيك عن مخالفة ما فعلوه لمعتقد أهل السنة وسلف الأمة.. ودونك بعض ما قرروه:

١- ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ٢/ ٢٤٣ ما نصه: " .. لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صارت إزالته على هذا الوجه منكرًا، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرًا، وبهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت عليًا وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم".

٢- كما قرر تلميذه ابن القيم هذه المسألة في (أعلام الموقعين) ٣/ ٤، قائلًا -وكانه يصف ما تفعله جماعة الإخوان الآن في سوريا وليبيا وتونس واليمن وغيرها-: "إن النبي ﷺ شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر.. ومن تأمل ما جرى على الإسلام من الفتن الكبار والصغار؛ رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله عليه مكة وصارت دار إسلام، عزم على تغيير البيت وردّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه: خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك، لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه" .. هذا كلام ابن القيم فيما صمّموا أذانهم عن سماعه، وأمروا قلوبهم عن فعله والتزامه، عليهم يُحسون ويرفعون الغشاوة عن أبصارهم والمرض من قلوبهم.

ويتابع رحمه الله قائلًا: "فإنكار المنكر أربع درجات: الأولى: أن يزول، ويخلفه ضده.. الثانية: أن يقلّ وإن لم يُزل بجملته.. الثالثة: أن يتساوى.. الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.. فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة"، وجعل يضرب الأمثلة على كل درجة من تلكم الأربعة، وينقل ما سمعه عن شيخه ابن تيمية (١) من قوله: "مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه وقلت له: إنما حرّم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدّهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال، فدعهم" (٢).

(١) الذي دفن بدمشق فكان حجة الله على الجميع في الأرض، والذي أشار بنّيش قبره حتى سُوي بالأرض: عضو هيئة المصالحة الوطنية بسوريا وعضو المجلس الأعلى لقيادة الثورة، المتقلب والملقب بالضفدع الأكبر عزاب المصالحات (عمر رحمون)؛ وهو من كان في صفوف الثورة قبل أن يعود إلى حضن النظام ليكون واحدًا من شبيحته، وقد فعل هذا المجرم الأفاك المعتوه ما فعل، بزعم: أن شيخ الإسلام تسبب بقتل مليون سوري حسب زعمه.. ولا غرو فما كان أبغض على ظهر البسيطة لهؤلاء وأولئك، أقصد: الشيعة والخوارج ومن على شاكلتهم من مبتدعة أهل السنة، من ابن تيمية.. تغمده الله تعالى من دونهم بواسع رحمته

(٢) فما أفتقه هذا الرجل وأفتقه به!.. وما أرسخ وأغزر علمه وأرسخ وأغزر به!

٣- وهذا هو الحافظ ابن حجر يقول في الفتح ٧ / ١٣ ما نصه: "وإذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث" .. ويعني به: حديث عبادة السالف الذكر: (.. وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان).. وقال بنفس المصدر ١٣ / ١٢٣: "إنه -أي الحاكم- ينزل بالكفر إجماعًا، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك - يقصد من أهل السنة لا خوارج العصر البغاة- فله الثواب، ومن داهن فعله الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض".

٤- وتلك هي فتوى أهل العلم المعاصرين نذكر منها على سبيل المثال: الشيخ عبد العزيز بن باز، يقول فيها -رحمه الله-: "إنه لا يجوز الخروج على السلطان إلا بشرطين: أحدهما: وجود كفر بواح عندهم من الله فيه برهان.. والشرط الثاني: القدرة على إزالة الحاكم إزالة لا يترتب عليها شر أكبر منه، وبدون ذلك لا يجوز" .. وفي تأكيد ما ذكره هنا جاء قوله إجابة عن سؤال: (لو افترضنا أن هناك خروجًا شرعيًا لدى جماعة من الجماعات.. هل هذا يبرر قتل أعوان هذا الحاكم وكل من يعمل في حكومته مثل الشرطة والأمن وغيرهم؟.. فكان نصُّ الجواب: "سبق أن أخبرتك أنه لا يجوز الخروج على السلطان إلا بشرطين: أحدهما: وجود كفر بواح عندهم فيه من الله برهان.. والشرط الثاني: القدرة على إزالة الحاكم إزالة لا يترتب عليها شر أكبر، وبدون ذلك لا يجوز" (١).

وأوضح رحمه الله: "أن القاعدة الشرعية المجمع عليها في هذا: (أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه)، أما درء الشر بشرًّا أكثر، فلا يجوز بإجماع المسلمين، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفرًا بواحاً عندها قدرة تزيله بها، وتضع إمامًا صالحًا طيبًا من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان، فلا بأس؛ أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس واغتيال من لا يستحق الاغتيال.. إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاة الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير"، إلى أن قال: "هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يُسلك؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة، ولأن في ذلك تقليل الشر وتكثير الخير، ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر" (٢).

وقال رحمه الله في (فتاواه ٨ / ٢٠٣): "لا يجوز لهم منازعة ولاة الأمور ولا الخروج عليهم إلا أن يروا كفرا بواحا، (أي: ظاهرا مكشوفًا) عندهم من الله فيه برهان، وما ذاك إلا لأن الخروج على ولاة الأمور يسبب فسادا كبيرا وشرًا عظيمًا فيختل به الأمن، وتضيع الحقوق ولا يتيسر ردع الظالم ولا نصر المظلوم، وتختل السبل ولا تآمن، فيترتب على الخروج على ولاة الأمور فساد عظيم وشر كثير، إلا إذا رأى المسلمون كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرًا أكثر، فليس لهم الخروج رعاية للمصالح العامة"!.هـ.

٥- كما جاء ضمن فتاوى مركز الإفتاء بإسلام ويب في: ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ، الموافق ليوم الاثنين ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٣ م.. وقد أخذت رقم: ٢٩١٣٠.. ما نصه: "وليُعلم أن الحاكم إذا ارتد أو كان كافرًا، فإن جواز الخروج عليه يدور مع المصلحة وجودًا وعدمًا، فإذا ترتب على الخروج عليه مفسدة أعظم من المصلحة المرجوة من إزالته، ترك الناس الخروج عليه، وكذلك العكس، وذلك بناءً على عدة قواعد شرعية بُنيت عليها كثير من الأحكام الفرعية، كقاعدة: (درء المفسد مقدم على جلب المصالح)، وقاعدة: (يُرتكب أخف الضررين)، وقاعدة: (تحصيل أعلى المصلحتين)، وإننا لنوجه نصيحتنا لشباب الأمة من هذا المنبر بأن يتمسكوا بدينهم، ويتركوا اتباع الأهواء، ويعملوا بجد ودأب، ويسلكوا طريق الدعوة بالحكمة والموعظة

(١) انتهى من كتابه: (المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم)
(٢) المصدر السابق

الحسنة، وأن يحذروا من اتباع أنصاف المتعلمين، الذين لم يتمكنوا من العلوم الشرعية، ولم يهتدوا لأهدافها ومقاصدها، لما في ذلك من الضرر العاجل في الدنيا، والآجل في الآخرة.. والله أعلم".

٦- وقال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- عن الخروج على الحاكم الكافر (الباب المفتوح ١٢٦/٣ لقاء ٥١ سؤال ١٢٢٢): "إن كنا قادرين على إزالته؛ فحينئذٍ نخرج، وإذا كنا غير قادرين؛ فلا نخرج؛ لأن جميع الواجبات الشرعية مشروطةٌ بالقدرة والاستطاعة، ثم إذا خرجنا فقد يترتب على خروجنا مفسدة أكبر وأعظم مما لو بقي هذا الرجل على ما هو عليه، لأننا لو خرجنا ثم ظهرت العزّة له؛ صرنا أدلة أكثر، وتمادى في طغيانه وكفره أكثر، فهذه المسائل تحتاج إلى: تعقل، وأن يقتصر الشرع بالعقل، وأن تُبعد العاطفة في هذه الأمور، فنحن محتاجون للعاطفة لأجل تحمسنا، ومحتاجون للعقل والشرع لأجل ألا ننساق وراء العاطفة التي تؤدي إلى الهلاك"، تأمل هذا جيداً يا رعاك الله.

٧- قوله في الشرح الممتع ٣٢٣/١١ قوله: "والأئمة لا يجوز الخروج عليهم إلا بشروط مُغلّظة؛ لأن أضرار الخروج عليهم أضعاف أضعاف ما يريد هؤلاء من الإصلاح، وهذه الشروط هي:
الأول: أن نعلم علم اليقين أنهم أتوا كفرًا.

الثاني: أن نعلم أن هذا الكفر صريح ليس فيه تأويل، ولا يحتمل التأويل، صريح ظاهر واضح؛ لأن الصريح كما جاء في الحديث هو الشيء الظاهر البين العالي، كما قال تعالى عن فرعون أنه قال لهامان: (ابن لي صرحًا لعليّ أبلغ الأسباب أسباب السموات.. غافر/ ٣٦، ٣٧)، فلا بد أن يكون صريحًا، أما ما يحتمل التأويل، فإنه لا يسوغ الخروج عن الإيمان.

الثالث: أن يكون عندنا فيه من الله برهان ودليل قاطع مثل الشمس أن هذا كفر، فلا بد إذن أن نعلم أنه كفر، وأن نعلم أن مرتكبه كافر لعدم التأويل، كما قال ﷺ: (إلا أن تروا كفرًا بواحا عندكم فيه من الله برهان)، وقالوا: أفلا نناذبهم عند ذلك؟ قال: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة)، أي: ما داموا يصلون.

الرابع: القدرة على إزالته، أما إذا علمنا أننا لا نزيله إلا بقتال، تراق فيه الدماء وتُستباح فيه الحرمات، فلا يجوز أن نتكلم أبدًا، ولكن نسأل الله أن يهديه أو يزيله؛ لأننا لو فعلنا وليس عندنا قدرة، فهل يمكن أن يتزحزح هذا الوالي الكافر عما هو عليه؟! لا، بل لا يزداد إلا تمسكًا بما هو عليه، وما أكثر الذين يناصرونه، إذاً يكون سعينا بالخروج عليه مفسدة عظيمة، لا يزول بها الباطل بل يقوى بها، ويكون الإثم علينا، فنحن الذين وضعنا رقابنا تحت سيوفه، ولا أحد أحكم من الله، ولم يفرض القتال على النبي ﷺ وأصحابه إلا حين كان لهم دولة مستقلة، وإلا فإنهم كانوا يُهانون في مكة، الذي يحبس، والذي يقتل، والذي توضع عليه الحجارة المحماة على بطنه، ومحمد رسول الله ﷺ يرجع من الطائف، يرمونه بالحجارة حتى أدموا عقبه ولم يؤمر بالقتال؛ لأن الله حكيم؛ ولذلك مع الأسف الشديد لا تجد أحدًا عصى الرسول ﷺ وخرج على الإمام بما للإمام فيه شبهة، إلا ندم وكان ضررًا على شعبه، ولم يزل الإمام، ولا أريد بالإمام الإمام الأعظم؛ لأن الإمام الأعظم ذهب من زمان، لكن إمام كل قوم، من: له سلطة عليهم".

٨- هذا، وقد سئل الشيخ صالح الفوزان السؤال التالي: هناك من يسوغ للشباب الخروج على الحكومات دون الضوابط الشرعية؛ ما هو منهجنا في التعامل مع الحاكم المسلم وغير المسلم؟.. فأجاب بالفتوى رقم (١٥٨٧٢): الحمد لله.. وأما التعامل مع الحاكم الكافر؛ فهذا يختلف باختلاف الأحوال: فإن كان في المسلمين قوّة، وفيهم استطاعة لمقاتلته وتنحيته عن الحكم وإيجاد حاكم مسلم؛ فإنه يجب عليهم ذلك، وهذا من الجهاد في سبيل الله، أما إذا كانوا لا يستطيعون إزالته؛ فلا يجوز لهم أن يتحرّشوا بالظلمة الكفرة؛ لأنّ هذا يعود على المسلمين بالضرر والإبادة، والنبي ﷺ عاش في مكة ثلاثة عشرة سنة بعد البعثة، والولاية للكفار، ومعه من أسلم من أصحابه، ولم يُنزلوا الكفار، بل كانوا منهيين عن قتال الكفار في هذه الحقبة، ولم يؤمر بالقتال إلا بعدما هاجر ﷺ وصار له دولة وجماعة يستطيع بهم أن يُقاتل الكفار".

٩- وقد ألحق بهذه الفتوى وكذا ما جاء على شاكلتها: التذكير بأن كل علماء أهل السنة على أن الحاكم الكافر يجب الخروج عليه إذا توفر شرطان أساسيان: أن يكون كفره بواحا توافر البرهان عليه لدى العلماء الثقات، وأن تتوفر القوة الكافية التي يمكن بها عزله وتنصيب غيره من أهل الصلاح، دون أن يترتب على ذلك مفسدة أكبر أو شر أعظم.

وأن منهج الإسلام الصحيح في هذا والذي تقضي به عقيدة أهل السنة والجماعة: أنه إذا كان المسلمون تحت ولاية كافرة ولا يستطيعون إزالتها؛ فإنهم يتمسكون بإسلامهم وبعقيدتهم، ويدعون إلى الله، ولكن لا يخاطرون بأنفسهم ويغامرون في مجابهة الكفار؛ لأن ذلك يعود عليهم بالإبادة والقضاء على الدعوة، أما إذا كان لهم قوة يستطيعون بها الجهاد؛ فإنهم يجاهدون في سبيل الله على الضوابط المعروفة".

١٠- عن سؤال: هل المقصود بالقوة هنا القوة اليقينية أم الظنّية؟.. كان الجواب:

"الحمد لله: القوة معروفة؛ فإذا تحققت فعلاً، وصار المسلمون يستطيعون القيام بالجهاد في سبيل الله، عند ذلك يُشرع جهاد الكفار، أما إذا كانت القوة مظنونة أو غير متيقنة؛ فإنه لا تجوز المخاطرة بالمسلمين والزج بهم في مخاطرات قد تؤدي بهم إلى النهاية، وسيرة النبي ﷺ في مكة والمدينة خير شاهد على هذا".

والسؤال: أين هي جماعات التكفير - وفي المقدمة منها: جماعة الإخوان - من كل ذلك؟!.. إن أمثال هذه الفتاوى والتي لا تقع تحت حصر وقد اكتفينا منها بما يؤدي الغرض، حجة على جماعة الإخوان ومن والاهم من السرورية وشيوخ الصحوة إلى يوم القيامة، وهي كذلك دليل دامغ على أن ترك هذه الضوابط الشرعية التي وضعها وأسس لها أئمة أهل السنة، مفض لا محالة للإيقاع بالأمة فيما لا يحمد عقباه، بل وسبباً مباشراً لإيلاج قلبي العلم من شبابها في فكر الخوارج والدخول فيما يدينون الله تعالى به نعوذ بالله من الضلال.. وهذا للأسف ما انجرفت إليه وانحرفت فيه جموع السذج من شباب السنة، وكان من جراء الوقوع به ما كان.

الأمر الذي يؤكد على أن ما جري على أرض الواقع في سوريا ولا يزال، ما هو إلا نتيجة حتمية لمخالفتهم لما أجمعت عليه جماعة أهل السنة.. وأن على كل من يهمة أمر الإسلام والمسلمين، أن ينصح بهذا، إذ لا مخرج من تلك الأوضاع المزرية التي حاقت بحاضرة الخلافة الأموية إلا بما أجمع عليه أهل السنة، وترك طريق الخوارج الذين أضروا ببلاد الإسلام أيما ضرر.

والحق أنه ما كان جهادهم يوماً ما ومنذ أن نشأت جماعتهم وعلى مدار تاريخهم الطويل، إلا: لأجل سلطة أو منازعة للأمر أهله ولو تعلق الأمر بدولة تطبق الشريعة كالسعودية كما هو حاصل الآن.. وإلا: لأجل العصبية للجماعة وفي سبيل ما ادّعت من خلافة: ليست كما أخبر النبي في قریش ولا هي على منهاج النبوة، وإنما على منهاج إبليس وفرق الخوارج، الذين حذر منهم الأجرى وقال بشأنهم في كتابه (الشريعة) ص: ٢٧:

"لم يختلف العلماء قديماً وحديثاً، أن: الخوارج قوم سوء، عصاة الله تعالى ولرسوله ﷺ، وإن صلّوا وصاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهون، ويموّهون على المسلمين، وقد حذرنا الله منهم، وحذرنا النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان، والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديماً وحديثاً، ويخرجون على الأئمة والأمرء ويستحلون قتل المسلمين".

إلى أن قال: "فلا ينبغي لمن رأى اجتهاداً خارجياً قد خرج على إمام عدلاً كان الإمام أو جائراً، فخرج وجمع جماعة وسل سيفه واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغترّ بقراءته للقرآن".

دور مؤسس جماعة الإخوان ومنظرها السوري (سعيد حوى) فى الخراب والدمار اللذين حلا بحاضرة الدولة الأموية.. ودور مؤلفاتهما فى انحراف شبابها.. والتعريف بكتاب: (مؤلفات سعيد حوى.. دراسة وتقويم).. لفضيلة الداعية الأردنى: (سليم الهاللى)

سبق أن أوضحنا كيف: أن الأستاذ البنا حصر الإسلام في فهمه هو الخاطىء، له.. وكيف رسخ في نفوس أتباعه - بطريق الخطأ أيضاً- أن دعوته هي دعوة الإسلام، وأنها: "دعوة لا تقبل الشركة، إذ إن طبيعتها الوحيدة، فمن استعد لذلك فقد عاش بها وعاشت به، ومن ضَعُف عن هذا العبء فسُحِرِم ثواب المجاهدين، ويكون مع المُخَلَّفِين، ويقعد مع القاعدين، ويستبدل الله لدعوته به قوما آخرين"، وأنها: "أحق أن يأتيها الناس ولا تأتي هي أحدًا وتستغني عن غيرها، وهي جِماع كلِّ الخير وما عداها لا يَسْلُم عن النقص"، وأن من يأبأها "فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه".

وأنه لم يقف عند هذا، حتى صنع من نفسه مطابقة واضحة وحقيقية مع النبوة، وقسّم الناس على أساس دعوته المشوبة بالأخطاء الشرعية الجسيمة، إلى "واحد من أربعة: إما مؤمن بها، وهذا: يشبه المؤمنين السابقين الأولين ممن شرح الله صدورهم لهديته.. وإما متردد: شأنه كذلك شأن المترددين من أتباع الرسل - يعني: من المنافقين- وإما نفعي.. وإما متحامل، وهو: الذي يَأبى إلا أن يلج في غروره، وهذا حاله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء.. القصص / ٥٦)، و(اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)".. وحتى أخذ البيعات على كل ذلك.

وأنه بهذا جعل نفسه وأتباعه بمثابة الرسول وصحابته، ومن يَأبى: فمصيره مصير أبي طالب وأهل الكفر الذين كان النبي ﷺ يدعو لهم بقوله راجياً دخولهم في الإسلام: (اللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون).. ومثل هذا الفكر الأحادي والذي لا يقبل الغير، لا يمكن بحال أن يتعايش مع مسلمي العالم الذين اصطفاهم الله من عباده على سائر الخلق، وأورثهم الكتاب، ووسعتهم رحمته (فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخبرات بإذن الله.. فاطر / ٣٢).

وأن سعيد حوى منظر الإخوان في سوريا كان واحداً من أخلص المخلصين لدعوة الأستاذ البنا وعلى منهجه، وهو من تسبب بشكل مباشر وبمؤلفاته، إلى: ما آلت إليه دولة سوريا الآن.. فقد كان على شاكلة معلمه وشيخه البنا، في: ترسيخ المفاهيم الخاطئة التي رسمها البنا لأتباعه عن الإسلام الذي حصره في شخصه وفي جماعته، والمبتناة على: منازعة حكام المسلمين بعد تكفيرهم، كذا دون ما مراعاة للضوابط الشرعية، واعتباره جماعته تلك دون سواها هي (جماعة المسلمين)، وعليه: فالخارج عليها خارج عن جماعة المسلمين وموتته ميتة جاهلية.

وأنه - أعني: سعيد حوى- في سبيله لترسيخ هذه المفاهيم الخاطئة، وبقوله: "ولا زالت دعوة الإخوان وحدها، هي الجسم الذي على أساسه يمكن أن يتم التجمع الإسلامي في العالم"، وبقوله عن البنا: "لئن كان البنا بمجموع ما حباه الله هو المرشح الوحيد؛ لأن يطرح نظريات العمل الإسلامي، فالدعوة التي أقامها تركيب ذو نسبٍ معيَّنة، فمتى اختلفت هذه النسب حدث الفساد"، وقوله عن جماعته: إنها "الجماعة التي ظهرت بها الآن صيغة الحق الوحيدة المتعارف عليها خلال التاريخ، والمتمثلة بأهل السنة والجماعة".. قد أدى لأن تُصَيِّغ الجماعة تصوراً هذا بصيغة الإسلام، وتتعسف في إسقاط الأدلة عليه.. وقد أداه هذا لأن يقرر ومعه كتيبة الإخوان، بأنهم المعنيون "بقوله" في حديث حذيفة المتفق عليه: (أن تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)"، ولأن يقول مؤكداً هذا المعنى: "إن الأصل الذي لا يجوز أن يغيب عن المسلم، هو أنه لا بد للمسلمين من جماعة وإمام، وأن الواجب الكبير على المسلم، هو: أن يكون ملتزماً بجماعة المسلمين وإمامهم، وهذا هو المفتاح الأول لفهم قضية الإخوان".. مع أن حديث حذيفة الذي ذكره سعيد حوى:

نصَّ على مفارقة مثل جماعته وذلك قوله ﷺ في آخره: (فاعتزل تلك الفرق ولو أن تعضَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك)، وبيَّن أن شغور الزمان من خليفة، أمرٌ وارد، وذلك قول حذيفة: (فإن

لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟) يعين: عكس ما ألزمه حوى، وكان ابن حجر أيضًا قد أوضح في الفتح ١٣/٤٠ أن المعنيين بقوله ﷺ: (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، هم: "من قاموا في طلب الملك من الخوارج"، وذلك بالطبع: يشمل كل عصر، على نحو ما يشمل كل من يقوم فكره على تكفير حكام المسلمين أو الخروج عليهم دون ما تحرّ لضوابط الشرع، إذ تلك هي أبرز ما يميزهم عن غيرهم.. وبنحو من ذلك قال النووي من قبل، ونص عبارته: هم "من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر، كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة"، وذلك بعد أن صرح في الجزء ١٢/١٨٧ مجلد ٦ بأن "في حديث حذيفة: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله ﷺ، وهي: هذه الأمور التي أخبر بها وقد وقعت كلها"، كذا بما يعني أن الحديث حجة على أسعيد حوى وليس حجة له، وأنه وجماعته ومؤسس هذه الجماعة وجميع فرقهم القائلة بقولهم، هم: من يجب على جميع المسلمين اعتزالهم بنص كلامه ﷺ.

وقد كان من نتيجة فهم سعيد حوى الخاطئ وذهابه لعكس المراد من الحديث: الوقوع في هوة تكفير الغير؛ والحكم على ديار المسلمين بأنها ديار جاهلية وكفر؛ وأن الخارج على جماعة المسلمين التي هي جماعة الإخوان، خارج عن الإسلام حلال الدم، لحديث: (من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه).. وفي شأن ذلك يقول حوى بعد أن ساق الحديث، ساحبًا إياه على من خالف جماعته وإمامها: "وعلى كل مسلم ألا ينتسب لتنظيم أو جهة ليست من الجماعة، لأن الطاعة لا تجوز إلا لـ (ولي الأمر من المسلمين)، وتحرم على غيرهم اختيارًا"، ولك أن تتأمل وقع هذا المعتقد في شباب سوريا وليبيا على سبيل المثال؟، وكيف مال بهم إلى تدمير الأخضر واليابس في بلادهم وبأيديهم، وكيف انعكس بالسلب على معاملة شعبهم بل وأهليهم، وكيف عاد على الجميع بالدمار والخراب، والتشريد وسفك الدماء المعصومة لمئات الآلاف.

على أن ما قاله حوى هنا يُعدُّ من أبرز القواسم المشتركة التي تجمع بينه وجماعته وبين فرقة الخوارج، وإلا فما معنى: (تكفير الغير نتيجة جعل بيعة الإخوان للمرشد بمثابة البيعة للإمام العام، ومن ثم فالخارج عليه مفارق لجماعة المسلمين التي هي جماعتهم)؟، وما معنى: (دعوة الإخوان للخروج على حكام المسلمين ومنازعتهم الأمر برغم أنهم أهل من دونهم، جراء تصور الجماعة الخاطيء عن البيعة وأنهم الأحق بها وبالحكم)؟، وما معنى: (استحلال الدماء المعصومة جراء نفس التصور)؟، وما معنى: (سعيهم لتحقيق خلافة حسم الرسول ﷺ أمرها، وأخبر أنها لا تكون إلا في قريش وأجمع علماء الأمة وأئمة على ذلك، بل ونصوا على أن من خالف في ذلك هم الخوارج)؟، وما معنى أن يقول أبو الحسن الأشعري إمام مذهب أهل السنة في (مقالات الإسلاميين) ص ١٢٥: "وأما السيف: فإن الخوارج تقول به وتراه.. والخوارج بأسرها.. يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقًا لذلك، ولا يرون إمامة الجائر؟!".

إن الجواب عن كل ذلك وبما سقناه من عبارة الأشعري على سبيل المثال، يعني بالضرورة: أن ما نقلناه عن (البناء وحوى) والتعصب له، يعدُّ من أعظم الأدلة على أنهم من مبتدعة الخوارج التي هي واحدة من أربعة فرق عدّها السلف أصول كل بدعة.. كما يعني بالضرورة عدم جواز توليتهم شأن أهل السنة على أي نحو من الأنحاء ولا السماح بعودتهم مرة ثانية وإن طال الزمن، وبخاصة إذا أضفنا لما سبق أن لأهل البدع عمومًا علامات تميزهم، قد ذكرها ابن القيم، وقد توفرت جميعها في جماعة الإخوان، بما يعني أيضًا وجوب هجرانهم ومناهجهم وكل من كان على شاكلتهم.

يقول ابن القيم -رحمه الله- في آخر (مختصر الصواعق): إن ضمن علامات أهل السنة التي يختصون بها بالمخالفة لأهل البدعة: "أنهم لا ينتسبون إلى مقالة معينة ولا إلى شخص معين غير الرسول ﷺ، فليس لهم لقب يُعرفون به ولا نسبة ينتسبون إليها سوى الحديث والسنة.. ومنها: أن أهل السنة إذا ذكروا السنة وجرّدوا الدعوة إليها نفرت من ذلك قلوب أهل البدع؛ وأهل البدع إذا ذكرت لهم شيوخهم ومقالاتهم استبشروا بها.. ومنها: أن أهل السنة يعرفون الحق ويرحمون الخلق فلهم نصيب وافر من العلم والرحمة، وأهل البدع

يكذبون الحق ويكفرون الخلق فلا علم عندهم ولا رحمة، وإذا قامت عليهم حجة أهل السنة عدلوا إلى حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم، على غرار ما وقع من فرعون، فإنه لما قامت عليه حجة موسى قال: (لئن اتخذت إلهًا غيري لأجعلنك من المسجونين.. الشعراء/ ٢٩).. ومنها:

أنهم إنما يوالون ويعادون على سنة نبيهم ﷺ، وأهل البدعة يوالون ويعادون على أقوال ابتدعوها.. ومنها: أنهم لم يؤصلوا أصولًا حكموها وحاكموا خصومهم إليها وحكموا على من خالفها بالفسق والتكفير -يعني: على غرار ما صنعه البنا في أصوله العشرين وأركان بيعته العشرة- بل عندهم الأصول: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة" إلى آخر ما ذكره -رحمه الله- مما يُعدّ مقياسًا دقيقًا يستطيع عوام المسلمين قبل خواصهم أن يميزوا به أهل السنة عن أهل البدعة.. ومن كلام شيخه ابن تيمية في هذا، قوله في مجموع الفتاوى ٨/ ٢٠، ٩ - وبنحوه ٣/ ٣٤٧، ١١/ ٥١٢، ٢٠/ ١٤ ودر التعارض ١/ ٢٧٢ - "لا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله ﷺ، ولا لقول إلا لكتاب الله، ومن نصب شخصًا كائنًا من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا)".

ما يؤكد أن حكم جماعة الإخوان ومن تفرع عنهم أو حجل بقيدهم، هو: وكما قال ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٦، هو: "حكم الخوارج في زمن بني أمية ممن تسموا بالخلافة ولم يكونوا من قريش.. حكم البيعة، لا عبرة بهم"، وأنه لا سمع لهم ولا طاعة، حتى يرجعوا عن معتقداتهم الفاسدة الغير مضطرين إليها وهو ما تنمناه لهم، فهم إن لم يفعلوا ذلك في نظر الشرع: خوارج وأصحاب بدعة، لا يجالسون ولا يُسمع لأنتمهم ولا لمنظرهم ولا تُقرأ كتبهم، وفي أمثالهم قال أحمد -وقد سئل عن كان هذا حاله فكلح وجهه-: "إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب".

والعقل يقضي بذلك، إذ كيف يتسنى لهم أن يحكموا أناسًا، هم -من وجهة نظرهم وباعتقادهم- (فارقوا جماعة المسلمين، وخلعوا ربقة الإسلام من أعناقهم)، على الرغم من أن منهجهم هو منهج أهل السنة والجماعة، ومذهبهم هو مذهب السلف وأصحاب الحديث، وفهمهم لصحيح الدين والعقيدة هم فهم الصحابة والتابعين، وهو كما ذكرناه في الحلقة (٤) يرتكز على: (لزوم السنة وأهل الحديث، واجتباب البدعة وأهلها من أهل الضلال)، و(ملازمة جماعة المسلمين وأنتمهم، واعتزال فرق الضلال وهجرانهم والتحذير منهم)، ويأتي في إطار ما أصل له أهل السنة، من: عبادة الله وحده، وألا يعبد إلا بما شرع.

ومن هنا ساغ للإمام مالك -وحوق له- أن يفتي بعدم قبول شهادة من كان على بدعة الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٤٧: "لا تجوز شهادة القدرى الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقال عياض بنفس المصدر: "سئل مالك عن أهل القدر أنكف عن كلامهم؟، قال: (نعم؛ إذا كان عارفًا بما هو عليه)، وفي رواية أخرى قال: (لا يُصلى خلفهم ولا يقبل عنهم الحديث وإن وافيتهم في ثغر فأخرجوهم منه)!".. فما بالك بهم وقد تصدروا المشهد وهبوا الأمة كلها لعدو ما يعتنقونه هو الإسلام، وأنهم هم المسلمون وما عداهم ممن "يلج في غروره"، هم: أهل كفر وعناد، "وهذا حاله -على حد قول البنا-: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء.. القصص/ ٥٦)، و(اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)".

وكلام (سيد قطب) الذي لم ينكروه عليه بل وأيدوه فيه، خير دليل على أنهم كذلك، يقول قطب في الضلال ٢/ ١٠٥٧: "ارتدَّت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان، ونكصت عن (لا إله إلا الله)، وإن ظل فريق منها يردد على المآذن (لا إله إلا الله)".. ويقول ٤/ ٢١٢٢: "إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة، ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه، هي: شريعة الإسلام والحكم الإسلامي".. ويقول ٦/ ٨٤١: "ومن اتبع غيره -أي غير حكم الشرع- ولو في حكم واحد، فقد رفض الإيمان، واعتدى على ألوهية الله وخرج من دين الله، مهما أعلن أنه يحترم العقيدة وأنه مسلم".. ومما قاله في (معالم على الطريق) ص ١٠١:

"ويدخل في إطار المجتمع الجاهلي، تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة.. لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها".

تلك هي عبارات الرجل الثاني في جماعة الإخوان، وعلى دربه سار مرشدو الجماعة ومنظروها في الأغلب الأعم.. وهي عبارات للأسف لا زالت تجد - لدى الكثير من شبابنا ممن يحكمهم الهوى، وغير المنضبطين بالشرع ولا بعقيدة سلفنا الصالح ونهجهم - صدى ورضًا وقبولًا.. كما أنها وبكل تأكيد: مدخل لشيوع فكر الخوارج الذي أجمع أهل السنة على مروقه من الدين ومخالفته لنهج النبي ﷺ وصحابته ومن تبعهم بإحسان، لما يتضمنه من أمر التكفير بالمعصية.. كما أنها عبارات تفسر لنا: انعدام الجدوى من نصح من تلبس بها، وروح التعالي على الغير وازدرائه.. نعوذ بالله من الخذلان.

ولا يعني استنكارنا بحال لأقواله والبناء وسعيد: التغاضي من شأن قضية التحاكم إلى شريعة الله، لأن ذلك إنما يتأتى في إطار من الدعوة إليها بالحكمة والموعظة الحسنة، وتغيير ما بأنفسنا.. وهذان أمران بيدنا نحن لا بيد حكام المسلمين، فلم نحملهم وحدهم مسؤولية ذلك ونحن الداء وبيدنا الدواء؟.. كما لا يعني رفض هذا التوجه البنائي القطبي بالضرورة: اعتناق فكر الإرجاء، إذ تلك مغالطة كبيرة ردها أئمة أهل السنة وعلى رأسهم الإمام أحمد رحمه الله في بعض عباراته.

وعلى العموم: فإن كل هذا يستوجب على كل مخلص لدعوته، أن يحذّر الناس من هذا الفكر البنائي السروري التكفيري ومن سوء عاقبته.. وقد كان فضيلة الشيخ الأردني الجنسية: (سليم الهاللي) من القلائل الذين حذروا من كل هذه الأفكار الخارجية التكفيرية، وبخاصة تلك التي دمر سعيد حوى من خلالها ديار الإسلام في بلاد الشام بلده ومسقط رأسه.. ومن هنا كان مهمًا:

أن ننوه على أهمية قراءة هذا الكتاب واستيعابه، علّه يساهم - مع ما نكتبه - في عودة شبابنا عن هذا الفكر الآسن، ونقف من خلاله على ما ضل فيه القوم وأضلوا، حتى نستعيد ونستقيم على صحيح الدين والعقيدة، ويكون ذلك شاهد لنا يوم القيامة لا علينا.. وأن نسوق مع هذا بعض ما جاء في فتوى كبار علماء المملكة السعودية، وهي بتاريخ: ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ، الموافق ليوم الاثنين ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٣ م.. وقد أخذت رقم: (٢٩١٣٠).. فقد جاء فيها ما نصه: "إننا لنوجه نصيحتنا لشباب الأمة من هذا المنبر؛ بأن يتمسكوا بدينهم، ويتركوا اتباع الأهواء، ويعملوا بجد ودأب، ويسلكوا طريق الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن يحذروا من اتباع أنصاف المتعلمين، الذين لم يتمكنوا من العلوم الشرعية، ولم يهتدوا لأهدافها ومقاصدها، لما في ذلك من الضرر العاجل في الدنيا، والآجل في الآخرة.. والله أعلم".

&&&&&&&&

الخاتمة

وبعد هذا العرض المفصل والتصوير السلفي لولايات المسلمين في زماننا، الذي يجب أن نثوب إليه، لا أحد ينكر، أنه -وبالمقارنة بما نعيشه-: فيه الخلاص من كل ما تعانیه ديار الإسلام، سواء حكمها أناس محسوبون على أهل السنة، أو تولى أمرها طغاة مبتدعة محسوبون على الشيعة أو الخوارج، وأنه لا مكان في دين الله: لحريص على مقاليد الحكم يستخدمها على هواه أو هوى جماعته، ولا لمن يتسبب في إراقة دماء ما تزال تتدفق أنهاراً منذ سنوات ودون ما توقف من أجل خلافة معتصبة ومناهضة لمنهاج النبوة، ولا لمن ينازع الأمر أهله في ولايات المسلمين الصغرى ممن يدنون بدين الخوارج، ويستقون بعدو الله وعدونا، ويسعون بكل سبيل لخيانة الأوطان وتدمير مقدراتها.

بل انضباط بشيرة الله.. واتباع لمنهج من رضي الله عنهم وشهد القرآن لهم بسلوكهم طريق السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، بإحسان.. واستقراراً لدور الإسلام وأمن لأهلها.. وانسجاماً مع الفطرة التي فطر الناس عليها.. وبعد عن فرق الضلال ممن حذرنا منها.. وتفرغ لطلب العلم ولنشر الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وإظهاراً له على الدين كله.. وتوافقاً مع الآي القاضية بطاعة ولاة الأمور في غير معصية، والأحاديث الحاتة على الصبر على حكام المسلمين.. واعتقاد وإجماع لا يُحاد عن أيهما.. وتطبيق عملي لما دعا إليه ﷺ في حديث النواس بن سمران وهو في صحيح الجامع (٣٨٨٧) وفيه قوله ﷺ:

(ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران، فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داع يقول: يا أيها الناس! ادخلوا الصراط جميعاً ولا تتعوجوا، وداع يدعو من فوق الصراط، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتح، فإنك إن تفتحه تلج، فالصراط: الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي من فوق واعظ الله في قلب كل مسلم).. ونظيره ما أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٨١) من طريق جابر، وفيه ما نصه:

(جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة، والقلب يقظان، فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً، فأضربوا له مثلاً، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة، والقلب يقظان، فقالوا: مثله كمثل رجل بنا داراً، وجعل فيها مائدة وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المائدة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المائدة، فقالوا: أولوها له يفقهها، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة، والقلب يقظان، فقالوا: فالدار الجنة، والداعي محمد صلى الله عليه وسلم، فمن أطاع محمداً ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله، ومحمد ﷺ فرق بين الناس) يعني: بين الحق والباطل.

تلك مجرد أمثلة يضربها ﷺ لمن يتبع هديه - بأبي هو وأمي - ولمن يخالفه، وتعدُّ إجابة لما جاء في قوله تعالى: (أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم.. محمد/ ١٤)، وقوله: (أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أمن يمشي سوياً على صراط مستقيم.. الملك/ ٢٢).. فهل لنا من إفاقة؟!.. نسأل الله تعالى أن يبصرنا بعيوبنا، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يردنا إلى دينه مردداً جميلاً، إنه ولي ذلك والقادر عليه.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هذا الكتاب

"إن تحليل ظاهرة الإرهاب أو التنظير لها لبحث أسبابه والعوامل التي تؤدي إليه وكذلك نتائجه، وما إذا كان يحقق أهدافه أم لا؟، وهل هو تطرف في الفكر والعقيدة والسلوك، أم أن التطرف يختلف عن الإرهاب؟ خلاف نشأ منذ بدت هذه الظاهرة وإلى يوم الناس هذا، وإلى الآن لم يتفق الباحثون أو السياسيون أو حتى علماء القانون والجريمة على تعريف محدد لـ (التطرف) ولا حتى لـ (الإرهاب)، وأدى هذا إلى عدم التوصل إلى اتفاق لكيفية مواجهة كلٍّ أو القضاء عليه.

وتبدو خطورة (التطرف الفكري) عندما يتحول هذا (الفكر العقدي)، ويُترجم إلى (أفعال سلوكية عنيفة) تؤدي إلى نتائج كارثية، وتُعدُّ عملاً إرهابياً.. فـ (العمل الإرهابي) هو نتيجة لـ (الفكر المتطرف) سواء كان دينياً أو سياسياً أو اجتماعياً" انتهى بتصرف من مقدمة كتاب "جذور الإرهاب وآليات المواجهة" تأليف الدكتور محمد كامل، والدكتورة أميرة العربي.

من هنا جاء هذا الكتاب ليعالج هذا الجانب الخطير والخلل الفادح في أمور (الفكر) و(الاعتقاد)، أملاً في أن ينصلح فيما بعد - وبطبيعة الحال-: هذه (الأفعال السلوكية الكارثية العنيفة).. وقد توخيت فيه اتباع نهج سلفنا الصالح من الصحابة وتابعيهم بإحسان، في أشيك قضايا المعاصرة وكبارها، ليكون: أطروحة في واقعنا المعاش لمن أراد صلاح دينه ودنياه وآخرته، وبديلاً عن نهجين سادا في زماننا حتى ما تكاد تجد غيرهما:

أحدهما: نهج المدرسة العقلية الأشعرية التي ضلت طريقها عندما غلبت العقل على الشرع، فراحت تبتعد عن صحيح الدين والاعتقاد بقدر ابتعاد التصور العقلي - بنظرتهم هم الخاطئة - لهما، كما طفقت تعبت بعقيدة التوحيد وبأحكام ولايات المسلمين وغيرهما، وتخرج من ثمَّ عما أجمعت عليه الأمة.

وثانيهما: المدرسة الخارجية التكفيرية التي ضلت هي الأخرى طريقها، عندما جعلت إلهها هواها، وغلبت العاطفة الدينية على أحكام الشرع، فراحت - هي الأخرى وكما فعل الخوارج قديماً- تكفر وتفسق وتظلم نفسها قبل مجتمعاتها، وتتنظر بنظارتها السوداء على كل حسن فتقبحه، وإلى كل قبيح فتزيدة تقبيحاً، حتى كدت لا ترى أمامك إلا سواداً وجحيماً وظلاماً، وفسقاً وفجوراً وفساداً.

فلا هما أصلاً، ولا هما تركا الأمور على طبيعتها لأهل الصلاح، يقومون بواجبهم تجاه أمتهم ليعدّلوا من مسارها.. وإلى الله المشتكى فهو سبحانه القادر على أن يغير ما بأنفسنا حتى يغير ما بأقوامنا.. وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- ١- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن تقديم حماد الأنصاري ت محمود بن الجميل. مكتبة الأنصار ط ٢/ ٢٠٠٦
- ٢- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، المعروفة بالإبانة الكبرى، لابن بطة العكبري الحنبلي ت د/ أحمد المزدي، ط ١، ١٤٢٢ دار الكتب العلمية.
- ٣- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن قيم الجوزية ط ١٤٠١، دار الفكر بالقاهرة
- ٤- اجتماع المعقول والمنقول على إهدار بيان التنظيم الدولي للإخوان باسطنبول للشيخ عادل السيد دار الاستقامة ط ١/ ٢٠١٦
- ٥- الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي ط. دار الحديث بالقاهرة
- ٦- الأحكام السلطانية للفاضل أبي يعلى الفراء. دار الكتب العلمية
- ٧- آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت. عبد الغني عبد الخالق م. الخانجي. ط ٢/ ١٩٩٣، ١٤٢٣
- ٨- الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح شمس الدين المقدسي
- ٩- أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل رواية عبدوس بن مالك العطار ت. العباسي والوليد بن نبيه ط ١/ ١٤١٦، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
- ١٠- أصول السنة لأبي عبد الله الشهير بابن أبي زمنين ط ١/ ١٤٢٨- ٢٠٠٧ دار الفرقان.

- ١١- الاعتصام للشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي
- ١٢- اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي
- ١٣- أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ط. دار الحديث بدون تاريخ
- =إغاثة اللفهان لابن القيم
- ١٤- إمطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام د. محمد الدسوقي
- ١٥- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدكتور الدميجي
- ١٦- الانتصار لأصحاب الحديث لأبي مظفر السمعاني
- ١٧- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير مكتبة المعارف بيروت ط ١٤٠٩ / ١٩٨٨
- ١٨- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام للعلامة ابن جماعة
- ١٩- تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء. من سلسلة مراجعات الجماعة الإسلامية بمصر
- ٢٠- التفرقة بين الإيمان والزندقة لأبي حامد الغزالي
- ٢١- تفسير القرآن العظيم لابن كثير مكتبة مصر للطباعة.
- ٢٢- جامع البيان في تفسير القرآن لابن جرير الطبري. ط ١٣٢٣ دار المعرفة بيروت
- ٢٣- الجامع الفريد في متون العقيدة والتوحيد إسلام محمد هيبه مكتبة أولاد الشيخ للتراث ط / ٢٠١٤
- ٢٤- جذور الإرهاب وآليات المواجهة د. محمد عبد المنعم كامل، أ.د أميرة عبد العزيز العربي العربي ط ٢٠١٩ أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي
- ٢٥- جمهرة عقائد أئمة السلف لمحمد محب الدين أبو زيد ط دار الشهداء ومكتبة التوعية الإسلامية ط / ١٤٣٦، ٢٠١٥.
- ٢٦- خلق المسلم للشيخ محمد الغزالي ط. دار الكتب الإسلامية بعبدين القاهرة
- ٢٧- حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين
- ٢٨- الحاكمة والسياسة الشرعية لفضيلة الشيخ العلامة عادل السيد دار الإبانة للنشر والتوزيع ط / ٢٠٠٩
- ٢٩- الحجة في بيان المحجة في شرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم إسماعيل الأصبهاني ت. د. ابن ربيع المدخلي دار الراية ط ١، ١٤١١ الرياض.
- ٣٠- حديث الثلاثاء للأستاذ حسن البنا
- ٣١- الجامع الفريد في متون العقيدة والتوحيد إعداد. إسلام محمد هيبه مكتبة أولاد الشيخ للتراث ط / ٢٠١٤
- ٣٢- جمهرة عقائد أئمة السلف جمع. محمد محب الدين أبو زيد مكتبة ط. التوعية الإسلامية ط ١. ١٤٣٦، ٢٠١٥
- ٣٣- دروس في العمل الإسلامي لسعيد حوى
- ٣٤- دعوتنا لحسن البنا
- ٣٥- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين
- = رسالة إلى أهل الثغر لأشعري ت. د. عبد الله شاکر ط ٢ / ١٤٢٢ مكتبة العلوم والحكم.
- ٣٦- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ت شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ط / ٢ لسنة ١٤٠١
- ٣٧- السراج الوهاج في كشف مطالب مسلم بن الحجاج شرح مختصر صحيح مسلم، للحافظ أبي الطيب صديق حسن خان الحسيني القنوجي البخاري، ط: الأوقاف القطرية، الناشر: وزارة الأوقاف بقطر
- ٣٨- السنة لابن أبي عاصم ت الشيخ الألباني
- ٣٩- السنة لأبي بكر الخلال ت. د. عطية الزهراني ط ١ دار الراية الرياض
- ٤٠- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ت. محمود شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٤١- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة المعرفة بالإبانة الصغرى ت. د. رضا بن نعيان معطي ط. مكتبة العلوم والحكم ط / ١ / ١٤٢٣ : ٢٠٠٢
- ٤٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ت نشأت المصري دار البصيرة ط / ١ / ٢٠٠٢.
- ٤٣- شرح رياض الصالحين لابن عثيمين ط. دار التوفيقية
- ٤٤- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ت. الألباني وابن باز وشاكر والفوزان. دار الهيثم بالقاهرة ط / ١ / ١٤٢٦، ٢٠٠٥.
- ٤٥- شرح السنة لأبي محمد الحسن بن علي البربهاري ت. نشأت المصري ط ١. ١٤٢٦ مكتبة العلوم والحكم بالقاهرة.
- ٤٦- شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس ط / ١ / ١٤٢٢ - ٢٠٠١ المكتبة الإسلامية- دار الآثار
- ٤٧- الشريعة لأبي بكر محمد الأجرى ط. دار البصيرة بالإسكندرية.
- ٤٨- صحيح مسلم بشرح النووي ت عبد الرؤوف سعد دار البيان العربي والتوفيقية
- ٤٩- صفة علو الله الواحد القهار لابن قدامة المقدسي دار الصحابة للتراث ط / ١ / ١٤١٣ - ١٩٩٣
- ٥٠- الصمت وآداب اللسان لابن أبي الدنيا

- ٥١ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء
- ٥٢- العدالة الاجتماعية لسيد قطب
- ٥٣- عقيدة السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني دار ابن عباس، وهي ضمن المجموعة المنيرية.
دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٧٠.
- ٥٤- العلو للعلي الغفاري في صحيح الأخبار وسقيها للإمام شمس الدين الذهبي ت الشيخ الألباني ط/ المكتب الإسلامي بيروت.
- ٥٥- عون المعبود على سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم ابادي
- ٥٦- غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ت.د. عبد العظيم الديب ط٢/ ١٤٠١
- ٥٧- فتوى التتار لابن تيمية.. دراسة وتحليل للدكتور ناجح إبراهيم اتحاد مكنتات الجامعات المصرية
- ٥٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ط. دار الريان والمكتبة السلفية ط٣. ١٤٠٧.
- ٥٩- فساد منهج ودعوة حسن البنا وجماعة الإخوان د. أيمن بن سعود العنقي
- ٦٠- الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية) أ.د. وهبة الزحيلي
- ٦١- الفقه الأكبر في التوحيد المنسوب للإمام أبي حنيفة النعمان ط٢ المطبعة العامرية الشرفية القاهرة ١٣٢٤.
- ٦٢- في آفاق التعاليم لسعيد حوى دار السلام
- ٦٣- في ظلال القرآن لسيد قطب دار الشروق
- ٦٤- قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان وشعبها- اللائحة الداخلية العامة لجماعة الإخوان ط دار الأنصار ١٩٥١
- ٦٥- الكافي في فقه الإمام احمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي
- ٦٦- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، بشرح الشيخ صالح بن عثيمين ت/ هاني الحاج ط١، ١٤٢٣ مكتبة العلم.
- ٦٧- مجموعة الرسائل للأستاذ حسن البنا
- ٦٨- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن قاسم وولده م. ابن تيمية.
- ٦٩- مختصر الصواعق المرسله لابن القيم، المسمى (استعجال الصواعق المرسله) لمحمد بن الموصلي ط٢/ ١٤٠٠ مكتبة المنتبي بالقاهرة.
- ٧٠- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم دار الكتب العلمية
- ٧١- مذكرات الدعوة والداعية لحسن البنا دار الدعوة
- ٧٢- معالم في الطريق لسيد قطب دار الشروق
- ٧٣- معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة د. عبد السلام بن برجس العبد الكريم مكتبة الفرقان ط٦/ ١٤١٥
- ٧٤- المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم لفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز
- ٧٥- المغني لابن قدامة المقدسي
- ٧٦- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ت محيي الدين ديب ميسنو- أحمد محمد.
- ٧٧- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ت هلموت رينر ط٤/ ١٤٢١- ٢٠٠٠ الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر.
- ٧٨- مقامة ابن أبي زيد القيرواني لابن أبي زيد القيرواني
- ٧٩- من أجل خطوة إلى الأمام لسعيد حوى دار السلام
- ٨٠- من معالم الحق في كفاحنا الإسلامي الحديث للشيخ محمد الغزالي
- ٨١- المنتقى من فتاوى الشيخ فوزان
- ٨٢- المنتقى من (منهاج الاعتدال للذهبي) لشيخ الإسلام ابن تيمية
- ٨٣- منهاج السنة لابن تيمية
- ٨٤- الموافقات للشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي
- ٨٥- موافقة صريح المعقول لصريح المنقول المعروف بدرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ت. محمد رشاد دار الكنوز الأدبية ط/ ١٣٩٩، ١٩٧٩
- ٨٦- مؤلفات سعيد حوى.. دراسة وتقويم للشيخ سليم الهلالي ط١/ ١٤٠٣ - ١٩٨٣
- ٨٧- المهدي لمحمد بن إسماعيل المقدم دار الخلفاء الراشدين ط١/ ١٤٣٠ - ٢٠٠٩
- ٨٨- النصيحة للتبريزي
- ٨٩- نقض المنطق لابن تيمية
- ٩٠- نيل الأوطار للشوكاني
- ٩١- الوصية الكبرى لابن تيمية ط١/ ١٩٨٨ - ١٤٠٩ دار الكلمة الطيبة

فهرس الموضوعات

مقدمة

الباب الأول: ولايات المسلمين المعاصرة.. في ضوء ما خطه سلف الأمة وأئمة أهل السنة

الفصل الأول: ولايات المسلمين المعاصرة.. ما لها وما عليها
المبحث أول: بموجب الشرع وأدلة السنة وإجماع الأمة.. (الإمامة العظمى) في قريش
المبحث الثاني: الإمامة الصغرى في ضوء ما خلفه لنا سلفنا الصالح من عقائد
وماذا عن (الإمامة الصغرى) وعمن يتصدرون لها ويستमितون في طلبها، ممن يُكفرون أهل السنة؟

الفصل الثاني: قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومناذرة حكام المسلمين.. في معتقد أئمة السلف
المبحث الأول: قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومناذرة حكام المسلمين.. في معتقد أئمة المذاهب الأربعة: (أبي حنيفة
ومالك والشافعي وأحمد)

المبحث الثاني: معتقد تابع التابعين من أئمة القرون الخيرة؛ في قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومناذرة حكام المسلمين
المبحث الثالث: معتقد التابعين بإحسان لأئمة القرون الخيرة؛ في قضايا: التكفير، والقتال في الفتنة، ومناذرة حكام المسلمين

الباب الثاني: أصول الفرقة الناجية.. ومآلات ونتائج التفريط فيها

الفصل الأول: أصول ومرتكزات الفرقة الناجية بعد (عبادة الله بما شرع): لزوم السنة وأهلها وتجنب البدعة وأهلها..
والتنظير في هذا لقضية الحاكمية

المبحث الأول: أصول الفرقة الناجية: لزوم السنة وجماعة المسلمين، وتجنب البدعة وفرق الضلال، وعبادة الله بما شرع
المبحث الثاني: مآلات نذب ما خلفه لنا سلفنا، من سفك للدماء، ومنازعة الأمر أهله

الفصل الثاني: عوانق في طريق منهاج النبوة
المبحث الأول: اللدادة في الخصومة، وانشغال المرء بعيوب غيره، والتمادي في الباطل وعدم الرجوع إلى الحق.. من
أعظم ما ابتلينا به وحذر الله منه عباده

المبحث الثاني: الاقتتال فيما بيننا بالمخالفة لما حذر منه النبي في قوله: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب
بعض)

الباب الثالث: لوازم معتقد السلف في قضايا الولايات.. والتنظير بما يجري على أرض الواقع

الفصل الأول: ما يستلزمه العمل بمعتقد السلف وأصحاب الحديث.. في القضايا ذات الصلة بولايات المسلمين
المبحث الأول: هجران أهل البدع: مقصد من مقاصد الشريعة وواحد من أصول السنة.. ويعني فيما يعني: الحفاظ على
صفاء الدين ونقاؤه

المبحث الثاني: ثاني ما يُستنبط مما سبق من عقيدة أهل السنة، تجاه أهل البدع - بعد هجرانهم -: (ألا تصح لهم بيعة ولا
تتعقد لهم إمامة)

المبحث الثالث: ثالث ما يُستكنه من لزوم معتقد السلف: (ملازمة جماعة المسلمين وإمامهم، وصحة مبايعته وإن جار
وظلم)

إجماع فقهاء المذاهب الأربعة على شرعية إمامة المتغلب

إجماع أصحاب الحديث وكتب الاعتقاد على شرعية إمامة المتغلب

الفصل الثاني: مبايعة المعلوم صاحب الشوكة المحسوب على أهل السنة.. شبهات وردود

المبحث الأول: الحقوق الضائعة لأصحاب الولايات الصغرى

توقير أصحاب الولايات واحترامهم ومبايعتهم وطاعتهم في غير معصية.. مطلب شرعي

المبحث الثاني: من أعظم التجني على ولاة أمورنا: اتهامهم بالأكبر من أنواع الظلم والكفر، كذا دون ما تقيد بما نوه إليه
أئمة السلف من ضوابط شرعية

الباب الرابع: التوصيف الشرعي لما يجري على أرض الواقع.. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة

الفصل الأول: التوصيف الشرعي لما أحدثته جماعة الإخوان إبان ثورات الربيع العربي على أرض الواقع في ديار

الإسلام

المبحث الأول: التوصيف الشرعي لبعض ما جرى قبل وإبان وعقب ثورة يناير ٢٠١١ من جماعة الإخوان على أرض

مصر..

في ضوء ما سبق ذكره في معتقد أهل السنة وسلف الأمة
المبحث الثاني: نبذة عما أجرمته جماعة الإخوان بأرض مصر منذ نشأتها وحتى ما قبل إبان وعقبة ثورة يناير ٢٠١١ .
طرفاً مما جُبلت عليه (جماعة الإخوان) وما جنته بأرض مصر .. بالمخالفة لما عليه معتقد أهل السنة وسلف الأمة
الإخوان أمام ووراء كل مصيبة تحل بديار الإسلام والشعوب المحسوبة على أهل السنة
تجارة الإخوان واستغلالهم ما يمر بمصر من كوارث بغرض إسقاط الدولة، بدل الوقوف بجوارها وإزاء شعبيها وأهلهم
في أوقات الأزمات

استغلال الأزمات لإسقاط الدول وإذلال الشعوب: انخراط مروءة، وانعدام أخلاق، ودليل خسة، ومنتهى نذالة
المبحث الثالث: الإخوان سنة أولى عقيدة .. درس لكم في الولاء حتى لا تنقضوا إيمانكم أو تكونوا للمسلمين مع المحاربيين
تاريخ أسود في ولاء جماعة الإخوان لمن نهى الإسلام عن موالاتهم
استغلال بريطانيا لجماعة الإخوان بمصر في العهد الملكي والجمهوري:
الباحثون - أجنب وعرب - ينكرون بشدة: ولاء جماعة الإخوان لبريطانيا المتآمرة دوماً على الإسلام والمسلمين:

الفصل الثاني: جهاد جماعة الإخوان لاستعادة الخلافة والانقضاض على سوريا
المبحث الأول: نظرة واقعية لجهاد استعادة (الخلافة الإسلامية) على أنقاض ديار الإسلام وأشلاء أهلها
نداء إلى المقاتلين مع (أردوغان).. في الجوِّ والبرِّ والبحر
المبحث الثاني: (من -يا ترى- وراء الأزمة الحالية في سوريا.. بادية الشام وحاضرة الدولة الأموية؟!)
مسئولية خوارج الإخوان عن خراب سوريا، وعدم انضباطهم بالقواعد الشرعية للخروج على طاغوتها
دور مؤسس جماعة الإخوان ومنظرها السوري (سعيد حوى) في الخراب والدمار اللذين حلا بحاضرة الدولة الأموية..
ودور مؤلفاتها في انحراف شبابها.. والتعريف بكتاب: (مؤلفات سعيد حوى.. دراسة وتقويم).. لفضيلة الداعية الأردني:
(سليم الهلالي)

الخاتمة
فهرس المراجع
فهرس الموضوعات

&&&&&&&